LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

* الثابت والمتحوّل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .
رؤية العولمة في سياقها الإرتقائي

* المغازي السياسية والعسكرية والأمنية
لفقدان اسرائيل عمقها الستراتيجي النفسي

* الثقافة عامل أساسي في التنمية الشاملة

* من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي

* تبييض الأموال (دراسة مقارنة)

• Democracy and Growth: What is the relationship?

• Coping with Surplus Weapons: Conversion

• L'impact de la présence américaine dans le Golfe Arabe

• La Politique Monetaire en Israël: La Monnaie sacrifiée à l'Economie

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد الرابع والثلاثون – تشرين الأول ٢٠٠٠

الصراع في مسرحه الطبيعي

الانتفاضة الجارية حالياً في فلسطين ضد الاحتلال الاسرائيلي سلطت الأضواء على حقيقة النزاع في المنطقة وأظهرت جوهره، وهو صراع عربي اسرائيلي على فلسطين يتمثل بنزاع فلسطيني اسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية.

بدأت الانتفاضة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ حيث قمعت القوات الاسرائيلية بوحشية بالغة التظاهرات الشعبية الفلسطينية ووجهت إرهابها نحو الأطفال، وبدت صورة الطفل محمد جمال الدرة مثلاً على إرهاب الدولة المنظم في اسرائيل. ثم امتدت الانتفاضة إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ عندما فوجئ السكان العرب بهجوم المستوطنين من القرى المجاورة على القرى العربية وإقدام بعض الصهاينة على تدمير وإحراق محلات تجارية عربية في حيفا وعكا ثم قمع المتظاهرين في الناصرة وأم الفحم وغيرها.

اسرائيل أقامت الدنيا ولم تقعدها. استنفرت اعلامها ونفوذها السياسي والاقتصادي والمالي وكل علاقاتها وبدت خائفة مما يجري، ومصدر خوفها ان الصراع يعود إلى حقيقته وعلى مسرحه الطبيعي وحيث يجب أن يكون. اعتادت اسرائيل أن تنقل المعارك إلى أراضي العرب وبين اطراف عرب وهي تتفرج وتصب النار على الزيت وتذكي الفتنة، أما اليوم فها هي بمواجهة الحقيقة، فإلى أين المفرّ ؟ أية تسوية لما يجري سوف تتناول حتماً التطرق إلى لبّ المشكلة: الشعب الفلسطيني وحقوقه. الرد العربي بتأييد الانتفاضة يجب أن يكون هو منع الفتنة من الاشتعال في أي بلد، ذلك ان أي فتنة من شأنها إراحة اسرائيل وإنهاء الانتفاضة وانحراف النزع عن حقيقته.

اسرائيل تطرح عودة الأمن ووقف العنف، والإعلام العالمي يردد طروحاتها، لكنها لم تسأل نفسها لماذا اختل الأمن ولماذا حصل العنف. لم تتطرق إلى السبب السياسي للإنتفاضة، ولم تعرض حلاً سياسياً إنما عرضت حلاً أمنياً أي القمع والإخضاع.

بعد عودة الصراع إلى مسرحه الطبيعي يجب أن تكون الحلول سياسية عادلة وشاملة ودائمة.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلّا بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الرابع والثلاثون – تشرين الأول ٢٠٠٠

الثابت والمتحوّل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
رؤية العولمة في سياقها الإرتقائي ..... **د. حازم البنّي ٥**

المغازي السياسية والعسكرية والأمنية
لفقدان اسرائيل عمقها الستراتيجي النفسي ..... **إحسان مرتضى ٥١**

الثقافة عامل أساسي في التنمية الشاملة ..... **د. كميل حبيب ٧٥**

من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي ..... **د. غسان العزّي ٩٥**

تبييض الأموال (دراسة مقارنة) ..... **نادر عبدالعزيز شافي ١٠٥**

الثابت والمتحوّل في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. رؤية العولمة في سياقها الإرتقائي

د. حازم صبحي البنّي(*)

منذ بداية السبعينات من هذا القرن، وتحديداً منذ العام ١٩٧٣، بعد حرب تشرين استطاعت مجموعة البلدان النامية النفطية، الاعضاء في منظمة الأوبك بثقلها العربي، اتخاذ قرارات في منتهى الأهمية أدّت إلى تصحيح أسعار النفط بنسبة اربعة اضعاف مما كانت عليه سابقاً. بعدها بفترة قصيرة طلب الرئيس الجزائري الراحل «هوارى بومدين» عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

إنعقدت الدورة السادسة الاستثنائية في نيسان ١٩٧٤ لمناقشة هذه القضايا، وصدر عن هيئة المجتمعين في الأول من أيار ١٩٧٤ أثر دولي هام، تمثّل بوثيقتين بالغتي الأهمية هما:

١ - إعلان بشأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

٢ - برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد[١].

نذكر أوّلاً بأنّ هناك تذكير بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبضرورة تسريع التقدّم الاقتصادي والاجتماعي لكلّ الشعوب. انطلاقاً من هذا كانت الدعوة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أسس المساواة والسيادة والتبعية المتبادلة والفائدة المشتركة والتعاون لكلّ الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية.

(*) أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية الفرع الثالث، طرابلس.

في الإعلان أيضاً تذكير بالواقع الأليم الذي تعيشه الدول النامية التي تشكّل ٧٠٪ من سكان العالم، والتي مع هذا لا تنتج إلاّ ٣٠٪ من الدخل العالمي.

وبما ان الفجوة في ازدياد مضطرد، والأزمات الاقتصادية العميقة التي اندلعت منذ السبعينات تركت آثارها السلبية على الدول النامية،

وبما ان الدول تطرح ضرورة مشاركتها المشاركة الايجابية الكاملة والمتكافئة في صياغة وتطبيق قرارات تهم المجتمع الدولي برمته، باعتبار ان رخاء الدول المتطورة مرتبط، كما هو ظاهر بتنمية وتقدم الدول النامية، كان لا بد من فكرة اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد كتعبير عن رغبة هذه البلدان النامية في انجاز واستكمال تحررها الاقتصادي، داخل حدودها الاقليمية، وعلى المستوى الدولي أيضاً، الأمر الذي يعني حرية اختيار النظم الاقتصادية الاجتماعية، ورفع الغبن والتمييز، وحق الشعوب في التصرّف بثرواتها الطبيعية الخ...

ودون التوقّف عند تحليل برنامج العمل من أجل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد نسجل فقط أهمية الموضوعات المطروحة مثل نظام النقد الدولي وتمويل تنمية العالم الثالث، تصنيعها، نقل التكنولوجيا و التعاون.

والأهم هو في إصدار ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول القرار ٣٢٨١ المتضمن ٣٤ مادة تطال الأسس الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، حقوق وواجبات الدول اقتصادياً، والمسؤوليات الجماعية تجاه المجتمع الدولي(٢).

ولتوضيح الصورة ووضعها في إطارها المنطقي لا بدّ من ذكر محاولات الأمم المتحدة الهادفة إلى تقديم المساعدات إلى الدول النامية من خلال ستراتيجية اقتصادية اجتماعية واضحة. بكلمات أخرى جرت محاولات هامة تحت عنوان عقود التنمية نتوقف عندها بسرعة لتوضيح بعض معالمها، ومن ثم نتابع منطق البحث باتجاه إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

العقد الأول للتنمية : (١٩ كانون الأول ١٩٦١)

إنطلقت الأمم المتحدة ممثّلة بالجمعية العامة من صياغة العقد الأول للتنمية للبلدان النامية وذلك وفقاً لمفهوم برنامج تعاوني اقتصادي دولي يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تسريع التطوّر الاقتصادي باتجاه النمو الذاتي للإقتصاديات، وذلك برفع معدّل نمو الدخل القومي الكلي السنوي بنسبة خمسة بالمئة في نهاية العقد الأول.

وفي هذا السياق، ومن أجل هذا الهدف، طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء تسهيل إمكانية بيع سلع دول العالم النامي بأسعار مستقرّة بشكل يسمح لها بامكانية الاستفادة من عملية استقبال القطع الأجنبي لاهداف التنمية، وتنويع التصنيع، وخلق قطاع زراعي مرتفع الإنتاجية.

كذلك طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة محو الأمية ومحاربة الجوع والمرض، وضرورة التركيز على التعليم وتكوين الاخصائيين الجيدين والاستفادة من تلك المصادر المحررة من نزع السلاح لاهداف التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا يعني أن الدورة السادسة عشرة للأمم المتحدة، وبدعوة من الرئيس الاميركي «جون كندي» قدمت حافزاً لزيادة المساعدات للدول النامية والعمل على اتخاذ اجراءات اقتصادية خاصة لتوسيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي[٣].

العقد الثاني للتنمية : (لسنوات السبعينات)

بعد المقدمة التي ذكرت فيها مستوى الحياة المتفاوت بين الناس في الدول المتطوّرة والدول النامية، و التأكيد على أهمية تأمين خطوة اضافية إلى الامام باتجاه تأمين السعادة ليس فقط للجيل الحالي، وانما للأجيال المستقبلية، بعد هذا تعود الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى التوقّف عند معدّل النمو السنوي للناتج الكلّي فتفترض بأنه يجب ان يصل إلى ٦٪، اضافة إلى أهمية التعاطي الديمغرافي مع وتيرة التزايد السكاني، التي يجب ان تبلغ لسنوات السبعينات ما يساوي ٢,٥٪.

أما فيما يختص بعملية الانتاج القطاعي فيلحظ العقد الثاني أهمية التوسّع بشكل يصل فيه معدّل النمو السنوي إلى ٤٪ للزراعة و ٨٪ للإنتاج الصناعي، علماً بأن نسبة الادخارات يجب ان تصل في العام ١٩٨٠ إلى٢٠٪، إضافة إلى معدّلات نموّ سنوية للتصدير والاستيراد بحوالي ٧٪.

ـ والأهم من هذه المؤشرات كلها يبقى القرار بالتزام الدول المتطورة تقديم مساعدات من مواردها المحولة إلى الدول النامية بما يوازي ١٪ من الناتج القومي الاجمالي لهذه الدول الرأسمالية المتطورة، بحيث أن ٠,٧٪ من هذه المساعدات (أي من الواحد بالمئة) تكون مساعدات حكومية والبقية تكون مساعدات خاصة تقيّم بأسعار السوق.

والحقيقة التي يجب ذكرها هنا خارج الحديث عن العقود المتعلّقة بالتنمية هي ان فكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ليس مرتبطاً فقط بما ذكرناه أعلاه، بل وليس مرتبطاً بشخص أو مجموعة أشخاص أو منتدى، بل يعود إلى تراكم كمّي لأحداث واجتماعات ومناقشات مستفيضة في الدول النامية كما في بقية دول العالم الرأسمالي كما الاشتراكي، إضافة إلى أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها المتعددة.

في مقدمة هذه القضية نذكر الدور المميز الذي لعبته مجموعة دول الـ ٧٧ وهي تلك الدول النامية التي ازداد عددها في أيامنا الحالية لاكثر من ١٢٠ دولة.

وللحفاظ على التسلسل التاريخي للأحداث نذكر بأنه يجب التأكيد على ثلاث مراحل معينة في مطالب الدول النامية.

- المرحلة الاولى: هي مرحلة مناهضة الاستعمار الكولونيالي (١٩٤٥- ١٩٦٠) وبروز هذه الدول على الساحة الدولية وخاصة في مؤتمر «باندونغ» ١٩٥٥.
- المرحلة الثانية: هي مرحلة حق التنمية وحقوق الانسان (١٩٦٠ - ١٩٧٣). هنا يكثر الكلام عن مؤتمرات الأمم المتحدة حول التنمية والتخلف. بدءاً من مؤتمر جنيف ١٩٦٤، واقرار مبادئ العلاقات التجارية الدولية والسياسة التجارية للدول، وهي تصل بتعدادها إلى ١٥ مبدأ عام، و١٣ مبدأ متخصص، وثمانية مبادئ متعلقة بالترانزيت، تخصّ الدول التي ليس لها منفذ على البحر.

وهذه المبادئ كلها تعاطت مع أهم قضايا النظام الاقتصادي الدولي من مختلف الزوايا الاقتصادية والستراتيجية والسياسية والأخلاقية، اي انها تعاطت مع المبادئ الأساسية التي نجملها بخمسة هي تباعاً: السيادة والمساواة والتعاون الدولي والتبعية المتبادلة أو التضامن واحترام القانون الدولي[٤].

ومن ضمن المرحلة الثانية أيضاً نشير إلى المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للتنمية والتجارة في سنة ١٩٦٨. والذي يتلخّص جدول أعماله وقراراته بدعم مقررات المؤتمر الأول في جنيف.

في هذه الدورة اتخذت قرارات متعلقة بتجارة سلع المواد الخام، وهي على كلّ حال قرارات ذات طابع عام. إضافة إلى اتخاذ قرار بموافقة الدول الرأسمالية على تقديم تسهيلات إلى الدول النامية بهدف تشجيع المصادرات الصناعية من الدول النامية والمواد نصف المصنّعة.

وأتى المؤتمر الثالث لهذه المنظمة (اليونكتاد) في العام ١٩٧٢ في سانتياغو (التشيلي) ليتناول القضايا الملحة أو مسائل الساعة، وجملة القضايا المتعلّقة بمسائل العلاقات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي أعطى لهذا المؤتمر أهمية استثنائية.

هنا يجري الحديث عن تسريع التنمية الاقتصادية لمجموعة دول العالم الثالث، إذ أن الفروقات كانت كبيرة للغاية بين الدول الرأسمالية المتطورة والدول النامية وخاصة حول مؤشر الناتج القومي الاجمالي للشخص الواحد، وهي نسبة كانت في بداية السبعينات تصل إلى حوالي ١٤ مرة، ومع التأكيد أيضاً بأن كلّ الدلائل كانت تشير إلى زيادة الفجوة بدلاً من إنقاصها.

ومن الأمور الهامة التي تناولها هذا المؤتمر كانت مسألة التراكم وتمويل التنمية، بل وضرورة تحريك التمويل الداخلي لعملية التنمية الاقتصادية، اضافة إلى تضييق حدود انسياب الرساميل من الدول النامية، والعمل على تحويل التضامن من تضامن شكلي إلى تضامن فعلي.

- ❖ في المرحلة الثالثة هناك المزيد من الأحداث المتسارعة والهامة جداً وخاصة مع بداية ثورة أسعار النفط في العام ١٩٧٣، والتي كانت نقطة الانطلاق في أزمة الطاقة وما تلاها من مناقشات وقرارات هامة جداً.

وبالرغم مما ذكرناه أعلاه بخصوص اعتماد الإعلان فكرة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يرفض النظام القديم، ويطالب اعتماد برنامج العمل المذكور أعلاه، الا اننا لا ننسى ان بعض الدول الرأسمالية المتطورة كانت قد رفضت فعلاً ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (أتت نتيجة التصويت نسبة كبيرة لصالح الميثاق حيث صوتت ١٢٠ دولة (مع)، وستة دول (ضد)، بما فيها الولايات المتحدة الاميركية).

أياً كان مجرى الاحداث، الا اننا لا ننسى بعض المحطات اللاحقة والمهمة على طريق اقامة نظام اقتصادي دولي جديد تمثّل في العديد من المناقشات والقرارات والمؤتمرات الدولية نذكر أهمها على الشكل التالي:

مؤتمر التنمية والتعاون الدولي (القرار ٣٣٦٢)

لقد تعززت فكرة ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول مرة ثانية ووجدت صياغتها في الدورة الخاصة السابعة للأمم المتحدة في أيلول ١٩٧٥، تحت عنوان

«التنمية والتعاون الدولي»، وذلك بالعمل على تسريع عملية التنمية، وتنويع تصدير الدول النامية للمنتوجات الصناعية، ونصف المصنّعة، تحسين بنية الاسواق المرتبطة بالمواد الأولية حين يكون هناك مصلحة للبلاد النامية منها، العمل على استقرار الاسعار والتوازن بين العرض والطلب على المواد الأولية، تأكيد اهمية المساعدات الحكومية الغربية بنسبة ٧, ٠٪ من الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية، الربط بين حقوق السحب الخاصة وعملية التنمية، اهمية الدور الذي يجب ان يلعبه صندوق النقد الدولي، اضافة إلى مواضيع عديدة تتناول علوم وتكنولوجيا التصنيع، الزراعة والتغذية والتعاون بين بلدان العالم الثالث.

في حزيران ١٩٧٦ اجتمع مؤتمر اليونكتاد الرابع C.N.U.C.E.D في نيروبي في محاولة كانت قد نضجت ظروفها لوضع صياغة اخيرة لنظام اقتصادي دولي جديد، في صورة منسقة متفق عليها من القواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة في ما يتعلق بمبدأ الصندوق المشترك، من أجل تكوين مخزون احتياطي لعدد من السلع التي تنتجها البلدان النامية، وتعمل على تصديرها كمورد اساسي.

ولا يخفى ان الهدف من هذا الصندوق هو تحقيق الاستقرار لأسعار هذه السلع في الاسواق العالمية. وحين نشير بأن الظروف قد نضجت فاننا نأخذ هذا المعنى مشروطا، اذ ان الصعوبات كانت كثيرة، وتقف حجر عثرة على طريق الوصول إلى اتفاق تام، بل ومحاولة الدول الرأسمالية الالتفاف على جهود دول العالم الثالث وفي اكثر من مكان وزمان.

فالإعلان عن مشروع ما والالتزام بتحقيقه أمران مختلفان. والجمعية العامة يمكنها الاقتراح والاعلان ولا تتمتع بصلاحية فرض قراراتها على الدول الاعضاء خاصة ان هناك هوة بين موقف الدول الصناعية ودول العالم الثالث، لذلك نلاحظ بأن اهم المقررات المؤيدة للدول النامية انما تمت برعاية «اليونكتاد» التي عادة ما تعرف بمنظمة معاكسة لاتجاه منظمة «الغات» (اي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات) المدافعة عن مصالح الدول الغنية[٥].

إلاّ ان المؤتمر الخامس لمنظمة اليونكتاد (التجارة والتنمية الاقتصادية المنعقد في مانيلا - الفيليبين ١٩٧٩)، يعطي صورة أوضح عن حجم التناقضات والخلافات بين الدول الرأسمالية المتطورة والدول النامية، على الرغم من حجم المشاركة الواسع في

أعمال هذا المؤتمر، حيث وصل العدد إلى ١٤٤ دولة من اصل ١٥٩ دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة.

ومع أن جدول أعمال هذا المؤتمر يتضمن العديد من النقاط الهامة مثل تجارة المواد الخام والمصنعة، المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف، انسياب رأس المال الخاص إلى الدول النامية، الديون الخارجية، نقل التكنولوجيا، الملاحة والدول التي ليس لها منفذ إلى البحر، التجارة بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية الاجتماعية المتصارعة، التعاون بين البلدان النامية نفسها الخ، الا ان وجهات النظر اتت متباينة للغاية، بل ان الدول الرأسمالية المتطورة المهتمة فقط بمشاكلها الاقتصادية لم تكن لتهتم بقضايا التغيرات البنيوية التي حاولت الدول النامية طرحها، وفي مصلحة قيام نظام اقتصادي دولي جديد، والتي ستعمل على نقل وإعطاء الثروة والقوة الاقتصادية إلى مجموعة الدول النامية.

والنتيجة الحتمية لهذه المفاوضات الوصول إلى حالة ليست هي بالانتصار وليست بالفشل، كما يؤكد وزير خارجية الفيليبين رامولو. الأمر الذي يعني وصولها إلى طريق مسدودة لم تسمح حتى بمرور نوع من التوافق في ما يتعلق بالأوضاع الآنية للاقتصاد العالمي.

ولا ننسى ان هذه الحالة إنما تركت بصماتها على وحدة موقف وتماسك الدول النامية التي شعرت بتصدّع قواسمها المشتركة وذلك بخلاف المرحلة السابقة لتجمع الدول الـ ٧٧.

العقد الثالث للتنمية : (١٩٨٠)

اعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بداية العقد الثالث للتنمية ابتداء من أول كانون الثاني ١٩٨١، وأرفقت اعلانها بملحق من ١٨٠ مقطعاً نلخصها بالتصور التالي:

أولاً - بعد التأكيد على الاعلان وبرنامج العمل وميثاق الحقوق والتوصيات الاقتصادية بصدد تأسيس نظام اقتصادي دولي جديد، هناك تذكير بعدم الوصول إلى الاهداف المرجوة من العقد الثاني للتنمية، وان هناك عوامل خارجية اثرت سلباً على دول العالم الثالث، وخاصة لجهة الأزمة الاقتصادية الآنية، وان هناك ٨٥٠ مليون انسان في البلدان النامية على عتبة الموت جوعا، وتحت رحمة المرض اضافة إلى البطالة المستشرية.

ثانياً – هناك تذكير بحالة الخلل البنيوي المتسمة بتباطؤ معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وعدم الاستقرار النقدي، وتزايد ضغط نظام الحماية الاقتصادية. من هنا مطالبة المجتمع الدولي باعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يتجاوب واحتياجات البلدان النامية وكرامة الانسانية.

ثالثاً – بعد المطالبة بالاسراع بانهاء حالة الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز العنصري والتوسع والاحتلال الاجنبي، هناك مطالبة بتحقيق تقدم ملموس باتجاه نزع السلاح العام تحت مراقبة دولية فعالة، الأمر الذي يسمح بتحرير موارد اضافية واستخدامها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً – مع إعلان الاول من كانون الثاني ١٩٨١ بداية العمل بالعقد الثالث للتنمية هناك دعوة لتسريع تنمية البلدان الاقل تقدما، والعمل على تحقيق معدل متوسط للنمو السنوي للناتج الداخلي الاجمالي خلال هذه العشرية بنسبة ٧٪ لتصبح ٥ . ٤٪ بعد حسم معدل الزيادة السكانية البالغة ٥ . ٢٪ وهذه الحالة تسمح برفع مستويات الدخول والاستهلاك والسكن والتعليم والتوسع في التجهيزات الصحية وتسريع عملية النمو الاقتصادي بشكل أكثر عدالة.

ومع تذكيرها بزيادة وتائر الانتاج والتنويع السريع للتجارة الخارجية للبلدان النامية، هناك مطالبة بزيادة المعدل السنوي للنمو في التصدير والاستيراد بنسبة حوالي ٨٪، وهناك مطالبة موجهة للدول الرأسمالية بضرورة تقديم مساعدات حكومية فعلية بنسبة ٧ . ٠٪ من الناتج القومي الاجمالي، بل والتقيد بحجم المساعدات البالغ (١٪) من الناتج القومي الاجمالي.

وهناك نقطة هامة تتعلق بفكرة الانتاج الصناعي وضرورة زيادته بناء لاعلان وخطة عمل وثيقة ليما (في البيرو في آذار ١٩٧٥)، والتي تنص على ضرورة رفع حجم الانتاج الصناعي للبلدان النامية من ٧٪ إلى ٢٥٪ في العام ٢٠٠٠[٦].

وحين نسرد فكرة اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ونضال مجموعة البلدان النامية في هذا المضمار سواء من خلال الاعلان، أو برنامج العمل، أو وثيقة الواجبات والحقوق الاقتصادية، أو من خلال مجموعة الـ ٧٧ ودورها في منظمة اليونكتاد .. الخ الا اننا لا ينبغي أن ننسى حوار الشمال والجنوب، وأموراً اخرى تتناول الدراسات الحديثة والمستقبلية حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وهي محور اهتمامنا الحالي.

حوار الشمال والجنوب :

الكثير من الأفكار قيل سابقاً بصدد إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ولم نلحظ أي وجود لما يسمى بحوار الشمال والجنوب الذي كان قائما ولسنوات طويلة ومنذ العام ١٩٧٤ بدعوة من الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان.

صحيح ان الولايات المتحدة الأميركية كانت تطالب بالحوار البنّاء داخل اروقة الأمم المتحدة، الا ان الدول الاوروبية الرأسمالية تبنت الفكرة بدعوتها الدول النامية إلى حوار بنّاء خارج أروقة الأمم المتحدة تحت شعار مؤتمر الشمال - الجنوب.

وخلال سنتين من «حوار الطرشان» وصلت الأمور إلى طريق مسدود في حزيران ١٩٧٧، الامر الذي يعني ان النظام الاقتصادي الدولي القديم مازال مسيطرا ودون اي تغيير يذكر.

ولا بدّ من إعطاء فكرة مبسطة عن هذه الآلية في الحوار التي بدأت فعليا في العام ١٩٧٥، بمشاركة من بعض الدول الغنية وبعض الدول النامية بما فيها مشاركة بعض الدول النامية النفطية، بحيث ان نسبة المشاركة كانت ٨ دول من منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي، و١٩ دولة موزعة على القارات الثلاث على الشكل التالي: ٦ من أميركا اللاتينية، ٦ من آسيا، و٧ من افريقيا. كما ان أعمال هذه المجموعة من الدول التي توزعت على اربعة لجان هي تباعا: لجنة الطاقة، لجنة المواد الأولية، لجنة التنمية ولجنة الاعمال المالية، مع التأكيد بأن الموقف الاميركي كان منذ البداية مع فكرة مناقشة اسعار البترول والتضامن بين دول العالم الغربي في وجه اتفاقية الدول المصدرة للنفط كما عبّر عن هذا «هنري كسينجر» ومساعده «أندرز»[٧].

بعض آفاق التعاون الاقتصادي بين الدول النامية :

واذا ما قلنا بأن قرار الدورة السادسة الاستثنائية للأمم المتحدة حول قيام نظام اقتصادي دولي هو قرار جديد، فإن من جملة ما يعنيه هو التكامل الاقتصادي على الصعيد المناطقي أو على مستوى أعلى، دون ان نتجاهل تلك المحاولات الاقتصادية النشطة لاقامة بعض التكتلات والتجمعات الاقتصادية لاهداف معينة. من هذه التجمعات نذكر على سبيل المثال:

في اميركا اللاتينية:

هناك تواجد لتجمعات تكاملية هامة ولأسواق مشتركة تجد تعبيرها في اتحاد دول أميركا اللاتينية للتجارة الحرة، أو السوق المشتركة للدول الوسطى الخ... وعلى سبيل المثال هناك تجمع لعدد من الدول كـ بوليفيا، فنزويلا، كولومبيا، البيرو والاكوادور، بتعداد سكاني يزيد عن ٨٠ مليون نسمة.

ويعمل التجمع المذكور على إزالة الحواجز الجمركية ووضع تعرفة جمركية موحدة على السلع من الدول الثالثة، اي من خارج التجمع، وتنسيق الخطط القومية في حقل الاقتصاد والتصنيع والسياسات الزراعية والمالية والمشاريع في البنية الأساسية.

في افريقيا:

يوجد اكثر من ٥٠ تجمع أو مشروع دمجي تتوزع على المناطق المختلفة من القارة كالجزء الشرقي (كينيا، تانزانيا، أوغاندا)، أو السوق الاقتصادية لدول افريقيا الغربية (تجمع ١٦ بلداً متخصصاً بـ ٣/٢ من الانتاج العالمي للكاكاو، دون ان ننسى نيجيريا المنتجة للنفط.

في آسيا:

هناك أيضاً محاولات لإقامة علاقات إقتصادية مشتركة علماً أن العلاقات الآسيوية تأخرت عن مثيلاتها في القارة الأفريقية والأميركية الجنوبية، ومع التأكيد على أن ثلثي هذه البلدان الآسيوية لا تقيم في ما بينها علاقات إقتصادية ذات دلالة هامة.

ومع هذا نذكّر بإتفاقية بانكوك للتعاون الإقتصادي بين بنغلادش، الهند، لاوس، كوريا الجنوبية، الفيليبين، سري لانكا وتايلاند المؤسسة عام ١٩٧٥ بهدف التعاون الإقتصادي وتقديم التسهيلات والتفضيلات الإقتصادية. وحين نتحدث عن التجمعات الإقتصادية فإننا نذكر التجمعات الإقتصادية للبلدان المتخصصة في إنتاج سلعة واحدة مميزة كأن تكون النفط أو النحاس أو مواد أخرى. ونذكر الدول الأعضاء في منظمة الأوبك (الجزائر، فنزويلا، الغابون، أندونيسيا، العراق، إيران، قطر، الكويت، ليبيا، نيجيريا، السعودية والأكوادور).

كما نذكر الدول المنتجة للبوكسيت (تأسيس ١٩٧٤) من أوستراليا، هايتي، هايانا، غينيا، غانا، جمهورية الدومينيك، أندونيسيا، سيراليون، يوغوسلافيا وجامايكا. وهي تلك الدول التي تنتج حوالي٧٥٪ من الإنتاج العالمي لهذه المادة وتبلغ حصة التصدير منها٨٠٪ من التصدير العالمي.

ضمن المفهوم نفسه هناك دول أخرى متخصصة بإنتاج المواد الخام الهامة كالنحاس وهي زائير، زامبيا، البيرو والتشيلي وأندونيسيا، أو انتاج الحديد لدول تمتد من استراليا إلى الجزائر والبرازيل وفنزويلا والهند وتونس والتشيلي والسويد.

أو كأن نذكر على سبيل المثال أيضاً الدول المنتجة للكاوتشوك الطبيعي في فيتنام، الهند، أندونيسيا، غينيا الجديدة، سنغافورة، تايلاند. وسري لانكا حيث يصل الإنتاج من هذه المادة الطبيعية إلى حوالي٩٠٪ من الإنتاج العالمي والتصدير العالمي أيضاً. ولا ننسى اخيرا الدول المنتجة للقهوة والقصدير والصويا وما شابه...

إتفاقية لومي والعلاقات بين الدول النامية والسوق الأوروبية المشتركة :

من المعروف أن اتفاقية روما بصدد إنشاء السوق الأوروبية المشتركة لحظت إمكانية عقد إتفاقيات مع بقية بلدان العالم خارج السوق الأوروبية وذلك على أسس تجارية أو اتفاقيات أخرى Association.

هذا يعني إمكانية توسيع العلاقات مع الدول النامية الأفريقية أو في حوض الكاريبي والمحيط الهادىء والتي بلغ تعدادها ٥٦ دولة منضوية تحت مجموعة البلدان الأفريقية، الكاريبية والباسفيك A.C.P. وترجع فكرة تجمع الدول الأفريقية مع السوق الأوروبية المشتركة إلى السنوات ما بين ١٩٥٨-١٩٦٢، أي إلى بداية مرحلة حصول هذه الدول على الإستقلال السياسي.

في العام ١٩٦٣ وقعت إتفاقية (ياووندا) Yaoundé[٨] وهي الأولى (للفترة ما بين (١٩٦٤-١٩٦٩) ما بين ١٨ دولة أفريقية والسوق المشتركة.

في العام ١٩٦٦ وقعت الإتفاقية الثانية والتي بقي مفعولها ساريا حتى العام ١٩٧٥[٩].

إن معظم البلدان الأفريقية كانت على إرتباط وثيق بفرنسا، أما بلجيكا فكانت متواجدة في الكونغو دون أن ننسى الحاق الصومال بإيطاليا. ومن هنا كانت أهم التوجهات في دعم أنظمة التجارة التفضيلية Préférence.

أما موقف الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها دولة خارج السوق، فكان رافضاً لهذا التوجه، إذ اعتبرته معارضاً لوضعية منظمة الإتفاقية العامة للتعرفة والتجارة G.A.T.T. والمعارضة لمصالح أميركا في المنطقة.

والتفضيل هنا يعني إمكانية إرسال البضائع الأفريقية إلى بلدان السوق مع تقديم التسهيلات دون أن يعني هذا الإمكانية المطلقة للتصدير، بل مع تحديد هذه السلع. وهذا يعني من جهة ثانية تقديم التسهيلات للدول الأوروبية بإرسال سلعها إلى الدول الأفريقية.

وإذا كنا نعلم بأن الصادرات الأفريقية إلى البلدان الأوروبية إنما هي من النوع الزراعي المرتبط بمناخ معين كإمكانية إنتاج القهوة والشاي، الكاكاو، الأخشاب، الأناناس، جوز الهند وما شابه... في الوقت الذي تصدر فيه الدول المتطورة سلعها المصنعة، فإنه لمن الواضح أن يتم رفع التعرفة الجمركية عن هذه السلع الزراعية مقابل سلعها الصناعية، الأمر الذي يعني إمكانية إحتكار أسواق الدول الأفريقية وغزوها بسلع من دون أي ضرائب جمركية.

بعد دخول إنكلترا في السوق الأوروبية المشتركة وفي العام ١٩٧٥ وقعت إتفاقية لومي (عاصمة توغو) Convention de Lomé مع ٤٦ دولة عضو في الـ A.C.P. ما يعني دخول الدول الأفريقية المستعمَرة سابقا من قبل إنكلترا إلى هذه المعاهدة واكتفاء الدول الآسيوية كالهند، سري لانكا، باكستان، بانغلادش، وهونغ كونغ بعلاقات ذات طابع محدد مع دول السوق الأوروبية. أما الوزن البشري لهذا التجمع من ٤٦ دولة فوصل إلى أكثر من ٢٧٠ مليون نسمة، بعد أن كان لا يتعدى الـ ٨٠ مليون في السابق.

وبما أنه وقعت أكثر من معاهدة تحت اسم لومي لذلك لا بد من توضيح هذه الإشكالية. فالإتفاقية الأولى في لومي دخلت التنفيذ في الأول من نيسان ١٩٧٦ ولفترة امتدت على خمس سنوات. وكانت تميز العلاقة بين السوق المشتركة مع دول الـ A.C.P. وخاصة لجهة إمكانية تصدير السلع المصنعة في هذه الدول النامية ودون أي عوائق جمركية وإمكانية تصدير ٩٦٪ من السلع الزراعية فقط.

في العام ١٩٧٩ وقعت المعاهدة الثانية من معاهدات لومي بتوقيع ٥٧ دولة مع دول السوق بحيث يبدأ مفعولها في آذار ١٩٨٠ ولفترة تمتد لخمس سنوات أيضاً. ولقد أصبح بإمكان الدول النامية الموقعة، الأعضاء في المعاهدة الإتفاقية، تصدير ٩٩,٥٪ من سلعها، أما بقية النصف بالمئة فهي من نصيب تلك السلع الزراعية التي لم تسمح لها بالمرور إلى اراضي السوق الأوروبية المشتركة بسبب سياستها الزراعية العامة. إضافة إلى هذا جرى التأكيد على أفضلية التبادل وإمكانية دفع التعويض لمنع التقلبات في أسعار٤٧ سلعة من المواد الأولية وذلك تحت اسم ستابكس Stabex وسيسمين Sysmin أي المواد المعدنية(١٠).

وما يميّز الإتفاقية الثانية عن الأولى هو في تلك المساعدات المقدمة من السوق الأوروبية المشتركة والتي وصلت إلى حوالي مليار وحدة حساب أوروبية أي حوالي ٥٠٧ مليار دولار، بما في ذلك إمكانية إعطاء قروض لفترات طويلة الأمد تصل إلى ٤٠ سنة.

وفي الإتفاقية الثانية (لومي) هناك مطالب بزيادة الدعم الصناعي وزيادة تمويل الإستثمارات الصناعية وتقوية الدور الذي يلعبه البنك الأوروبي للإستثمارات، الأمر الذي يتطلب تقديم الضمانات القانونية لإمكانية التوظيف المالي في هذه الدول النامية. وإلى جانب آلية التعاون التجاري المتبادل هناك الدور المناط بالصندوق الأوروبي للتنمية.

فالمساعدات الأولى للصندوق الأوروبي للتنمية كانت مساعدات بدون مقابل. ومع تقدم الزمن أصبحت المساعدات الأوروبية بنسبة منها تصل إلى ١٩٪ على شكل قروض، علما أن الدول الأوروبية الأساسية المساهمة في هذه العملية كانت ما تزال فرنسا، ألمانيا الغربية وإنكلترا.

ولا ننسى أن الأهداف الأساسية لصندوق التنمية الأوروبية إنما كانت في الزراعة، النقل، الإتصالات والبنية الإرتكازية الإجتماعية (كالتعليم، الصحة، وتجهيز الكادر الفني).

إلا أن كلّ هذا لا يعني أبداً أن العلاقات بين السوق الأوروبية المشتركة والدول النامية إقتصرت فقط على هذه المجموعة من الدول.

فالأمر أوسع من هذا إذ يطال دولاً أخرى من خلال مساعدات إقتصادية متمركزة أساساً في توسيع إنتاج المواد الغذائية وتحديث المستوى الإنتاجي في الزراعة. وعموما

نسجل هنا بأن جغرافية توزيع تلك المساعدات على البلدان، خارج مجموعة الـ .A.C.P كانت بنسبة ٧٥٪ تقريبا لدول آسيا، ٢٠٪ لدول اميركا اللاتينية والبقية لأفريقيا من خلال أنغولا وموزامبيق[١١].

والمساعدات التي يجب أن نشير إليها والتي بدأت أول ما بدأت بين دول السوق وبلدان البحر الأبيض المتوسط إنما تعود إلى العام ١٩٦٢، والإتفاقية الموقعة مع اليونان، ومن ثم مع تركيا ١٩٦٣، ومع إسبانيا ١٩٧٠ وهي إتفاقية التفضيل التجاري المؤدية إلى منطقة التبادل الحر، ومن ثم مع مالطا فالبرتغال وقبرص..

ومن أجل تعاون أوسع ونظرة شمولية متوازنة إقترحت بلدان السوق على دول أخرى إتفاقيات ذات آجال غير محددة تتناول نظام التفضيل التجاري وتقديم مختلف المساعدات المالية والتقنية.

وهكذا كانت هناك عدة إتفاقيات بدأتها مع إسرائيل في العام ١٩٧٥، ومن ثم مع تونس فالجزائر فالمغرب (١٩٧٦)، ومن ثم تباعا مع مصر، الأردن وسوريا في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧ ومن ثم مع لبنان في ٣ أيار ١٩٧٧ الخ[١٢].

ولقد جرت العادة على ربط بعض الأفكار الإقتصادية المعنية باسم لجان مختصة قامت ببعض الدراسات بناء لطلب جهات حكومية رسمية أو غير رسمية أو تابعة للأمم المتحدة، كما أن هناك حديث عن إتجاه الدراسات المستقبلية وتقديم بعض السيناريوهات لمستقبل تطور العالم بشكل عام أو مستقبل مناطق معينة أو بارتباط المناطق الإقتصادية بالبعض الآخر منها.

بكلمات أخرى نحن أمام كمّ كبير من اللجان الهامة كتقرير الدول الإقتصادية المتطورة الأعضاء في منظمة .O.E.C.D تحت إسم « لقاء مع المستقبل» المطبوع عام ١٩٧٩ في إطار البرمجة الطويلة الأمد للتنبوء المستقبلي (انترفيوتشرز) أو أن نكون أمام تقارير أخرى لعلماء معروفين في محاولتهم فهم التكوين الدولي System أو واقع الدول الغنية والدول الفقيرة في الإقتصاد العالمي، وذلك بناء لطلب اللجنة الثلاثية - إحدى أهم اللجان في العالم والتي تمثل مصالح رأس المال الدولي التي أسست عام ١٩٧٢ بناء لمبادرة «روكفلر»[١٣].

إضافة إلى ما ذكرناه أعلاه هناك تقارير هامة دخلت الأدبيات الإقتصادية وبقيت مسجلة تحت اسم أصحابها حيث نذكر منها تقرير «ليونتيف» المشهور بعنوان

«مستقبل الإقتصاد العالمي»، أو تقرير «هارمان كان» Kahn ومؤلفه: «الـ٢٠٠ سنة القادمة» - The next 200 years.

ولا ننسى أبدا ذكر تقارير «كلاسيكية»، صيغت في فترات سابقة بناء لطلب البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية في العام ١٩٦٨.

وبناء لطلب رئيسه ماكنمارا حيث ألفت لجنة برئاسة رئيس وزراء كندا «بيرسون» الذي يحمل التقرير اسمه، تحت عنوان «شركاء في قضية التنمية» بحيث يطالب رئيس الوزراء برفع فعالية النظام بأجمله من خلال مساعدة دول العالم الثالث. معللاً أسباب تأخر هذه البلدان بالمستوى المنخفض لتطور التقنية وارتفاع نسب الأمية وانخفاض مستوى التراكم وارتفاع مستوى الولادة وعدم الإستقرار السياسي والتسيب الإداري...

تقارير «داغ هامر شولد» و «ويلي برانت»:

عديدة هي التقارير التي تكلمت عن مصير الدول النامية. وذلك مع بداية العام ١٩٧٦. فإضافة إلى العناوين المثيرة التي أعطيت في وصف أبعاد الدراسة كأن نقرأ «في تأملات الـ ٣٣ سنة القادمة»، أو « الصغير جميل» - Small is Beautiful أو «بحث في مستقبل الإنسانية»، «حضارة الأعمال في انحسار»، «العمل الطيب»، «الإنسانية على المفترق». إضافة إلى هذه العناوين نقرأ التقرير المقدم إلى صندوق «داغ هامر شولد» تحت عنوان (ماذا بعد؟ نحو تنمية أخرى ١٩٧٥) والذي تبعه تقرير آخر في العام ١٩٧٦ في «الطروحات والستراتيجيا».

والأفكار الرئيسية في تقرير «هامرشولد» نجدها مثبتة في عدة فرضيات أساسية نوجزها على الشكل التالي(١٤):

أ - إن أزمة العلاقات الدولية هي أزمة نظام غير متكافىء للعلاقات الإقتصادية الدولية بين أقلية مسيطرة من البلدان وأغلبية خاضعة للسيطرة.

ب - إن إقامة نسق إقتصادي دولي جديد تستلزم إعادة تحديد مضمون وتوجيهات التنمية، وإعادة تنظيم العلاقات الدولية ونظام الأمم المتحدة.

ج - إن تنمية العالم الثالث لا تقوم باندماجه في النظام الإقتصادي العالمي، فالإندماج يزيد من تبعيته ويقلص قدرته على الإعتماد على ذاته لأن ذلك يعني قيامه بإنتاج ما يحتاجه النظام العالمي وليس ما تحتاجه البلدان المندمجة المتخلفة.

وإذ نقرأ ما أتى في هذا التقرير، وخاصة في صفحاته الأولى، لا يسعنا إلا أن نسجل تشابك أفكار ما أتى فيه، مع أفكار إقتصادية قرأناها في مطالب الدول النامية كما برزت في قمة الجزائر، وفي الدورة السادسة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي تلك المطالب المتلاصقة مع «الإعلان» و «برنامج العمل» بصدد إقامة نظام إقتصادي دولي جديد.

إضافة إلى الفرضيات الأساسية المذكورة أعلاه هناك أفكار هامة تتعلق بالإطار النظري للمشكلة المدروسة ومحاولة إعطاء تعريف واضح لمفهوم التنمية التي لا يجب النظر إليها كمقابل للتخلف باعتبارها عملية لإعادة تكرار التاريخ الإقتصادي للبلدان المسماة صناعية، لأن المشكلة تتمركز في نظام الإستغلال والذي يعود لهيكل السلطة المزروع بواسطة البلدان الصناعية، والتي تعززها «نخبة» في العالم الثالث وتدخل معها في مزاحمة في الوقت نفسه[١٥]. كما يهتم التقرير بالتنمية كونها تنمية الإنسان قبل كلّ شيء وليس استثمار الأشياء، وهي هنا عملية حضارية شاملة ينبغي أن تكون موجهة للداخل ومعتمدة بصفة أساسية على القوى الذاتية وبالتعاون مع المجتمعات الأخرى التي تشاركها مشاكلها وتطلعاتها. بكلمات أخرى، على الدول النامية ممارسة سيادتها وتحسين شروط تجارتها (شروط التبادل، الدخول للأسواق، البرنامج المتكامل لمنظمة الأونكتاد) وإقامة صناعات جديدة لا تعتمد على نمط الإستهلاك المقلد والعمل على الإصلاح النقدي والإصلاح الزراعي والتجاري ووسائل الإنتاج وتطوير المؤسسات السياسية في إتجاه اللامركزية وبالشكل الذي يحقق ديمقراطية سلطة اتخاذ القرار الإقتصادي والسياسي، مذكراً بأن من ينتج للتصدير فإنه ينتج ما يريده المشتري لا ما تريده حاجة التنمية[١٦].

وبشكل إجمالي ينطلق التقرير من بناء نسق إقتصادي دولي جديد، مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية داخل بلدان العالم الثالث في إطار تنمية معتمدة على الذات، الأمر الذي يستلزم:

- البدء بعملية تفسيخ البنى القائمة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وإقامة بنى جديدة مناقضة لمنطق عمل رأس المال وللتقسيم الحالي للعمل الدولي.
- التعاون والتكاتف بين بلدان العالم الثالث بمساعدة من المجتمع الدولي.

تقرير ويلي برانت :

أولاً – إذا ما كانت مناقشات الشمال _الجنوب تتجه نحو تأكيد إرتباط المصالح المتبادلة، فإن الدعوات كانت في إقامة نوع من التوافق يخدم، ليس فقط مصالح الدول المتطورة، وانما أيضاً مصالح الدول النامية.

ثانياً – مع الصدمة النفطية الثانية المندلعة عام ١٩٧٩ (مع التذكير بأن الصدمة الأولى كانت في العالم ١٩٧٣ مع رفع أسعار النفط بنسبة أربعة أضعاف) تحركت قضية حوار الشمال — الجنوب من جديد، بحيث نوقشت مهمات النظام الإقتصادي الدولي الجديد داخل أروقة الأمم المتحدة. ويقال بانه ابتداء من هذا التاريخ، وعلى الرغم من مطالب الدول النامية إجراء مفاوضات شاملة، فأن الدول الرأسمالية المتطورة حاصرت هذه المطالب، بل وعملت جاهدة على عدم البدء بها.

وأفضل من يعبر عن المرحلة اللاحقة في حوار الشمال-الجنوب هي سلسلة التقارير المقدمة من قبل «ويلي برانت» ، المستشار الالماني السابق، المساهمة في نقاش إمكانية تشكيل نظام إقتصادي جديد وارتباطه المتبادل مع المشاكل الخطرة الشاملة التي تتعرض لها الإنسانية من جراء عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية.

إن تقارير «ويلي برانت» ليست إلا إمتداداً لأفضل تقاليد يان تبنبرغن (إعادة بناء النظام الجديد: تقرير مقدم إلى نادي روما عام ١٩٧٦) التي أصبحت «بيان الأممية الإشتراكية»، علمًا بأن فكرة إنشاء «لجنة برانت» كانت بمبادرة من رئيس البنك الدولي ماكنمارا، مؤكدين في نفس الوقت رفض لجنة «برانت» لأي دعم وتمويل للمشروع الذي خرج إلى النور على ثلاث مراحل.

في التقرير المقدم من قبل اللجنة المستقلة هناك مشاركة لأخصائيين من الدول الرأسمالية المتطورة والدول النامية، مع التذكير بأن هؤلاء الأخصائيين لا يمثلون حكوماتهم أو أحزابهم أو منظمات دولية.

لنرَ أولاً تقاليد الأممية الإشتراكية ومن ثم محتوى تقارير «لجنة برانت» بالتفصيل.

لقد صيغ التقرير الأول في ضوء إيديولوجية المدرسة الإشتراكية الديمقراطية الإصلاحية، وهو يحاول الوصول إلى حلول توفيقية، تشبع إلى حد ما رغبات البلاد المتخلفة وتتجاوب في نفس الوقت مع مصلحة الرأسمالية العالمية. حقاً... إنه يوجد في التقرير قضايا عديدة مثل أبعاد التنمية والمصالح المتبادلة والمجاعة والغذاء وقضايا

السكان والهجرة ونزع السلاح والتنمية والطاقة وتجارة المواد الأولية والتصنيع والتجارة الدولية والشركات الدولية والنشاط إلى آخره. ولكن هذه القضايا في جميع الأحوال قد طرحت في التقرير من منظور تنموي تقليدي[١٧] .

أما الفرضيات الأساسية لتقرير «برانت» فتتلخص بأن العالم سيئ التنظيم لسبب بسيط هو انه لا يوجد من عنده الإرادة لعمل الأحسن، لذلك ينبغي الجلوس حول مائدة المفاوضات، وإيجاد الحلول اللازمة.

ويؤكد التقرير بأن كلّ الأمم ستستفيد من إقتصاد عالمي قوي، ومن تقلص التضخم ومن تهيئة المناخ للنمو والإستثمار، كما أنه في مصلحة الجنوب الحفاظ على نمو وتوازن الإقتصاد العالمي، اذ أن تنمية الجنوب هي أيضاً في مصلحة الشمال[١٨].

والتقرير الأول يشدّد على بعض الأفكار والمخارج، ويشير إلى أن سبب فشل حوار الشمال - الجنوب إنما يعود إلى هيمنة جو «مطالب» الجنوب و « تراجع» الشمال، وإنه فقط في الفترة الأخيرة بدأنا نلحظ نشاطاً فاعلاً لممثلي الرأي العام الذين يطالبون بحوار ينظر إلى إمكانية التعاون بحيث ان كلّ الأطراف تتعاون لما فيه المصلحة المتبادلة[١٩].

وحول إمكانية آفاق التعاون المستقبلي ينص التقرير على أن مفهوم التبعية المتبادلة، لا ينبغي أن ينظر اليه على أساس «أهمية النمو في الشمال للتطور الإقتصادي في الجنوب» فقط، بل وعلى أساس أن «النمو في الجنوب إنما يشكل حافزاً للنمو في الشمال». من هنا تأتي أهمية تحويل الموارد المالية الهامة التي يفترض بها ان تلعب دوراً مسرّعا للإقتصاد العالمي، مساعداً إياه أثناء الركود ذي الطابع قصير الأجل ومنشطا تسارع النمو في الخطة طويلة الأمد[٢٠].

ويبدو أن هذا التوجه الفكري أعطى ثماره بعقد لقاء، بناء لمبادرة اللجنة في «كانكون» (المكسيك) انتهى بتبديد الأوهام والعودة إلى الوراء، الأمر الذي دفع اللجنة إلى إصدار تقريرها الثاني في العام ١٩٨٣. والتأكيد على «أننا كلنا في زورق واحد، وأنه يجب على الشمال ألاّ يكون لا مبالياً تجاه الطرف الجنوبي في الزورق الذي يغرق، فالطرف الشمالي في الزورق غير قادر أيضاً على التمسك طويلا. من هنا التأكيد على فكرة الضرر الذي سيحصل في الشمال إذا لم يقدم المساعدة إلى الجنوب»[٢١].

والتقرير الثاني الذي يحمل توقيع «لجنة برانت» يؤكد على أهمية المواقف الذرائعية والواقعية في العلاقات بين الشمال والجنوب. وإذا ما كانت مواقف الدول الرأسمالية المتطورة متماسكة ومنظمة بشكل فعال ومتعدد الجوانب فإن التقرير يدعو الدول النامية إلى الوعي المتزايد والسريع بأن عملية تحسين سياسة الشمال ليست فقط في مصلحته بمفرده، بل ومصلحة الجنوب في ذلك. وهي مصلحة لا تدعو إلى التأجيل. ومن هنا أهمية الإتفاق بدلاً من ردات الفعل السلبية والمقاومة السلبية. عندها سيتجاوب الشمال إيجابا مع إقتراحات الجنوب .

ومع هذا يسجل بأن حوار الشمال _الجنوب وصل إلى طريق مسدود الأمر الذي إقتضى «تقرير برانت الثالث» الصادر عام ١٩٨٥. وهذا يعني أن خبراء الأممية الإشتراكية يقرعون ناقوس الخطر ليس فقط لحالة الإقتصاد العالمي ومرحلة الركود العامة بل ولأنه لا وجود لأي نور في نهاية النفق المظلم ولأي نهوض كلي وقريب[٢٢].

بكلمات أخرى هناك تكرار لما ذكر في التقريرين السابقين وخاصة لجهة تحويل الموارد المالية إلى الدول النامية وتسهيل انسياب رأس المال الخاص.

إننا هنا أمام تبلور لبعض الأفكار الهامة نذكر منها بشكل خاص العلاقة بين نزع السلاح والتنمية الإقتصادية.

وإذا ما كان تقرير برانت الأول يرفض الفكرة القائلة بأن الصناعات العسكرية إنما تزيد من فرص العمل فإن الحالة معاكسة، وكلمة العكس تعني هنا ان الإنتاج الصناعي العسكري يقلل من فرص العمل مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى (السلمية). ويضيف التقرير الأخير بأنه في حال تنفيذ مبادرة برنامج الدفاع الستراتيجي أو ما يسمى «بحرب النجوم» فإن كلفة الإنفاق العسكري ستزيد قليلا عن نصف الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية برمتها[٢٣]. ونظراً لأهمية هذه الموضوعية نشير فقط إلى الأثر الإقتصادي لنزع السلاح من خلال تقرير المعهد الدولي في استوكهولم لبحث قضايا السلم. فكلفة الإنتاج العسكري على السلاح والعتاد اكثر من ١٨٠ مليار دولار تتولى إنتاجه أحدث فروع الإقتصاد بحيث ينخرط بشكل مباشر أو غير مباشر في النشاط العسكري حوالي ٧٠ مليون شخص يعملون،منهم حوالي ٢٧.٥ مليون شخص في القوات المسلحة مباشرة، وحوالي ٥ مليون شخص يعمل في إنتاج الأسلحة، وحوالي ٣ ملايين عالم ومهندس يقومون بأعمال البحث العلمي ذات الطابع العسكري. إن ثمن صاروخ واحد من طراز ترايدنغ يعادل حجم الإنفاق الضروري لتعليم ١٦ مليون طفل أو

بناء مساكن لمليوني شخص. وكل مليار دولار ينفق على الأغراض الحربية يخلق فرص عمل أقل بمقدار ٥٠ ألف فرصة عمل مما لو أنفق في الأغراض السلمية، وان البرنامج العسكري للرئيس الاميركي «ريغن» حرم الطبقة العاملة الأميركية من حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل.... كما ان نفقات بناء غواصة نووية واحدة (٢.٣ بليون دولار) تكفي لتغذية ٥٠ مليون طفل يعانون من المجاعة. علماً انه في كلّ دقيقة يموت ٣٠ طفلاً بسبب نقص الغذاء ونقص الأمصال الواقية من الأمراض في معظم دول العالم الثالث[٢٤].

وفي فترة إصدار تقارير برانت، ومن ثم ما بعدها، تركز حوار الشمال- الجنوب حول العديد من النقاط الساخنة والمفاوضات والمؤتمرات الهامة التي تشكل بإضافتها إلى ما سبقها من أمور، ذكرناها سابقا، خلفية النظام الاقتصادي الدولي الجديد. الذي ما زال يطرح نفسه بشدة وخاصة منذ أواسط الثمانينات وحصول المتغيرات الدولية الهامة وبداية التشديد على النظام الدولي الجديد. لذلك لن يستقيم البحث الا بالتوقف عند هذه الإشكاليات القائمة وضمن منهجية معينة نرسمها على الشكل التالي:

إتفاقية لومي الثالثة :

منذ أواسط الثمانينات وضمن حوار الشمال _الجنوب وقعت إتفاقية لومي الثالثة ودخلت حيز التنفيذ منذ آذار ١٩٨٥. وما يميزها عن لومي (واحد واثنين) هو إرتفاع حجم المساعدات الأوروبية للدول الأعضاء . حتى وصلت إلى حوالي ٨. ٥ مليار وحدة نقد أوروبية. إضافة إلى اهتمامها بالمشروعات الزراعية ومواجهة المجاعات وأزمات الجفاف في أفريقيا تحديداً[٢٥].

مؤتمرات اليونكتاد الأخيرة :

في مكان سابق توقفنا عند مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. نتابع هنا. ضمن السياق نفسه. المفاوضات لنسجل فقط انه على الرغم من كلّ الجهود الكبيرة التي بُذلت من قبل دول الجنوب. لم تسفر المفاوضات السابقة الا عن امكانية تطبيق النظام المعمم للمزايا والأفضليات التجارية بالنسبة لسلع دول العالم الثالث. وذلك دون مقابل وعلى أساس فردي. إضافة لإقامة برنامج خاص لمساعدة الدول الأكثر فقراً. إلا ان هذه الأمور. إضافة إلى الإلتزام بإقامة صندوق مشترك يسهم في تحقيق أهداف تثبيت

أسعار السلع الأساسية، لم تؤدِ إلى تحسين الصورة بالمطلق، بل عملت على امتصاص حماس دول الجنوب وخاصة منها الدول النفطية.

ومع تزايد المطالبة بإجراء تعديلات على مطلب المفاوضات الشاملة وضرورة تبني رؤية أكثر عملية للمفاوضات العالمية، يذكر بأن تعنت الشمال وخاصة الولايات المتحدة كان في أساس تفويت الفرص وهدم كلّ أساس يمكن أن تقوم عليه عملية المؤتمرات اللاحقة. ولقد فشل مؤتمر اليونكتاد السادس المنعقد في العام ١٩٨٣ في بلغراد حين لم يبدِ الشمال أية مرونة حتى في مناقشة المطالب الأكثر إعتدالا لدول الجنوب. بكلمات أخرى رفض الشمال صياغة الحاجة إلى إنعاش التنمية في الجنوب كوسيلة أساسية لحفز الإقتصاد الدولي وتعزيز الإنتعاش في الأقطار الصناعية ذاتها.

كانت حجته ان الإنتعاش في الشمال قد بدأ أصلا وسيفيض على الجنوب في الوقت المناسب. وزعم الشمال أن محاولة حفز اقتصاديات الجنوب بشكل مباشر لن تؤدي الا إلى ضغوط تضخمية، وقال أنه على الجنوب أن يجري تصحيحا، بمعنى أن يشد الأحزمة على البطون، إلى أن يقع الفيض. وهكذا فإن مؤتمر بلغراد لم يؤكد فقط وجود الطريق المسدود بوجه حوار الشمال والجنوب بل أظهر جليا تلاشي أي التزام مشترك بالحوار[٢٦].

كذلك فشل المؤتمر الذي تلاه أي اليونكتاد السابع الذي عقد في جنيف في العام ١٩٨٧ والذي لم يسفر عن أية تغييرات في مواقف دول الشمال، ولم تجد مطالب الجنوب ايّ استجابة ولم يزد الأمر عن إقرار المسؤولية المشتركة للأطراف الرئيسية عن مشكلة الديون العالمية، الأمر الذي يمثل تطورا بصدد استجابة المجتمع الدولي لمشكلة الديون، وربما كان ذلك راجعا إلى خوف الدول المتقدمة والمصارف التجارية من قيام الدول النامية باتخاذ إجراءات موحدة من جانب واحد كالتوقف عن السداد مما يحدث ضررا بالغا بالأسواق المالية العالمية وبالإقتصاد العالمي ككل[٢٧].

حوار الجنوب - الجنوب :

إذا كانت الدول النامية قد نجحت في التجمع حول هدف إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، إلا أنها لم تنجح في دفع الشمال للإستجابة لهذه المطالب والأهداف. وتزايد

الحديث عن ضرورة الإعتماد الجماعي على الذات وذلك بالعمل على تسريع التنمية في دول الجنوب ودعم المقدرة التفاوضية في مواجهة الشمال من أجل إقامة هذا النظام الإقتصادي المرتقب.

وحين نتحدث عن الإعتماد المتبادل فإنما نقصد بذلك التكافؤ والقدرة على التأثير بين أطراف هذه العلاقة. وتلك عناصر غائبة تماما في علاقة التبعية. أي في العلاقة بين الشمال والجنوب، الأمر الذي يعني «ان النظام الإقتصادي الدولي القائم نظام استغلالي يتيح تنمية وافرة للأقلية وتخلفاً تابعاً للأغلبية[٢٨]. هذا بين الشمال والجنوب.

أما داخل الجنوب فيجب إيجاد علاقة أخرى تحقق النجاح المنشود. بكلمات أخرى هناك حاجة لإقامة تعاون إقتصادي بين دول الجنوب على أساس تحقيق المنفعة المتبادلة التي تستند إلى إدراك المراحل الإنمائية المختلفة لدول الجنوب. ومصالحها المتباينة، ويعتبر مؤتمر كراكاس لعام ١٩٨١ بداية التحول العام في مرحلة وضع برنامج التعاون الإقتصادي بين الدول النامية إلى مرحلة العمل والممارسة. فبرنامج التنمية والتعاون الإقتصادي الدولي خطوة هامة نحو العمل الجماعي تلته خطوات تنفيذية أخرى تمثلت في إنجازات نوردها على الشكل التالي:

أ - إقامة إتحاد المؤسسات التجارية الحكومية وهو مؤسسة تعاونية مشتركة، انشئت وتمول وتدار من خلال الإتحادات التجارية للدول النامية. وجاء إنشاء هذا الاتحاد بمثابة استجابة واعتراف بالدور الحيوي الذي تلعبه هذه الاتحادات كأدوات للتنمية القومية وكوكالات قائدة لعمليات الإستيراد والتصدير والإتصال بين الدول النامية وبينها وبين الأسواق الدولية وذلك منذ العام ١٩٨٥.

ب - إتخاذ خطوات على طريق إنشاء شبكة معلومات متعددة القطاعات.

ج - إنشاء لجنة الجنوب في أيلول ١٩٨٦. وهي لجنة غير حكومية مستقلة تهدف إلى وضع ستراتيجية وبرنامج عمل للعالم الثالث وإبراز الإمكانات الهائلة للتعاون بين دول الجنوب كوسيلة خيارات للتنمية المتاحة... (ولقد صدر عن أعمال هذه اللجنة كتاب بعنوان «التحدي أمام الجنوب» استندنا إليه).

د - التوصل إلى إتفاقية بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية بين بلدان الجنوب (١٩٨٨) وهي أبرز وأهم ترجمة فعلية لبرنامج التعاون[٢٩].

إن رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية وظاهرة التدويل المضطرد للإنتاج والرساميل، وإمكانية تكيّف الرأسمالية وتأقلمها مع الواقع الإقتصادي، ممثلاً بالركود والكساد والتضخم الكسادي وإمكانية تصدير مشاكلها إلى البلدان النامية، من خلال أسعار الصرف، والفائدة والإستثمارات والتضخم ومقص التجارة الخارجية، وآلية الديون الخارجية وقسمة العمل الدولية الجديدة، وما تعنيه من تقسيم الصناعات إلى صناعات حيوية وأخرى غير حيوية (صناعات الكترونية دقيقة مثلاً يقابلها صناعات ملوثة للبيئة أو ذات كثافة يد عاملة كتكرير النفط أو تجميع الأجهزة والأدوات والسيارات..) إن كلّ هذا لا يعطينا أي فسحة تفاؤل، خاصة إذا ما أضفنا إلى هذه الأمور الدور والمكانة الخاصة للدول النامية في العلاقات الإقتصادية الدولية و«انخفاض حصة هذه الدول في التجارة الدولية، بما فيها الدول المصدرة للنفط من ٢. ١٥٪ عام ١٩٦٨إلى ٩. ١٢٪ عام ١٩٨٨»[٣٠].

وإذا ما أضفنا أيضاً عدم وصول التقارب الإقتصادي في هذه البلدان إلى مستوى مرتفع بسبب عوامل داخلية وخارجية تقف حجر عثرة أمام إمكانية تنفيذ النظام الشامل للأفضليات التجارية حيث هناك: ضعف وتشابه الهياكل الإنتاجية، نقص مصادر التمويل اللازمة، وعلاقة التبعية التي لا تزال تربط الدول النامية بالدول الصناعية والتي تجعل الدولة النامية عاجزة في معظم الأحوال عن تغيير اتجاهات علاقاتها الإقتصادية ومن بينها بالطبع علاقاتها التجارية[٣١].

إذا ما أضفنا هذه الأمور لخرجنا بانطباع تشاؤمي يدفع بنا باتجاه البحث عن نظام دولي جديد «يستند إلى مجموعة من القيم والمبادىء والمعايير والجزاءات»[٣٢] الضابطة للسلوك عمادها منظمة الأمم المتحدة، آخذين بعين الإعتبار التغيرات العالمية السياسية منها والإقتصادية، بما في ذلك البريسترويكا الجارية وتراجع مكانة الولايات المتحدة منذ السبعينات بعد انهيار مؤتمر بريتون وودز وتردي أوضاعها الإقتصادية الكلية وخاصة مؤشرات الناتج الصناعي الذي انهار من ٥٢٪ بعد الحرب العالمية الثانية إلى حوالي ٣٠٪ من حجم الصناعة على الصعيد العالمي الرأسمالي، إضافة إلى هبوط احتياطها الذهبي وحصتها في التجارة العالمية وازدياد المديونية بوصولها إلى أرقام فلكية وعجز الميزانية التجارية.

ويتنبأ بعض الإقتصاديين بأن الولايات المتحدة التي أضعفها عقدان من الركود ستصبح ثالث قوة اقتصادية بعد أوروبا واليابان بحلول العام ٢٠٠٠ وسوف يتفوق

كلاهما على أميركا من حيث الناتج القومي الإجمالي وحجم الإستثمارات في الخارج وحجم الصادرات[٢٣].

وحين ذكرنا منظمة الأمم المتحدة فذلك لأن هذه المنظمة مرشحة لأن تلعب دورا متزايدا ليس فقط في الحفاظ على السلام، وهو الهدف الذي من أجله أنشئت هذه المنظمة، بل وفي تطوير آلية صنع القرار بما يؤمن صيغة عادلة للتصويت بعيدا عن امتيازات النقض أو حق الفيتو للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وبما يؤمن صيغة عادلة للتصويت من المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وخاصة في صندوق النقد الدولي بحيث يكون لكل دولة صوت واحد بغض النظر عن مساحة الدولة وقوتها الإقتصادية ومساهمتها المالية في الصندوق.

مكانة دول العالم الثالث في النظام الدولي الجديد :

يلاحظ أن الاتجاه الدولي الراهن في التطور لم يغير حقيقة تعاظم غنى الشمال وتفاقم فقر الجنوب وبؤسه، بل وتكريسهما، بحيث ان الفجوة بين المجموعتين مرشحة للزيادة، خلال العقود القليلة القادمة، وبشكل يبقى على «المعادلة» كما كانت: غنى الشمال يتحقق على حساب الجنوب.

إلا أننا نفضل تدقيق الصورة بما يخدم منطق البحث وذلك على الشكل التالي: في أكثر من مكان مرت معنا جملة «الشمال الغني والجنوب الفقير». الآن نضيف إلى هذه المقولة ان هذا الشمال الذي كان شمالان (شمال رأسمالي وآخر اشتراكي)، يقابلهما جنوب واحد، أصبح شمالاً واحداً يقابل على الأقل جنوبين أحدهما «غني» وعضو في نادي الأغنياء والآخر جنوب «فقير» مرشح لأن يزداد فقراً وخاصة مع إمكانية التهميش المتوقعة.

فالنظام الدولي ليس إلا مجموعة الحقائق الإقتصادية الإجتماعية والسياسية والجغرافية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل مفرداته من الدول[٢٤]. والواقع المعاصر يؤكد على إرتباط أوروبا الشرقية بالسوق الدولية على أساس الخضوع لنظام السوق العالمي والتخلي عن التخطيط، كما يؤكد على قيام تكتلات اقتصادية هامة جدا. بكلمات أخرى هناك تحول في السياسات الإقتصادية للدول الإشتراكية، باتجاه نظام السوق، الأمر الذي دفع بالدول الصناعية الغنية إلى إنشاء مصرف خاص بالتنمية في أوروبا الشرقية برأسمال مبدئي قدره ١٢ مليار دولار مع موافقة صندوق النقد الدولي

على تقديم قروض بما يزيد عن ٧٠٠ مليون دولار إلى بولونيا دون أن ننسى القروض المقدمة من السوق الأوروبية المشتركة، ألمانيا الغربية، الولايات المتحدة واليابان، بحيث يبلغ حجم القروض المقدمة أكثر من ١٠ مليار دولار. وليس في هذا استغراب.

فالنظام الإقتصادي الرأسمالي يتميز بوجود ميل أساسي إلى إنخفاض معدل الربح في المدى الطويل. ولمقاومة ميل معدل الربح للإنخفاض يتجه النظام الراسمالي إلى إعادة إنتاج نفسه داخل التشكيلة الراسمالية عن طريق التجديد التكنولوجي المستمر لرفع الإنتاجية وبالتالي رفع معدل الربح، وبالتوسع خارج التشكيلة الأصلية إلى التشكيلات الأخرى وذلك بحثاً عن مصادر اقتصادية رخيصة سواء كانت تلك المصادر من المواد الأولية، أو من العمالة المدربة الرخيصة نسبيا. ولا يستطيع النظام الرأسمالي الاستمرار الا بالتوسع المستمر على حساب الاطراف. من هنا نستطيع القول بأن فتح اسواق اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي امام النظام الراسمالي يعطي دفعة جديدة للنظام ككل وسيؤدي إلى دفع مسارات النمو الاقتصادي السريع خاصة داخل الدول الاقتصادية الرأسمالية المتقدمة، بل وقد يكون فتح اسواق اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي العامل الاساسي في تخلص النظام الرأسمالي من ازمة التضخم الركودي الممتدة التي اصابت الاقتصاديات المتقدمة منذ اواخر الستينات[٣٥].

وهذا الواقع الجديد إنما يؤكد على منافسة دول العالم الثالث في الحصول على الموارد المالية اللازمة لعملية التراكم الرأسمالي، الأمر الذي يعني زيادة التهميش لمستقبل الإستثمار في العالم الثالث.

والجنوب الذي أصبح جنوبان إنما أصبح كذلك لأن التمايز واضح داخل مجموعة بلدان العالم الثالث، وينطبق هذا القول أكثر ما ينطبق على آسيا حيث مجموعة « التنانين» ممثلين بعدة دول هي هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية.

وإذا ما كانت هذه «التنانين» تدخل تحت عنوان البلدان الصناعية الجديدة، فإننا نضيف إليها دولا أخرى من أمم جنوب شرق آسيا كأندونيسيا، ماليزيا، فيليبين، تايلاند. وإذا ما أضفنا إلى هذه القائمة بلدانا أخرى متواجدة في أماكن جغرافية بعيداً عن جنوب شرق آسيا، وفي مقدمتها البرازيل، الأرجنتين وغيرها لوصلت القائمة بناء لبعض التوقعات إلى ٢٩ دولة هي أقرب إلى الدول الرأسمالية المتطورة، منها إلى بقية دول العالم الثالث، علما أن للدول النفطية مكانة خاصة في هذه المجموعة.

بين هذه المجموعة من الدول متوسطة النمو والدول الأكثر فقرا في بلدان العالم الثالث فروقات إقتصادية ومعيشية هائلة. لذلك ما يفرق بين هاتين المجموعتين هو أكثر مما يجمع بينهما، وهو أمر وعته الدول النفطية على سبيل المثال فأقبلت على تقديم مساعدات مالية ليس فقط إلى الدول العربية غير المنتجة للنفط، بل وبشكل أساسي إلى باقة كبيرة من الدول النامية غير العربية.

ويأخذ العون العربي طريقه إلى هذه الدول عبر العديد من المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية منها، على سبيل المثال، الصناديق الوطنية العربية، المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في افريقيا، الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، منظمة أوبك والبنك الإسلامي والصناديق التابعة له[٣٦].

والملفت للنظر أن الدول النفطية قدمت مثلا مساعدات مالية وإقتصادية بنسبة تفوق بأضعاف ما قدمته الدول الرأسمالية المتطورة وذلك تنفيذا لقرار الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ تخصيص مساعدات رسمية تبلغ ١٪ من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول المتطورة، وهو على كلّ حلم راود الدول النامية التي لم تستفد الا بشكل ضئيل. فباستثناء الدانمارك وهولندا والنروج والسويد لم تقدم بقية دول العالم المتطور الا نسباً ضئيلة حيث قدمت الولايات المتحدة أكبر وأغنى الدول الرأسمالية قاطبة ما يوازي ٢١ . ٠٪ من هذا المؤشر في أواخر الثمانينات. كما أن هذه المساعدات حملت طابعا سياسيا واضحا بحيث دعمت بعض الأنظمة في أكثر من دولة تسير في فلك الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا..

إزاء حجم المشاكل الإقتصادية الجدية لهذه المجموعة من الدول النامية هناك ضرورة ماسة للتوقف ليس عند المؤشرات التي ترغب الدول النامية بتحقيقها، (على أهمية هذه المؤشرات المركبة النوعية) كمعدلات التعليم وخاصة للمرأة، معدل نصيب الفرد في استهلاك الماء والكهرباء والطاقة، وفرص الحصول على عمل ومسكن لائق ومعدل التلوث واحترام الحقوق والواجبات المدنية والسياسية ونصيب الفرد من الاعلام المقروء والمسموع والمرئي. كما ورد في التقرير السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بل هناك حاجة ماسة لتقديم الأهم على المهم.

وان أكدنا بأن في مقدمة الإهتمامات يأتي تأمين الإحتياجات الإنسانية المادية الأساسية من مأكل يبعد شبح الجوع والأمراض، ومن مياه صحية هي حق مكتسب لكل مواطن وغاية أي تنمية مرجوة. إلا أن الحاجة، مع إنتهاء حقبة الحرب الباردة وتهديد

مخاطر اندلاع حرب عالمية نووية أصبحت ماسة لإبعاد شبح الحروب المحلية، وهي تلك الحروب المصنفة بحروب «الآخرين» أو بالواسطة بدلاً من الحرب المباشرة بين الكبار، كما أن الحاجة إلى تغيير الواقع الحالي باتجاه نظام دولي جديد إنما يعني توفير الإطار الرشيد، المتماسك والديمقراطي للعلاقات الإقتصادية والسياسية الدولية، بل وللأطر القانونية الدولية التي يمكنها أن تكفل السلام والإزدهار لمجموعة الدول ككل، ولدول العالم الثالث في صيرورة التنمية المتواصلة والمعتمدة على ذاتها، وعلى مساعدات ثابتة ومستقرة ذات توجه إقتصادي مالي تنظيمي، يفسح المجال أمام الدول الأقل نموا والأكثر فقرا في إمكانية التطور الفعلي حتى يتسنى لها الإفلات من حلقة التخلف والفقر المدقع.

بكلمات أخرى هناك حاجة لعملية إصلاح جوهري في الأنظمة الدولية والمناطقية كالأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، صندوق النقد الدولي، منظمات التجارة كمنظمة اليونكتاد والغات.. والتخلص من ذكريات معاهدة بريتون وودز بالعمل على إستحداث نظام مالي ونقدي دولي جديد لا يستند فقط إلى «قوة» الولايات المتحدة وحدها، وإلى ما تم إصداره من وحدات سحب خاصة، إستفادت منها الدول المتطورة أكثر مما استفادت منه الدول النامية نفسها، بل ويستند أيضاً إلى الحقائق الإقتصادية المعاصرة كأوروبا الموحدة والنقد الأوروبي الموحد، منطقة الين الياباني، أموال البترودولار والأورودولار (الخ) من تكتلات وأسواق.

وعملية الإصلاح المنشودة مرتبطة بإنشاء آليات للطوارىء لأغراض تدفق الموارد وضمان الإستمرار المنتظم لجهود التنمية بوجه الهزات غير المتوقعة والشكوك غير المنظورة. إن النظام الدولي لما بعد الحرب بحاجة إلى إصلاح شامل وتجديد لآلياته الخاصة بالمشاورة السياسية، وكذلك لمؤسساته الإقتصادية متعددة الأطراف ولإنشاء نظام دولي عادل للعلم والثقافة وهياكل لإدارة منصفة لبيئة الكرة الأرضية[٣٧]. وإذا ما كان القسم الأكبر من المشكلة هو في الموارد المالية وكيفية تأمينها لتأمين تسريع التنمية المنشودة، فإن الحل المنشود لا بد وأن يكون مرتبطا بحلول أكثر شمولية وأكثر خصوصية في آن معاً. فلا بد من تكثيف كلّ الجهود لإقامة مناطق منزوعة السلاح النووي. ومراقبة ما هو موجود فعلا كخطوة أولى على طريق إمكانية نزعه مستقبلا، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر الكاملة بالبنى العسكرية وتجهيزاتها في مناطق عديدة

من العالم والبحار المرتبطة أو المحيطة بالدول النامية كالبحر الأبيض والأحمر والمحيط الهندي...

ولا بدّ من إعادة إحياء مشاريع طرحت سابقاً ولم تجد آذانا صاغية وقتها، ونقصد بذلك إمكانية إقتطاع ١٠-١٥٪ من حصة التسلّح النووي الراهن والحاقه بصندوق تنمية خاص تابع للأمم المتحدة[٣٨]. إضافة إلى ضرورة التزام الدول الرأسمالية المتطورة بالواحد بالمئة من إجمالي إنتاجها القومي سنوياً[٣٩] على أن تتقيد الدول الرأسمالية بنسبة ٧, ٠٪ من هذه النسبة كمساعدات رسمية وذلك لتخفيف إمكانية إعادة أخذ ما أعطي باليد اليمنى بواسطة اليد اليسرى.

كما يجب أن نعوّل على المساعدات الرسمية والهبات والقروض الميسرة بفوائد متدنية للغاية مع فترة سماح لا تقل عن ٥ سنوات ولقروض طويلة الأمد تعطى لتمويل مشاريع التنمية الزراعية والزراعية-الصناعية وتأمين البنى التحتية اللازمة...

إن عالمنا المعاصر هو عالم مدوّل مدولر ومسلح حتى أسنانه. والرأسمالية المتطورة في مراكزه الأساسية (أميركا الشمالية، أوروبا الغربية واليابان) تعيش ثورتها الثالثة، كما يقال، أي تعيش تكنولوجيا معتمدة على العقل البشري والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات «السلعية»، وهي من هذه الزاوية تعيش عالمها الخاص الذي، وعلى ما يبدو، ولسنوات طويلة، لن يسمح للدول النامية أن ترى صورة مستقبلها القريب فيه. فهذه الدول النامية تعيش هاجس الفحم الحجري والبخار والميكانيك، وفي أحسن الأحوال تعيش عصر الكهرباء والنفط والطاقة النووية كاستثناء.

وما يفاقم من حجم المشكلة ما يسمى «بهجرة الأدمغة» من تلك الدول النامية باتجاه الدول المتطورة، الأمر الذي يفقد هذه الدول النامية جزءا أساسيا من كادرها العلمي والفني، المناط به لعب دور الرافعة في عملية النهوض والإقلاع. ولا يخفى أنه خلال عشرة أعوام فقط غادر الدول النامية ٢٣٠ ألف أخصائي ماهر ومبدع خلاق إلى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا للعمل في مختلف مراكز الأبحاث وحقول العلم والمعرفة والحياة العملية. بكلمات أخرى تكون الدول النامية قد خسرت ما يوازي ٥٠ مليار دولار لو قدر لنا شرطاً احتساب قيمة تجهيز هذه الأدمغة، وهي على كلّ تزيد بنسبة ٤ مليار دولار، عن الحجم الإجمالي للمساعدات الرسمية للفترة الزمنية نفسها[٤٠].

من النظام الاقتصادي الدولي الجديد إلى العولمة :

في أيامنا الحالية يدور سجال فكري وسياسي عام حول النظام الدولي الجديد وأبعاده الإقتصادية على دول العالم الثالث.

ويرجع هذا الأمر إلى الإعلان عن إنبثاق نظام دولي جديد إلى الجلسة الختامية للمؤتمر المنعقد بباريس في نوفمبر ١٩٩٠ بدعوة من الرئيس الفرنسي وحضور كلّ من الرئيسين بوش وغورباتشوف، والذي شاركت في أعماله ٣٤ دولة تبنت الإعلان الذي يرسخ الديمقراطية والحريات الشخصية والإقتصادية وحل الخلافات عن طريق التفاوض. في هذا المؤتمر فهم واضح حول انتهاء إتفاقية يالطا وضرورة التعاون الإقتصادي المتبادل بين الدول والذي سيحل محل النزاعات معززاً من ممارسة الديمقراطية.

وإمكانية الوصول إلى تأمين أجواء النظام الدولي الجديد لم تكن واردة أبداً من دون التحولات الجذرية لبنية المجتمعات الإشتراكية لبلدان أوروبا الوسطى وللتحولات الهامة في الإتحاد السوفياتي تحت عنوان «البريسترويكا» الهادفة إلى بناء البيت الأوروبي المشترك والتعاون والسلام والتنمية.

فالتفكيك الذاتي للقطب السوفياتي ولحلفه العسكري، حلف وارسو، ترك الساحة مفتوحة أمام قطب آخر واحد ووحيد، ضاغط على القرارات الدولية داخل الأمم المتحدة وخارجها. وهذا النظام الدولي الجديد لا يعني التنازل عن سيادة أميركا الوطنية أو التخلي عن مصالحها. ويضيف الرئيس «بوش» في خطابه في قاعدة مونتغمري الجوية في الاباما، بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٩١، ان هذا النظام ينمّ عن مسؤولية املتها علينا نجاحاتنا. وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الإستقرار والإزدهار، وفوق كلّ شيء تحقيق السلام[٤١].

حين قلنا بأن السجال على أشده فذلك لأنه، وعلى ما يبدو، من المبكر للغاية تصور شكل النظام الدولي وذلك بالنظر إلى حجم التغيرات التي تحدث في العالم، وسرعة هذه التغيرات، ومع هذا يتمحور الموضوع حول أمور هامة في طليعتها ما يلي:

أوّلاً - مبادرة الرئيس غورباتشوف وطرحه عناصر التغيير السياسي الجديد، الأمر الذي يعني أربع نتائج نوجزها على الشكل التالي:

أ – ان الإعتماد المتبادل هو القانون الأساسي للعلاقات الدولية.

ب – ان التناقض بين الرأسمالية والإشتراكية لم يعد هو التناقض الرئيسي في النظام الدولي، وإنما توارى لصالح التناقض الأهم وهو المتعلق باستمرار البشرية.

ج – نزع الصفة الإيديولوجية عن العلاقات الدولية.

إن المبدأ الذي يحكم حل النزاعات الدولية هو توازن المصالح وليس توازن القوى[٤٢].

بكلمات أخرى نلحظ تغيراً هاماً في السياسة الدولية باعتبار السياسة فن الممكن وليس فن المستحيل. كما نلحظ تغيراً في التجهيز لعملية السلام. في السابق كان القول المشهور هو التالي: إذا أردت السلام عليك أن تحضّر للحرب. والآن تصبح هذه المقولة على الشكل التالي: إذا أردت السلام عليك أن تحضّر للسلام.

ثانياً – شكل النظام الجديد: ان انسحاب الدول الإشتراكية من التوازن الثنائي القطبية أدى إلى مواجهة العالم الأول بالعالم الثالث مباشرةً بسبب غياب العالم الثاني، أي العالم الإشتراكي المنكفىء على ذاته والطامح إلى تطوير علاقاته بالغرب الصناعي التكنولوجي.

وإذا ما كان هناك اختلاف في الآراء حول القطب الواحد (الأميركي) أو المتعدد الأقطاب (أميركا، السوق الأوروبية، اليابان...) فإنه يخشى من إقامة تجمعات إقليمية مسموح بها في إطار النظام الجديد، بحيث يساعد قيامها على تنظيم علاقات الشمال بالجنوب بالصورة التي تستجيب لمتطلبات الهيمنة التي يمارسها هذا النظام، وهي علاقات من نوع علاقة السيد بالعبد كأن يكون على العبيد أن يتعاونوا ليس من أجل تغيير وضعيتهم، بل من أجل خدمة سيدهم بصورة أفضل[٤٣].

ومواجهة العالم الأول- الصناعي الرأسمالي المتطور بالعالم الثالث مباشرةً يرتدي في أيامنا الحالية طابعاً خاصاً من خلال مقولة سقوط النظام الاقتصادي العالمي القديم وبروز مجموعة من المستجدات العالمية كالصعود المفاجيء للقوى الاقتصادية الكبرى الجديدة المنافسة للزعامة العالمية للولايات المتحدة الأميركية وتزايد حدة الصراعات التجارية والاقتصادية العالمية والتي اخذت تحل محل الصراعات السياسية والايديولوجية والقومية والاقليمية التقليدية وتنامي حضور التكتلات التجارية

والاقتصادية في العالم كبديل للتكتلات السياسية والعسكرية التي كانت من اهم معالم النظام العالمي القديم ، وكل ذلك وفقاً للتصور التالي(٤٤):

الأنماط السائدة	النظام العالمي القديم	النظام العالمي الجديد
نمط الانقسامات	شرق/غرب	شمال/جنوب
نمط التكتلات	تكتلات عسكرية	تكتلات تجارية
نمط الصراعات	صراعات ايديولوجية/سياسية	صراعات تجارية/اقتصادية
نمط التفاعلات السياسية	صراعات	تسويات
نمط التفاعلات العسكرية	سباق التسلح	نزع التسلح
نمط الاقطاب	ثنائي الاقطاب	احادي وربما تعددي الاقطاب
نمط الحكومات	سلطوية/ شمولية	ديمقراطية
نمط الايديولوجيات	الرأسمالية/ الاشتراكية	الليبرالية الاقتصادية والسياسية

ضمن هذا الواقع المتغير باستمرار كان لا بدّ من الوقوف أمام محاولات الدول الرأسمالية المتطورة، والتي تقف في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية بكل وزنها الاقتصادي والمالي والسياسي والدبلوماسي، وذلك من خلال مؤسساتها مباشرة أو من خلال مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، نخص منها بالذكر فقط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والإعمار، ونخص منها على وجه التحديد ما هو متعارف عليه بتعبير «الغات» أو الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات The G.A.T.T. Genenrale Agreement on Trade and Tariffs، المؤسس لها منذ أكثر من نصف قرن، وتحديداً منذ ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٧، أي بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية. وبدأ سريان مفعولها في الأول من كانون الثاني من العام ١٩٤٨، بعد توصل ٢٣ دولة إلى الموافقة والتوقيع (أصبحت فيما بعد ١٣٥ دولة بعد توقيع اتفاقية مراكش في نيسان ١٩٩٤، تحوز على حوالي ٩٠٪ من التجارة العالمية للسلع المختلفة، وتحرز منها بشكل مباشر البلدان الصناعية على أكثر من ٧١٪ من المتدفقات التجارية الدولية، تصديراً كما استيراداً)، متضمنة أحكاماً خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية (وهي على كلّ معدلات تسير بدينامية أعلى من دينامية الإنتاج العالمي)، حيث وضعت التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة، خاصة بتحرير التجارة الدولية.

إن أهم أحكام هذه الاتفاقية بايجاز هي:

١ - شرط الدولة الأكثر رعاية: هذا يعني ترتيب الحقوق لجميع الأطراف المتعاقدة بالاتفاق بالتطبيق الفوري لأية ميزة أو تنازل جمركي تقدمه إحدى الدول لأي طرف آخر، مع بعض الاستثناءات الخاصة بالتجمعات الإقليمية، والمرونة الممنوحة للدول التي تعاني من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتها (المادة ١٢)، بالإضافة إلى المرونة التي منحت للدول النامية في مراحل لاحقة من اتفاقية الغات ١٩٤٧.

٢ - المعاملة الوطنية: وذلك يعني الالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة، حيث تقضي الاتفاقية بأنه بعد سداد الرسوم الجمركية تتمتع السلع المستوردة من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بمعاملة السلع الوطنية نفسها.

٣ - التعرفة الجمركية كأسلوب لحماية الإنتاج الوطني، وهو الأسلوب المشروع لحماية الصناعة الوطنية وفقاً لظروف كلّ دولة، بشرط احترام التزامات كلّ دولة.

٤ - عدم اللجوء إلى تقييد الواردات بحصص: في ما عدا الحالات الخاصة الواردة في نصوص الاتفاقية، خاصة للدول النامية التي تعاني عجز ميزان المدفوعات، وشرط أن يسمح باستيراد كميات تجارية، وأن يكون القيد معلوماً ومؤقتاً باستمرار العجز، وتقرّه الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

٥ - استثني قطاع التجارة الدولية في المنسوجات من مبادئ «الغات»، وذلك بموجب اتفاقية المنسوجات، كما أن عدداً من الأطراف المتعاقدة قد حصل على استثناءات بتراخيص في قطاع الزراعة.

بكلام آخر يلاحظ أنه في صلب «اتفاقية الغات» هناك نوعان من الالتزامات:

١ - **الالتزام الأول**: هي التزامات عامة من حيث المبادئ. تطبق على جميع الأطراف المتعاقدة. وهذه الإلتزامات تمثل المبادئ العامة للاتفاقية، وهي الدولة الأكثر رعاية أو الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية، وعدم اللجوء إلى قيود كمية. وهذا يعني أيضاً أنه لا تقبل أيّة دولة لا تطبق هذه المبادئ العامة في سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة.

٢ – **الالتزام الثاني**: هي التزامات محددة. ويقصد بها قيام الدولة بتثبيت كلّ أو معظم بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية، بحيث لا يتم هذا التغيير إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى. في ما بعد أصبح بالإمكان، من خلال جولات المفاوضات العديدة في إطار الغات، تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق عن طريق التفاوض لتحديد الالتزامات المحددة في اتجاه التخفيض وتثبيته و/أو إلغاء القيود غير الجمركية[٤٥].

بين الأعوام ١٩٤٧ ـ ١٩٧٩ جرت عدة مراحل من المفاوضات ضمن إطار الـ GATT كانت نتائجها تدعيم وتقوية الالتزامات العامة وتحسين وزيادة الالتزامات المحددة الأطراف المتعاقدة. معهم شهدنا ثمانية جولات من المفاوضات بدءاً من:

- مفاوضات «جنيف» في العام ١٩٤٧. عدد الدول المشاركة ٢٣ دولة. (خفض الحواجز الجمركية ١٥٪ على التعريفات الجمركية).
- مفاوضات «أنسي» Annecy في جنوب شرق فرنسا ـ العام ١٩٤٩. عدد الدول المشاركة ١٣ دولة (خفض الحواجز الجمركية ٢٥٪ على التعريفات الجمركية).
- مفاوضات «توركواي» Torquay في إنكلترا ـ العام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١. (تراجع نظام الحصص ـ الكوتا).
- مفاوضات «جنيف» عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦. عدد الدول المشاركة ٢٥ دولة (خفض الحواجز الجمركية). قبول اليابان عضواً في الغات.
- مفاوضات جنيف، «جولة ديلّون» عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢. عدد الدول المشاركة ٢٦ دولة (خفض الحواجز الجمركية بنسبة ٧٪).
- مفاوضات جنيف، «جولة كندي» عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧. عدد الدول المشاركة ٦٢ دولة (خفض الحواجز الجمركية بنسبة ٥٠٪ في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة وقواعد المفاوضات Règles de négociation GATT.
- مفاوضات جنيف، «جولة طوكيو» عام ١٩٧٣-١٩٧٩، عدد الدول المشاركة ١٠٢ دولة (خفض الحواجز الجمركية العامة Réduction globale بنسبة ٣٥٪ في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة، وبنسبة ٥ – ٨٪ بين الدول المتطورة[٤٦].

❖ مفاوضات جنيف، «جولة الـ أوروغواي» في «بونتا ديل ايستا» في العام ١٩٨٦ - ١٩٩٤ (عدد الدول المشاركة ١٢٠ دولة)، من بينها ٨٧ دولة نامية. أن الدول العربية الملتزمة اتفاقيات الغات هي التالي: مصر. البحرين. الكويت. المغرب، تونس. الإمارات، قطر وموريتانيا. إضافة إلى تقديم طلبات كلّ من الأردن والسعودية والجزائر. حيث يطلب من العضو الجديد أن «يثبت» سقوف تعريفته. ويعطى مهلة زمنية للتأقلم تمتد لفترة ما بين ٤ إلى ١٠ سنوات حسب وضعه الاقتصادي وحسب نوعية السلع والخدمات التي يطلب فيها مهلة لإلغاء التعريفة أو التخفيض التدريجي عنها. كما تعطى الدولة التي يقل فيها الدخل عن ١٠٠٠ دولار سنوياً مهلة لرفع مستوى الدخل فيها. كما يطلب من العضو تجنب سياسة الإغراق والتعرف على قائمة السلع التي لا يجوز فيها تقديم دعم السلع التي يلغى عنها الدعم[٤٧].

وجولة آلـ أوروغواي التي انتهت بصدور مجموعة من الاتفاقات البالغ عددها ٢٨ اتفاقاً وعدداً من القرارات الوزارية التي تنظم برنامج عمل مستقبلي لعدد من الموضوعات التي تم التوصل إليها في ثلاثة أقسام:

❖ **النفاذ إلى الأسواق:**

التزمت الدول الصناعية الكبرى على ألا يقلّ مستوى متوسط تخفيض التعرفة الجمركية عن المستوى الذي تم التوصل إليه في الجولة السابقة في طوكيو، أي ٣٣٪. بينما لا يوجد مستوى معين لإلتزامات الدول النامية، عدا ما تم الاتفاق إليه في اتفاقات أخرى في قطاعي الزراعة والنسيج. من ناحية ثانية تمّ التوصل إلى اتفاق يضمن تخفيض القيود الجمركية، وذلك بعد تحويل القيود غير الجمركية إلى تعرفة جمركية مع التثبيت والتخفيض على مدة من الزمن تمتد من ٦ إلى ١٠ سنوات، كما تناول الاتفاق فتح الأسواق أمام الواردات التي كانت خاضعة للقيود الغير جمركية، بما لا يقل عن ٣٪، تزداد إلى ٥٪ عام ٢٠٠٠: وتخفيض دعم الإنتاج والتصدير بنسب ٢١٪، و ٣٦ في على التوالي (وبنسبة الثلثين منهما فقط للدول النامية): تنظيم حق الدول في الرقابة الصحية والبيطرية بما لا يشكل عائقاً تجاريا. أخيراً تم التوصل إلى إدخال قطاع المنسوجات في نظام الغات، وذلك بالإلغاء التدريجي لنظام الحصص التي كانت تنظم التجارة الدولية في المنسوجات، ويتمّ الإلغاء على أربع مراحل وفي خلال عشر سنوات.

❖ **الموضوعات المؤسسة أو مجموعة الاتفاقيات المؤسسية:**

وتشمل الدعم والوقاية ومكافحة نظام الإغراق (الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة أقل من قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر، أو تقل عن تكاليف إنتاجها) Dumping هذا يعني تعزيز وتقوية نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعومة مع كيفية إثبات الضرر للصناعة الوطنية من جراء انتهاج سياسة دعم الصادرات: كما تم التوصل إلى كيفية تحديد المنتج الذي يؤدي إلى إغراق السوق ومعايير تحديد الضرر الذي تسببه السلعة المستوردة للصناعة المحلية وإجراءات مكافحة الإغراق وكيفية تنفيذها. أما في ما يتعلق بإجراءات اتفاقية الوقاية فإنه بموجب هذا الاتفاق يحق للدول اللجوء إلى ما من شأنه حماية الصناعة المحلية وذلك عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع مما يسبب ضرراً بالغاً لهذه الصناعة. ويعطي الاتفاق الحق بأحد البدائل التالية:

- فرض حصة على السلعة المستوردة.
- فرض رسوم إضافية عليها.
- سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع، مع التعويض.

❖ **الموضوعات الجديدة:**

وتتناول كلّ من إجراءات الاستثمار والملكية الفكرية والتجارية في الخدمات. في ما يتعلق بالمستثمر الأجنبي الذي كان يريد إزالة بعض الشروط المفروضة عليه، كمّا وشرطا. نجد أن الاتفاقية لحظت إزالة التشوهات التي كانت تحصل في الماضي والتي تؤدي إلى تعارض مع اتفاقية الغات. هذا يعني أولاً استخدام نسبة من المكوّن الحالي في المنتج النهائي. كما يعني تصدير حصة من الإنتاج إلى الخارج أو بالعكس، بمنح نسبة من الإنتاج إلى السوق المحلي. كما يعني أخيراً الالتزام بالتوازن بين الصادرات والواردات. ولقد نص الاتفاق على تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية التي تقضي بالمساواة بين المشروعات المحلية والاستثمارية الأجنبية[٤٨].

المهم واللافت في الأمر ما يلي:

أولاً: أن الفترات الزمنية التي كانت تمر بها هذه الجولات كانت تطول، كما كانت تتعقد أعمالها. فلقد امتدت جولة كندي حوالي أربعة أعوام بينما استمرت جولة طوكيو حوالي ستة أعوام.

ثانيـاً: كان يلاحظ إهمال النقاط الهامة التي كانت تطالب بها البلدان الأكثر فقرا، فأتت البيانات وإعلانات المبادئ على مقاييس من يصنعها.

ثالثـاً: استجابة لمصالح بعض الدول الغنية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تم تخفيض معدل الرسوم الجمركية من ١٢٠٪ في نهاية الأربعينات من القرن العشرين، لبعض السلع، ومن ٤٠٪ (كمعدل وسطي) إلى أقل من ٥٪ وسطيا. هذا يعني حصول نوع من «نزع الحدود الجمركية»، الأمر الذي يسمح للمستورد بدفع تعرفة جمركية متوسطة بحدود الـ ٦٪، عن بضاعته المستودة. وهذا الوضع لا ينفي وجود حواجز غير جمركية Barrières non tarifaires تقارب الـ ٧٢,٢٪ تستوفى عن البضائع المستوردة إلى الدول الصناعية، وهي تصل في بعض الأحيان إلى المائة بالمائة (١٠٠٪) لبعض الحالات كالأرز مثلاً بالنسبة إلى اليابان والألبان والأجبان بالنسبة إلى كندا والإنتاج الزراعي بالنسبة إلى أوروبا، علماً أن البنك الدولي اعتبر أن تخفيض الحماية للقطاع الزراعي في الدول الصناعية بنسبة ٥٠٪ يسهم في زيادة صادرات دول العالم الثالث إلى حوالي ٦ مليار دولار سنوياً إلى هذه المناطق[٤٩]. وهذه الحواجز غير الجمركية هي عبارة عن نظام «الحصة» أو «الكوتة» Quotas يتم التوافق عليها بين الدول المنتجة والدول المستوردة وعلى قاعدة من «الطوعية» التوافقية بين الأطراف المتفاوضة، وهي كميات محدودة من السلع المتنوعة ما بين سيارات ومنسوجات وملابس وأحذية وكل ما من شأنه أن يلحق الضرر بمصلحة المنتج المحلي لآلاف السلع الزراعية والصناعية، كما أنها تلحق الضرر بشعوب العالم الثالث. هذا يعني أن القيود غير الجمركية التي تفرضها البلدان الغربية على شعوب العالم الثالث تؤدي إلى تخفيض قيمة صادرات هذه الشعوب بمقدار ٢٠٪ في القطاعات الحساسة مثل صناعة النسيج والفولاذ وصيد الأسماك والإنتاج الحيواني والمنتجات الزراعية، وان ١٣٪ من صادرات العالم الثالث خاضعة للعقبات غير الجمركية[٥٠].

ولقد اخترعت الولايات المتحدة الأميركية ما يسمى بالإجراءات الرمادية، أو التسويق المنظم، فلجأت إلى مبدأ «التقييد الاختياري» حيث تمنع دولاً كاليابان، أو هونغ كونغ. أو سنغافورة، أو كوريا الجنوبية، أو ماليزيا، أو تايوان وغيرها من تصدير عدد من السلع إلى الولايات المتحدة الأميركية يزيد عن العدد المتفق عليه مقدما، وإلا تعرضت لعقوبات

تجارية، وتلتزم هذه الدول أيضاً بالاستيراد من الولايات المتحدة بشكل واسع[٥١]. ويمكن للمرء أن يواصل سرد بعض الإجراءات الأخرى والتي لا تقلّ أهمية عن غيرها على الرغم من طابعها الإداري كأن نذكر وضع العديد من الصعوبات أمام عمليات التصدير وجعلها شبه مستحيلة إن لم تكن مستحيلة فعلاً، (الأسس المتبعة والضرورية في شهادات المنشأ، إجراءات ترخيص الاستيراد، التدقيق ما قبل الشحن) مما يعني وجود الشكليات المعقدة والمتغيرة باستمرار، إضافة إلى المقاييس التقنية، بمعاييرها الصحية والبيئية.

وإذا ما كانت دول العالم الثالث قد نجحت في صياغة الأهداف والمطالب بطريقة جماعية موحدة إلى حد كبير، إلا أنها في النهاية لم تنجح في دفع دول الشمال للاستجابة لهذه المطالب وتلك الأهداف، بحيث أتت الإنجازات أقل بكثير من مستوى التوقعات، مما يعني المزيد من توتر العلاقة بين الشمال والجنوب، وخاصة مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، الأمر الذي يعود لمجموعة من العوامل الأساسية منها جوهر الحوار بين المجموعتين والفجوة القائمة في مواقف الأطراف (محاولة تفسير تزايد الأزمة الإنمائية بالعوامل الخارجية أو بالعوامل الداخلية)، ومنها أيضاً فكرة التعاطي بالحوار والتفاوض على المستوى الفردي، كما تريد الدول الرأسمالية، أو على المستوى الجماعي كما تريد دول العالم الثالث. أخيراً هناك العامل الثالث الذي نقل الصراع وشتته من صراع شمال ـ جنوب إلى صراع شرق ـ غرب، في جو من عدم وجود الخبرة التفاوضية اللازمة لدول الجنوب وازدواجية «ميكانيزم» التفاوض بين «الأداة الاقتصادية والديبلوماسية» لبلدان العالم الثالث من خلال «مجموعة الـ ٧٧»، و «الأداة السياسية» لهذه المجموعة من خلال حركة عدم الانحياز، مما يعني تأكيد الاستنتاج القاضي بفشل هذه الحركة الجماعية لدول العالم الثالث الهادفة إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد. ومع استمرار أشكال المطالبة بتصحيح أوضاعها من خلال «مؤتمرات اليونكتاد»، غير الملزمة بقراراتها، كما رأينا، كان هناك، من ناحية ثانية، ومباشرة بعد الانتهاء من أوزار الحرب العالمية الثانية، اتجاه معاكس ضاغط ممثّل باتفاقية الـ «غات»، المتوافقة جزئياً مع ميثاق «هافانا» ـ حيث عقد مؤتمر دولي للتجارة في الفترة بين ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٧ و ٢٤ آذار ١٩٤٨ واشتركت فيه ٥٥ دولة بدون مشاركة من الاتحاد السوفيتي، تماماً كما حصل مع اتفاقية «بريتون وودز»[٥٢]، التي قامت في المرحلة الأولى بإبداء التعاطف مع الدول النامية، الأمر الذي أدى بها إلى

ارتكاب مخالفة صريحة لناحية مبدأ عدم التمييز بإعفائها معظم السلع الصناعية التي تصدرها البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية من الرسوم الجمركية. وبانضمام عدد كبير من الدول النامية إلى «الغات» بعد أن وجدت الدول النامية ما «يوفر لها المزيد من الحماية فضلاً عن المعاملة التفضيلية التي يتيحها في ضوء متطلبات التنمية»[٥٣] أصبحت هذه الاتفاقية ذات شأن كبير، دون أن ننسى أن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية والتي بقيت عقبة في وجه صادرات عدد كبير من السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية[٥٤].

واللافت في الأمر أيضاً أنه رغم الإنجازات التي تمت في إطار «الغات» خلال كلّ الفترة التي سبقت دورة الـ أوروغواي، فإن عملية التحرير ظلت قاصرة في المجالات الأساسية التالية:

١ - انصبت عملية تحرير التجارة الدولية على السلع ذات الأهمية الخاصة بصفة أساسية بين الدول الصناعية، ولم تلحظ السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية الدرجة نفسها من العناية. وهكذا ظلت الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات الدول النامية من السلع كثيفة العمل، أي تلك التي تتطلب يداً عاملة غزيرة - وهي سمة من سمات البلدان المتخلفة.

٢ - حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة (سلعة المنسوجات).

٣ - بقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن قامت دورة الـ أوروغواي بإخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية[٥٥].

وجديد «الغات» من خلال جولة الـ «أوروغواي» ونتائجها ليس فقط الزراعة واتفاقية المنسوجات، وإنما أيضاً جملة القضايا الجديدة الهامة، وفي مقدمتها قضايا الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمارات الدولية وتنظيمها وتسهيل حركتها، بحيث تعامل الاستثمارات الأجنبية معاملة «الاستثمارات المحلية» وترك فترة تأقلم للأعضاء مدتها خمس سنوات للدول النامية وسنتان للدول الرأسمالية المتطورة.

وإذا ما كانت التجارة الخارجية بشكلها العام هي التي ترسم الإطار الرئيسي للسنوات الأولى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل ولكل الفترة الماضية الممتدة طيلة

القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وهذه هي الرأسمالية في طورها الأول، فإن رأسمالية القرن العشرين لم تعد تقتصر فقط على حركة السلع وإنما وبصفة أكبر على حركة رؤوس الأموال وكافة أنواع الخدمات الأخرى. والحديث عن الاستثمارات يدفع بنا سريعاً إلى التأكيد على أنه خلال التسعينات من القرن العشرين ازدادت أموال الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان النامية بنسبة أربعة أضعاف تقريباً، وهي بذلك فاقت الأنواع الأخرى لمصادر التمويل، فبلغت معدلاً وسطياً يقارب ١.٧٪ من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان، مع وجود تأكيد لدور عاملين رئيسيين وراء هذه الزيادة وهما: قيام البلدان النامية بتحرير اقتصادياتها وتوجه الشركات غير الوطنية نحو استراتيجيات عالمية أكثر تكاملاً في ما يتعلق بالاستثمار والإنتاج. وتمثل حالياً أموال الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان النامية حوالي ٤٠٪ من أموال الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، والمقدر أنها بلغت ما يقارب ١١٠ مليارات دولار في سنة ١٩٩٦[٥٦]. أما المتدفقات الصافية لرؤوس الأموال الخاصة نحو البلدان النامية فكانت بلغت ٢٤٣.٨ مليار دولار أميركي، منها دخل البلدان العربية وبلدان شرق المتوسط وشمال أفريقيا ٦.٩ مليار دولار فقط أي ما يوازي ٢.٨٪ من المجموع، مع تركيز مرتفع على مصر والمملكة المغربية وتركيا، في وقت كان التوزيع الجغرافي غير المتساوي ينصب باتجاه مناطق أخرى من العالم كبلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ وبلدان أوروبا وآسيا الوسطى وبلدان أميركا الجنوبية وجزر الكاريبي. بكلمات أخرى نجد أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل بقيت على الهامش ولم تتكامل مع أسواق رأس المال الدولية، علماً أن هناك حوالي ٦٠٠ مليار دولار من الرساميل العربية الموظفة في موجودات سائلة خارج الشرق الأوسط[٥٧]. والجدير ذكره ذلك التوجه المطلوب من البلدان النامية في تحقيق الاستقرار على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية، بالإضافة إلى محاولات إنشاء أطر مؤسسية ونظم ضريبية وقانونية ورقابية تعمل على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، والخروج من الدوائر المغلقة للفقر والتخلف.

ضمن هذا الإطار تندرج اتفاقيات التسعينات، مع إضافة ما يسمى بحقوق الملكية الفكرية التي يمكن القول فيها أنها «تحقق أهداف الغرب وأساليبه الجديدة في السيطرة على العالم» من خلال جدول المشتملات التالية: حقوق الطباعة والحقوق المرتبطة بها، العلامة التجارية، المؤشرات التجارية، التصميمات الصناعية، براءة

الاختراع، حماية المعلومات السرية، تصميمات المعروضات من الدوائر المتكاملة والسيطرة على الممارسات التي تعين التنافس في مجال التراخيص التعاقدية[٥٨]. هنا لا بد من إيراد الملاحظة المتعلقة بالدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، التي أقدمت لفترة على التبرؤ من كثير من اجتماعاتها أو قراراتها، وضرب بعرض الحائط كلّ ما اتفق عليه عام ١٩٤٧، خاصة في مسألة اقتصادية مثل «دعم مسألة التبادل التجاري الدولي» حسب تقديرات «الغات» عن التجارة الدولية خلال العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، حيث يلاحظ أن معدل التبادل التجاري قد انخفض. هنا أيضاً يورد السفير المصري «عبد الرؤوف الريدي» في واشنطن أن الولايات المتحدة لم تكن لتهتم بكثير من الاتفاقات التي تحدث حولها، فاتفاقية «برن» التي تحافظ على الملكية الفكرية وقعت عليها دول كثيرة منها مصر، ووافق عليها مجلس الشعب عام ١٩٧٦، ومع ذلك فإن أميركا لم توافق عليها إلا بعد سنوات (١٩٨٩) حيث هددت مصالحها الثقافية، فمع ظهور الفيديو اكتشف كثير من المنتجين الأميركيين أن القرصنة الأجنبية تستخدم إنتاجهم... لذلك كانت الولايات المتحدة من أول الدول التي سعت إلى توجيه مفاوضات «الغات» وخاصة في مجال الصناعات الثقافية[٥٩].

المراجع

١ - للمزيد من الوضوح والاطلاع على هذه الوثائق أنظر:
Brigitte Stern. Un nouvel ordre economique international. Economica Paris. 1983, vol.1

٢ - أنظر: المصدر السابق، ص٥٧-٦٢.

٣ - أنظر وثيقة الأمم المتحدة E/481, p. 23-46

٤ - Dominique carreau. Le N.O.E.I. 1977. p. 595-605

٥ - Michel Belanger. Institutions economiques internationales. Economica. Paris. 1981, p.53

٦ - L'Industrialisation du tiers-monde. Le monde diplomatique. Février 1980 p. 17-24
أنظر أيضاً المصدر المذكور سابقاً لبريجيت ستارن، صفحة ٣٤٥-٣٤٦

٧ - أنظر: د. عبدالقادر سيد أحمد وفريق العلوم الإقتصادية الستراتيجية. إشراف د. جورج قرم. إدارة د. أحمد ملك، حوار الشمال والجنوب. أسسه ونتائجه. معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨١، ص ٦١ وما بعد وخاصة لائحة المواضيع التي أعدها فريق البلدان الـ١٩ في الصفحات١٦١- ١٧٠ أيضاً:
Maurice Flory. Droit International du development. Press Paris. 1977

٨ - عاصمة الكاميرون. ولقد تضمنت هذه الإتفاقية الأولى الإزالة التدريجية للتعرفات الجمركية، الألغاء الفوري للجمارك الأوروبية على عدد من المنتجات السلعية الاستوائية ومراعاة أسس السياسة الزراعية الأوروبية وتقديم معونات بقيمة ٧٣٠ مليون دولار.

٩ - توسعت الإتفاقية الثانية في إعفاء المنتجات الأولية من التعرفات الجمركية ورفعت المعونة إلى مليار دولار أميركي خلال ٥ سنوات.

١٠ - حول هذا الموضوع أنظر:
Droit International du Developpement.Dalloz.Paris.,5891p.495

إرتفعت قيمة المعونات إلى ٤ مليار دولار وتقرر تخصيص ١١٪ من المعونة لتحقيق الإستقرار في اسعار السلع من الدول النامية وخاصة تلك السلع التي تمثل على الأقل ٧٪

من إجمالي دخلها التصديري بحيث لو حدث إنخفاض يصبح من حق الدولة المتضررة الحصول على تعويض من الجماعة الأوروبية.

١١ – The courier.. 1979. March-Av. p.XVII

١٢ – Droit intern.Ibidem. p. 440

والجدير بالذكر أنه بموجب هذه الإتفاقيات يتم تحويل مساعدات إلى الدول العربية المذكورة أعلاه وذلك تباعا ٢٠ و ٤٠ و ٦٠ و٨٠ مليون وحدة حساب وتماثلت الإتفاقيات بالمعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية العربية المتوسطة في أسواق الجماعة الأوروبية تفاوتت نسبتها من٤٠٪ إلى ٨٠٪ من التخفيضات في الرسوم الجمركية باستثناء الحاصلات الزراعية المنتجة داخل السوق الأوروبية.

١٣ – أكثر من ٣٠٠ عضو هم أعضاء اللجنة الثلاثية منهم على سبيل المثال تشيزمانهاتن بنك، بنك أوف أميركا، لويدزبنك، جنرال موتورز، أكسون، بوينغ، تويوتا، كوكا كولا، فيات، وشخصيات سياسية ورؤساء حكومات ودول...

١٤ – الدكتور مصطفى حسن علي. شركاء في تشويه التنمية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٣، ص ٢٢٦ وما يلي.

١٥ – المصدر السابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

١٦ – المصدر السابق، ص ٢٢٧.

١٧ – د. مصطفى حسن علي، مصدر مذكور، ص ٢٣١-٢٣٢

١٨ – North- South: A programme for suvival. The report of the Independent commission on inter-issues uneder the chairman ship of willy Brandt. London. 1980.

١٩ – Ibidem. p. 67.

٢٠ – Ibidem. p. 139-141.

٢١ – Global Challenge. From crisis to cooperation.Ereaking the north-south stalmaat.London.1985 p. 25

٢٢ – Ibidem. p. 17-18-22

٢٣ – د. بسام مقداد. نزع السلاح وأثره على التنمية في بلدان «العالم الثالث» ورقة عمل قدمت إلى الندوة اللبنانية العربية العالمية. محور قضايا السلم. طرابلس (لبنان) ٩-١٣ كانون الأول ١٩٨٦، ص ٢.

٢٤ - كاظم عكاب. الحرب والدمار الشامل. الفكر الإستراتيجي العربي. العدد ٣٨، تشرين أول ١٩٩١، ص ٣٧-٤٥. أيضاً: د. عبد القادر ياسين. قراءة في التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام. الوحدة، العدد ٥٤ - آذار ١٩٨٩، ص ٢١١-٢١٥. يبلغ عدد القوات المسلحة الأميركية وحدها ٢ مليون جندي: والولايات المتحدة وحدها قادرة على تخصيص ٢٧٠ مليار دولار سنوياً للأغراض العسكرية (اي تخصيص اكثر من مليون دولار في كلّ دقيقة من دقائق الساعة على مدار السنة من أجل الاغراض العسكرية فقط)، اي ما يوازي ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي ٩٠٠ مليار دولار. - انظر: د. عبد الخالق عبدالله. النظام العالمي الجديد.. الحقائق والأوهام. مجلة السياسة الدولية. ١٩٩٦، نيسان، العدد ١٢٤، ص ٤٣.

٢٥ - حول إتفاقيات لومي أنظر: د. نازلي معوض أحمد. سياسات الجماعة الأوروبية تجاه العالم الثالث في الثمانينات. الفكر الإستراتيجي العربي. العدد ٣٦ نيسان ١٩٩١. ص ٧٠-٧٧

٢٦ - التحدي أمام الجنوب. مركز دراسات الوحدة العربية. ترجمة عطا عبد الوهاب. بيروت ١٩٩٠. ص٢٦٧

٢٧ - أنظر: زينب عبد العظيم محمد. العالم الثالث والنظام الإقتصادي العالمي: بين حوار الشمال- الجنوب وحوار الجنوب - الجنوب. الفكر الإستراتيجي العربي. العدد ٣٧، تموز ١٩٩١. ص ١٩٩-٢٠٢ .

٢٨ - زينب عبد العظيم محمد. العالم الثالث والنظام الإقتصادي العالمي بين حوار الشمال - الجنوب وحوار الجنوب - الجنوب. الفكر الإستراتيجي العربي. العدد ٣٧، تموز ١٩٩١، ص ١٩١.

٢٩ - المصدر السابق، ص ٢١٢-٢١٣

٣٠ - حالة التنمية الإنسانية. التقرير الصادر عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٩١. الطريق. ١٩٩١. العدد ٥-٦. ص١٢٦.

٣١ - زينب عبد العظيم محمد، مصدر سابق، ص ٢١٣ .

٣٢ - د. سعد الدين إبراهيم. الأبعاد الثقافية للنظام العالمي الجديد. الفصل السابع في كتاب د. ابراهيم حلمي عبد الرحمن. مصدر مذكور سابقاً . ص ١٤٦.

٣٣ - د. علي الدين هلال. حول مستقبل النظام الدولي. مصدر مذكور. ص ١٣٢

٣٤ - أنظر: أحمد شرف. مسيرة النظام الدولي الجديد قبل وبعد حرب الخليج. الوحدة، العدد ٨٤، أيلول ١٩٩١، ص ١٤٥.

٣٥ – د. ناديا رمسيس فرج. آثار الوفاق الدولي على أداء النظام الإقتصادي العالمي. الفكر العربي. العدد السادس والستون، ١٩٩١، ص ١٠٣.

٣٦ – حول المساعدات العربية أنظر: د. سنان الشبيبي. حصة العرب من مساعدات الأوبك الإنمائية: بعض الحقائق ذات الصلة. المستقبل العربي. العدد ١١٥، ٩/١٩٨٨، ص٦٢–٧٩.

٣٧ – التحدي أمام الجنوب. مصدر مذكور سابقاً . ص ٢٧١–٢٧٢.

٣٨ – كاظم حبيب. حول الواقع الراهن في بلدان العالم الثالث واتجاهات التغيير المنشود فيها: رأيٌ للمناقشة. المستقبل العربي. العدد ١٤٦ . نيسان ١٩٩١. ص ٣٢–٣٤

٣٩ – للتذكير فقط نسجل بأن مشروع « مارشال» لإعادة بناء أوروبا إنما خصص ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة. أنظر:

1975 World politics and International Economics. Eds. C.F.B ergstem. L.B. Krause Wash. p. 135

٤٠ – أنظر: تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين حول نقل التكنولوجيا بالإتجاه المعاكس. الأمم المتحدة. ١٩٧٨. ص ١١

٤١ – د. سليم الحص. أي نظام عالمي جديد. الفكر العربي. العدد السادس والستون ١٩٩١.

٤٢ – د. علي الدين هلال. حول مستقبل النظام الدولي. في كتاب: عالم الغد. عالم واحد أم عوامل متعددة. إعداد د. إبراهيم حلمي عبد الرحمن. كتاب الإهرام الإقتصادي، العدد ٤٤، أكتوبر ١٩٩١. ص ١٣٠.

٤٣ – محمد عابد الجابري. آفاق المستقبل العربي. المستقبل العربي. العدد ١٥٦. عام ١٩٩٢. ص ٨–٩.

٤٤ – د. عبد الخالق عبدالله. مصدر سابق، ص ٥٨.

٤٥ – الدكتور فلاح سعيد جبر، اتفاقيات الغات ونظام الايزو ٩٠٠٠ – ٩٠٠٤ وأثرهما على الأمن والصناعات الغذائية في الوطن العربي. منشورات الاتحاد العربي للصناعات الغذائية. هيثم هشام الجفّان. الجفّان والجابي للطباعة والنشر. ١٩٩٦. ص ١٣٣ . ١٣٥.

٤٦ – Codes non tarifaires de barrière. fourniture de gouvernement, valeur de douane, subventions et mesures de compensation, antidumping, normes, subordination de l'importation à la délivrance d'une licence. Voir: Une brève histoire de l'Accord Général sur des Tarifs Et Le Commerce. Rounds du GATT (par internet).

أيضاً: ياسر زغيب. اتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف. منافع ومخاطر.. بيروت، دار الندى، ١٩٩٩، ص ٢٩ . ٣٠.

٤٧ – ياسر زغيب. اتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف. منافع ومخاطر.. بيروت، دار الندى، ١٩٩٩ ص ٣٧ – ٣٨، كما أنظر إلى الملاحق الهامة التي يوردها في الكتاب من الصفحة ٩٥ إلى الصفحة ٥٤٣ والمتعلقة بهذه المواضيع.

٤٨ – الدكتور فلاح سعيد جبر، ص ١٣٧ – ١٤١.

٤٩ – عبد الهادي يموت. العولمة الإقتصادية وأثرها في الدول العربية من خلال اتفاقية الغات. مجلة دراسات لبنانية، بيروت، ربيع وصيف ١٩٩٧، العدد ٦/٥، ص ١١١.

٥٠ – كمال مجيد. العولمة والديمقراطية. دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق. دار الحكمة و Woodstock Publishing، لندن، باللغة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٠، ص ٥٤.

٥١ – عبد الهادي يموت. العولمة الإقتصادية وأثرها في الدول العربية من خلال اتفاقية الغات. مجلة دراسات لبنانية، بيروت، ربيع وصيف ١٩٩٧، العدد ٦/٥، ص ١١١. وهناك أنواع عديدة من تقييد الاستيراد من الحماية الجمركية منها: كوتة الرسوم التي هي مزيج من الرسوم الجمركية والكوته، وبموجبها تزداد الرسوم الجمركية المفروضة على بضاعة ما بعد أن تبلغ المستوردات من تلك البضاعة رقماً معينا، كما هناك الكوتا الثابتة. أي تحديد كمية المستوردات من مختلف البضائع تحديداً ثابتاً لا يجوز تخطيه، كما هناك الكوتة العامة التي تشجع التمييز في المعاملة وخاصة حين يمكن لبلد واحد مثلاً استيراد كامل كمية البضاعة وبحيث تحرم بقية البلدان من دخول سوق البلد المستورد الخ... أنظر: ياسر زغيب. إتفاقية الغات بين النشأة والتطور والأهداف. منافع ومخاطر.. بيروت، دار الندى، ١٩٩٩، ص ٢٩.

٥٢ – وكانت السمة الغالبة على أعمال هذا المؤتمر تأمين المساواة في المعاملة الجمركية والاهتمام بتخفيضها سنوياً عن طريق المفاوضات ومباركة إنشاء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة مع بعض الإستثناءات المتعلقة بخصوصيات الدول النامية لناحية السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية ولإنشاء صناعات جديدة ولحظ واقع العجز في الميزان التجاري. الأمر الذي أدى إلى ضرورة انتهاج الدول الصناعية المتطورة سياسات تجارية تخدم مصالح جميع الدول والشعوب، وهو ما عدلت عنه هذه الدول عند التطبيق وقرن القول بالفعل. من هنا يقال بأن اتفاقية «الغات» تمثل جزءاً من ميثاق «هافانا»، علماً أن الكونغرس الأميركي رفض المصادقة على هذا الميثاق الأمر الذي حال دون وضعها موضع التنفيذ.

٥٣ – زينب حسين عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية. الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٣٠ والجدير بالذكر أن المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً نجدها في المادة ١٨ وفي الجزء الرابع من معاهدة الغات.

٥٤ – بناء لتقرير الفايننشال تايمز فرضت الولايات المتحدة رسوم الاستيراد الوقائية ضد بنغلادش. وتصل هذه الرسوم نسبة ٤٢٪ من قيمة استيراد المناشف القطنية. وبنغلادش تعد من أفقر بلدان العالم وتصدر إلى الولايات المتحدة المناشف القطنية التي لا تزيد قيمتها عن ٢,٤٦ مليون دولار فقط. انظر: كمال مجيد. العولمة والديمقراطية. دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق. دار الحكمة و Woodstock Publising. لندن. باللغة العربية. الطبعة الأولى ٢٠٠٠. ص ٥٤.

٥٥ – زينت حسبن عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعية. بيروت. ١٩٩٥. ص ٢٣٢ . ٢٣٣.

٥٦ – د. ناصر السعيدي. أسواق رأس المال الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية: الحاجة إلى ثورة هادئة. مجلة دراسات لبنانية. بيروت. ٦/٥. ربيع وصيف ١٩٩٧. ص ٨٦.

٥٧ – د. ناصر السعيدي. أسواق رأس المال الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية: الحاجة إلى ثورة هادئة. مجلة دراسات لبنانية. بيروت. ٦/٥. ربيع وصيف ١٩٩٧. ص ٧٩ . ١٠١.

٥٨ – د. مصطفى عبد الغني. الجات والتبعة الثقافية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مكتبة الأسرة ١٩٩٩. ص ١٩. في هذا الكتاب نجد ملاحق متعلقة بـ الوثيقة الختامية لمراكش ١٥ آذار عام ١٩٩٤. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وتفاهم بشأن الوقاعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

٥٩ – نوفمبر تشرين الثاني ١٩٠٩، وفي روما في ٢ يونيو حزيران ١٩٢٨، وعقد أكثر من مؤتمر بعد ذلك لتحسين بنوده وشروطه، ووقع عليه حتى الآن ١٠٤ دولة. أنظر . د. مصطفى عبد الغني. الجات والتبعية الثقافية. ص ١٧ – ١٨.

وبالمناسبة نفيد بأن لبنان كان انفرد دون غيره منذ القدم في منطقة الشرق الأوسط بـ «نظام حقوق الملكية التجارية والصناعية والأدبية والفنية والموسيقية» بموجب القرار الصادر عن المفوض السامي الفرنسي رقم ٢٣٨٥ تاريخ ١٩٢٤/١/١٧. وتعدل بالقانون الصادر بتاريخ ١٩٤٦/١/٣١. وبالقانون الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٣ حيث نصت المواد (١٣٧ . ١٨٣) على حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية والموسيقية. كما أن لبنان كان قد انضم إلى اتفاق برن، والمعدل في روما عام ١٩٢٨ بموجب القرار رقم ١٤١ الصادر بتاريخ ١٩٣٤/٦/٢٨.

أنظر: القاضي عبد الله ناصر. التعديلات المقترحة على قانون حماية حقوق المؤلف. مجلة الحياة النيابية، بيروت، المجلد الحادي عشر، حزيران، ١٩٩٤، ص ٣٦ – ٣٩.

المغازي السياسية والعسكرية والأمنية لفقدان اسرائيل عمقها الستراتيجي النفسي

إحسان مرتضى(*)

I. مقاربة في التحولات النفسية والعقيدية داخل اسرائيل :

تعكس ردات فعل اسرائيل السلبية المتكررة لعروض السلام العربية والدولية، على الرغم من سخائها وصدقيتها وانسجامها مع قرارات الشرعية الدولية، محاولاتها للتملص والتمويه، والالتفاف حول مساعي الصلح والتسوية بما يتعارض عملياً مع مزاعمها المعلنة حول رغبة مدعاة في تحقيق «السلام» مع الفلسطينيين والعرب بشكل عام. بل ان العديد من المهتمين بالصراع العربي الاسرائيلي في الغرب، وفي أميركا بالذات، بدأوا منذ زمن يتساءلون عن مبررات «خوف اسرائيل من السلام» و«فتور حماسها للتصالح مع جيرانها» وترددها في الاقدام على مبادرة سلمية حقيقية وتجاهلها لشتى عروض التسوية المنبثقة عن القرارات الدولية المعروفة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ بشأن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والقرار ٤٢٥ المتعلق بانسحاب اسرائيل من دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية المحتلة منذ عدوان عام ١٩٧٨ وحتى انبلاج فجر يوم المقاومة والتحرير في ٢٥ أيار هذا العام.

إن مجموعة الشكوك والتساؤلات الآنفة الذكر تقودنا إلى الغوص في حيثيات الاطار العام للموقف الاسرائيلي - النفسي من موضوعة السلام، والتي تتلخص في أربعة عناصر أساسية هي: الخوف وفتور الحماس والتردد والتجاهل كما سبق وذكرنا.

(*) باحث في الشؤون الاسرائيلية.

إلاّ ان هذه العناصر تبقى غير كافية لكشف المحتوى الحقيقي لموقف المجتمع الاسرائيلي السلبي من السلام ولا تجيب عن السؤال الأهم: لماذا لم تستجب اسرائيل حتى الآن لامكانات التسوية السلمية المتاحة؟ وهل حقاً ان الموقف الاسرائيلي السلبي منها نابع من الطروحات السلمية نفسها باعتبار انها لا تلبي - من المنظور الاسرائيلي - المطالب الاسرائيلية السياسية والأمنية وسواها؟ أم ان هذا الموقف السلبي يعود إلى ما هو أبعد من الرؤية المبدئية بحيث يصل إلى جذور الامن النفسي الستراتيجي المفقود في مجتمع يبحث عن هويته العقيدية «من هو اليهودي؟» وهويته الجيو سياسية التي تعاني من حالات اهتزاز قوية ومستمرة من جراء الفعل العدواني الاسرائيلي وردات الفعل عليه بالمقاومة والانتفاضة وتشكيل شبكات الوقاية السياسية لدى الطرف العربي المعتدى عليه؟.

لقد وصفت الأمم المتحدة في أكثر من قرار لها اسرائيل بانها دولة غير محبة للسلام، الأمر الذي يتجلّى في تحديها الدائم للارادة الدولية وفي اهدار كلّ فرص السلام التي أتيحت لها وفي عدم تبنّي أي تصور لأي شكل من اشكال العلاقة السليمة أو الودية مع الإنسان العربي في المنطقة ما عدا علاقة الكراهية والاجلاء والابتزاز، وهذه الحقيقة تنطبق على قوى اليمين واليسار والوسط على حدّ سواء. ذلك ان «العربي الجيد هو العربي الميت»، والقادة العرب ما هم سوى «جلابيات مذهبة»، والمحيط العربي ما هو سوى غابة وحوش محيطة بـ«فيللا» متطوّرة ومرهفة تسعى للعيش بأمان. ومثل هذه التصريحات الصادرة عن قادة من امثال بيغن وايتان وشارون وآرنز ورابين وبيريس ونتنياهو وباراك انما تعبر عن واقع نفسي دفين لدى المجتمع الاسرائيلي الذي يعيش عقدة الاغراب «غوييم» وعقدة «اللاسامية» من خلفية صهيونية ثأرية تقول ان الامتناع عن المطالبة «بحقوق» في نابلس والخليل يضعف «حقوق» اسرائيل في حيفا وتل أبيب والقدس!.

وكتعويض عن الخوف من اتهام الاسرائيليين الوافدين من مختلف أصقاع الدنيا إلى أرض يزعمون ان أجدادهم كانوا يقطنونها لحقبة من الزمن قبل نحو ألفي عام، نجد أن هؤلاء يقلبون الطاولة في وجه خصومهم بادعائهم ان العرب المقيمين على شواطىء البحر المتوسط ما هم سوى غزاة امبرياليين انطلقوا من الجزيرة العربية ودمروا بعنف نموذج حياة السكان الذين كانوا يعيشون فيها. وتنسحب كراهية هؤلاء الاسرائيليين، من العرب إلى سائر المجتمع الدولي الذي يُنظر إليه نظرة التشاؤم المغلّفة بالحقد. وتتلخص

الحلبة الاقليمية والدولية لدى هؤلاء بأنها ساحة تنازع على البقاء حيث لا وزن لحجج الأخلاق والعدل، وفوق ذلك فإن مطالبة اليهود «بأرضهم» هو بحد ذاته الشرعية الاخلاقية الوحيدة ذات الدلالة التاريخية الهامة المعترف بها من قبلهم. ويقتنع هؤلاء الاسرائيليون من خلفية عقدهم النفسية المزمنة بأن اسرائيل، بسبب أهميتها، وتفوقها التكنولوجي والعلمي على العرب، بوسعها أن تسمح لنفسها أن تقاوم ضغوط العالم بما في ذلك الولايات المتحدة من أجل تقديم «تنازلات» لحماية مصالحها التوسعية والأمنية.

إلا أن هذا المسار المفهومي المغلوط أصيب بنكسة كبرى في التجربة الاسرائيلية المريرة، والتي بلغت حدّ «المأساة» حسب توصيف مناحيم بيغن وإيهود باراك على السواء، على مدى اكثر من اثنين وعشرين عاماً من العدوان الاجرامي والوحشي على لبنان منذ غزو عام ١٩٧٨ ومروراً بغزو عام ١٩٨٢ ووصولاً إلى عدواني عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ (تصفية الحساب وعناقيد الغضب)، هذا ناهيك عن المساهمة المباشرة والأساسية من قبل المخابرات الاسرائيلية (الموساد) في تحريض وتأجيج الفتن الطائفية منذ العام ١٩٧٥ ومنذ تأسيس اسرائيل عام ١٩٤٨.

لقد تمكّنت المقاومة الفاعلة في لبنان جنباً لجنب مع دعم الشعب والدولة خاصة في المراحل الحاسمة الأخيرة التي تحقق فيها الانسجام التّام ما بين متطلّبات المقاومة ـ الثورة وموجبات الدولة، من انزال فضيحة تاريخية مدوية باسرائيل في مجتمعيها العسكري والمدني. وقد لخص الباحث الاسرائيلي المعروف زئيف شيف في صحيفة هآرتس (٢٠٠٠/٥/١٧) معالم هذه الفضيحة بقوله: «لقد ملّ الاسرائيليون من لبنان. فالخسائر الفادحة فيه هي التي قادت إلى قرار القيادة السياسية الذي جاء في إطار حملة انتخابية. وللمرة الأولى في تاريخ حروبنا تغلّب العدو في الحرب النفسية على اسرائيل، بما في ذلك الاستخدام الذكي لوسائل الاعلام الاسرائيلية حيث تبين أن قدرة اسرائيل على الصمود قد تآكلت حتى لم يعد أحد يستطيع التعرّف عليها. ولا يزال الإمتحان قائماً ولم ينته بعد. ويتصدّر في العالم العربي صوت أولئك الذين يدّعون ان اسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة التي بوسعها لوحدها أن تدفعها للانسحاب. هكذا في الانتفاضة الفلسطينية وهكذا في حرب حزب الله، وهذا خلافاً للمفهوم المصري منذ اتفاق كامب ديفيد والقاضي بأنه ينبغي اقناع اسرائيل بالانسحاب ليس من خلال الحرب بل باتفاقات السلام والترتيبات الأمنية».

وكذلك فعل أيضاً الدكتور (والعميد في الاحتياط) شمعون شابيرا المعتبر بأنه الخبير رقم واحد في اسرائيل في شؤون حزب الله وايران، عندما أعلن بكلّ وضوح أنه: «توجد هنا فجوة أساسية بين نظرتين للحياة. نظرة حزب الله التي تقدّس الموت وترى فيه قيمة عليا. ومن أجل ذلك يقيم حزب الله جهازاً يعتني بفضائل النّفس ويضم الشهداء وعائلاتهم، ويعد شهداءه بجنة النعيم، وفي المقابل يوجد المجتمع الاسرائيلي الذي يقدّس الحياة ويرى في كلّ قتيل كمن يموت عبثاً. ان اسرائيل تتعذب وتبكي قتلاها بعويل ونحيب. والمجتمع الاسرائيلي غير مستعد للمواجهة أكثر مع نزف الدم المستمر في لبنان. وهذا الموقف فهمه حزب الله وعزّز لديه الرغبة بالاستمرار في ضربه المجتمع الاسرائيلي»[١]، ويضيف شابيرا قائلاً: «لقد أدرك حسن نصر الله ان الشباب الاسرائيلي اليوم يسعى إلى التمتع بملذات الحياة وهو ليس على استعداد للتضحية بنفسه من أجل اسرائيل الكبرى. هذا هو جوهر الثقافة السائدة لديهم. وهذا بحدّ ذاته تحوّل ثقافي هام نوعي وستراتيجي» ويعلّق شابيرا أيضاً فيقول: «جاءت أقوال نصر الله هذه قبل ثلاث سنوات. وتجدر الإشارة إلى أن حزب الله مدرك جيداً لمجريات الأمور والأحداث في اسرائيل، أي يمكن القول أنه يتخذ اجراءاته وفق اعتبارات واقعية»[٢].

في المجال نفسه كان الصحافي والكاتب البريطاني المعروف باتريك سيل قد وضع اصبعه على مكمن الداء في تهرب اسرائيل من السلام الحقيقي مع ما يتطلبه من موجبات وشروط للحياة والنمو، وذلك عندما وجه رسالة مفتوحة عبر صحيفة «الحياة» إلى كلّ من الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهودا باراك، تحدث فيها عن مأزق اسرائيل النفسي الستراتيجي في داخل المجتمعين العسكري والمدني. وكشف سيل عن حيثيات هذا المأزق بقوله في رسالته الموجهة إلى الرئيس الأسد: «اسمح لي أن أقدّم لك شيئاً تعلّمته من زيارتي إلى اسرائيل في السنة الأخيرة: يعاني اليهود بسبب تجربتهم المأسوية في أوروبا، من قلق دائم على المصير. من هنا فإنهم يرون أن في صنع السلام مخاطرة لانه يعني خفض حال التأهّب. ان اليهود أكثر من غيرهم بحاجة إلى التطمين إلى أنها مخاطرة مقبولة...» ويضيف سيل: «هناك في العقلية الاسرائيلية ترابط حميم بين القضايا الجوهرية والأجواء النفسية السائدة من الجهة الثانية. ان اسرائيل قوية، لكنها لا تشعر دائماً بأنها كذلك. وقد استنتجت من الكلام مع كثير من الشخصيات الاسرائيلية البارزة ان سوريا كلما «برزت نياتها السليمة أكثر، كلما قلل ذلك من متطلبات اسرائيل في أي اتفاق. بكلمة أخرى، كلما قدمت

سوريا أكثر على الصعيد النفسي كلّما احتاجت اسرائيل إلى أمَل على صعيد الجوهر»[٣].

إلا ان المؤرّخ الاسرائيلي توم سيغيف المعروف بنظرته النقدية والموضوعية الثابتة، أعطى تشخيصاً مغايراً وأقرب بكثير للحقيقة من تشخيص السيد سيل لمرض اسرائيل النفسي الستراتيجي الذي نحن بصدد البحث فيه، فهو قد شخّص هذا المرض بأنه يعود إلى ما تخلفه اسرائيل لنفسها بنفسها من مخاوف وأهوال عندما تصنع بأيديها الملطخة بدماء الأبرياء كوابيس الرعب والمذلة لشعبها من خلال سياسات القمع والاضطهاد والتوسع على حساب الأغيار «غوييم». ولقد رد سيغيف على صحيفة يديعوت احرونوت التي وصفت الاندحار الاسرائيلي عن الأراضي اللبنانية المحتلّة منذ العام ١٩٧٨ بأنه «يوم المذلة» وعلى عضو الكنيست منير شطريت من الليكود الذي قال إنها المرة الثانية التي يخجل فيها من كونه اسرائيلياً. بعدما شعر بذلك للمرة الأولى عندما اغتيل اسحق رابين، فقال: «ان شطريت لم يشعر بالعار على ما يبدو ويديعوت احرونوت لم تشعر بالذل أيضاً عندما أقامت اسرائيل نظاماً ديكتاتورياً عسكرياً في جنوب لبنان قائماً على الابتزاز والتنكيل، وانشأت معتقلاً هو بحسب ممثلي حقوق الإنسان الأكثر ترويعاً في كلّ المنطقة...»[٤] هكذا إذاً ينطبق على اسرائيل قول المثل أنه من يزرع الريح لا يحصد إلا العاصفة، ونقطة الاعاقة في مشروع «السلام» العربي الاسرائيلي لا تكمن في قلة السخاء العربي المتهم في الأصل بالهرولة والاسراف، بل في عامل الطمع وروح العدوان الصهيوني الذي تجلّى في تصريحات ومواقف لا تعد ولا تحصى لكبار المسؤولين، كمثل قول رئيسة الحكومة الاسرائيلية الراحلة غولدا مئير بأن حدود اسرائيل هي عند آخر دبابة وجندي اسرائيلي وان هذه الحدود مثلها مثل جلد الغزال يتمدّد ويتوسّع كلّما ازداد الغزال صحة وعافية وقوة.

لقد اعتبر الكاتب الاسرائيلي آلوف هارايفن[٥] أن ثمة أربع عقبات صعبة وكأداء تعمل حالياً على ايجاد ميزان ثقة نفسي - سياسي سلبي بين اسرائيل والدول العربية وهي:

١ - الإحساس بالغبن والاجحاف المتبادل.

٢ - التهديد الستراتيجي الذي ينسبه كلّ طرف للآخر.

٣ - الموقف الثقافي والعقائدي للعرب وللاسلام تجاه اسرائيل واليهود.

٤ ـ ديناميكية الاطار العربي الذي لا تسود فيه علاقات ثقة متبادلة وتحل محلها علاقات انتهازية ومزايدات.

أما رئيس الحكومة الاسرائيلية الراحل اسحق رابين فرأى ان الأمر اللازم لاستمرار السلام بعد تحقيقه هو نفسه الأمر الذي لا بد منه لكي يتحقق السلام. بمعنى أن التغييرات اللازم اجراؤها في المجال السياسي الستراتيجي لاستمرار السلام هي نفسها التي من دونها لا يمكن التوصل إلى السلام. وقد وصف عضو الكنيست افيغدور ليبرمان، زعيم حزب اسرائيل بيتنا، السلام في الشرق الأوسط، بأنه سلام غير ناجم عن اتفاقات وإنما عن توازن ستراتيجي بين الدول وقال: «لا يوجد أي أثر ومعنى لجميع الاتفاقات التي نوقعها مع الدول العربية... خذ الأردن مثلاً. فالأمر ليس اتفاق سلام مع دولة وإنما مع نوع من عائلة مالكة لا أكثر من ذلك»[٦] وبالتالي «فعندما يتغير ميزان القوى في الشرق الأوسط، فإن الجانب الذي يشعر بأنه ازداد قوة سيستغل الفرصة ويهاجم. والآن هناك نوع من الخلل والميزان الستراتيجي العام ما بيننا وبين العرب. ولو سألتني لأجبتك بأن المواجهة بيننا وبين العرب لا مناص منها أبداً، فالميزان يتغير ضدنا، وعندما يحددون الأمر فسيستغلون الوضع»[٧].

كذلك الأمر فإن البروفسور يهوشفاط هوكابي يتحدّث عن مفهوم المرحلية لدى الجانبين المتصارعين، أي القبول بتسوية ما للصراع كخطوة تكتيكية مع استمرار العمل، من منطلق فقدان الثقة، بالخطة الكبرى. وهذا يعني ان الردع المتبادل قد يكبح «النوايا السيئة» ولكنه لا يمحوها، كما وانه لن يكون بوسعه أن يوصل إلى حلول نهائية قاطعة. ومن هنا فإن معنى القبول والتصالح بالنسبة للاسرائيليين لا يقتصر فقط على أن يقبل العرب باسرائيل بل أيضاً أن يقبلوا بالصهيونية بكامل مقتضياتها وأبعادها ومستلزماتها الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية على حد سواء. ومن هنا يتضح ان الاسرائيليين هم الذين يوجدون عوامل الشك والريبة والخوف ومن ثم يعترضون على نتائجها. وفي هذا السياق بالذات يجري توظيف المفاهيم المغلوطة للحدود الآمنة والقابلة للدفاع عنها، في وقت تصرّ فيه اسرائيل على احتكار السلاح النووي وسائر أسلحة الابادة الجماعية الأخرى، على الرغم مما تتمتع به من خصوصية مميزة في الاستفادة من وسائل الضغط الديبلوماسي الهائل على العرب.

II . شواهد واستنتاجات نفسية وستراتيجية

في كتابه الجديد «الشاباك بين التمزقات»[٨] كتب كارمي غيلون، رئيس الشاباك الذي أقيل في أعقاب اغتيال اسحق رابين على يد لجنة شمغار، ان المرافقين من الوحدة الخاصة الذين ينبغي عليهم أن يحاموا بأجسادهم وبحياتهم إذا دعت الحاجة عن رئيس الحكومة، تحولوا إلى اوغاد جبناء. واعتبر غيلون ان الفشل الذي حصل كان فشلاً موضوعياً وليس فشلاً في الأسلوب. وأضاف ان أحداً من الحراس لم يشهر مسدساً من أجل قتل مطلق النار. لقد تدربوا على ذلك سنوات لمواجهة هذه اللحظة وعندما ازفت تجمدوا مكانهم وعمير تمكن من اطلاق ثلاث رصاصات متتالية، وبالتالي فعدم موت عمير هو بمثابة فشل تنفيذي لوحدة الحماية لا يقلّ خزياً عن الفشل بمنع الاغتيال. هذا المشهد هو واحد من مسلسل طويل من الخيبات والتهرّب من اداء الواجب وطلب السلامة الشخصية يجتاح هيكلية المجتمعَين العسكري والمدني الاسرائيليين. وقد استخلص الكاتب الانكليزي باتريك سيل من ظاهرة الخوف وعدم الرغبة في القتال لدى الجنود الاسرائيليين نتيجة ستراتيجية بالغة الأهمية مفادها أن أمن اسرائيل الستراتيجي لم يعد يعتمد بالضرورة على احتلال الأراضي العربية بشكل عام، خاصة إذا كانت هذه الأراضي مأهولة بسكان يرفضون الاستكانة للاحتلال وسلبياته، وبالتالي فضرورة التراجع الجغرافي هي اضطرار أمني لا ضرورة سلمية. وفي مجال التداعيات النفسية العسكرية كشفت دراسات عدة نشرتها مجلات علمية متخصصة وساهم فيها خبراء نفسيون حول الاثار الميدانية للحرب الاسرائيلية على لبنان منذ العام ١٩٨٢ عن ان ٢٥٪ من العسكريين الذين خدموا في لبنان بدأوا يُظهرون عوارض نفسية عصابية مرضية ويصابون بانهيارات نفسية تسمى «عُصاب الحرب .S.T.P» وتبين أن قسماً كبيراً من هؤلاء بدأت تظهر عليهم العوارض بعد إنهائهم الخدمة العسكرية بستة أشهر أو سنة، وهي عوارض تنقسم إلى ثلاثة أقسام[٩]:

القسم الأول:

- تكرار الحدث الصادم أو الواقعة، مع امكان معايشتها خيالياً والشعور الوجداني بكلّ الاضطرابات اللازمة لها.
- استذكار داخلي: أي يصبح الحدث دخيلاً مؤذياً في داخل النفس.
- حصول نوم متقطّع بكوابيس تعود إلى ذكريات الحرب والنوم يصبح هاجساً.

- فترات يتخيل فيها المريض أنه يعيش المعركة.

القسم الثاني: يتمثل بأعراض اجتماعية وعائلية:

- انحصار وانكماش اجتماعي.

- انعزال عن الأصدقاء وباقي أفراد العائلة.

- فقدان الأهمية في النشاط المهني.

- تبدل عاطفي وهبوط مستوى ردود الفعل.

القسم الثالث: ظهور عوارض نفسية لم تكن موجودة في السابق. زيادة في الخوف، والخوف الشديد من الماضي والمستقبل. حساسية انفعالية. سرعة وشدة في الغضب مرافقة لتصرفات عنيفة. قلة صبر وشعور بالذنب واكتئاب لا يسعد بأي شيء يحققه. يرى الحياة بطيئة ومؤلمة.

- ضعف في الذاكرة وفي المقدرة على الاستذكار.

- مواقف حذرة وتجنّب كلّ ما له علاقة بالحدث من قريب أو بعيد. أضف إلى ذلك الكثير من العوارض مثل: الخوف. الادمان: كحول، مخدرات، مهدئات، اضطرابات في تنظيم الشخصية، عنف، عداء للآخرين. اتخاذ مواقف عدائية ضد المجتمع أو ظهور أمراض عضوية نفس. جسدية (قلب، ضغط، سكري...) وأخيراً عوارض قهرية تكرارية.وهذه العوارض كلّها تدخل في إطار الحال المرضية ما بعد صدمة الحرب. وتبين للخبراء أن ٥٩٪ من الجنود المصابين لا تظهر عليهم العوارض إلا بعد نهاية خدمتهم العسكرية. وقد نجم عن هذه العوارض زيادة الموجة الاجرامية بعد الانسحاب بحسب تقارير الاعلام الاسرائيلي. واللافت ان الجنود الاسرائيليين بدوا أكثر هشاشة وتعرّضاً لهذه الصدمات من بقية الجنود في البلدان الأخرى.

وكان من أبرز ما أوردته تقارير الخبراء النفسيين الاسرائيليين، احتدام الصراع ما بين ايديولوجيا الحرب وأيديولوجيا السياسة. فالأولى تحشد في نفسية كلّ جندي شرعية الدفاع عن الحدود وعن الوجود في آن واحد مهما غلت التضحيات، أما الثانية فمبنية على حسابات شخصية ومصالح سياسية وحزبية تصب في تعزيز سلطة أصحابها وتجعل من الجنود أشبه بقطع شطرنج تنقلهم وتضحي بهم كما تريد. وقد أدى هذا التناقض ما بين ايديولوجيا الحرب وأطماع رجال السياسة إلى احتجاجات

شعبية في داخل اسرائيل نفسها أجبرت حكومة بيغن على الانسحاب من لبنان بعد تظاهرات ضخمة نظمتها حركة «السلام الآن» وأدت إلى سقوط شمعون بيريس في الانتخابات بعد مجزرة قانا. وأخيراً أجبرت حركة الأمهات الأربع ايهود باراك على جعل الانسحاب من لبنان شعاراً له في الانتخابات الأخيرة. وهذا يدل على أن عمل المقاومة لم يقتصر فقط على محاربة الجنود الاسرائيليين بل تحول رسالة موجهة إلى وجدان الشعب الاسرائيلي وصميم معنوياته جعلته يفقد العمق الستراتيجي النقي الكامن في القدرة على الصبر والتحمل، كما وجعلته يفهم عبر الخسائر الكبيرة والمتلاحقة عبثية الحرب وحتمية ضرورة الانسحاب.

وبتعبير آخر فإن اسرائيل، من زاوية النظر النفسية، كانت تستمد اطمئنانها وأمن مواطنيها من خلال اثبات قدرتها على العدوان والفتك والتدمير، فتغطي عجزها بوحشيتها، وهذا ما يفسر هوس التسلح الصهيوني الذي لا ينتهي مثلما انه يفسر أيضاً وفي الوقت ذاته معظم اخطائها الستراتيجية العسكرية والسياسية.

لقد تحوّل الخوف في مستعمرات اسرائيل الشمالية إلى العنوان الكبير للحياة. والخوف بالنسبة للاسرائيليين يعني اقتراب الموت ويعني تقلّص النشاط الاقتصادي، ويعني ان الجيش والدولة سوية فقدا احترامهما على حد تعبير مئير داغان تعليقاً على الانسحاب المهين وانتصار لبنان المقاوم في الرابع والعشرين من شهر أيار من هذا العام. وفي هذا السياق أكد الصحافي روني اشكنازي ان تقارير العيادات النفسية دلت على وجود ارتفاع في اعداد المرضى بالخوف الهستيري. ومما يؤكد انتشار هذه الحالة ما حصل أخيراً عندما سرت شائعة في الثانية عشر ظهراً في مستعمرة كريات شمونه تؤكّد قيام سلاح الجو الاسرائيلي بقصف قرية في جنوب لبنان بطريق الخطأ ومصرع أربعة مواطنين لبنانيين، في ذلك الوقت كان الشارع في كريات شمونه يعج بالمارة وسوق المدينة مليء بالرواد. وخلال دقائق فرّ الجميع إلى المخابىء وأسرع الأباء لإحضار أبنائهم من المدارس خوفاً من ردة فعل المقاومة. وفي لحظات تحوّلت كريات شمونه إلى مدينة أشباح. الأمر الذي دفع رئيس بلدية المستعمرة إلى مطالبة الحكومة بتوفير فرق من الاختصاصيين النفسيين لطمأنة السكان وطالب أيضاً بتسيير دوريات من الأطباء والمعالجين النفسيين للتجول في المدينة في دوريات طوارىء لتهدئة روع المستوطنين. وهذه المشاهد جميعاً فيها ما يكفي لرسم خط بياني نفساني هابط لدى الإسرائيليين يكشف معالم الحقائق التي نذهب إليها في هذا البحث.

على هذه الخلفية النفسية والعقيدية والعملية يمكننا إذن طرح السؤال الجوهري حول المغازي السياسية والعسكرية لفقدان اسرائيل عمقها الستراتيجي النفسي لدى محاولتها التمركز أو التجذر في منطقة غير مناسبة لنموها غير الطبيعي.

١ . في المغازي السياسية :

تعيش اسرائيل في المرحلة الراهنة في خضم حرب أهلية . ثقافية ينزع فيها أحد الطرفين المتنافسين إلى رؤية بلده يستمر كدولة يهودية، في حين ينزع الطرف الآخر إلى اثبات ان الصهيونية (الفكرة المؤسسة للدولة) قد وصلت إلى غايتها وإلى منتهى ما يمكن أن تصل إليه. وبالنسبة للجماعة الثانية المناوئة، فإنه قد حان الوقت لأن تدخل اسرائيل مرحلة ما بعد الصهيونية لأن المشروع الصهيوني المغامر بات يفتقر إلى الصلاحية المعنوية والاخلاقية وبالتالي السياسية.

وهذه الجماعة الثانية حسب رأي ميراف ورمسر، المدير التنفيذي في معهد الشرق الأوسط للاعلام والابحاث MEMRI في واشنطن، تطمح إلى تهديم الصهيونية بدل تحسينها وإلى التخلي عن النزعات الايديولوجية[١٠]. والذي يهمنا من هذا الصراع ذي الطابع الستراتيجي هو ما يحمله معه من أزمة هوية وقيم و مصير من شأنها ان تمسّ جوهر التكوين الجيوسياسي لدولة اسرائيل و ما يرتبط به من تحولات نفسية داخل المجتمع المفكك الذي بات يعتبر الاستسلام و الجبن و الفرار من وجه الخطر شيئاً من الفضيلة و الصلاح. و في هذا السياق يقول ميراف ورمسر: «ان الصراع الأهلي والثقافي على السمة المميزة لاسرائيل غدا من بين أبرز مواضيع الجدل التي شهدها تاريخ البلاد... وبكلّ بساطة إذا اعتنق معظم الاسرائيليين فكرة ما بعد الصهيونية وباتوا يشعرون بالخزي لمجرد كونهم يهوداً فسوف لن يكون بمقدور اسرائيل أن تصمد»[١١].

ومن منطلق هذه الأجواء اعتبر الباحث الاسرائيلي زئيف شيف ان اسرائيل الحالية لا تفتقر فقط إلى العمق الستراتيجي الاقليمي «وإنما أيضاً إلى النَفَس الستراتيجي لخوض حروب شاملة طويلة، ومن هنا فإن صمودها الستراتيجي محدود سلفاً»[١٢]. وكانت وثيقة الخطوط العريضة لحكومة باراك الحالية قد أكدت على أن صنع السلام في الشرق الأوسط سيستند إلى «جبروت الجيش الاسرائيلي وعظمة اسرائيل الاقتصادية والقدرة على الردع»[١٣] كما وكان باراك قد حدد ستراتيجيته من السلم

والحرب بقوله: «أنا أشعر انني إنسان واعٍ وواقعي، انسان يصل للسلام ليس من خلال مراجعة النبوءات القديمة للانبياء ميخا ويشعياهو وانما من خلال الواقع ومجرياته»[١٤]. ومن ثم يضيف مستنتجاً: «ان الطريقة الوحيدة لفرض السلام تتم من خلال الاتفاق مع الجيران. أنا أؤمن بالسلام من موقع القوة وليس من موقع الخوف والجزع. انني أقول ان الشرق الأوسط ليس غرب أوروبا ولا شمال أميركا، ففي هذا المكان لن تكون هناك فرصة ثانية للضعفاء، ولكنني أقول أيضاً اننا دولة قوية ويتوجب علينا أن نتوقف عن الخوف، فالتهديد الأمني ليس ملحاً جداً وقوة اسرائيل لا تكمن في جيشها وحده، قوتها تكمن في اقتصادها وعلمها ونوعية الحياة فيها وثقافتها ورغبة شبابها في البقاء هنا. بيبي (نتنياهو) أعطى الشرعية لأوسلو وتنازل أكثر ممّا تنازل رابين، وفي مرحلة معينة خاف عندما نظر إلى الهاوية، حكومته انشغلت بشكل مفرط في صياغة النصوص وبدرجة أقل في فهم ودراسة الواقع»[١٥]. فإذا كان هذا هو موقف باراك من تفسير الواقع فإن البروفسور افرايم انبار، مدير مركز بيغن ـ السادات للدراسات الستراتيجية، يرى ان التحدي الأهم الذي سيعترض سبيل أي زعيم اسرائيلي في قيادة اسرائيل إنما يكمن في «تعزيز الارادة الوطنية للقتال. فقد أظهر المجتمع الاسرائيلي علامات التعب، كما ان الالحاح على الأمن الشخصي ومستوى حياة مرتفع يمكن أن يقود إلى انحراف في وضع الولايات وتوظيف الامكانيات»[١٦].

ويضيف أنبار موضحاً أن مشكلة اسرائيل الستراتيجية في المرحلة الراهنة على خطي السلم والحرب انما تكمن في التحولات النفسية والمعنوية والثقافية العميقة التي تجتاح الاجيال الجديدة من الاسرائيليين الذين باتت همومهم الفردية ومصالحهم القطاعية في أحسن الأحوال، في رأس اهتماماتهم خصوصاً بعد نصف قرن من الاستنزاف وعدم الاستقرار وفقدان بوصلة الأمل.

ويلخص البروفسور انبار هذا الوضع الاجتماعي والنفسي ـ السياسي بطريقته فيقول: «في بعض حالات النزاع الطويل، يتعب المقاتلون من النزاع، وحصيلة الصراع لا يحددها فقط تفوق القوة العسكرية، ولكن أيضاً الدأب والمثابرة والقدرة على التحمّل، وهكذا فإن دور القيادة قد يكون جوهرياً في اقناع شعب اسرائيل بأن التضحيات ما تزال مطلوبة من أجل بلوغ الأهداف الوطنية المهمة. واذا نجح باراك في هذا الدور فإنه سيترك أثراً دائماً في تاريخ اسرائيل»[١٧].

أما رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو فعزا فشله السياسي والمعنوي بصورة أساسية إلى تعب الاسرائيليين من الصهيونية ومتطلباتها، وقد قال في هذا المجال في سياق مقابلة صحفية: «ان الشعب (الاسرائيلي) تعب ولم يعد يفكر سوى بحياته اليومية» وأضاف: «ان الشعب بغالبيته مستعد لقبول كلّ الانسحابات!» في الأراضي الفلسطينية وفي هضبة الجولان.

وفي السياق ذاته انتقد وزير الدفاع الأسبق موشيه آرنس (من حزب ليكود) سلّم أولويات باراك السياسي الستراتيجي الذي يعطي الأفضلية للتسوية السلمية مع سوريا على حساب ترتيب الوضع الداخلي الاسرائيلي. واعتبره خاطئاً، ذلك لأن المشاكل الداخلية (الاجتماعية والسياسية والمعنوية) هي أكثر الحاحاً من التسوية مع سوريا التي بحسب رأيه «يتدهور وضعها ويزداد ضعفها وضعف جيشها شيئاً فشيئاً[١٨]. ولكن الكاتب الاسرائيلي عاموس هرئيل علّق على هذه المعادلة النفسية الستراتيجية بقوله انه يرى انه بالرغم من معرفة أوساط الجيش الاسرائيلي والاستخبارات الاسرائيلية بأن سوريا ضعيفة عسكرياً واقتصادياً، الا انها تظل عدواً خطيراً بامكانه تكبيد اسرائيل خسائر كبيرة بالأرواح، وهذا سبب يبرر سعي باراك لعقد اتفاق سياسي معها[١٩].

وشرح ايهود باراك العلاقة الجدلية الكامنة ما بين سعي اسرائيل للتسوية السياسية وبين الوضع الاجتماعي ـ النفسي المشرذم حول موضوعات التسوية فقال: «انه منذ العام ١٩٦٧ وانتهاء الخطر الوجودي على اسرائيل، طرحت في اسرائيل قضية ما الذي نحن مستعدون للدفاع عنه؟»[٢٠] ورأى بالتالي: «ان استعداد المجتمع الاسرائيلي للتضحية مرتبط بمدى الاتفاق الداخلي». وقال: «فقط حين نصارع من أجل شيء يجمع عليه المجتمع، سيكون من السهل تجنيد كلّ القوى التي نملكها والانتصار. أما في الحروب التي لا نتعرّض فيها لخطر مصيري، فتظهر على الفور خلافات داخلية في المجتمع. وقد حصل هذا في كلّ من حرب لبنان والانتفاضة الفلسطينية». وبناء عليه دعا باراك القادة جميعاً إلى التفكير ملياً في حال التدهور في اتجاه صراع مسلّح بشأن ما اذا كان الجمهور متفقاً على أن «الأبناء» يقاتلون من أجل أمور حيوية للدولة. لأنها إذا لم تكن حيوية فسيظهر الانشقاق في ما بعد.

من هنا يرى باراك ان السلام مع مصر، برغم كونه سلاماً بارداً، فهو مع ذلك يشكل «انجازاً ستراتيجياً» كبيراً لدولة اسرائيل، وبالتالي فهو يحذر من مواصلة الطريق المسدود مع احتمال تدهور الوضع نحو الأسوأ، مما يستلزم زيادة الميزانية الأمنية على

حساب النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية والسياحة. والأهم ان التسوية السلمية في نظره من شأنها أن توجد حلاً لمعاناة اسرائيل الكبيرة من جراء فقدانها العمق الستراتيجي الجغرافي والنفسي، كما ومن شأنها أن تخفف من خطر التهديدات المصيرية القائمة والتي ستنشأ في المستقبل.

على هذا الأساس يخشى باراك من الخلافات الحزبية والسياسية الداخلية ويعمل جاهداً على توحيد الصف والكلمة داخل البيت الاسرائيلي، خوفاً من الغرق في مستنقع القضايا الجزئية الخلافية ذات الطابع القطاعي والطائفي أو الاجرائي، على حساب المصلحة الستراتيجية العليا للدولة.

في هذا السياق يبدي باراك خوفه من احتمال مواجهة انتفاضات شعبية متنقلة من لبنان إلى فلسطين إلى الأردن وربما سوريا، ويحذر من التدهور إلى حرب شاملة قد لا يكون المجتمع الاسرائيلي قادراً في الظروف القائمة على تحمل تبعاتها ونتائجها، وذلك من جراء تعثّر العملية السلمية. وفي هذا المجال يعبر باراك عن وجدان الشعب الاسرائيلي المنهك فيقول: «سوف نهزم الفلسطينيين والسوريين. وسيقع لديهم عشرة أضعاف الضحايا الذين سيسقطون لدينا. لكن وقبل التدهور إلى هذا الوضع يجب أن نسأل: ما الذي سنجنيه من ذلك؟. لقد قلنا إننا لن نقضي على الفلسطينيين ولا على سوريا. فماذا سيحدث؟ سندفن قتلانا في نهاية الحرب وسيدفنون قتلاهم الذين يزيدون بعشرة أضعاف. فماذا سنفعل حينها؟ سوف نجلس على طاولة المفاوضات للتباحث. وحول ماذا سنتباحث؟ حول الأمور ذاتها التي نتباحث حولها الآن. لكن الحكومة قد تقول: بعد هذه الضربة سنجري ذلك بشكل أفضل وسنكون أقوى. وانا الآن اسأل، بل وليسأل كلّ مواطن نفسه: لنفترض اننا دفنا ١٥٠ قتيلاً سقطوا بانتفاضة فلسطينية مسلحة وانهم دفنوا ١٥٠ قتيلاً، هل سنجري المفاوضات حول أمور أخرى؟ وهل سنكون حقاً أقوى؟ لنفترض اننا سندفن الفَي قتيل في اصطدام مع سورياوهم سيدفنون عشرة آلاف قتيل فهل سنكون أقوى؟ لهذا فإنني أقول: نحن أقوياء ولا يجب أن نتنازل عن أية مصلحة أمنية ولا ان نقبل املاءات من ناحيتي المضامين والمواعيد. لكن توجد لنا مصلحة بالتوصل للسلام بالأعمال وليس بالكلام. هذا هو الفرق، لأن البديل هو اصطدام سننتصر فيه، ولكن أحداً أبداً لن يريح منه وسيكون الوضع أسوأ»(٢١).

هكذا وبهذا الوضوح يحاول باراك ان يدير السياسة على قاعدة فن الممكن، وهكذا وبهذا الوضوح يحاول أن يرسم مستقبل التسوية مع الدول العربية من خلال وعيه وادراكه لضعف القدرة على التحمّل الذي تعاني منه اسرائيل جيشاً ومجتمعاً مدنياً. ولكن هل بوسع المجتمع الاسرائيلي الذي تمزقه الخلافات الطائفية والبنيوية والاقتصادية والسياسية والايديولوجية ان يستجيب لسياسة الأمر الواقع التي يحاول باراك تطبيقها؟ لا شك ان اسرائيل اليوم تعاني من أزمة زعامة قادرة على الجمع والقيادة. وباراك صاحب الرصيد الكبير في مجال الاداء العسكري، والرصيد الشّحيح في المجال السياسي، يحاول أن يتقمّص شخصية معلّمه ومرشده الراحل اسحق رابين، ولكنه حتى الآن لم يتمكّن من أن يضرب جذوره عميقاً في عالم السياسة الصهيونية المعقد والممتد ما بين تل أبيب ونيويورك. وهو يدرك أنه سيكون من الصعب عليه في المرحلة المقبلة أن يلعب لعبة الضعف والقوة التي كان يمارسها معلمه بتفوق شديد جعل من وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر يقول: «أطالب رابين بتقديم تنازلات فيقول بأن اسرائيل ضعيفة إلى حد أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك. وعندما أقدم له أسلحة يقول بأنه ليس مضطراً إلى تقديم تنازلات لأن اسرائيل قوية»[٢٢]. والصحف الاسرائيلية نفسها شككت في قدرة باراك على تنفيذ سياسة التسوية التي يحلم بها وذلك بسبب القلق من الانسحابات المحتملة التي لا تنسجم مع الخطوط الأساسية لحكومته الخاضعة لنزوات قوى أصولية دينية متعصبة، هذا ناهيك عن الحركات والمنظمات الاستيطانية الرافضة لأي تنازل في الجولان أو في الضفة الغربية وناهيك عن قوى اليمين المتربصة بباراك وفي مقدّمتها آرييل شارون الذي اعتبر ان حكومة باراك قد تتمتع بأغلبية في الكنيست ولكن دون أغلبية لدى الشعب الاسرائيلي. وعلى هذا الأساس نجد ان باراك مضطر لمراعاة المتغيرات الوجدانية الحاصلة في المجتمع الاسرائيلي والتي في مقدّمتها مراعاة شروط الأمن القصوى أكثر من مراعاته الشروط الايديولوجية، إلا ان هذا التوجه قد يحمل في طيّاته أيضاً متغيّرات قاسية وربما جذرية في الفكر العسكري والقومي القديم. ومن هنا فهو ينادي بتحقيق تسوية مع الاحتفاظ بجيش قوي وقوة ردعية متخصصة، وبالتالي فالسلام الذي يطرحه باراك هو سلام مسلح قائم على قواعد المصطلحات العسكرية وليس على مصطلحات الليبرالية أو الديمقراطية، وبتعبير آخر انه سلام الهيمنة على الرغم من ابتعاده عن المصطلحات الصهيونية الايديولوجية. ومثل هكذا سلام بوسعه أن يفي بمتطلّبات الهواجس النفسية

الداخلية وان يلبي في الوقت ذاته القسم الأكبر من مطالب اليمين القومي الايديولوجي، وبهذا الاسلوب يكون باراك قد أصاب هدفين برمية واحدة.

٢ . في المغازي العسكرية :

يخيِّم على المجتمع اليهودي في اسرائيل شعور عميق بعدم الامن والحصار ضمن تربة لا جذور له فيها، ومحيط هم غرباء عنه، يتربّص به الدوائر وينتظر الفرصة المناسبة «لإلقائه في البحر» حسبما كانوا يشيعون.

وفي الوقت نفسه تستدعي عمليات الغزو والاحتلال اليهودي والقتل والقهر والتشريد، ضد الشعوب العربية المجاورة لكيان العدو، حالة من الاستنفار والتهيؤ للرد. وفي هذا المجال يقول الجنرال الراحل موشيه ديان: «لقد جئنا إلى أرض مسكونة وفيها بنينا دولة يهودية، والعرب لا يطيقون ما قمنا به ولهذا فإنّهم محكومون بحالة دائمة من العداء... اننا قلب مزروع في جسم ترفضه بقية الأعضاء»[٢٣].

ويدرك الاسرائيليون مقدار الخطورة لعملية استعمارهم لفلسطين. وهم يعيشون بالتالي في ظل مخاوف تجربة الصليبيين، خاصة وان الأرض التي استعمروها تقع ضمن بيئة تتوفر لها كلّ مقوّمات التعاون والتكامل الحقيقيين. فإذا ما عمل الفلسطينيون والعرب بالاسلوب الجاد والصادق لتحقيق ذاتهم فلا بدّ عندئذ من أن تطرح التساؤلات الحقيقية حول مصير هذا الكيان الطارىء والغاصب وشروطه التعجيزية.

ان مثل هذا الادراك يقض مضاجع اليهود في الأراضي المحتلّة ويتركهم نهباً لقلق وخوف نفسي دائمين من مستقبل مجهول يولّد لديهم شعوراً بعدم الاستقرار وفقدان الأمن وحالة من الاستنفار والعداء الدائم نحو الآخر الموجود أمامهم بالرغم من محاولات تغييب حقه في الحياة والوجود.

وقد حرص القادة اليهود على تدريس أجيالهم تاريخ القهر والعذاب «اليهودي» في اسبانيا وروسيا القيصرية والمانيا النازية من أجل اغناء خيالهم العسكري بصور فرق الاعدام والارهاب وشبح الابادة الجماعية وعقدة الفناء، ممّا شحن وجدانهم ومشاعرهم الباطنية بشحنة عاطفية جارفة تسيطر عليهم، وأصبحوا مستعدّين للتنشئة العسكرية القاسية ولممارسة كلّ أشكال القتل الوحشي الدموي والسادية

المرضية التي تصاحب بشكل دائم مختلف أساليب العنف اليهودي النابع من خوف عصابي مزمن.

ان التركيز الدائم على الخطر الخارجي، وعلى ما قد يقدم عليه العرب تجاه اليهود في اسرائيل، قد وجد لدى المجتمع الاسرائيلي مجموعة من القيم العدوانية العسكرية التي هيمنت على جميع قطاعات المجتمع الاسرائيلي وجعلت جميع علاقاته الاجتماعية والانسانية قائمة على الشعور بالقلق وعدم الاستقرار وتوقع الخطر والحرب في أية لحظة. وفي هذا السياق يقول آرثر روبين: «لقد حكم علينا أن نعيش في حالة حرب دائمة مع العرب وليس هناك من وسيلة لتجنب التضحيات الدامية»[٢٤]. كما يقول موشيه دايان: «نحن جيل من المستوطنين، لا نستطيع غرس شجرة أو بناء بيت من دون الخوذة الفولاذية والمدفع. علينا الا نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل في افئدة مئات الالوف من العرب حولنا. علينا الا ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش ايدينا. انه قدر جيلنا. إنه خيار جيلنا ان نكون مستعدين مسلحين، ان نكون أقوياء وقساة حتى لا يقع السيف من قبضتنا وتنتهي الحياة»[٢٥].

من ضمن هذه البيئة النفسية والعقائدية نشأت لدى المفكّرين الاسرائيليين سلسلة من الثوابت الوجدانية اعتبرت على أنها بمثابة حقائق قاسية تؤرق زعماء الصهيونية وحكام اسرائيل، وهي حقائق مستقرة وكامنة في العقل الباطني النفسي بحيث لا يمكن تناسيها وهي كالآتي:

١ ـ ان اسرائيل دولة صغيرة في مساحتها ومواردها البشرية، ذات عمق جيوستراتيجي بسيط، حدودها طويلة، ويحيط بها العرب من جهات ثلاث، يزدحم سكانها في سهل ساحلي في منطقتين رئيسيتين يفصل بينهما ممرّ ضيّق لا يتجاوز عمقه خمسة عشر كيلومتراً عند قلقيلية وطولكرم في الضفة الغربية.

٢ ـ ان الزمن يمكن ان يعمل في مصلحة العرب في المواد المادية والبشرية.

٣ ـ ان الحرب الطويلة تستنزف موارد اسرائيل وبخاصة البشرية كما أن الهزيمة تعني «ابادة قومية» بحسب تعبير يغآل ألون.

هذه المعطيات الجيوستراتيجية وهذه الهواجس النفسية الدفينة أدّت إلى نشوء نظريات أمنية وعسكرية تتناسب مع فحواها. فما هي هذه النظريات في خطوطها وخلفياتها الأساسية؟

٣ ـ المعطى الأمني من خلال المعطى النّفسي

كانت موضوعة الأمن بالنسبة للاسرائيليين بمثابة الشغل الشاغل ومحور التفكير الأساسي لكبار القادة والمنظرين. وقد قال ديفيد بن غوريون منذ نهاية الأربعينات: «ان مشكلة أمن اسرائيل تختلف كلّ الاختلاف عنها في أي بلد آخر. انها ليست مشكلة حدود أو سيادة، بل تتناول البقاء على قيد الحياة... ان مشكلة أمن اسرائيل تعادل بالتالي مشكلة بقاء الشعب اليهودي بأكمله»[٢٦] ثم يضيف: «فالمشكلة الفلسطينية لا يمكن أن تحل الا بالحرب وخلال الحرب سيتم تقرير مصير اسرائيل كدولة. فإما ان تزول وإما ان تبقى. ولكي ننتصر في الحرب يجب أن نتفوّق على البلاد العربية تفوّقاً عسكرياً ساحقاً». ويرى يغآل ألون انه لا يمكن لاسرائيل أن تحصل على الأمن وتحافظ عليه إلا ببقائها متفوّقة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً على البلاد المحيطة. ويعرّف الحدود الآمنة فيقول: «هي حدود سياسية ترتكز على عمق اقليمي وموانع طبيعية كمجاري المياه والجبال والصحراء والممرات الضيقة لمنع تقدّم الجيوش البرية والميكانيكية»[٢٧].

ولقد قضت التطوّرات الدراماتيكية التي حصلت ما بين اسرائيل والدول المجاورة لها على أهم عناصر نظرية الأمن الاسرائيلية الآنفة الذكر وخاصة منذ تدمير خط بارليف على الجبهة المصرية عام ١٩٧٣ واختراق جدران التحصينات الهائلة التي كانت منصوبة في الجولان ومن ثم سقوط نظريات الأمن الستراتيجي الاقليمي التي خطّط لها ونفّذها كلّ من رئيس الوزراء الأسبق مناحيم بيغن ووزير دفاعه آرييل شارون ورئيس أركان جيشه رفائيل ايتان أثناء الغزو الاجرامي للبنان عام ١٩٨٢ بفضل قيام المقاومة المسلّحة المخلصة والفاعلة التي عطّلت ونسفت أهم بنود المخطّط الستراتيجي الصهيوني الخاص بالهيمنة والتوسّع على حساب كلّ من لبنان وسوريا وفلسطين. وقد تمكّنت هذه المقاومة ليس فقط أن تحبط الشّق التآمري الصهيوني المتعلّق بلبنان والذي كان يقضي بتقسيم الوطن إلى محمية أمنية في الجنوب وإلى دويلة تابعة في الشمال تحت أوهام الفتنة «الحضارية» بين آفراد الشعب الواحد، واتفاق ١٧ أيار كان مجرّد نموذج أوّلي لهذه الفتنة، بل إنّها ردّت كيد الصهاينة إلى نحرهم، وحرّرت الوطن، وصدّرت عوامل الفتنة والخوف إلى داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه. فذاقت اسرائيل في يوم المقاومة والتحرير كلّ أشكال المذلّة والانهيار المعنوي حتى ان الصحافة الاسرائيلية نفسها وصفت حالة الجيش الاسرائيلي المدحور بحالة الكلب المذعور وذيله بين ساقيه ساحباً

معه فلول مشروع الفتنة الطائفية الذي كان مفصلاً خصيصاً على قياس التصوّرات الصهيونية المغلوطة عن لبنان وشعبه. وقد كتبت صحيفة هآرتس[٢٨] في هذا المجال ان رئيس الأركان شاؤول موفاز الذي ظنّ بأنّه سيكون رئيس أركان السلام للجليل اكتشف بأنه أصبح «رئيس أركان الذل. فهو تكلّم عن إعادة انتشار وحصل على انهيار عوضاً عن ذلك». وكتبت صحيفة يديعوت احرونوت[٢٩] أيضاً: «كلّ أولئك الذين يحتاجون إلى برهان حصلوا عليه: الجيش الاسرائيلي لم يقرأ الاحداث في جنوب لبنان. لكن الأحداث هي التي قادته، ويعترف رئيس الأركان بأن قوافل المدنيين وحزب الله التي جابت القطاع الأوسط شكّلت مفاجأة تامّة. وخلال أقل من ٢٤ ساعة من قيام قائد الجبهة الشمالية واللواء غازي اشكنازي بوصف «الجيش الجنوبي» في القطاع الشرقي بأنّه ـ مستقرّ ويؤدّي دوره ـ تحوّلت هذه القوّة إلى شيء من التاريخ.

لقد استخلص رئيس الأركان السابق للجيش الاسرائيلي، والوزير الحالي في حكومة باراك، الجنرال في الاحتياط امنون شاحاك في مقابلة أجرتها معه صحيفة معاريف «ان شيئاً ما قد حصل للمجتمع الاسرائيلي بأسره، فكلّ من يحاول فصل الجيش عن المجتمع يرتكب خطأ وحينما يصل الجنود إلى بيوتهم ويسمعون الأمّهات فإن هذا يؤثّر عليهم. بل يجب أن يؤثّر عليهم»[٣٠]. ويضيف: «لقد ضعفت قوّة صمودنا. وهناك من يصف مثل هذه التعبيرات بأنها انفتاح وأنا لم يعجبني أبداً جزء من هذه الألفاظ والأقوال على الأقل»[٣١].

أمّا الباحث آرييه أوسوليفان فرأى أن الجيش الاسرائيلي انما يختصر ويلخّص روح المجتمع الاسرائيلي المنهك في الوقت الرّاهن: «وهو المجتمع الّذي نال منه التّعب وتميّز بالفرديّة حيث يزكّي كلّ انسان نفسه ويفرح بها، بينما القدرة على الصّبر وتحمّل الآلام آخذة في الانحدار»[٣٢].

وينقل أوسوليفان عن أحد كبار الضباط الاسرائيليين في قسم التخطيط العقائدي قوله: «اننا مدلّلون. ان اسرائيل تفقد قدرتها على تحمّل الخسائر».

وأورد البروفسور مارتن فان كريفالد في كتابه النقدي لتاريخ الجيش الاسرائيلي «السيف والزيتونة» The Sword and the olive: «لقد قدّمت حرب الخليج أوّل تحذير واضح بأن الشعب الاسرائيلي يفقد الشجاعة في مواجهة الخصم ويتحوّل إلى امة من الجبناء لم يعد لديها ما يعينها على المجالدة والقتال»[٣٣] وكذلك أورد الدكتور غال، كبير الأطبّاء النفسيين في الجيش الاسرائيلي سابقاً ومؤلّف كتاب «صورة الجندي

الاسـرائيلي The portrait of th israeli Soldier قوله: «اعتقد ان الطريقة ذاتها التي مجّدت بها وسائل الاعلام جنود حرب ١٩٦٧ تستخدم في الوقت الراهن لإلحاق العار بجنود سنة ٢٠٠٠ باعتبارهم بكّائين»[٣٤]. أمّا قائد المنطقة الشمالية اللواء غابي اشكنازي فوصف الجنود الصهاينة الذين عبّروا عن آراء انهزامية خلال شهادات أدلوا بها للإذاعة الاسرائيلية حول وجودهم في لبنان بأنهم «مماسح»[٣٥].

وقد اتفق كلّ من مدير مركز بيغن ـ السادات للدراسات الستراتيجية، افرايم انبار والعقيد في الاحتياط يعقوب حسداي على أن ما حصل في لبنان من فشل عسكري ومعنوي اسرائيلي انما يحتّم على اسرائيل أن تعيد النظر في كامل روزنامتها الدفاعية والأمنية وخاصة في ما يتعلّق بالمتغيّرات الثقافية والمعنوية والنفسية التي تجتاح المجتمع الاسرائيلي بأكمله. واعتبر أنبار ان «التحدي الأهم بالنسبة لباراك قد يكون تعزيز الارادة الوطنية للقتال»[٣٦]. أما العقيد حسداي فرأى ان هذه المتغيرات هي «ذات أهميّة حاسمة وخطيرة. فالمجتمع الاسرائيلي ليس مهيّأً لمناقشة المسائل الأمنية في صلب الموضوع، لأن هذه المسائل تحوّلت إلى جزء من المعركة الانتخابية وإلى موضوع لم يعد يستطيع فيه القادة دعوة الشعب إلى التضحية وبذل الجهد، في وقت هم ملزمون بتقديم امتيازات وحلول للجمهور. ولهذا كان قرار الخروج من لبنان قراراً ذا شعبية وأنا اؤيّده»[٣٧].

ولفت حسداي إلى أن موضوع الانسحاب من لبنان كان ذا شعبيّة أيضاً منذ عام ١٩٨٥ واستخدم في حينه كعنوان جذّاب في المعركة الانتخابية في ظلّ شعارات وتحرّكات منظّمة «أمّهات ضد الصّمت» التي سبقت ظهور حركة «الأمّهات الأربع» في ما بعد. ومعلوم ان ايهود باراك كان منذ ذلك الحين من المؤيدين لانسحاب كامل لجيش الاحتلال من الأراضي اللبنانية واعتماد ستراتيجية ردعية ودفاعية من داخل الحدود الدولية. وشرح العقيد حسداي الأوضاع النفسية المتداعية التي أدّت برابين في حينه إلى اتخاذ قرار الانكفاء الأوّل عام ١٩٨٥ بقوله: «إذا سألتني لماذا قرّر رابين الخروج من لبنان فأقول: إنه قرّر ذلك بسبب الضغط الشعبي والإحساس الكبير بالضيق. أمّا لماذا هذا الضغط وهذا الاحساس بالضّيق فأقول: اننا هنا نصل إلى أساس المجتمع الاسرائيلي، هذا المجتمع المأزوم الذي لم يعد يثق بقيادته، ولم يعد لديه قيادة يستطيع دعوتها لبذل الجهد والتضحية. هذا هو أساس المشكلة «والخروج من لبنان مرتبط بهذا تماماً».

وربط الباحث ألون بن دافيد التداعيات النفسية في المجتمع والجيش الاسرائيليين بكثرة الضحايا التي سقطت في حرب لبنان وانسداد الافق السياسي وعبثيّة الحرب فقال: «على خلفية كارثة المروحيتين (سقط نتيجتها ٧٦ ضابطاً وعسكرياً) وتزايد العمليات النوعية (للمقاومة) زادت عملية الاحتجاج ومزقت الاجماع الوطني فسجّل حزب الله هذا الانجاز لنفسه»[٣٨]. واعتبر ان الحركات الاحتجاجية والاعتصامات ساعدت في الانهيار المعنوي والنفسي للجيش. وأكّد الدكتور شاؤول من منظّمة «خط أحمر» على خسارة اسرائيل الحرب النفسية فقال: «لقد امتاز حزب الله ليس فقط بالرّماة والقنّاصين وإنّما أيضاً في مجال الحرب النفسيّة مستخدماً الأقنية التلفزيونية ومحطّات الإذاعة وشبكات الانترنت الدقيقة بلغتين وربّما قريباً باللغة العبرية. بينما كان من يجب أن يمتاز في هذا المجال هو الجيش الاسرائيلي الخاص بدولة تكنولوجية مثل اسرائيل». وأضاف: «نحن أقوى جيش، ونحن الدولة الذرية الخامسة في العالم وفي الوقت نفسه نحن هناك مهزومون أمام مجموعة من الفلاحين الذين يضعون العصائب على جباههم: هذا أمر غير معقول».

ووصف العقيد حسداي العلاقة التبادلية ما بين الجيش والمجتمع في اسرائيل بأنها مثل علاقة الانسان الذي يتعرّض لخلية من النّحل: «النّحلة الواحدة لا تقتل الانسان ولكن خلية من النحل قد تقتله»، أي بمعنى أن كثرة الانتقادات من قبل المجتمعين المدني والعسكري من شأنها أن تفعل فعلها الوجداني والمعنوي وقال: «إنّ لبنان يتسبّب بصورة متواصلة في تآكل الثقة بالنفس لدى مواطني اسرائيل وهذا بالمفهوم الستراتيجي يشكّل خطراً لا يقل عن خطر الحرب الشاملة».

لقد وصف عضو الكنيست افيخدور ليبرمان، قائد حزب «اسرائيل بيتنا»، التداعيات النفسية والعسكرية في إسرائيل بقوله: «ان قوّة الدولة وقدرتها لا تقاس فقط بقدراتها العسكرية. فالاتحاد السوفياتي لم يتفكك لأنّ الجيش الأحمر كان صغيراً. والمانيا الشرقية لم تسقط لأنّ أجهزتها الأمنية كانت ضعيفة وغير ناجحة، إذ أن جهاز (الستازي) كان جهازاً فعّالاً قوياً وكذلك (سكوريتاريا) في رومانيا كان جهازاً دموياً فظيعاً ولكنّه لم يساعد في أي شيء. لقد سقطت جميعها. من هنا فإن التصدّعات الاجتماعية والفجوات النفسية والتناقضات وسط الجمهور وعدم ثقة الشعب بزعامته وقيادته، هذا كلّه أدّى إلى الانهيار الكبير. أي انّه من المستحيل القول طيلة الوقت بأن جيش الدفاع قوي، وندفن رؤوسنا في الرّمال»[٣٩].

هكذا إذن وصل الاسرائيليون إلى الباب المسدود في مسار استخدامهم الاجرامي قواهم العسكرية ضد العرب عموماً واللبنانيين خصوصاً فألجأتهم خيبة الأمل إلى الاستغاثة بوسائل الضغط الديبلوماسي كمخرج لمأزقهم المتفاقم من باب العجز لا من باب خيار السلام الصادق والحقيقي.

٤. خلاصة واستنتاج

إن الخلاصة الأساس والاستنتاج الأهم اللذين يمكننا الخروج بهما بعد هذا البحث المسهب في تأثيرات فقدان اسرائيل عمقها الستراتيجي النفسي يكمنان في ضرورة أن ننظر بطريقة مغايرة إلى عوامل القوة والضعف عندنا وعند العدو. وعلينا أن نضع النصر الذي أحرزه لبنان مقاومةً وجيشاً وشعباً وحكومةً في إطاره العملاني والموضوعي الحقيقي من أجل اخراج الوطن والأمّة مرّة وإلى الأبد من غيبوبة الاستكانة واستضعاف الذات والنزوع المرضي نحو الاستسلام وقبول الهزيمة. ولعلّ المسؤولين وكبار المفكّرين والباحثين في اسرائيل قد بدأوا يتلمّسون خطورة انبعاث روح التضحية والمقاومة المنظّمة والمنضبطة لدى العرب، لا سيّما وأن الشباب الاسرائيلي قد فقد منذ وقت بعيد مثل هذه الروح. الأمر الذي عبّر عنه رئيس وزراء العدو الأسبق اسحق شامير بقوله: «لم يخطر ببالي أن أحيا إلى هذا اليوم الذي ترغم فيه دولة اسرائيل وجيشها الذي وصفه أعداؤنا وأصدقاؤنا بأنّه الجيش الذي لا يقهر، على الفرار أمام طرف عربي. ما الذي حدث؟ كيف تجري الأمور على هذا النحو؟! بضع مئات من مقاتلي حزب الله يجبرون الدولة الأقوى في الشرق الأوسط على الظهور بهذا الشكل الانهزامي»[٤٠]. وأضاف شامير: «لقد اثبتنا للعرب دائماً أنه يجدر بهم ألا يحاولوا ارغامنا على تقديم تنازل لهم بالقوة لأنّهم في النهاية هم الطرف الذي سيقدّم التنازل. لكنّ حزب الله أثبت أن هناك عرباً من نوع آخر».

لقد أصيب الاسرائيليون جميعاً بالهلع بعد اثنين وعشرين عاماً من المكابرة وتزوير الحقائق بسبب وجودهم العدواني في لبنان. واكتشفوا أخيراً أن الحرب الاجرامية المتعدّدة المراحل على هذا الوطن المسالم، إنما هي «حرب اختيار» أي من دون ضرورة حتميّة لشنّها. واكتشف الشبان الاسرائيليون المغرّر بهم ان ثمّة أمراً غير عادي مفروض عليهم. فبدأوا يفرّون من الخدمة بأعداد كبيرة لم تشهد لها اسرائيل مثيلاً في تاريخها. وانطلقت الحركات الاجتماعية البكائية تندب الابناء الذين ذهبوا ولن يعودوا أبداً،

وتفشّت في المجتمع الاسرائيلي حالة متصاعدة من نشدان اللذة الفردية والاستهلاك الشخصي والابتعاد عن إيحاءات الايديولوجيا الصهيونية. ووصلت نسبة المعارضين البقاء في لبنان إلى معدلات قياسية تجاوزت ٧٥٪، وظهر الفرح واضحاً وصريحاً على وجوه الجنود المنسحبين خاصة لدى اقفال ما كان يسمّى بوابة «الجدار الطيب» على الرغم من عناوين بعض الصحف الاسرائيلية التي سمّت يوم الانسحاب بيوم المهانة والمذلّة. ومع ذلك فقد برزت عناوين صحافية أخرى تقول: «يا أمي ها قد عدنا أحياء إلى البيت»!!

لقد طالب بعض كبار قادة الجيش الاسرائيلي بمحاكمة الجنود الفرحين، ولكن مثل هذه المحاكمة لم تحصل ولن تحصل لأنّ المجتمع المسكون بروح اليأس والخيبة كفيل بحماية أولئك الجنود وتبرير فرحهم المر.

المراجع

١ ـ يديعوت احرونوت. ٢٠٠٠/٥/١٧.

٢ ـ شاميرا في مقابلة تلفزيونية حول كتابه «حزب الله بين ايران ولبنان» ـ القناة الثانية، ٢٠٠٠/٥/١٧.

٣ ـ الحياة، ٢٠٠٠/٤/١٧.

٤ ـ النهار، ٢٠٠٠/٥/٢٧.

٥ ـ الستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ـ مركز دراسات الوحدة العربية ص ١٤.

٦ ـ معاريف ٢٠٠٠/٦/٣٠.

٧ ـ المصدر نفسه.

٨ ـ جريدة انترنيت ـ قضية مركزية ٢٠٠٠/٥/٢.

٩ ـ أنظر صحيفة الحياة ـ دراسة نفسية حول آثار الحرب في لبنان على جنود العدو ـ عدنان حب الله ـ ٢٠٠٠/٧/١٤.

١٠ ـ هل بمقدور اسرائيل أن تصمد في مرحلة ما بعد الصهيونية؟ ـ ميراف ـ انترنيت.

١١ ـ المصدر السابق.

١٢ ـ هآرتس ١٩٩٨/١/٩ ـ نظرية أمن قديمة في واقع جديد ـ زئيف شيف.

١٣ ـ السفير ١٩٩٩/٧/٧.

١٤ ـ الرأي العام ١٩٩٩/٥/٢٣.

١٥ ـ المصدر السابق.

١٦ ـ جيروزاليم بوست ١٩٩٩/٧/١٢.

١٧ ـ جيروزاليم بوست ١٩٩٩/٧/١٢.

١٨ ـ هآرتس ١٩٩٩/٨/١٥.

١٩ ـ هآرتس ١٩٩٩/٨/١٧.

٢٠ ـ من مقابلة تلفزيونية أجريت مع باراك بتاريخ ٩٧/١٠/٢٠ بمناسبة مرور ٥٠ سنة على قيام اسرائيل.

٢١ ـ المصدر السابق.

٢٢ ـ الخداع ـ بول فندلي ص ٢٣٥.

٢٣ ـ اسرائيل مجتمع عسكري ـ مازن البندك بيروت ١٩٧١ ص ١٨٦.

٢٤ ـ الايديولوجيا الصهيونية ـ عبد الوهاب المسيري ـ مطابع الانباء الكويت ١٩٨٢. ص ٤٦٨.

٢٥ ـ المصدر نفسه ص ٤٦٦.

٢٦ ـ أعمال اسرائيل الانتقامية ضدّ الدول العربية ـ د. محمد المجذوب ـ بيروت ١٩٧٠. ص ١٢٨ و١٢٩.

٢٧ ـ مدخل إلى الستراتيجية الاسرائيلية ـ ابراهيم العابد ـ بيروت ١٩٧١. ص ٢٩.

٢٨ ـ هآرتس ـ عامير اورين ـ ٢٠٠٠/٥/٢٤.

٢٩ ـ يديعوت احرونوت ٢٠٠٠/٥/٢٤ ـ حزب الله يتخذ القرار ـ عوفر شلاح.

٣٠ ـ معاريف ـ ايلي كمير ـ ٢٠٠٠/٣/٢٥.

٣١ ـ المصدر نفسه.

٣٢ ـ جيروزاليم بوست ٢٠٠٠/٢/١٨.

٣٣ ـ المصدر السابق.

٣٤ ـ المصدر نفسه.

٣٥ ـ الديار ٢٠٠٠/٢/١٤ وأيضاً الحياة التاريخ نفسه.

٣٦ ـ جيروزاليم بوست ١٩٩٩/٧/١٢ مقال لافرايم انبار تحت عنوان: السلام المسلّح.

٣٧ ـ حديث خاص ضمن حلقة تلفزيونية (القناة الأولى) السؤال كيف نخرج من لبنان بمناسبة ذكر الاجتياح في ١٤ آذار ١٩٧٨.

٣٨ ـ المصدر السابق.

٣٩ ـ معاريف ٢٠٠٠/٦/٣٠.

٤٠ ـ من حديث خاص لاذاعة المستوطنين «القناة السابعة» نقلته مجلّة فلسطين المسلمة العدد ٢٠٠٠/٧/٦، ص٤٦.

الثقافة عامل أساسي في التنمية الشاملة

د. كميل حبيب(*)

مقدمة:

في ختام العقد العالمي للتنمية الثقافية لا يزال السجال دائراً حول مدى ارتباط التنمية الشاملة بالثقافة. وهذا بالطبع دليل عافية لأنّ الثقافة بقيت لزمن طويل الدائرة الأكثر غموضاً في تعريفها وتحديد دورها في كل نواحي الحياة ومجالاتها. وقد عوّلنا في هذا البحث على مقولة كون الثقافة المصدر لكلّ تقدّم والينبوع لكل ازدهار، وليست بالتالي نتاج أو إفرازات هامشيّة للتنمية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الإحاطة بكل جوانب التنمية لأمر معقّد بحيث ان مفهومها قد تطوّر عبر الزمن ليخدم سياسات استثمارية بحت. يُضاف إلى ذلك ان الحديث عن الثقافة كان يربطها سريعاً بالتراث والماضي وما يخلف ذلك من صعوبة في تحديد الزمن التاريخي.

بناء على ذلك فقد رأينا أن نبدأ بحثنا بمعالجة العلاقة بين الثقافة والتنمية لنبيّن مدى الإرتباط العضوي بينهما. أما القسم الثاني من البحث فسيتناول أبعاد التنمية المتعدّدة والمسائل المطروحة عند كل من هذه الأبعاد. وأخيراً، يسلّط البحث الضوء على كيفيّة فعل الثقافة في التنمية الشاملة، منتهين إلى وضع عدد من التوصيات المستمدّة من مضمون الدراسة. وخلال كل ذلك بيّناً بكل وضوح ان الإنسان المثقّف هو المصدر وصمّام الأمان لنجاح عملية التنمية، وبالتالي، للإنتقال من حالة التخلّف واللاوعي إلى مرحلة الإنتماء إلى روح العصر مع كل ما تحمله تلك الروح من قيم روحيّة وأخلاقيّة.

(*) أستاذ متفرّغ في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

إشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية:

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا أنه لا يوجد توافق في الرأي بين علماء الاجتماع حول طبيعة العلاقة بين الثقافة والتنمية. ففي كتابه «الإعلام والتنمية» يعتبر محمد سيّد محمد ان للثقافة في التنمية الشاملة دوراً مميزاً وموازياً للبُعدين الاجتماعي والاقتصادي. وقد شبّه التنمية بمثلث متساوي الأضلاع يعبّر كل ضلع منه عن الأبعاد الثلاثة: الإقتصادية، الإجتماعيّة والثقافية[١]. لكن وعلى عكس هذا الطرح فإنّ محمد الجوهري، وإن لم يقلّل على الإطلاق من دور الثقافة في التنمية، إلاّ أنه لا يعالجها كبُعد من أبعاد التنمية، وإنما يدمجها في البُعد الاجتماعي الذي يسمّيهُ أحياناً بالبُعد الثقافي - الإجتماعي[٢].

بالطبع لسنا هنا في وارد دراسة الثقافة بمعزل عن التنمية وإن لحظ عنوان بحثنا ذلك. وإنما أردنا أن نشير إلى أنّ التباين في الأصول المنهجيّة سوف يؤدي إلى تباين في الافتراضات ووسائل العلاج. وربما يبدو الأمر أكثر سهولة للمعالجة، على الأقل من الوجهة النظرية، إذا ما اعتمدنا مقولة «التنمية الثقافية»، إذ لا يعود هناك من حاجة إلى الحديث عن إفراد أم عدم إفراد بُعد مستقل للتنمية. إزاء كل هذا نرى أنّ المقصود بعنوان دراستنا ليس فقط التعرّف إلى كيفية تطوير الثقافة ورفع مستواها، بل أيضاً إلى كيفية إستثمار الثقافة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة[٣].

بعبارة أخرى، إنّ دراستنا تهدف إلى البحث عن كيفية جعل الثقافة ركيزة مهمة من ركائز التنمية الشاملة، وفي هذا ردّ على ما كان يُقال في الماضي «الثقافة من أجل الثقافة» فقط كالفن من أجل الفن. بينما نلاحظ اليوم، وكما سنبيّن لاحقاً، ان للثقافة أهدافاً تنموية نبيلة لا بدّ من رعايتها وإرساء دعائمها في المجتمع المدني العصري. وأهم تلك الأهداف النبيلة، لا بل رائدها على الإطلاق، إعداد الإنسان وبناؤه بناء معنوياً.

ففي مؤتمر الأونيسكو في Venise سنة ١٩٧٠، ألقي الضوء صراحة على العلاقة بين الثقافة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد قال René Maheu المدير العام للأونيسكو في ذلك الحين: «إبتداء من اليوم، حتى علماء الاقتصاد يقرّون بأنّ التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون. فلم يعد من باب الصدفة أو الاستعارة أن نتكلّم عن التنمية الثقافية كعامل مهم من عوامل التنمية الشاملة»[٤]. ومنذ ذلك الحين بدأت المؤتمرات والندوات تخصص لدراسة الثقافة والتنمية، سواء على الصعيد الداخلي لكل

دولة أو على صعيد المجموعات الدولية. فعلى الصعيد الداخلي بدأت الدول التي تعرف وزارات للثقافة تخطط وتصنع السياسات الثقافية وتعمل على تنفيذها. أما على الصعيد الدولي، فقد أدركت مجموعة الدول السائرة على طريق النمو ان الاستثمارات والمساعدات المالية الخارجية غير كافية وحدها للخروج من حالة الوهن والتخلّف، وانه من غير الممكن استيراد كل ما هو متطوّر عند الدول الصناعية وكأنّ الأمر هو تصوير مستندات، إذ لا بدّ قبل كل شيء من إنماء ثقافي، أي من إنسان مثقّف يُحسن استعمال التكنولوجيا. كذلك بدأت الأونيسكو عملياً بالتحرّك على خط التنمية الثقافية بصورة تغلّبت فيها مسألة إرسال خبراء في حقل الإنماء الثقافي إلى الدول النامية، على مسألة الدعم المادي لها.

يستدلّ مما تقدّم ان العلاقة بين الثقافة والتنمية هي علاقة عضوية، وإن دور الثقافة في التنمية الشاملة هو أساسي. فتحسين ظروف العيش الإنساني لم يعد يترجم فقط بزيادة المداخيل، بل يفرض تحسيناً مستمراً لنوعية الحياة نفسها، كما يفترض تطلّعاً إلى قيم جديدة. هذا البحث الدؤوب عن القيم هو بالنتيجة مسار ثقافي يعبّر الفرد من خلاله عن كرامته الأساسية وتساويه مع الآخرين عبر الاتصال والخلق وإعطاء معنى للحياة. فعند تناوله لنظم تقسيم العمل الدولية، يذكر Korny ان «كل المعايير المادية وغير المادية للشرائح الاجتماعية العالمية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى يتمّ احتواء كل وجوه التنوّع والتعددية الموجودة في العالم الثالث»(٥).

وباختصار شديد، فإنّ الإنسان هو محور وهدف التنمية في آن معاً. فمن جهة، تهدف التنمية إلى بناء الإنسان بناء معنوياً، وعن هذا الهدف تتفرّع بقية الأهداف الثانوية الأخرى من إقتصادية واجتماعية. ومن جهة أخرى، فإنّ الإنسان هو الذي يسير ويشارك وينفّذ التنمية. وهو بالتالي «جسداً وفكراً مليئاً بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلّعات والرغبات. وهذا كلّه يشكّل عوامل حاسمة في عملية تسيير التنمية وتوجّهها في هذا الاتجاه أو ذاك، أو في هذا المجال الاجتماعي أو ذاك الخ»(٦).

ولعل أفضل تأكيد على حاجة التنمية إلى الثقافة ما نلاحظه في التعريفات التي أعطيت لكلا المفهومين. فالثقافة تعبير يتميّز بمرونته ونسبته، وقد أعطي للثقافة أكثر من مئة وخمسين تعريفاً. في البداية كانت الثقافة تعني فقط التراث ومجموعة العادات والتقاليد لدى جماعة معيّنة كما كانت تشمل الأعمال الفنية لهذه الجماعة. ثم توسّع

المفهوم حتى أصبحت الثقافة تتعلّق بكل جوانب حياة الإنسان. ولكن لا يصح أن ننظر إلى الثقافة كمجرّد معلومات وتراكم للمعرفة، بل هي مجموعة من المواقف الحيّة والمتحرّكة. ويبدو ان أفضل تعريف أعطي لها ما جاء في إعلان مكسيكو أثناء انعقاد مؤتمر اليونيسكو للثقافة عام ١٩٨٢ وهو: «ان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وهي التي تجعل منه كائناً يتميّز بالإنسانيّة المتمثّلة والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي. وعن طريق الثقافة نهتدي إلى القيم ونمارس الاختيار وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرّف على ذاته والبحث من دون ملل عن مدلولات جديدة وحالات إبداع»(٧).

في الإطار عينه، أُعطيت عدّة تعريفات للتنمية لعلّ أهمها ذلك الذي خرج به المؤتمر العالمي للتربية المنعقد في جنيف في أيلول سنة ١٩٩٢. «التنمية تعني في آن معاً التطوّر، التغيّر في الحالة القائمة، التقدّم، الاغتناء والتفتّح. وتُقاس التنمية ليس فقط بازدياد الإنتاج كمّاً ونوعاً، بل أيضاً بالتحسُّن الذي تحمله إلى الإنسان وإلى طريقه حياته»(٨). كذلك أعطى المؤتمر تحديداً للتنمية الثقافية إذ قال عنها أنها اغتناء بالثقافة، تقوية لأشكال التغيير الثقافي، وعملية لنشر الثقافة عن طريق توفير الظروف المناسبة للإنتاج وللإبداع وتوفير الظروف لامتلاكها. وهكذا أضحت الثقافة إحدى المعطيات الرئيسة، إن لم نقل الأساس، لكل سياسة تنموية، إجتماعية - إقتصادية كانت أو تكنولوجيّة - علميّة بحت.

ولطالما أصبح من المسلّم به أنّ قضية التنمية قضية علم في الدرجة الأولى، فالمعرفة الثقافية للدول النامية ستتصاعد مستقبلاً، وإنه ليس بعيداً اليوم الذي سيشهد مشاركة الثقافة المحلية في تطوير الثقافة العالمية. ولقد أكّد مؤتمر الأونيسكو الذي انعقد في فيينا سنة ١٩٧٩ حول «العلم والتقنية من أجل التنمية» على دور العلم المتزايد في إنشاء ثقافة شمولية للبشرية معتبراً ان النظام العلمي - التقني والمشكلات العالمية المرتبطة به والمترافقة معه يتطلبان ضرورة إنشاء وتشكيل «تفكير كوكبي / عالمي»(٩).

اليوم، وأكثر من أي ظرف تاريخي مضى، نعيش في مرحلة تحوّلات كبيرة تتجه فيها البشرية نحو ترسيخ نظام يجب أن يكون أكثر عدالة، أكثر إنصافاً، أكثر إنسانية وأكثر عقلانية. أي اننا نعيش في مرحلة تراجع الايديولوجيات واندثار الحدود. فالعالم يضيق يوماً بعد يوم. إنه العالم القرية أو Global Village كما يحلو حالياً للبعض أن يسميه وذلك بفضل تطوّر الاتصالات والمواصلات والتبادل السريع للأفكار وللأعمال بين

الشعوب. وفي هذه الحال ينتزع الانسان أبعاده الإنسانية الحقيقية ويعي ذاته وحقيقته ويتلمّس مصيره ساعياً إلى حياة كريمة مع رفاقه في المصير.

وبالطبع لسنا هنا بصدد الدعوة إلى ما يسمى بالثقافة الشمولية للبشرية، بقدر ما ان الأمر يتعلّق بإعادة النظر في بناء هياكل أو منشآت جديدة للعلاقات الدولية على أسس من العدالة والمساواة بشكل يضمن حماية الثقافة الوطنية والدفاع عنها. فالثقافة لا تنشأ من العدم وليست محكومة بالجمود والثبات. فهي تحمي لنا القيم الأساسية التي نؤمن بها، وتمكننا بالتالي من التعرّف إلى ذواتنا، ومعرفة الذات تمكّن من السير في طريق التطوّر والتحديث. فليس المطلوب إذاً التخلّي عن ثقافتنا المحلية، بل المطلوب أن يكون عندنا ثقافة متجددة تؤمّن لنا المشاركة الحضارية في المجتمع الإنساني(١٠).

صحيح أنّ اليقظة الثقافية هي من أهم أسباب النزاعات المحلية والدولية لأنها تدفع في المراحل الأولى إلى البحث عن الهوية الثقافية للفئات والجماعات بشتى الوسائل والأساليب، وهذه النزاعات، وإن كانت الثقافة من أسبابها، فليس بغير الثقافة الواعية المتسامحة المحبّة والمنفتحة تجد لها المخارج والحلول. وكلّ ذلك يتم عن طريق ارتباط الثقافة بالديمقراطية والسلام والتنمية الشاملة.

أخيراً، إنّ الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية هو أيضاً حديث عن المستقبل، وتحديداً مستقبل الخطط التنموية ودور الأجيال الشابة في تحقيقها. ولا غلوّ في القول ان الثقافة تلعب دوراً حيوياً في حركة التغيير وتنمية المجتمع عن طريق بناء المواطن الصالح الواعي والحكيم. بكلمة أخرى، لا يمكن لمجتمع اليوم أن يتطوّر وينتمي إلى الغد، أي أن يضع نفسه في خدمة الإنسان وشروطه ورغباته المادية والمعنوية، إلاّ إذا تمكّن ذلك المجتمع من استيعاب كامل للعلوم والتقنيات. وكلّ ذلك يتطلّب التفكير في المناهج الدراسية وفي المسارات الهادفة إلى ترجمة أهداف التنمية في الدول المعنيّة إلى خيارات حقيقية. وهنا يأتي دور ما يسمى بالسياسة الثقافية الناتجة عن تفاعل ما بين المؤسسات الثقافية الرسمية وغير الرسمية، المحلية والدولية، في بلورة آفاق جديدة تكون المشاركة الشعبية والشبابية الواسعة إحدى أهم قواعدها. وفي رأي غسان تويني فإنه «لا استقامة للديمقراطية خارج الإطار الثقافي والخلق الفكري الذي هو منظار المستقبل للذين ينظرون دائماً إلى المستقبل»(١١).

ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى ان العلاقة بين الثقافة والتنمية ليست ملفاً إدارياً صرفاً مع كل إدراكنا لدور الثقافة في تقوية القدرة الوطنية من خلال الاستثمار

الإنساني بشكل يتلائم مع أساليب الإنتاج وسوق العمل. ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى القول ان التنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ما هو مادي ومعنوي. وهكذا فإن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي، أو يجب أن تكون، موضوعية، علمية، غير متحيّزة وإيجابية أي في ما يخصّ زيادة كمال الإنسان.

أبعاد التنمية الشاملة:

تاريخياً، لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على تحديد مضمون عام وشامل وموحّد لمفهوم التنمية الشاملة. ويعزو نبيل السمالوطي أسباب ذلك إلى اختلاف المنطلقات الفكرية لدى علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع، وأيضاً إلى التناقض الناتج عن الفرق بين المفاهيم النظرية المطروحة من جهة والتطبيق العملي من جهة أخرى(١٢). أما اليوم فإن الأكثرية المطلقة من المهتمّين بشؤون التنمية تعتبر هذه الأخيرة عبارة عن عملية معقّدة، طويلة الأمد، ومتعددة الأبعاد، وإنه لمن المسلّم به ان شرحاً تفصيلياً لأبعاد التنمية الشاملة ليساعد على استنباط المشاكل العالقة وكيفية معالجتها عن طريق الثقافة.

فمع بداية الستينات ارتبط مفهوم التنمية بالعامل الاقتصادي، ولقد عُرّفت التنمية آنذاك على كونها تعني زيادة وسطي الإنتاج للفرد الواحد من الخبرات والسلع على مرّ الزمن. وبشكل عكسي، فإنّ ظاهرة التخلّف كان ردّها إلى حالة من الفقر المادي والمطلق. وهذا ما دفع Nurkse إلى مقولته الشهيرة: «البلد فقير لأنه فقير»(١٣). ولقد كان التركيز الغربي على الجانب الاقتصادي من التنمية يهدف حقيقة إلى إلحاق البلدان الفقيرة بعجلة التبعية للدول الغربية من خلال زيادة رؤوس الأموال والاستثمارات. حتى منظمة الأمم المتحدة قد أخذت هي الأخرى بوجهة النظر الاقتصادية للتنمية وذلك باعتبارها عقد الستينات عقد النمو الأول، وهكذا حضّت الأمم المتحدة من خلال برامجها للمساعدات المادية، الدول النامية على إنجاز النمو في الناتج القومي الإجمالي وبنسبة لا تقلّ عن خمسة في المئة(١٤).

إنّ ارتباط التنمية بالجانب الاقتصادي قد برز بشكل واضح في أدبيات Rostow حول مراحل النمو؛ و Rosentein - Rodan وخاصة في إعطائه الأولوية القصوى للإستثمار؛ و Perroux حول أهمية مراكز النمو. ولا بدّ أن نذكر بعض النظريات

الأخرى التي تعاطت مع مسألة التنمية من منظار اقتصادي وسياسي كالماركسية، ونظرية التبعية، وما يسمى أيضاً بنظرية الدفعة الخارجية. أضف إلى ذلك، أنّ ما يعزّز أهمية معالجة الجانب الاقتصادي للتنمية هي مشكلة الديون. فالديون تعتبر من المعضلات التي تهدّد مستقبل التنمية الاقتصادية،حيث يتآكل قسم كبير من الناتج المحلي الإجمالي لحساب خدمة الديون، وبذلك تقلّ، تالياً، عمليات الادخار والاستثمار على المستوى الوطني(١٥). من جهة أكثر عملية، إنّ الكثير من مظاهر التخلّف عند بعض الدول يعود إلى أسباب اقتصادية كمشاكل الأميّة والجهل والنقص المتصاعد في الغذاء والمسكن وفرص العمل والاعتناء بالصحة العامة وغياب المؤسسات التي تعنى بإدارة الاقتصاد والموارد الطبيعية(١٦).

ومهما يكن من أمر فإنّ حصر مسألة التنمية في الجانب الاقتصادي دون غيره قد أثبت فشله وعدم قدرته على تأمين تنمية حقيقية للمجتمعات المعنية، في الوقت الذي حقق بالطبع تبعية اقتصادية مطلقة أو شبه مطلقة(١٧). وهكذا، ففي عقد السبعينات بدأت الأمم المتحدة تعرّف التنمية على كونها نمواً اقتصادياً مضافاً إليه التغيّر الاجتماعي. والحقيقة ان الأمم المتحدة أصدرت عدّة تعريفات للتنمية الاجتماعية تظهر جميعها أهمية مشاركة الدولة والأهالي في التخطيط لهذه التنمية، إلى جانب التأكيد على قضية التكامل القومي.

وباختصار، فإنّ الكثير من دراسات الأمم المتحدة تشير إلى أنّ هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تحقيق الظروف السابقة للنمو الاقتصادي، أو تهيئة المناخ المادي وتقديم مختلف التسهيلات الإنمائية اللازمة. وهذه البرامج تتضمن تحسين مستوى البنى التحتية في مجالات الطرق والإسكان والزراعة، وممارسة الأنشطة الوظيفية في مجالات الصحة والتعليم والترفيه، وتطبيق برامج الحوار الديمقراطي وذلك عن طريق تفعيل عمل الندوات لتحديد الحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج(١٨). وهذه الأخيرة هامة جداً بحيث ان الدراسات اللاحقة للأمم المتحدة أكدت على أنّ العامل الأساسي في تحقيق التقدّم الاجتماعي يستند إلى برامج التثقيف ورفع الكفاية المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب(١٩).

إنّ الأمم المتحدة تعتمد، في النهاية، منهج المجتمع كوسيلة لتوسيع آفاق الانسان. فهي تصف تنمية المجتمع على كونها عملية تربوية وتنظيمية «لأنها في نهاية الأمر مجموعة إجراءات لتقرير الاتجاهات الاجتماعية لدى الأهالي وتشجيعهم على تقبّل

الأفكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات»[٢٠]. فجوهر التنمية في تحليل هذا التعريف هو ناتج عن ثورة عفوية، بل هو الوصول إلى مرحلة من الانطلاق الذاتي عن طريق تمكين الجماهير من القدرة على تحليل المواقف ومواجهة المشكلات والانخراط في العمل الجمعي من خلال مشروعات تعاونية[٢١].

ويبدو ان البُعد الاجتماعي للتنمية لا ينبثق عن بناء أيديولوجي متميز. فالأمم المتحدة تارة تربط حركة التنمية الاجتماعية المحلية بحركة قومية شاملة، وتارة أخرى تحوّل القضية إلي عملية تربوية وتنظيمية تتعلّق بالإرشاد والتثقيف واكتساب المعلومات والخبرات[٢٢]. وربما هذا الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى عدم التمييز بين مصطلحي تنمة المجتمع وتنظيم المجتمع. فبينما تتبنى أجهزة الدولة برامج تنمية المجتمع مثل التربية الأساسية، الإرشاد الزراعي، والإصلاح الريفي، نرى ان مفهوم تنظيم المجتمع يستهدف تحقيق أهداف إصلاحية تتمثّل في إعادة التوازن الاجتماعي عن طريق معالجة مشاكل الشباب، العنف ضد المرأة، المساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل. ولا بد من التذكير بأن الفروق بين تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع مهمّة فقط من الناحية المنهجية. لكن من الوجهة العملية لم تعد المسألة موضع خلاف بحيث ان أي إصلاح اجتماعي، أكان يعتمد على أنشطة الرعاية الفردية أم على الأجهزة الحكومية، يدخل في نطاق عملية التنمية الاجتماعية.

مثال على ذلك ان حامد عمّار ينظر إلى المعاق في إطار تنمية الموارد البشرية والتي تعتبر إحدى أعمدة السياسة التنموية. وفي اعتقاده ان الدول «التي تهتم اهتماماً منظماً ومخططاً وعلمياً بالأسوياء هي التي تعنى بنفس الأسلوب بقضايا المعاقين والمنحرفين»[٢٣]. وفي السياق نفسه يمكننا الحديث عن ضرورة إزالة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، العمل على تعزيز حقوق الطفل وحمايته من المتاجرة والاستغلال، ودعم مسيرة الشباب وتقوية مناعته ضد المخدرات والجريمة والبطالة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أهمية الإدارة والتنظيم في تحقيق أهداف التنمية. فمع ازدياد الأنشطة والاختصاصات وتنوّعها ضمن المجتمع الواحد، أصبحت التنمية الإدارية ضرورية وحتمية. فالإدارة تبقى وليدة المجتمع وهي تعتمد، علاوة على العنصر البشري، على القوانين والأنظمة النافذة، وعلى أدوات الاتصال والإحصاء والمحاسبة والتدريب[٢٤]. أما سرّ نجاح العمل التنموي فيعتمد على وجود إدارة مرنة، كفوءة،

متكاملة ومرتبطة ارتباطاً عضوياً بأبعاد التنمية الشاملة[٢٥]. نصوغ هذا يقيناً بأنّ العمل الإداري هو جزء من الثقافة السياسية للمجتمع، كما أنّ أهداف التنمية لمستحيلة التحقيق في غياب الإطار السياسي المواكب لمسيرتها. ولقد دلّت الأحداث بأن التنمية الاقتصادية لا تقوم من دون تنمية سياسية. ونعني بالتنمية السياسية تحقيق المساواة السياسية الكاملة والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني. فبقدر ما تكون الديمقراطية متجذّرة في النظام السياسي بقدر ما يكون هناك من استمرارية للحوار القائم بين الحاكم والمحكوم، بين العمال وأرباب العمل، وبين الأحزاب السياسية وفئة البيروقراطيين. وهذا النوع من النظم يُعمل به لإدخال كلّ التيارات الاجتماعية في اللعبة السياسية. ويبدو أنّ لهذه المشاركة أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسي، أو من حيث أهميتها في إنجاح الأنشطة الاقتصادية، أو في تفعيل عمل المؤسسات الطوعية في المدن والأرياف على السواء.

ولا بدّ أخيراً من الإشارة إلي ان تحقيق أهداف التنمية يحتاج إلى توافر وسائل اتصال وإعلام رسمية وغير رسمية، وطنية ومحلية، لتأمين الاتصال والحوار السريعين بين الأفراد والجماعات، كما بين المسؤولين والأهالي بغية توعيتهم على مشاريع التنمية وأهدافها والعقبات التي تعترضها ودورهم فيها[٢٦]. ويمكننا ملاحظة دور وسائل الإعلام الرئيسي في عملية التنمية من خلال مجالين إثنين: «الأول أن تقوم بدور المنبّه للتنمية من خلال إثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية، وبالتالي بحشد الدعم الشعبي للتنمية التي تفقد مضمونها دون مشاركة شعبية فعلية»[٢٧].

وفي هذا الإطار يمكننا تلخيص دور الإعلام في التنمية على النحو التالي:

أولاً، إنّ مهام أجهزة الإعلام في المجتمع هي التعليم والترفيه والإقناع وإيصال معلومات جديدة.

ثانياً، إنّ وظيفة الإعلام العمل على تضييق الهوّة الكبيرة الموجودة بين المدينة والريف على كل الصُعد وما يرافق ذلك من تعليم كيفية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، والوقاية الصحية، والمشاركة في محو الأميّة للكبار، والتنمية إلى مخاطر تلوّث البيئة.

أخيراً، إن دور الاعلام في المجتمع ينبع من قدرته على خلق تفاهم عام بين فئات المجتمع الواحد وإبراز قدراتها وإغناء مناحي الابداع في نفوسها[٢٨]. وعليه لا يمكننا أن

ننظر إلى دور وسائل الاعلام كمجرّد تراكم للمعلومات فقط، بل إنها تشكّل بنية ستراتيجية متكاملة، متماسكة ومتحرّكة بحيث تشمل كافة الحقول في الداخل والخارج[٢٩].

هذا لا يعني أن نجاح الخطط التنموية متوقّف على وسائل الاتصال والاعلام فقط، بل أن أي اهمال لأهميّة هذا القطاع يؤدّي حتماً إلى «إبطاء عملية التنمية وإلى جعلها أصعب وأعقد بسبب عدم وصول المعلومات اللازمة لتعريف الناس بها وحثّهم على المشاركة فيها»[٣٠]. فبإمكان الاعلام أن يفرغ الخطط التنموية من محتواها، كما بإمكانه أن يلهب الطاقات الخلاقة لدى الجماهير ويعدّها لاستيعاب كلّ ما هو جديد. وها هو زكي جابر يؤكّد على ذلك بقوله: «(لقد) بات في حكم المؤكّد أن الاعلام يمكن أن يكوّن الاتجاهات الايجابية نحو التقدّم المنشود للبلدان النامية. وبذلك يسهم في تسريع التنمية بزيادة فعالية الأساليب الأخرى...»[٣١].

وإذا أردنا أن نلخّص ما جاء في تعريفنا أعلاه لأبعاد التنمية الشاملة نقول أن التنمية عمليّة معقّدة، طويلة الأمد، ومتكاملة في أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والإعلامية. والتنمية الشاملة، وإن كانت تعني الإنسان، إلا أن القيمين على برامجها يجب أن يهتموا أيضاً بتطوير البنى التحتية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة. والتنمية الشاملة تشترط تضافر وتكامل جهود القطاعين العام والخاص، وخاصة الجمعيات والأندية الطوعية العاملة في الحقول الاجتماعية، الثقافية، والرياضية. والتنمية لا يمكن أن تنجح إلا في إطار من المشاركة الشعبية الواسعة وضمان كلّ الحقوق السياسية للمواطنين بغية رفع المستويين المادي والمعنوي لأفراد المجتمع[٣٢].

كيف تفعل الثقافة ؟

مرّة أخرى نردّد أن غاية الثقافة تكمن في إعداد الانسان المدرك لحقيقة وجوده والواثق بقدرته على التغيير نحو الأفضل. فما تحتاجه الدول السائرة على طريق النمو يكمن في عملها على تقوية قدراتها الوطنية من خلال الاستثمار الانساني. فالثقافة تمثل خيارات في سلم قيم لها أبعادها الاجتماعية، الاقتصادية، الاعلامية، البيئية، والسياسية. فعلى الصعيد السياسي، مثلاً، لا يمكننا الحديث عن الديمقواطية دون مثقفين ديمقراطيين، أو خارج الإطار الثقافي. ومن الملاحظ اليوم أن الديمقراطية

الشعبية هي صمّام الاستقرار، لا بل إنها مصدر القوّة للدولة السائرة على طريق النمو.

وبشكل عام، فإن عملية التحديث السياسي تبدأ بضمان حرية العمل للأحزاب السياسية داخل تنظيمات دستورية. فمن داخل العمل الحزبي يتم إعداد قادة الغد وما يحملونه من برامج إصلاحية عامة. ويبدو اليوم، أي في زمن تراجع حدّة الصراع الايديولوجي، ان نجاح الحزب السياسي يتوقف على قدرته في استيعاب المطالب الشعبية الملحة، في اختصار التنوّع الاجتماعي، وفي اجتثاث حدّة الصراع القائم في البلد. وكلّ هذا يتطلّب حزباً برغماتياً في نظرته إلى المسائل التي تطفو على السطح السياسي والتعاملي بشأنها من خلال اللجان الشعبية في القرى والمدن. فتربية الجماهير على الممارسة السياسية تبدأ من خلال مشاركتها في انتخاب مجالسها الاختيارية والبلدية. فما يهم المواطن العادي في الأخير هو تأمين ضروراته الحياتية اليومية من ماء وكهرباء وهاتف ومدرسة ومستشفيات.

أمّا الموضوع الآخر، والأكثر أهميّة، في موضوع التحديث السياسي فيتعلّق بالحاجة إلى تضييق الهوّة بين الدولة والمواطن. وهذا يتطلّب نوعاً من اللامركزية الادارية بحيث يتم نقل النشاط الاداري من أيدي الموظّفين المركزيين إلى أيدي مواطنين يقيمون في الأقاليم والأطراف[٣٣]. ويعدّد خالد قباني ايجابيات اللامركزية الإدارية على النحو التالي:

أولاً: إنّ اللامركزية الإدارية تعني كيفية تنظيم الخدمة العامة وكيفية إيصالها إلى المواطن بأفضل السبل وأسرعها.

ثانياً: اللامركزية الادارية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالحرية عن طريق تولّي الجماعات المحلية إدارة شؤونها الذاتية بنفسها ومشاركتها في تحمّل المسؤولية على صعيد الخدمات العامة. بمعنى آخر، إن اللامركزية الادارية مرتبطة بالديمقراطية التي تفترض انتخاب الهيئات المحلية من قبل الناخبين في هذه الوحدات وتستبعد فكرة تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل السلطة المركزية[٣٤]. لذلك يعتبر قباني أن اللامركزية الادارية ضرورة وحاجة في آن معاً. هي أوّلاً ضرورة لأنها توفّر حداً أدنى من الحريات وتبني الشعور بالمسؤولية وتذكّي روح المشاركة في الحياة العامة. واللامركزية الإدارية هي ثانياً حاجة لأن الخطط التنموية لا تقوم إلا على التنظيم، والتنظيم يعني توزيع العمل وتحسين أساليب الإدارة ومعرفة الحاجات والمتطلّبات[٣٥].

والمقصود بتحسين أساليب الإدارة العمل على وضع السياسة الإدارية في متناول أصحاب اختصاص، عمليين، وقادرين ومستعدين لإجراء جردة حسابية وعملية نقد ذاتي للنجاح والفشل على ضوء النتائج الحاصلة. وربّما هذه العملية الدائمة الجدلية لتجربة مرهقة لأي بلد، لكن ما العمل وعصرنا هذا هو عصر ارتبط فيه التطوّر بالتغيير الدائم وما يتطلّبه ذلك من ايجاد الإداريين الأكفاء العارفين بمبادىء علم الادارة وكيفية ممارسة وظائفها العامة من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتدريب. وعليه، فإن المطلوب من الدولة هو تشجيع الجامعات على إدخال دراسة الإدارة العامة في مناهجها. كما أن المطلوب من الدولة تقديم الدعم المادي لإرسال البعثات إلى الخارج للإطلاع على آخر التطوّرات التي طرأت على تنظيم عمل الإدارات في الدول المتطوّرة وتبني ما يتكيّف منها مع الشروط الاجتماعية والاقتصادية المتوافرة.

إنّ موضوع التنمية الإدارية لهام جداً لأنّه عبر الإدارة يتم تنفيذ الخطط التنموية الملحّة. زد على ذلك أن الإنقسام الاجتماعي الذي يعرقل في كثير من الأحيان سير العمل الإداري يمكن أن ينهار داخل مؤسّسات حديثة تحقّق نوعاً من الاندماج بين أفراد ينتمون إلى أعراق أو يتكلّمون لغات مختلفة. فالانقسام اللغوي في كندا مثلاً قد تمّ الحد من تأثيره لأن كلّ المؤسسات الإدارية التابعة للدولة الاتحادية تقدّم الخدمات للمواطنين بإحدى اللغتين اللتين يتقنونها.

أمّا على الصعيد الاقتصادي. فالثقافة تربط النمو الاقتصادي بالتحديث السياسي ومبدأ حماية الحريات العامة. بمعنى آخر، إن دورة الاقتصاد الحقيقية يلزمها نوع من التوازن بين الأمن من جهة والبحبوحة الاقتصادية من جهة أخرى. ومع علمنا لأهمية تأثير حركة السوق العالمية على وتيرة النمو الاقتصادي المحلّي، إلا أن دولاً أوروبية صغيرة كالسويد والدنمارك وهولندا تمكّنت من تحقيق تطوّر اقتصادي مذهل بسبب إعتمادها ستراتيجية الاختصاص في التصدير لتضييق الفجوة بين القطاعين الصناعي والزراعي[٣٦]. ولا عجب فهذه الدول تؤيّد مبدأ حرية التبادل التجاري إلى جانب تبنيها ودعمها للمبادرة الفردية في الحقل الاقتصادي الداخلي.

وفي نفس السياق يمكننا الحديث عن كوريا الجنوبية، تايوان، وهونغ كونغ التي حققت تقدّماً ملحوظاً إلى درجة أنها تعرّف اليوم بالدول الصناعية الجديدة. وهذا يعود إلى السياسة غير المتشدّدة التي تتبعها هذه الدول والتي ترمي إلى زيادة الصادرات الصناعية مع عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد المحلّي[٣٧]. ويعني هذا أن التقدّم ممكن طالما أن هناك تنسيقاً بين الحاجات الاقتصادية الداخلية وحركة السوق العالمية. ويرى

Harris أن مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل قد يلغي النظرة السابقة للنظام العالمي لدرجة أنّه لم يعد ممكناً التمييز بين العالم الأوّل والعالم الثالث. وينهي Harris طروحاته بالقول أن «العالم الثالث إلى زوال». وهو لا يعني بذلك الفقر أو الدول وإنّما الطرح نفسه[٣٨]. فلا يجوز بعد اليوم الحديث عن عالم الجنوب الفقير وعالم الشمال الغني لأن الكثير من دول الجنوب قد تمكّن من اللحاق بمركبة العصر المتطوّر.

إجتماعياً، الثقافة تستوعب، أو يجب أن تستوعب، كلّ الشرائح الاجتماعية من شباب ونساء وأطفال. وبشكل عام، لا بدّ أوّلاً من مصالحة الريف مع المدينة. وهنا يظهر دور الدولة ومؤسّساتها في نقل التكنولوجيا الصناعية والزراعية وما يلزم ذلك من إعادة النظر بالبرامج والخطط التنموية التي تقرّر إقامة هذا المشروع أو ذاك، في هذه القرية أو تلك، يجب ألا يغيب عن البال دور النقابات والمنظمات المهنية لكونها النوافذ التي تطل منها الدولة، ولأنها تملك الإمكانات لإثارة الحوافز لدى القوى العاملة على نحو فعّال ومثمر. ولا بأس من استحداث فروع جامعية في الأرياف وبخاصة تلك الفروع التي تعنى بالأبعاد البنائية والاجتماعية مثل علم الاجتماع والخدمات الاجتماعية والصحية الهندسة الزراعية[٣٩].

أمّا بالنسبة للشباب، فلا بدّ من دعم مؤسّساتهم الطوعية وتشجيع نشاطاتهم خاصة في مجال الإبداع الفني والأدبي، وتدعيم قدراتهم على النقد البنّاء، وتنمية الوعي العلمي والتطبيقي لديهم وتوجيههم نحو النشاطات الرياضية في جوّ من المنافسة الخلقية العالية[٤٠]. وإذا كان ذلك يتطلّب سياسة شبابية، فإن إشراك النساء في صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يستلزم توافر الحماية لهن ضد عبودية النظام البطركي. أمّا الوصول إلى ذلك، على الأقل من الناحية الثقافية، فإنّه يستوجب تطوير المناهج المدرسية وإزالة كلّ ما يسيء إلى دور المرأة في الكتب والبرامج، تطبيق الزامية ومجانية التعليم للجنسين، وتأمين دور للحضانة حتى تتمكّن المرأة من ممارسة مسؤولياتها كاملة[٤١]. إذ كيف يمكن لمجتمع ينتج بنصفه (أي الرجل)، ويأكل بنصفيه (أي الرجل والمرأة) أن ينمو ويتطوّر؟

عن السمات الثقافية المتعلّقة بحقوق الطفل، يقول أنيس سليمان أن زيادة الوعي الاجتماعي لشرط مسبق لضمان تلك الحقوق في القانون[٤٢]. وتشمل تلك الحقوق حق الطفل في الحياة وفي الحصول على الخدمات الطبية، وحقّه في التعليم والتمتع بأوقات الفراغ والمشاركة في النشاطات الثقافية، وحقّه في الحماية ضد جميع أشكال

الاستغلال والإبعاد القسري عن العائلة، وحقّه في أن يكون بعيداً عن النزاعات المسلّحة وحمايته من الخطف والمتاجرة والتعذيب[٤٣]. ولوسائل الاعلام دور مميّز في تعزيز هذه الحقوق، خصوصاً إذا استخدمت هذه الوسائل في زيادة الوعي عند الطفل وإشباع تفكيره بالقصص العلمية، وإبعاد مخيّلته قدر المستطاع عن الخرافة والأسطورة، وتدريسه تاريخ أمّته بشكل مشوّق[٤٤].

ربما ان قدر الدول النامية أن تعنى بالتنمية الاعلامية. فوسائل الاعلام تؤثّر بشكل مباشر في نجاح أو فشل خطط التنمية عن طريق عرضها وشرحها جماهرياً. زد على ذلك ان الاعلام المتخلّف قد لا يصيب والاعلام المستورد قد يضلّل. وتصحيح المسارات الخاطئة إنّما يتوقّف على قرارات مسؤولة تعطي وسائل الاعلام، الخاصة منها والرسمية، ما يلزمها من حرية في التعاطي مع استراتيجيات التنمية. وعليه، فلا بدّ من رسم سياسة تجعل من أجهزة الاعلام أدوات لتوسيع الرؤية الثقافية لتكون خير عون لتحصين الذاتية الثقافية عن طريق انفتاحها على الثقافات الأخرى.

وفي هذا السياق، أشار مطانيوس الحلبي إلى عدد من الإجراءات لا بدّ منها لتعزيز دور الثقافة في التنمية الشاملة عبر وسائل الاعلام. فعلى الصعيد الخاص، طالب الحلبي بتوسيع الصفحة الثقافية في الجرائد اليومية وتشجيع الشباب على الكتابة فيها. ثانياً، تكثيف الاهتمام بنشر الموروث الشعبي والآداب والفنون. ثالثاً، زيادة الاهتمام بنشر الأخبار الثقافية، خاصة أخبار المعارض والاصدارات من الكتب والموسوعات الجديدة. أخيراً، العمل على تقوية الرقابة الذاتية في ما يتعلّق باختيار البرامج الثقافية والفنية الأجنبية[٤٥].

أمّا على الصعيد الرسمي، فقد طالب الحلبي الحكومات بتطوير التشريعات الوطنية بقصد إعفاء الانتاج الثقافي الوطني من الضرائب والرسوم عند عرضه عبر أجهزة الاعلام والاتصال. كما دعا إلى ضرورة فرض ضرائب على الأفلام الأجنبية المستوردة، وإلى حماية الملكية الفكرية والأدبية، وإلى إعداد أفلام تلفزيونية وبرامج إذاعية قصيرة تثقيفية[٤٦]. وفي كلّ هذا ما يجعل من الدول النامية صوتاً عالياً في عالم واحد متعدّد الأصوات ومتنوّع الثقافات. وهذه أمانة بأعناق وسائل الاعلام وكلّ العاملين فيها والمشرفين عليها.

وخلاصة القول ان فعل الثقافة في التنمية الشاملة يبدأ من خلال إعداد المواطن ليمارس حقوقه السياسية في أجواء من الديمقراطية والحرية واللامركزية الادارية.

بمعنى آخر وأكثر دقّة، إن سر إمكانية تضييق الهوّة بين السلطة والشعب يمرّ عبر الإنسان المثقّف المؤتمن على مصير وطنه لأنّه الأكثر علماً ومعرفة بنقاط ضعفه ومصادر طاقاته. ثانياً، إن الإنماء الاقتصادي يحتاج إلى عقلية برغماتية تتعامل مع المشاكل الطارئة على قاعدة التوازن بين الاستقرار الدستوري والرخاء الاقتصادي. ثالثاً، الثقافة معنية بصورة مباشرة في عملية إدماج الشاب والمرأة والطفل في عملية التنمية الاجتماعية. أخيراً، الثقافة تنظر إلى تطوير وسائل الاعلام كجزء لا يتجزأ من ستراتيجية الأمن الثقافي.

في الأخير الثقافة ليست ملفاً إدارياً عادياً، وارتباطها بعملية التنمية الشاملة لا يعكس العلاقة الروتينية بين السلطة والمواطن. زد على ذلك أن الحركات الثقافية اعتادت النظر إلى تدخّل الدولة في الحقل الثقافي بشيء من الشك والموارية. غير أننا في سياق هذا البحث ننظر إلى الدولة على كونها دولة المجتمع حيث تشترك في صنع سياساتها كلّ الشرائح الاجتماعية في جو من الديمقراطية والحوار المستمر. هذا يعني أنه إذا ما فعلت الثقافة في التنمية الشاملة لتحققت مقولة المدينة الفاضلة. وفي هذا الإطار يمكننا الحديث عن دور ما للدولة في المجال الثقافي. أمّا مبررات هذا التدخّل فيمكن ايجازها على النحو التالي:

أولاً: الدولة معنية بتأمين الوسائل التي تكفل امتلاك الثقافة من قبل جميع المواطنين، وأن تضع موارد الثقافة في خدمة التطوّر.

ثانياً: إن الثقافة الوطنية تستدعي تأسيس الذاكرة الجماعية بحيث لا يترك هذا الأمر لكلّ فئة أو جماعة تؤسّسها على هواها وبطرقها الخاصة. وعليه، فالمطلوب من الدولة وضع سياسة ثقافية بمشاركة جميع المثقّفين على قواعد الحرية والديمقراطية اللتين تشكّلان الشرط المسبق لأيّة حركة ابداعية. وهذه السياسة يجب أن تسير في عدّة إتجاهات لعلّ أهمّها ما يلي:

أولاً: الحفاظ على التراث والقيم الروحية والأخلاقية في إطار المسؤولية الوطنية لتحصين الشباب ضدّ كلّ الأنماط الثقافية التقليدية والدخيلة.

ثانياً: توفير الشروط المسهلة للانتاج الثقافي والابداعي، وتعزيز حضور المثقفين عن طريق رعاية المهرجانات الثقافية، وتكريم المبدعين قبل وفاتهم، والمساهمة في التخفيف من أكلاف النشر ودعم الفن التشكيلي.

ثالثاً: تمكين المواطنين من التمتّع بإنجازات الثقافة والإبداع عن طريق تأسيس فروع للمكتبة الوطنية في المناطق ليكون الكتاب في متناول الجميع.

رابعـــاً: إنشاء مراكز ثقافية خارج المدن وتقديم الدعم المادي والمعنوي للهيئات والمجالس الثقافية غير الحكومية وتشجيعهما على إقامة الندوات والمخيّمات الشبابية.

خامساً: إنشاء فروع لمعاهد الموسيقى والسينما والمسرح والمعارض الفنية خارج المدن لتشجيع المواهب الشابة.

سادساً: إنشاء دور للحضانة تحوي وسائل ترفيهية وتثقيفية لإسعاد الطفولة.

ســابعــاً: تطوير التعليم العالي وخاصة المجال التقني لربط التعليم بسوق العمل وقطاعات الانتاج، وتوجيه الطلاب إلى الاختصاصات التي تتلائم مع حاجات البلاد.

ثـامـنـاً: إنتاج أفلام تثقيفية تعنى بتعزيز الثقافة البيئية، وثقافة السير، والثقافة الصحية، والثقافة الأثرية.

تاسعاً: إنشاء مراكزللبحث الثقافي في الجامعات الوطنية ودعم استقلاليتها مادياً والأخذ بتوصياتها لإنجاح الخطط التنموية.

عـاشـراً: التنسيق مع المنظّمات الدولية والاقليمية الثقافية والدخول معها في حوار دائم للإستفادة من برامجها الثقافية في سبيل إعادة تأهيل المدرّسين الجامعيين للتعرّف على آخر التطوّرات في مجالات العلم والمعرفة.

حـادي عـشـر: تعزيز الممارسة الديمقراطية عن طريق تفعيل المجالس التمثيلية للطلاب والعمّال والمثقّفين وكلّ الهيئات الانسانية الأخرى.

خاتمة

لا إستقامة ولا نجاح للتنمية إلاّ من خلال سياسة ثقافية تطال كلّ نواحي الحياة الاجتماعية السياسية، الاعلامية، والبيئية. وربما من حسن حظ الثقافة أنها لا تخضع لعملية حسابية على قواعد الربح والخسارة. وما مظاهرها من نظافة بيئية، وتراث يحاكي المستقبل، وانفتاح على باقي الثقافات العالمية، سوى معايير لقوتها وتسامحها وديمومة بقائها.

ومع علمنا ان الثقافة عندما ترتبط بالتنمية تصبح لها شجونها الدولية وربّما يصبح من السهل الإساءة إليها من خلال تداخل مصالح الأمم والشعوب. غير ان تفاؤلنا حول مستقبل الثقافة ينبع من كون مواردها في أكثريتها وطنية المصدر. لذلك، فمن خلال تعزيز دور الثقافة الأساسي في التنمية الشاملة تضفي نوعاً من الاستقلالية التي تطمح إليها كلّ الشعوب. وفي رأينا أن الثقافة وحدها هي التي تميّز الشعوب بعضها عن بعض في زمن الاعتماد الاقتصادي المتبادل وفي عصر التدخلات السياسية الفوضوية الناتجة عن نظام الحروب الباردة في العالم.

أخيراً، إننا نعترف أنه في دراستنا هذه طغى البحث النظري على العملي. لكن جدلية البحث إفترضت أن الإنسان المثقّف هو الركن الأساسي في عملية انتقال المجتمع من التخلّف إلى الإنماء فإلى عصر التطوّر. وبالتالي فإن المجتمع المثقّف هو المجتمع الأقوى وحدة، والأوفر إزدهاراً، والأكثر انفتاحاً وتسامحاً. فالمستقبل هو مستقبل الثقافة، والأجيال الصاعدة تستحق كلّ اهتمام لتحمل الشعلة واثقة الخطى في عملية تفاعلها مع الأمم الأخرى.

المراجع

١ ـ محمد، سيد محمد. الاعلام والتنمية. القاهرة: دار المعارف ٩٧٩١. ص ٢٢ ـ ٢٥.

٢ ـ الجوهري، محمد. علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث. القاهرة: دار المعارف (جزء أوّل) ١٩٧٨. ص ٦٩.

٣ ـ إن مؤتمر اليونسكو الشهير المنعقد في مكسيكو عام ١٩٨٢ هو الذي أطلق مقولة التنمية الثقافية. راجع التنمية الثقافية: تجارب إقليمية. تأليف لفيف من خبراء الاونيسكو. منشورات الأمم المتحدة. ١٩٨٢. ص ٥.

٤ ـ المصدر السابق، ص ١٠.

٥ ـ Korany, Bahgat, "Hierarchy within the South: In search of theory, "Third World Affairs, (London": Third World Foundation), 1986, pp. 90 - 91.

٦ ـ الديك، اسكندر والأسعد، محمد مصطفى. دور الاتصال والاعلام في التنمية الشاملة. بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ ١٩٩٣ ـ ص ٢٠.

٧ ـ Bennett, Le Roy, A. International Organizations, New Jersey: Prentice-hall, 1984, P. 184.

٨ ـ الحلبي، مطانيوس. «عن الثقافة والتنمية». محاضرة في مجلس الفكر. ١٦ حزيران ١٩٩٥ ـ ص ١١٠.

٩ ـ أنظر الفكر العربي. العدد ٧٠، تشرين أوّل/ كانون أوّل ١٩٩٢. ص ١١٠.

١٠ ـ من كلمة سعادة المدير العام لوزارة الثقافة والتعليم العالي في لبنان. أنظر: المؤتمر الأوّل للثقافة الشعبية في لبنان. بيروت: منشورات حلقة الحوار الثقافي ١٩٩٣ ـ ص ٣.

١١ ـ النهار، ١٩٩٥/٢/٢٠. ص ١.

١٢ ـ السمالوطي، نبيل. علم اجتماع التنمية. بيروت: دار النهضة العربية ١٩٨١. ص ١٧٧ ـ ١٩٣.

١٣ ـ Nurkse. R. Some International Aspects of the Problems of Economic Development. The American Economic Review, May 1952.

١٤ ـ Bennett, Le Roy, A. International Organizations, New Jersey: Prentice-hall, 1984, pp. 222 - 223.

١٥ ـ النهار ١٧ أيار ١٩٩٥. ص ١٣.

١٦ ـ Our Common Future: The World Commission on Environment and Development. New York: Oxford University Press. 1987. pp. 122 - 128.

١٧ ـ قرم، جورج، التنمية المفقودة. بيروت، دار الطليعة ١٩٨١. ص ١٣٣.

١٨ ـ U.N. Social Progress though Community Development. New York: Bureau Of Social Affairs 1955. pp. 6 - 8.

١٩ ـ U.N. Community Development and National Development. New York: Department OfEconomic and Social Affairs 1963. pp. 17

٢٠ ـ المصدر السابق. ص ٣١.

٢١ ـ السمالوطي، نبيل، علم اجتماع التنمية. ص ١١٤ ـ ١١٥.

٢٢ ـ U.N. Community Development and National Development. Op Cit. p. 13.

٢٣ ـ عمار، حامد. «المعاقون في إطار تنمية الموارد البشرية». شؤون عربية. حزيران ١٩٨٢. ص ٨٤.

٢٤ ـ دباس، عبد السلام أحمد. تأمّلات ودراسات في الإدارة والتنمية الإدارية. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ١٩٨٨. ص ٢٤.

٢٥ ـ المصدر السابق. ص ص ١٥٦ ـ ١٥٧

٢٦ ـ الديك، إسكندر والأسعد، محمد مصطفى. دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة. المصدر السابق. ص ٣٨.

٢٧ ـ المصدر السابق. ص ٧٥.

٢٨ ـ المصدر السابق، ص ٧٥ ـ ٨٨.

٢٩ ـ الحلبي، مطانيوس. «أيّة ثقافة في وسائل الاعلام في لبنان اليوم؟» لقاء الجزيرة. انطلياس. ١٩٩٥. ص ٢.

٣٠ ـ الديك، إسكندر والأسعد، محمد مصطفى. دور الاتصال والإعلام في التنمية الشاملة. المصدر السابق. ص ٨٣.

٣١ ـ المصدر السابق، ص ٨٣.

٣٢ ـ االمصدر السابق، ص ٣٩.

٣٣ ـ قضايا لبنانية. «اللامركزية حين تكون صيغة للإدارة والمطالب». عدد ٣. بيروت. ١٩٩٤. ص ٢٤.

٣٤ ـ المصدر السابق، ص ٢٥.

٣٥ ـ المصدر السابق، ص ٢٦.

٣٦ ـ P. Katzenstein, Small States In World. Market: Industrial Policy In Europe, Ithaca and London: Cornell University Press, 1985, p. 12.

٣٧ ـ M. Harris, The End of the Third World, London: I.B. Tauris and Co., Ltd, 1986, pp. 69 and 148.

٣٨ ـ المصدر السابق. ص ٢٠٠.

٣٩ ـ دياب عز الدين. «القرية العربية والتكنولوجيا: اطروحات لتنمية الريف في الوطن العربي». شؤون عربية، حزيران، ١٩٨٢. ص ١٣٨ ـ ١٥٨.

٤٠ ـ عبد الحليم، أحمد. «السياسة الشبابية العربية». شؤون عربية. حزيران ١٩٨٢. ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

٤١ ـ السيد، عفيفة. «المنظمات النسائية وابراز دور المرأة». محاضرة في ندوة حول «أي دور للمرأة في لبنان اليوم». بيت مري. ٢٦ أيار ١٩٩٤.

٤٢ ـ سليمان، أنيس. «حق الطفل في النمو والحماية والمشاركة». النهار. ٢٠ أيلول ١٩٩٥. ص ١١.

٤٣ ـ المصدر السابق.

٤٤ ـ عبود، جمال. «القصة القصيرة في أدب الأطفال». فكر. عدد ٥٨/٥٩. حزيران/ تموز ١٩٨٤. ص ١٠١ـ١٠٩.

٤٥ ـ الحلبي، مطانيوس. «أيّة ثقافة في وسائل الاعلام في لبنان اليوم». محاضرة في نادي الجزيرة، انطلياس، ٧ حزيران ١٩٩٥.

٤٦ ـ المصدر السابق.

الدفاع الوطني

من أسباب نجاح المقاومة اللبنانية للإحتلال الإسرائيلي

د. غسان العزّي(*)

بعدما حققت المقاومة اللبنانية هدفها بدحر الاحتلال الإسرائيلي، وبعدما اضطر هذا الأخير إلى إزالة خروقاته على الحدود اللبنانية وتطبيق القرار ٤٢٥، بات من العقلاني والضروري مباشرة نقاش هادىء وموضوعي حول أسباب نجاح هذه المقاومة - لسبب علمي وفكري أقلّه، أو لسبب عملي يرتبط بقابليّة تصدير هذه التجربة إلى الأراضي العربية التي لا تزال قابعة تحت الاحتلال. فهل يمكن ضم «حرب العصابات» هذه إلى نماذج شهيرة ناجحة مثل حروب التحرير الفيتنامية والجزائرية والأفغانية مثلاً؟

في الحقيقة يعود مفهوم «حرب العصابات» Guerrillas إلى الانتفاضة الاسبانية ضد الاحتلال النابليوني (1807-1812)، ولكن كتقنية خاصة فإنّ «حرب العصابات» تضرب جذوراً في التاريخ الغابر[1]. وحرب العصابات ظاهرة معقّدة يصعب تعميمها لكنها تعرف قوانين وشروطاً تحدّد، في حيّز كبير، فشلها أو نجاحها[2]. وقد نستطيع استخراج الدروس والعِبَر لكننا لا يمكننا أن نطبّق في شكل كامل تجربة حرب عصابات معنيّة وشروطها على أخرى. فلكل منها ظروفها الخاصة ووسائلها وشروطها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

في لبنان تميّزت المقاومة العسكرية عموماً بالسرية التي أمّنت لها الفاعلية، وبالصدقيّة والجدية في بياناتها.

(*) أستاذ جامعي وباحث سياسي.

وبالرضى الشعبي والتكامل والتناغم بين المقاومين والسكان المحليين، وبمعرفة نقطة ضعف العدو: الخسائر البشرية.

لقد ولدت هذه المقاومة في أعقاب مرحلة من الفوضى المسلّحة إبان الحرب الأهلية والوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. ومعظم رجالها من الشباب الذين نذروا أنفسهم للجهاد والشهادة. فلا يتقاضون رواتب ولا يفرضون «خوّات» ولا يعتدون على أملاك الغير ولا يشهرون سلاحاً في وجه مواطن ولا يطلقون رصاصاً في حي سكني، حزناً أو ابتهاجاً، ولا يمشون فرحاً بأزيائهم المرقطة وأسلحتهم الظاهرة. همّهم الوحيدوشغلهم الشاغل التفكير في كيفية إعداد الخطط لمباغتة قوات الاحتلال وإنزال الخسائر بها، ثم التواري لتنظيم هجمات جديدة أشد وأقسى.

وقد نجحت هذه المقاومة في التحوّل ظاهرة راسخة وفعلاً يومياً ثابتاً ومتعدداً، واعترف بها العدو («تفاهم نيسان» على الأقل) قبل الصديق، فكان لا بدّ لها من أن تحقق هدفها التحريري الأوّل. وإذا كان من الصعوبة بمكان استخراج كل الأسباب الكامنة وراء نجاح ظاهرة المقاومة في لبنان، فقد يمكن التعرّف على بعضها على الأقل أو أكثرها، وخصوصاً أنها تشترك عبرها مع أكثر حركات المقاومة أو «حروب العصابات» المعروضة في التاريخ المعاصر. ويعتبر توافرها ضرورياً لنجاح العمل المقاوم.

إنّ الشرعية والملاذ والدعم الشعبي وكذلك العقيدة هي عوامل ملائمة ضرورية لنجاح كل حرب تحرير وطنية. ومنذ انطلاقتها عام ١٩٨٢ إلى انتصارها سنة ٢٠٠٠ وُجِدَت المقاومة اللبنانية في ظروف تتوافر فيها جميع هذه العناصر.

شرعية المقاومة

حرب المقاومة هي حرب دفاعية، والهجمات التي يشنّها المقاومون دفاعية بطبيعتها. ويقاتل المقاوم دفاعاً عن استقلاله، وهو يريد الحفاظ على ما يملكه وليس أخذ ما يملكه الآخرون[٣]. وبحسب المعادلة الشائعة التي يستخدمها هنري كيسنجر كثيراً، يكفي للأنصار (المقاومين) أن لا يخسروا حتى يربحوا[٤]. والدفاع عن النفس ضد اعتداء أو احتلال خارجي هو حق من الحقوق البديهية الأولية. ومن النافل التذكير بميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً المادة ٥١ أو بالاتفاقات الدولية العديدة والمواثيق والقانون الدولي وغيرها لتأكيد الحق بالمقاومة والتحرير[٥]. ولما لم تكن الدولة اللبنانية تملك الوسائل

من جيش نظامي قوي وأسلحة متطورة لمقاتلة اسرائيل، فقد تولّى رجال المقاومة هذه المهمة.

الإسرائيليون أنفسهم لم يتمكنوا طويلاً من إنكار هذا الحق بالمقاومة. وقد عبّر الكولونيل «إيلي غيفا» عن هذه الشرعية بالقول لمراسل صحيفة «هآرتس» في جنوب لبنان: «عندما نعطي الأوامر لجنودنا بإطلاق النار ضد هؤلاء الذين يدافعون عن أرضهم فكأننا نعطيهم الأمر بأن لا يدافعوا عن أرضهم»[٦]. وهذه أيضاً وجهة نظر المراسل العسكري والصحافي الاسرائيلي المعروف «زئيف شيف» الذي يتساءل في سلسلة مقالات[٧] ما إذا كان الجيش الاسرائيلي يواجه إرهاباً أم دفاعاً مشروعاً عن النفس؟ ملاحظاً في الوقت نفسه ان خطاب معظم المراقبين الاسرائيليين قد تغيّر، فهم لم يعودوا يتكلّمون عن «اعتداءات» أو «إرهاب» ولكن عن عمليات مقاومة و«حرب عصابات».

إنّ اعتراف عدد من الاسرائيليين بشرعية المقاومة، ولو كانوا أقلية، ولو جرى اعترافهم هذا بطريقة مداورة غير مباشرة، فهو حدث يحمل دلالات مهمّة ويبيّن، على الأقل، نجاح المقاومة في اختراق النسيج المجتمعي والسياسي الاسرائيلي. وهذا الأمر ليس جديداً في حروب العصابات. فحرب فيتنام خسرها الأميركيون في الولايات المتحدة نفسها. لم تتوقف الحركة المؤيدة للسلام، غداة الصدمة النفسيّة التي أحدثها هجوم «تيت» Tet عام ١٩٦٨، عن التظاهر والمعارضة، العمل الذي كانت له آثار واضحة. لقد بدت الحرب غير عادلة أخلاقياً ومعنوياً ولم تعد الأهداف التي تعلنها الحكومة مقنعة للرأي العام[٨]. وفي لبنان لم تعد الحكومة الاسرائيلية قادرة على تبرير وجود جنودها في «الحزام الأمني» حيث يتعرضون للموت في كل لحظة من دون أن يقدروا على حماية الجليل الذي سقط فية أربعة آلاف صاروخ كاتيوشا بين سنتي ١٩٨٢ و٢٠٠٠.

ويجدر التذكير بأن المقاومة لم تعمل إلاّ في الأراضي اللبنانية المحتلة حصراً، ولم تصوّب إلاّ على الأهداف العسكرية (إلاّ عندما كانت تضطر لضرب المستعمرات الاسرائيلية رداً على المذابح الاسرائيلية بحق المدنيين في جنوب لبنان) فاكتسبت بذلك أكثر فأكثر صفة المقاومة الشرعية، ولم يعد ممكناً وصفها بالإرهابية في أي حال من الأحوال.

كذلك تسجّل للمقاومة ممارستها العمل في صمت وسرية، بعيداً عن الشعارات الرنانة الفارغة، مما جعلها تفرض احترامها على الجميع. لذلك لم تعد هدفاً لأي إدانة، حتى من الحكومة الأميركية حليفة اسرائيل الأولى. وفي هذا الصدد يجدر التذكير بأنّ السفير الأميركي في لبنان «ساترفيلد» امتنع عن وصفها بالإرهابية خلال جولته في الجنوب اللبناني أواخر العام ١٩٩٨.

الملاذ والعامل الجغرافي

من أجل إنجاح هذا النضال، نضال الضعيف ضد القوي، لا يكفي العنصر العددي. بل يجب توافر القدرة على استغلال الأرض والجغرافيا. حرب العصابات تتطلّب قدرة على الإخفاء والاختباء وعلى الاتصال والتوزّع. وبفضل الأرض تستطيع المقاومة تلقّي الأسلحة وإلهاء جيش الاحتلال في مهمات عسيرة وخلق «ملاذات» وحتى «أرض محررة» وعلى الأقل القدرة على نشر عناصرها المقاتلة وتخبئتها[٩]. ومن النادر جداً ان نجحت حرب عصابات لم تتلقّ دعماً خارجياً، وفي معظم الأوقات «ملاذات»[١٠]. الملاذ هو، بدون أدنى شك، العامل الأساسي في المساعدة الخارجية. فبدون الملاذ الجزائري هل كانت «البوليساريو» قارة على الحياة؟ وبدون الملاذ الباكستاني كم من الوقت كان يستطيع المقاتلون الأفغان الصمود؟ الملاذ هو رئة حرب العصابات[١١]. الجنرال جياب ومعظم ستراتيجيي «حرب العصابات» يتفقون على اعتبار الملاذ المجاور ضرورياً بل لا بدّ منه لنجاح الأخيرة. وفي الحقيقة برهنت التجربة، وبشكل دائم تقريباً، أنّ رجال حرب العصابات قد فشلوا عندما حُرموا من الدعم الخارجي (الفيليبين وماليزيا على سبيل المثال) أو عندما توقّف هذا الدعم (اليونان مثلاً)[١٢].

الطبيعة الجغرافية للبنان (أحراج جبال ووديان وعرة تصعب على جيش نظامي أجنبي)، ساعدت، في حيّز واسع، رجال المقاومة. لكن العامل الجغرافي يبقى نسبياً، إذ إنّ الشعب الصحراوي تمكّن من تنظيم كفاح مسلّح ضد المستعمرين الاسبان منذ عام ١٩٧٣، وتابع ذلك ضد الجيش المغربي الذي حلّ محلهم. وإذا كان مما لا شك فيه أنّ توافر عامل جغرافي ملائم في معركة «ديان بين فو» قد ساعد الفيتناميين ومكّنهم من دفع الفرنسيين للاستسلام، فإن الصحراويين (جبهة البوليساريو) تمكّنوا، في صحراء مكشوفة، من الانتصار في معركة «الكتلة زمور» رغم حقول الألغام وأجهزة الرادار

والحواجز الرملية والالكترونية التي تحوط الموقع الذي اضطر للاستسلام في نهاية المعركة.

في لبنان أدى هذا العامل دوراً إيجابياً في تنفيذ العمليات المسلحة. ولكن ضيق المساحة اللبنانية الممكنة جعل إمكان تطوير المقاومة المسلحة إلى حرب تحرير شعبية أمراً متعذراً، إذ ان اتساع رقعة الأرض يكون عاملاً سلبياً ضد العدو لأنه يجبره على نشر قواته بكثافة أقل مما يجب، الأمر الذي يحدث خللاً لمصلحة المقاومة إذ تستفرد بمواقع العدو المتبعثرة (وهذا ما حدث بين عام ١٩٨٢ عقب دخول الجيش الاسرائيلي إلى لبنان وسنة ١٩٨٥ تاريخ انسحابه منه واحتفاظه بما سمي «الحزام الأمني»، في حين ان الاسرائيليين استطاعوا، استناداً إلى ضيق المساحة (مساحة هذا الحزام) أن يكثّفوا مواقعهم لدرجة مكّنتهم من تغطيتها بنيران كثيفة لا قدرة للمقاومين على مواجهتها بحرب متحركة.

على صعيد آخر تجد المقاومة في الوسط المديني أرضاً ملائمة لنشاطها، كما حدث في الجزائر وفي بلدان عديدة من أميركا اللاتينية[١٣]. والمقاومة السرية في الأوساط الحضرية يكون اكتشافها أكثر صعوبة منه في الأوساط الريفية أو الصحراوية. وهكذا مثلاً في صيدا وصور والنبطية، وقبلاً في بيروت سنة ١٩٨٢، استطاع رجال «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» أن ينفذوا أكثر عملياتهم فاعلية، من دون سقوط خسائر تذكر في صفوفهم. إنها عمليات فاعلة، أقله على الصعيد النفسي والمعنوي، إذا استثنينا فاعليتها العسكرية[١٤]. وما حدث في العاصمة بيروت، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، هو دليل ساطع على ذلك، إذ لم تستطع قوات الاحتلال المكوث في المدينة أكثر من أسبوعين، خرجت بعدها تنادي عبر مكبرات الصوت: «لا تطلقوا النار علينا نحن منسحبون». وربما يفسّر هذا الأمر بقاء قوات الاحتلال طوال هذه المدة (١٩٧٨-٢٠٠٠) في ما يسمى «الحزام الأمني» المؤلّف من قرى صغيرة ومناطق نائية يتعاون بعض سكانها مع المحتل أو يضطرون إلى اللجوء إلى خدماته على الأقل.

وعلى غير صعيد فإن «الحرب الحديثة تدّعي إعطاء التقنيات العسكرية الجديدة السيطرة الكاملة، لكنها تقف عند حائط المقاومين الذين تعجز عن التخلّص منهم. الحرب الالكترونية استطاعت تقصير الأوقات العملياتية بفضل أدواتها القاتلة، لكنها تبقى عاجزة عن السيطرة على تطوّر الحالات السياسية التي تخلقها بنفسها»[١٥]. إن امتلاك أكثر الأسلحة تطوراً، من نووية وغيرها، لا يكفي لقمع انتفاضات السكان

المتذمرين أو «حروب العصابات». «حرب كوريا (١٩٥١ ـ ١٩٥٣) لم تتأثر بامتلاك الولايات المتحدة للسلاح الذري. لقد كان تدخل الصين حائلاً دون الانتصار الأميركي في نهاية ١٩٥٢ رغم أن الصين لم تكن تملك السلاح النووي وقتها، ولا أي وسيلة للرد على الأميركيين لو استخدموه. والقذائف الأميركية التي انهالت على فيتنام الشمالية لم تحقق أهدافها، رغم أنها حملت تهديداً باطنياً باللجوء إلى السلاح النووي في حال وصول التوتر إلى حده الأقصى، أو أن الفيتناميين الشماليين لم يصدقوا التهديد (وقد أعطتهم الحوادث اللاحقة حقاً في ذلك)، أو أنهم قبلوا سلفاً بدفع أغلى الأثمان كبديل من الاستسلام»[١٦].

إن امتلاك اسرائيل أحدث الأسلحة المتطورة، من نووية وغيرها، لا يكفي لردع المقاومة أو لمنع أحد الأطراف من أن يقدم لها كل الدعم الممكن، وهو أساسي لاستمرارها ونجاحها.

الدعم الشعبي

سواء كانت ريفية أو مدينية أو صحراوية أو غير ذلك، تحتاج المقاومة للسكان. «وانضواء السكان في الكفاح من أجل التحرر الوطني يشكل همّاً أساسياً تحركه المقاومة. وقد يحصل ذلك ليس بفضل قدرة المقاومين على الاقناع ولكن كتتويج لمسار وعي وطني حصل بشكل خارجي أو على الأقل مستقل»[١٧]. وقد تمكنت حركتا التحرر الفيتنامية والجزائرية مثلاً من كسب ود الناس وحتى الأقليات المعادية لها بسبب عدم اقتناعهم بالوسائل المتبعة من الدول المستعمِرة ولا بالنظم السياسية التي تحملها معها. الفرنسيون لم يستطيعوا إقناع الفيتناميين أو الجزائريين بعدالة «القضية» الفرنسية[١٨]، والأميركيون لم يقتنعوا ولم يتمكنوا من إقناع الفيتناميين بعدالة «القضية» الأميركية. ظاهرة مماثلة تطوّرت في جنوب لبنان المحتل، فالمقاومون بتياراتهم المختلفة بداية (جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية بين ١٩٨٢ و١٩٨٥) ثم بنزعتهم الاسلامية المُعلنة لاحقاً (حزب الله) اكتسبوا عطف السكان وتأييدهم وحتى انخراط الكثيرين منهم تحت لواء المقاومة، مدنية كانت أم عسكرية، في حين أن الاحتلال الاسرائيلي لا يملك ما يقنع أحداً بمشروعية احتلاله.

ومن المهم القول أن «حرب العصابات» ليست سوى نضال شعبي، الغيريللا Guerillas أو الجماعة الصغيرة المسلحة، كما يسميها «تشي غيفارا» هي الطليعة

الثورية المتقدمة، وتكمن قوتها في جماهير الشعب. هذه الجماعة تعتمد على الدعم الكامل للسكان المحليين، وهو شرط لا بد منه. وإذا أخذنا مثل العصابات العاملة في منطقة معينة فهي تتمتع بكل خصائص جيش «حرب العصابات»: التناغم، احترام القائد، الشجاعة، معرفة الأرض والتكتيك المتبع. لكن لا ينقصها إلا تأييد الشعب. لهذا السبب فمن المحتم أن قوى الأمن سوف تستطيع السيطرة عليها في النهاية وتحييدها والقضاء التام عليها[١٩].

وفي لبنان فإن نجاح العمل الذي قامت به المقاومة، رغم نشاطها العسكري المتقن ومستوى تنظيمها المرتفع، لم يرجع فقط إلى صمود مقاتليها في وجه إرهاب العدو، ولكن أيضاً وخصوصاً إلى صمود السكان وتأييدهم لها. لأن هؤلاء المقاتلين يعملون في وسط الشعب مثل «السمك في الماء» والذي لا يستطيع العيش بدونه. ويضرب المقاومون العدو ثم يختفون ويذوبون في الشعب الذي أصبح بكامله مقاتلاً متمسكاً بأرضه. إن كافة الضغوط التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب اللبناني في المناطق المحتلة من قمع وسجن وتعذيب واضطهاد، وفي المناطق المحررة من قصف للجسور ومحطات الكهرباء وغارات مستمرة، لم تنفع في توجيه غضبه ضد المقاومة، بل العكس. هناك علاقة مقررة بين مقاومة الشعب ومقاومة المقاتلين.

إن إنضمام الشعب هذا تحت راية المقاومة يكشف نجاحها لأن «الهدف السياسي لحرب العصابات الثورية هم السكان أنفسهم، إضعاف معنويات أولئك المؤيدين، ولو سلباً. للعدو وإقناع المحايدين بتأييد القضية»[٢٠]. المقاومة الشعبية الموازية للمقاومة المسلحة، وإنضمام المزيد من المدنيين إلى صفوف هذه المقاومة هما الدليل الواضح على «نجاحها في البرهنة عن عدالة القضية، وفي الوقت نفسه، عن هشاشة العدو الموصوف غالباً بأنه لا يُقهر»[٢١].

إلى ذلك يجب إضافة الحال الاقتصادية الاجتماعية للسكان والتي تؤدي دوراً مهماً جداً في اندراجهم. أو عدمه. تحت لواء القضية التي تدافع عنها المقاومة. وتبيّن الدراسات أن الفئات المحرومة والفقيرة تنزع إلى الكفاح أكثر مما تنزع إليه الفئات الغنية والميسورة. «ويمكن الاعتراف بأن الشعب الفقير المعتاد على الأعمال الشاقة والحرمان يظهر عموماً مزيداً من البأس والشدة والنزعة الحربية»[٢٢].

وقد «برهن التاريخ أن عدداً من الانتفاضات الشعبية يتم بصورة تلقائية عفوية. البؤس الشديد يفرز زعماء صغاراً يتحركون بشكل متواز ولكن بطريقة مستقلة (...).

الجماعة الصغيرة الناشطة جداً والعنيفة تظهر، في كل أنحاء العالم، كنتيجة لأوضاع تدفع البعض للاعتقاد بأنه من الأفضل «الموت في القتال» من «العيش في العار والجـــوع»[٢٣]. وفي زمن مترنيخ كثر الكلام عن خطر الثورة المتجدد، وذلك لأن حالاً يسيطر فيها الظلم والغبن في العالم تفرز في نقاط عديدة حركات متوازية، ولكن مستقلة، من الكفاح ضد البؤس والظلم. ومثل رؤوس العُدار (حيوان مائي يتجدّد دوماً) تتجدّد هذه الحركات ما دامت العدالة لم تفرض نفسها بعد»[٢٤].

في لبنان كان الكفاح ضد المحتل، في شكل من أشكاله على الأقل، كفاحاً ضد الظلم والبؤس اللذين تسببت بهما أعوام الحرب بعد عقود طويلة من غياب العدالة الاجتماعية السياسية الاقتصادية توّجت أخيراً بالاحتلال الاسرائيلي. وقبل الحرب، في ضواحي بيروت والقرى المهملَة في الجنوب اللبناني، كان يمكن ملاحظة بروز قادة صغار وجماعات راديكالية يسارية ومتطرّفة تعمل للتغيير. ولذا كانت المقاومة الفلسطينية قد حاولت أداء دور الطليعة الثورية المتقدمة للشعوب العربية المسحوقة، واستطاعت، في الستينات والسبعينات أن تضم تحت لوائها حركات التغيير اللبنانية، فإن الفشل الفلسطيني سيعطي دفعاً لهذه الحركات التي جنحت نحو التشدّد في مواجهة النظام السياسي والمحتل الاسرائيلي في آن واحد. ذلك أنه «بالغريزة يتمسك الانسان الذي يوشك أن يغرق بقشة، ومن الطبيعي والأخلاقي أن يستعمل الشعب كلّ وسائل الخلاص عندما يجد نفسه على وشك الهلاك»[٢٥]. وهكذا لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون غالبية المقاومين اللبنانيين للاحتلال الاسرائيلي تنتمي إلى أوساط اجتماعية محرومة اقتصادياً وسياسياً، ويتأكد لنا ذلك من نظرة ولو سريعة على سيرة الذين استشهدوا منهم.

إضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال ما يؤديه التنظيم العسكري والهيكلية التنظيمية والسرية والجهاز الأمني المحكم من دور في نجاح المقاومة. ويؤكّد «كلاوزفيتز» بأن «حرب العصابات الضعيفة عسكرياً تحتاج لأن تكون قوية على المستوى التنظيمي، فالتنظيم المحكم هو العامل الذي يتيح للمقاومة أن تعوّض التفوّق المادي الكاسح الذي يتمتع به الخصم». وهذا ما يفسّر عجز المخابرات الاسرائيلية، الأقوى في العالم، عن اختراق صفوف المقاومة رغم وقوع العديد من المقاومين في الأسر وتعرّضهم لأقسى أنواع التعذيب والضغوط الجسدية والنفسية.

هذه العناصر المذكورة هي عناصر أساسية لا بد من وجودها لتنجح أي حرب عصابات ضد محتل أجنبي. فلا يمكن للمقاومة أن تنجح بدون تأييد الشعب لها ودعمه، وبدون وجود الملاذ والعناصر الجغرافية الملائمة لئلا تختنق في مهدها وتصبح عصابة خارجين على القانون. كذلك لا بدّ أن تتمتّع بالشرعيّة وتدافع عن قضية عادلة، ويجب أن تتفق على هدف واحد مشترك: طرد العدو. وإلا فإن الايديولوجيات المتعددة المختلفة التي قد تعتمل في صفوفها يمكن أن تقودها إلى التبعثر والهلاك. ومن دون بلد مجاور يوفر لها التغطية السياسية والدعم العسكري، غير المباشر على الأقل، قد لا تقوى على الاستمرار والصمود. لقد تلقى الثوار الجزائريون كلّ أنواع المساعدة من تونس ومصر وغيرهما، والڤيتناميون تمتعوا بدعم الصين والاتحاد السوڤياتي، والأفغان بمساعدة باكستان والولايات المتحدة على الأقل، والفرنسيون كان يدعمهم الحلفاء خلال نضالهم ضد الاحتلال النازي إبان الحرب العالمية الثانية. وكذلك كان حال المقاومة في لبنان التي حظيت بدعم سوري وايراني سياسي وعسكري ومعنوي ومادي وغيره.

كذلك فإن الدعم الرسمي اللبناني الواضح والعلني الذي تمتعت بها المقاومة أمّن لها كلّ الشروط المذكورة للنجاح (الملاذ، الشرعية، معادلة، «السمكة في الماء»، مرور المساعدات العسكرية والمالية من الخارج... الخ). وقد تأكّد هذا الدعم منذ الأيام الأولى لتولي الرئيس إميل لحود الحكم من خلال خطاب القسم الذي ترجمته الدول اللبنانية عملياً عبر تبنّي العمل المقاوم والسعي لتأمين المزيد من الدعم الدولي والغطاء الشرعي له. وليس من قبيل المصادفة ان يقرّر الاسرائيليون الانسحاب من لبنان بعة سلسلة من العمليات العسكرية اليائسة التي كانت تواجهها المقاومة بالردود المناسبة مع حرص الدولة الدول اللبنانية بالتأكيد، على لسان الرئيسين لحود والحص، على المزيد من التماسك والاتحاد بين المقاومة والجيش والشعب والسلطة في مواجهة الاحتلال الذي لا خيار أمامه سوى تنفيذ القرار ٤٢٥.

المراجع

١. Gérard CHALIAND. "Terrorismes et guerillas", éd. Flammotion. Paris 1985. P. 51.
٢. Ibid. P. 89.
٣. Raymond ARON. "Penser la guerre - Clusewitz - l'âge planêtaire", éd. Gallimard. Paris 1976. P. 13.
٤. Ibid. P. 187.
٥. أنظر د. شفيق المصري «التمييز بين الارهاب والمقاومة في القانون الدولي». النهار ٠٣ ـ ٦ ـ ١٩٩٥. ص ١١.
٦. الكفاح العربي ١٤ ـ ٢٠ أيار ١٩٨٤. ص ٢٧.
٧. فرنتين شيف. «في لبنان رأيت جيشاً محبطاً» هآرتس ابتداءً من ١٩٨٥/٢/١٧.
٨. Gérard CHALIAND. op. cit. P. 84.
٩. Nadia BENJELLOUN - OLLIVIER. "La Palestine, un enjeu des stratégies, un destin". éd. P.F.N.S.P. Paris 1984. P. 41.
١٠. Gérard CHALIAND. Op., cit., P. 81.
١١. Ibid. P. 82.
١٢. Guerillas et socialismes. éd. du Seuil. Paris 1979. P. 155.
١٣. Ibid.
١٤. حول أهمية المدينة في ستراتيجية المقاومة الحديثة أنظر: Percy KEMP. "La cité-Etat", Esprit (revue), mai 1983.
١٥. Jean CHESNAUX. Le quinzaine littéraire, n° 376, cité par P. KEMP in Hérodote (revue) n° 29-30 Avril - Septembre 1983. P. 64.
١٦. Raymond ARON. Op., ci. P. 245.
١٧. Nadia BENJELLOUN - OLLIVIER. Op., cit. p 83.
١٨. R ARON. Op., cit. P. 192.
١٩. Che GUEVARA. "La guerre de guerilla", cité par G. CHALIAND. "Mythes révolutionnaires", Op., cit. p. 78.
٢٠. G. CHALIAND. "Terrorismes et guerillas", Op., cit. p. 69.
٢١. Ibid.
٢٢. Carl von CLAUSEWITH. "De la guerre", éd. Minuit. Paris 1950. P. 553.
٢٣. Jean-Baptiste DUROSELLE. "Tout empire périra", éd. de la Sorbonne, Paris 1982. P. 257.
٢٤. Ibid. P. 258.
٢٥. C. V. CLAUSEWITZ. Op. cit., P. 556.

BEYOND BANKING, PEOPLE

At Banque Saradar, your Account Officer is ready to assist you at all times
and to help you determine your needs and respond to them.
Together, you will build a strong relationship based on confidentiality, professionalism and most of all, trust.
Backed by a strong team of specialists, your Account Officer can offer you
innovative and tailor-made solutions in the following areas :

Private Banking

Wealth Management
Estate Planning
International Brokerage
Fund & Structured Investments
Legal & Real Estate Advisory services

Investment Banking

LA FINANCIERE SARADAR S.A.L.

Corporate Finance
Mergers & Acquisitions
Debt and Equity Issuance
Corporate Governance
Legal Issues
Shareholder Issues

CORPORATE BANKING

Commercial Loans
Project Financing
International Trade Operations
Treasury Management
Restructuring of Debt

Banque Saradar, sal.

Charles Malek Avenue Achrafieh Tel: 01.215493/4 Fax: 01.200265 e-mail: saradar@saradar.com.lb www.saradar.com.lb

Norm
Engineering

نورم للهندسة

المهندس المعمار نبيل مكي

النبطيّة - تجاه السراي الحكومي - سنتر كامل جابر - الطابق الثالث - تلفون: ٠٧/ ٧٦ ٢١ ١٠ - ٠٣/ ٦٦ ٧٨ ٨٠

محطة الأرز

مرعب وفغالي

طريق وادي شحرور – تلفون: ٠٥/٤٦٢٤٩٦

كاليري الياس الحاج

أجمل المفروشات بأرخص الأسعار.

لا تقسّط ولا تحتار كاليري الياس الحاج بأرخص الأسعار.

- طقم طاولات ٢٠٠٠٠ ألف ليرة لبنانية.
- طاولة تلفزيون ٢٠٠٠٠ ألف ليرة لبنانية.
- خزانة أحذية ٣٠٠٠٠ ألف ليرة لبنانية.
- سرير سويد ٤٥٠٠٠ ألف ليرة لبنانية.
- صوفا مع صندوق ٦٥٠٠٠ ألف ليرة لبنانية.
- طاولة مع أربع كراسي ماليزي ٢٠٠٠٠٠ ألف ليرة لبنانية.

العنوان – فرع أول الكحّالة طريق الشام – فرع ثاني الصالومي طريق النبعة مقابل طلعة السيدة.
التلفون – ٠١/ ٤٨٥٢١٤ – ٠٣/ ٣٠٩٢٢٥

TWINS
Drugstore
Super Market

الموقف مجاني ومؤمن

دائماً... أفضل الأسعار، وأجود الأصناف

مواد غذائية ـ معلبات ـ لحوم ـ خضار ـ ألبان ـ أجبان ـ أدوات منزلية
معجنات ـ حلويات شرقية ـ صحن يومي ـ اسماك طازجة ـ تأمين الحفلات والاعراس...

سوبر ماركت توينز دراغستور ـ مار الياس ـ خلف المقاصد
هاتف: ٧٠٠٢٥٥ ـ ٧٠٠٨٣٠ ـ ٧٠٠٣٦٠/١/٢ (٠١) بيروت ـ لبنان

شركة رامكو للتجارة والمقاولات ش.م.ل.

RAMCO TRADING & CONTRACTING s.a.l.

Hamra Street - Saroulla Bldg - P.O.Box: 11-8943 Beirut - Lebanon
Phone: (01) 354636 - 342874 - Telex: 21292 LE RABAM
International Tel/Fax: 1 - 212 - 4782741

سوبر ماركت جبيل

مؤسسة دائماً نحو الأفضل

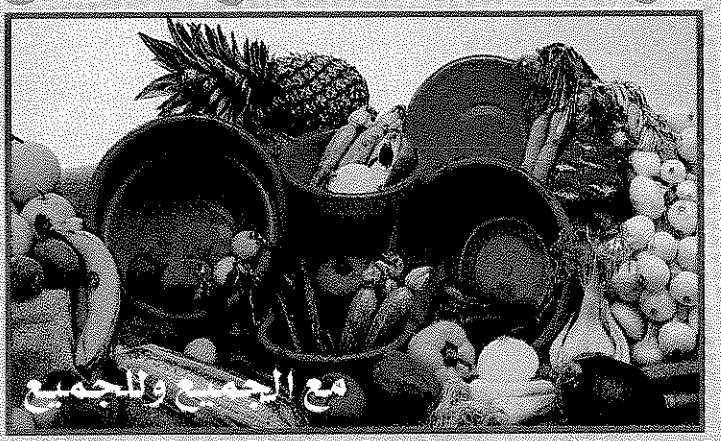

جبيل - اوستراد بيروت - طرابلس
تلفون : ٩٤٣٨٢٥ - ٥٤١٧٨٢ /٠٩

GALERIE HOAYEK

Meubles
Decoration

Rue de Damas
Fyadieh - Beyrouth - Liban
Tél.: 05. 921080/81
Cell.: 03. 203663
Fax: 05. 924615

مؤسسة عصام فريح للبناء والإسكان

بشامون

للمراجعة: بناية برج الحريرة - ط٤ - أو داخل البناية

تلفون ٠١/٣٠٣١٦٤ - ٠١/٣٠٦١٢٩ - ٧٢٨٢٥٥

تبييض الأموال
(دراسة مقارنة)

نادر عبد العزيز شافي(*)

تُعتَبر الأموال عصب الاقتصاد الذي يساهم بشكل أساسي في استقرار الحياة السياسية والاجتماعية. وقد أدى التطور الاقتصادي والصناعي إلى تطور نهج حياة الانسان من خلال ظهور انماط جديدة من التعامل والسلوك والمواقف اتصف بعضها بالأنانية والمادية المطلقة. فالتطور هو سلاح ذو حدين ايجابي وسلبي، فهو إيجابي عندما يهدف إلى رفع مستوى معيشة الانسان وتأمين حاجاته ومتطلباته الشريفة، وهو سلبي عندما يكون هاجسة البحث عن الوسائل التي تجعل بعض الأشخاص يملكون قوة السيطرة على هذا الانسان والتعامل معه كسلعة وظيفتها تأمين رغباتهم.

وقد وصل التنافس الاقتصادي والمالي عند البعض إلى ابتكار اساليب ملتوية للوصول إلى غاياتهم غير الشريفة بصرف النظر عن اخلاقية التعامل ومصلحة الأفراد والأنظمة الاقتصادية التي تتبعها، وبذلك يستطيع هؤلاء الحصول على مبالغ مالية طائلة من مصدر غير مشروع. وما يشهده العصر الحالي في ميدان تطور الآلة والصناعة والاتصالات والدخول في عصر العولمة دون وجود حواجز اقتصادية بين الدول وسرعة الانتقال والاتصال، يولّد في بعض الأحيان أنواعاً جديدة من الجرائم في سبيل سرقة المال والاثراء غير المشروع، ثم البحث عن أساليب جديدة متطورة لاخفاء مصدر الأموال وتبييضها.

(*) ماجستير في قانون الأعمال - محامٍ متدرج - ملازم مجنّد.

ويعتبر تبييض أو غسيل الأموال من التعبيرات التي يجري تداولها في غالبية المحافل المحلية والاقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي.

إلاّ ان ظاهرة تبييض الأموال لا تعتبر حديثة واقعياً، بل تعود إلى تاريخ ظهور الجريمة المالية، حيث كان المرتكبون يعمدون إلى استعمال الأموال الناتجة عن جرائمهم بشكل يخفي حقيقة مصدرها غير المشروع. ولكن تزايد هذه الظاهرة وانتشارها، أدى إلى انتباه المجتمع لها، خاصة بعد تفاقم المشاكل الاقتصادية الناجمة عنها.

وقد استرعت ظاهرة تبييض الأموال انتباه واهتمام الرأي العام والحكومات والمجتمع الدولي، وإلى ضرورة مكافحة هذه الآفة التي تتعارض أساساً مع المفاهيم الانسانية والاخلاقية والدينية.

وتمّ الاقرار منذ بضع سنوات بأهمية مكافحة تبييض الأموال القذرة كسبيل لدعم المعركة ضد الجريمة المنظمة وخاصة ضد جرائم المخدرات، ذلك ان تبييض الأموال لا يعزّز المنظمات الاجرامية فحسب، بل يزعزع استقرار الأسواق التي يستثمر فيها لاحقاً بحرية تامة. فتبييض الأموال هو العملية التي من خلالها تسعى المنظمات الاجرامية إلى اخفاء نشاطاتها والأموال الناتجة عن تجارتها غير المشروعة، وإلى تأمين غطاء قانوني لها.

وكان من الأفضل والمستحسن استعمال تعبير التبييض غير المشروع للأموال حتى لا يساء فهم هذه العملية والاعتقاد بأنها وسيلة مشروعة وحسنة. الا ان التعبير التي أخذت به التشريعات الدولية والداخلية هو مصطلح تبييض الأموال Money Laundering.

وهناك العديد من الأسئلة التي تطرح حول موضوع تبييض الاموال: فما هو المفهوم القانوني لتبييض الاموال، وما هي اركان هذه الجريمة، وما هي التقنيات والمراحل التي تمر بها عملية التبييض، وهل هناك من آثار اقتصادية او اجتماعية او سياسية لهذه الجريمة؟ ثم كيف حاولت الدول مكافحة هذه الظاهرة على الصعيدين القانوني والعملي، وما هي الخطوات التي اعتمدها لبنان حتى الآن لمكافحة هذه الآفة، وهل هناك من عقبات تواجه المكافحة؟

كل هذه التساؤلات سوف نقوم بالاجابة عنها في هذه الدراسة عبر تقسيمها إلى قسمين أساسيين، الأول هو المفهوم القانوني لتبييض الأموال، والثاني وهو مكافحة تبييض الأموال.

القسم الأوّل : المفهوم القانوني لتبييض الأموال :

إنقسمت التشريعات والآراء الفقهية القانونية في تعريف تبييض الأموال إلى قسمين: ضيق وواسع. يقتصر **التعريف الضيق** للتبييض على الأموال غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات، ومن هذه التشريعات والآراء الفقهية: إتفاقية فيينا عام ١٩٨٨ - قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف اللبناني رقم ٩٨/٦٧٣ - مشروع القانون اللبناني لتبييض الأموال - التوصية الصادرة عن مجلس المجموعة الأوروبية عام ١٩٩١.

أما **التعريف الواسع** لتبييض الأموال، فيشمل جميع الأموال القذرة الناتجة عن جميع الجرائم والأعمال غير المشروعة، وليس فقط تلك الناتجة عن تجارة المخدرات.

ومن التشريعات والآراء الفقهية التي اعتمدت التعريف الواسع لتبييض الأموال:

القانون الأميركي لعام ١٩٨٦[١]، اعلان المبادئ الخاص لمنع استعمال القطاع المصرفي لتبييض الأموال، والموضوع في بال (Basle) في كانون الأول ١٩٨٨[٢]، فريق العمل المالي (GAFI)[٣] - وهو جهاز تابع لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية في الأمم المتحدة، مكلف بالتنسيق الدولي في شأن مكافحة تبييض الأموال، الفقيهان الأميركيان (James O. Beasley[٤] & Ronald Cleaver)[٥].

وهكذا يتبين من خلال مقارنة هذه التعريفات، بأن التعريف الضيق اعتبر أن تبييض الأموال فعل يقصد من خلاله اخفاء المصدر الحقيقي للأموال الناتجة عن تجارة المخدرات. ولكن هل ان تبييض الأموال واقعياً يقتصر فقط على جرائم المخدرات؟

إن الجرائم الأخرى كالسرقة وتجارة السلاح مثلاً يمكن أن تنتج عنها أموال طائلة يعمد إلى تبييضها، ولا تقل خطورة عن تبييض الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات.

لذلك يجب أن يكون تعريف جرم تبييض الأموال أكثر شمولية في مشروع القانون الذي يقوم لبنان بإعداده، ولا يقتصر فقط على الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذا ما تطالب به لجنة العمل المالي لغسيل الأموال، التابعة للأمم المتحدة،

Financial Action Task force on Money laundering

وبالتالي فإننا نرى بأن التعريف الذي يجب أن يكون لتبييض الأموال هو: «كل فعل يقصد به تمويه أو اخفاء مصدر الأموال أو المداخيل الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن ارتكاب احدى الجرائم». كما هي الحال في فرنسا وأميركا.

وبالتالي فان معرفة مفهوم تبييض الأموال يتطلب تحديد جريمة تبييض الأموال، ثم تحديد آفاق عمليات هذا التبييض.

جريمة تبييض الأموال وطبيعتها القانونية:

تتمثل الطبيعة القانونية لجريمة تبييض الأموال في كونها جريمة اقتصادية، اذ ان الجريمة الاقتصادية هي كل فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون ويخالف السياسة الاقتصادية للدولة(٦).

كما أن جريمة تبييض الأموال هي جريمة تبعية، من ناحية أولى، لأنها تفترض وقوع جريمة أخرى أصلية سابقة عليها، وهي المصدر غير المشروع للأموال المراد تبييضها، ولكنها تبقى رغم ذلك جريمة مستقلة عن الجريمة الأولى، وهذا الإستقلال هو إستقلال موضوعي يترتب عليه إمكانية ملاحقة الفاعل ومعاقبته، ولو كان فاعل الجريمة الأصلية غير معاقب، لتوافر موانع المسؤولية الجزائية في حقه. ولعل هذه الطبيعة المزدوجة لجريمة تبييض الأموال هي التي تضفي عليها خصوصيتها، بالمقارنة مع غيرها من الجرائم.

وقد نصت المادة ١٣٢ من قانون المخدرات الجديد على معاقبة فعل التبييض، بالإضافة إلى تجريمه في اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ في المادة الثالثة منها. وسوف نقوم في ما يلي بدراسة أركان الجريمة، ثم العقوبة المترتبة عليها.

أركان الجريمة:

تتكوّن جريمة تبييض الأموال، كغيرها من الجرائم، من ركنين، أحدهما مادي والآخر معنوي.

● **الركن المادي:**

من المسلّم به أنه لا جريمة بدون ركن مادي، لأنه المظهر الخارجي لها، وبه يتحقق الإعتداء على المصلحة المحمية قانوناً، وعن طريقه تقع الأعمال التنفيذية للجريمة(٧).

ويتمثّل الركن المادي لجريمة تبييض الأموال في كل فعل يساهم في اخفاء أو تمويه مصدر الأموال أو المداخيل الناتجة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن احدى جرائم المخدرات. وهو يتسع في كل من اميركا وفرنسا، ليشمل مصدر الأموال الناتجة عن جميع الجرائم دون حصرها فقط بجرائم المخدرات، على ما هي عليه الحال في لبنان. وعلى هذا سنقوم بدراسة عناصر الركن المادي، الشروع في تبييض الأموال، الاشتراك في الجريمة.

عناصر الركن المادي:

١ - فعل الإخفاء :

يعبّر المشرع عن السلوك المكون للركن المادي للجريمة بلفظ الإخفاء لمصدر الأموال غير المشروعة. وهذا يعني الحيلولة دون كشف الحقيقة في أمر الجريمة الأصلية التي تحصلت عنها الأموال محل الإخفاء(٨).

ويجب فهم الإخفاء على أنه يشمل كل عمل من شأنه منع كشف الحقيقة للمصدر غير المشروع، وبأي شكل كان، وبأية وسيلة، سواء كان هذا الإخفاء مستوراً أو علنياً، فلا عبرة إذن بكون الإخفاء قد جرى سراً، كما لا يهم سبب الإخفاء، حتى ولو كان بطريقة مشروعة كشراء الشيء المتحصل عن السرقة(٩). أو اكتساب الأموال غير المشروعة بطريقة الهبة أو الوديعة أو المعاوضة أو الإجارة أو غير ذلك.

٢ - فعل التمويه :

وهو ما يقصد به إصطناع مصدر مشروع غير حقيقي للأموال غير المشروعة: كإدخال هذه الأموال القذرة في صلب الأرباح الناتجة عن إحدى الشركات القانونية، فتظهر هذه الأموال وكأنها أرباح مشروعة ناتجة عن النشاط المشروع للشركة القانونية.

٣- محل الإخفاء أو التمويه :

يتمثّل هذا المحل في حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها، وذلك وفقاً للمادة الثالثة من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

٤ ـ المصدر غير المشروع للأموال المبيضة :

يجب أن تكون الأموال محل التبييض ذات مصدر غير مشروع. وقد حصر المشرع اللبناني جريمة تبييض الأموال بالأموال المنقولة أو غير المنقولة أو الموارد الناتجة عن احدى جرائم المخدرات.

الشروع في تبييض الأموال: (المحاولة)

الشروع وفقاً للمادة ٢٠٠ من قانون العقوبات اللبنانية هو كل محاولة لإرتكاب جناية بدأت بأفعال ترمي مباشرة إلى اقترافها، إذا لم يحل دون إتمامها سوى ظروف خارجة عن إرادة الفاعل.

وبالتالي فإن كشف القيام بأعمال مادية أو قانونية بهدف تبييض الأموال قبل تحقيق الغاية الجرمية المقصودة من أصحاب الأموال المشبوهة، يشكل محاولة أو شروعاً في جريمة تبييض الأموال يعاقب عليها القانون.

الإشتراك في الجريمة:

نصت المادة ١٤٨ من القانون رقم ٩٨/٦٧٣ على انه يعاقب الشريك والمحرض والمتدخل بذات العقوبة المقررة للفاعل الأصلي في الجرائم المنصوص عنها في هذا القانون.

ويتركز الإشتراك الجرمي في هذه الحالات (الشريك - المحرض - المتدخل) على الإشتراك أو التحريض أو التدخل في اخفاء او تمويه المصدر غير المشروع للأموال الناتجة عن جرائم المخدرات.

- **الركن المعنوي:**

الركن المعنوي هو الحالة النفسية الكامنة وراء ماديات الجريمة[١٠]. فلا يمكن أن يحكم على أحد بعقوبة ما لم يكن قد أقدم على الفعل عن وعي وإرادة (م ٢١٠ عقوبات).

فالركن المعنوي اذن يتحقق بموقف الارادة من الفعل المادي، هذا الموقف الذي يتخذ احدى صورتين: القصد الجرمي، او الخطأ غير المقصود.

وقد نصت المادة ١٣٢ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف رقم ٩٨/٦٧٣، على أن يكون الفعل بقصد اخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع.

وبذلك يتبين بان جريمة تبييض الاموال هي جريمة قصدية، يقتضي لقيامها توافر القصد الجرمي، ولا يكفي لقيامها توافر الخطأ عند وقوع اهمال او قلة احتراز او عدم مراعاة القوانين والانظمة.

وينبغي لمساءلة الفاعل جنائياً، أن يتوافر لديه القصد العام والقصد الخاص.

■ **القصد العام:**

القصد العام هو ارداة الجاني باقتراف الركن المادي للجريمة مع العلم به وبالعناصر التي يتطلبها القانون. وبذلك فان القصد العام في جريمة تبييض الاموال هو:

١ - العلم بالمصدر غير المشروع.

٢ - إرادة سلوك تبييض الاموال.

■ **القصد الخاص:**

القصد الخاص هو نية تتصرف إلى غرض معين او يدفعها إلى الفعل باعث معين. وفي جريمة تبييض الاموال فان القصد الخاص يتحقق عند التثبت من ارادة اخفاء او تمويه المصدر غير المشروع للاموال المنقولة او غير المنقولة او الموارد الناتجة عن جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف.

العقوبة:

يعتبر القانون اللبناني من أشد القوانين التي عاقبت على جريمة تبييض الأموال بالرغم من أنه حصرها بالأفعال المتعلقة بالمخدرات فقط، ويشكل هذا دليلاً واضحاً على ادراك المشرّع اللبناني لخطورة الآثار الناجمة عن فعل التبييض.

١ - مدة العقوبة ونطاقها:

نصّت المادة ١٣٢ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف رقم ٩٨/٦٧٣ على أنه «يتعرّض للعقوبات ذاتها الواردة في المواد ١٢٥ و١٢٦ و١٢٨ و١٢٩ و١٣١ من هذا القانون كل من أقدم على ...».

وبالتالي فإن العقوبة الواجبة التطبيق على فعل التبييض هي التي تطبق على الفعل الذي نتجت عنه الأموال غير المشروعة محل التبييض. وقد عددت المواد ١٢٥ و ١٢٦ و ١٣١ الأفعال والأشخاص الذين تطبق عليهم عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة من خمسة وعشرين مليوناً إلى مئة مليون ليرة، كما عددت المواد ١٢٨ و١٢٩ الأفعال والأشخاص الذين تطبق عليهم عقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة تتراوح بين خمسة وعشرة ملايين ليرة لبنانية. ويعود للمحكمة تطبيق العقوبة التي تتناسب مع الفعل المرتكب.

هذا بالإضافة إلى التدابير الاحترازية، مثل: حرمان المحكوم عليه من ممارسة المهنة، الغاء الترخيص واقفال المحل.

أمـا **العقوبات الفرعية والاضافية** التي نص عليها القانون فهي التالية: مصادرة الأدوات والمعدات والآلات، مصادرة المتحصلات، نشر ملخص الحكم القطعي، لصق الحكم.

كما سمح القانون مراقبة الاتصالات الهاتفية والتنصت عليها من الضابطة العدلية المختصة بموافقة النيابة العامة، عندما تتوفر دلائل جدية تفيد اشتراكهم في احدى جرائم تبييض الأموال.

٢ - تشديد العقوبة:

تشدد العقوبة تبعاً للظروف التي تحيط بالجرم، فيضاعف الحد الأقصى للعقوبة لمن اعتاد ارتكاب جرم تبييض الأموال، ولمن استغل التسهيلات التي توفرها ممارسة مهنة ما، ولمن تبين انه يعمل لصالح منظمة إجرامية، وفقاً للمادة ١٥٠ من القانون رقم ٩٨/٦٧٣.

٣ - الإعفاء من العقوبة وتخفيفها:

يعفى من العقوبة الشريك والمتدخل الذي يبادر تلقائياً إلى ابلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ويمكنها من منع وقوعها والتعرف على هوية الشركاء الآخرين، وضبط الأموال والموارد موضوع العملية ولو بصورة جزئية.

ويستفيد من عذر مخفف الشريك أو المتدخل الذي يقدّم إلى السلطات معلومات عن الجريمة بعد علمها بها، إذا ادت هذه المعلومات إلى توقيف الجناة أو بعضهم أو الكشف

عن اشخاص إشتركوا بالجريمة ولهم علاقة بعصابات إجرامية أو دولية (م ١٤٩ من القانون رقم ٩٨/٦٧٣).

❖ ❖ ❖

وبذلك يكون لبنان قد تجاوب مع ما فرضته إتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ من ضرورة انزال العقوبة المناسبة، حيث أتاح للمحاكم والسلطات المعنية امكانية تشديدها أو تخفيفها أو الإعفاء منها.

آفاق عمليات تبييض الأموال:

تُعتبر جريمة تبييض الأموال من الجرائم الدولية والمنظمة، حيث يقوم المبيضون بارتكاب أفعالهم في عدة دول، مستفيدين من الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، مسخرين التطورات التكنولوجية الحديثة لخدمة مآربهم الجرمية. ويعمد المبيضون إلى استعمال وابتكار تقنيات متطورة جداً للقيام بعملية تبييض أموالهم القذرة وشرعنتها عبر عدة مراحل منظمة. وينتهي ذلك إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة.

مصادر الاموال المبيضة:

يمكن تقسيم بحث الاموال غير المشروعة هنا إلى مرحلتين اساسيتين. المرحلة الاولى: وهي مرحلة الحصول على الاموال غير المشروعة، وقد تناولها المشرع اللبناني في قانون الاثراء غير المشروع رقم ٩٩/١٥٤.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة استعمال هذه الأموال غير المشروعة، والعمل على تمويه أو اخفاء مصدرها، وما يهمنا في مجال تبييض الأموال، هو المرحلة الثانية. إلا أن الإحاطة بهذا الموضوع تستوجب معرفة مصدر الأموال المبيضة أو المراد تبييضها.

تتعدد مصادر الأموال غير المشروعة بتعدد الأفعال غير المشروعة، الممنوعة أو الجرمية والتي يصعب حصرها في إطار أو عدد معين.

وسوف نقوم فيما يلي بذكر أهم تلك المصادر:

١- تجارة المخدرات: Illegal Drug Operation[١١]

لعلّ أهم عمليات تبييض الأموال تتعلق بتجارة المخدرات، نظراً للمردود الضخم من الأموال التي تدرها هذه التجارة.

وقد جرم المشرع اللبناني الإتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتعلق بها.

ولعل أشهر عمليات تبييض اموال تتعلق بتجارة المخدرات، هي تلك التي تتعلق بالعمليات التي قام بها رئيس بانما PANAMA المخلوع نورييغا، حيث سمح لعصابات المخدرات الدولية في مدينة مدلين الكولومبية باستخدام بانما كمحطة ترانزيت لتجارة المخدرات مقابل الحصول على مبالغ مالية طائلة يتم ايداعها في البنوك العالمية لاجراء عمليات الغسيل لها، وقد تم اعتقال نورييغا بعد غزو الولايات المتحدة الاميركية لبلاده، حيث قامت بترحيله إلى اميركا لمحاكمته، وحكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة اربعين عاماً.

وقد ساهم بنك الاعتماد والتجارة الدولية في مدينة فلوريدا الاميركية، في تسهيل ايداع اموال المخدرات المنقولة من كولومبيا إلى اميركا، ثم كان يقوم البنك بواسطة فروعه المتعددة بتحويل الاموال إلى كولومبيا، فتدخل إلى البلاد مجدداً بصورة قانونية. وقد ادى ذلك إلى انهيار البنك تماماً بسبب تورطه في عمليات غسيل اموال وفساد ادراته. وهذا ما دفع (Lary growin and Peter Trowel) الى تسمية البنك المذكور بأكثر الامبراطوريات المالية فساداً، وجعلاه عنواناً لكتابهما الصادر في بريطانيا سنة ١٩٩٢(١٢).

وقد أعلن رالف لايندر Ralf Lainder وهو خبير عالمي في مكافحة الممارسات المصرفية غير المشروعة، ان تهريب المخدرات يساهم في حدوث عمليات تبييض اموال قيمتها ١٢٥ مليار دولار على مستوى العالم تمثل ٢٥٪ من قيمة اجمالي عمليات تبييض الاموال المرتبطة بالمخدرات فقط البالغة ٥٠٠ مليار دولار سنوياً(١٣).

هذا وان كانت جرائم المخدرات من اكثر الجرائم المعتبرة مصدراً للاموال المبيضة او المراد تبييضها، الا ان هناك العديد من الجرائم التي تدر اموالاً طائلة وتشكل هدفاً لتبييض الاموال، سنتناول بعضها فيما يلي:

٢ - الرشوة: Bribery(١٤)

تعتبر الرشوة من أكثر الجرائم التي يمكن أن تؤدي إلى الحصول على أموال طائلة غير مشروعة تصبح مصدراً من مصادر الأموال المراد تبييضها. وقد جرمت القوانين على إختلافها الرشوة، وفرضت عقوبات عند ارتكابها تتراوح بين الحبس والغرامة.

في اليابان: من أشهر فضائح العملات والرشاوى في اليابان تلك التي قام بها رئيس الوزراء السابق (كاكاوى تاناكا)، هزت الحياة السياسية عام ١٩٧٢، وادت إلى اطاحته، وهو اقوى شخصية سياسية عرفتها اليابان والملقب بصانع الملوك والرؤساء. حيث قُدم إلى المحاكمة بتهمة الحصول على ١.٢ مليون دولار من اجمالي ١٢ مليون دولار دفعتها شركة لوكهيد الاميركية كرشاوى لشراء طائرات ترايستار التي تصنعها شركة لوكهيد، وحكم على تاناكا بالسجن والغرامة، فأصيب بذبحة صدرية شديدة كادت تودي بحياته(١٥).

٣ - الإتجار بالنساء والأطفال: (تجارة الرقيق الأبيض)

بدأت ظاهرة الاتجار بالنساء تنتشر في اوروبا بمعرفة مافيا الدعارة لتهريب النساء من دول اوروبا الشرقية بعد انهيار النظام الشيوعي في هذه البلاد وتطبيق إجراءات تحررية للتجارة والمعاملات المختلفة مع تخفيف الرقابة على الحدود.

وأشار أحد التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة ومقرها في جينيف، إلى ان العديد من الفتيات يتركن اوروبا الشرقية هرباً من الفقر والبطالة والبحث عن الثراء في الغرب، وان اعمار هؤلاء الفتيات يتراوح بين ١٥ و٢٠ سنة، يذهبن إلى اوروبا للعمل في بعض المهن الحرة، مثل المضيفات في الملاهي والفنادق، والراقصات، والكوافيرات، والخادمات، والتجميل وغيرها، ثم ينتهي بهن الامر إلى ممارسة الدعارة بواسطة بعض «القوادين» او سماسرة الرقيق الابيض. ويوضح التقرير ان العصابات المتورطة في هذه التجارة المحرمة، على درجة عالية من التنظيم، وتستخدم وسائل تتسم بالعنف والارهاب والوحشية والتهديد بالقتل وحرق المنازل لمن ترفض ممارسة الرذيلة(١٦).

ونظراً لأن هذه التجارة لم تعد قاصرة على الحدود الجغرافية للدولة الواحدة، اتسع نطاقها ليصل إلى عدة دول في آن واحد، ومن ثم تتجه هذه العصابات إلى ايداع المداخيل المحققة من التجارة غير المشروعة في حسابات سرية في البنوك الاجنبية وفروعها التي تنتشر في مناطق جغرافية متعددة حول العالم.

وتقدّر بعض المصادر حجم تجارة النساء بنحو ٣.٥ مليار دولار على مستوى العالم، حسب تقديرات عام ١٩٩٤(١٧).

وتشير التقارير الامنية الاسرائيلية إلى حدوث ظاهرة جديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واتجاه دول اوروبا الشرقية إلى التحرر والانفتاح، حيث تتجه أعداد كبيرة

من الفتيات القادمات بتأشيرات سياحية من هذه الدول إلى اسرائيل ثم تستطيع كل فتاة الحصول على مستندات مزورة تثبت انها من المهاجرات الجدد إلى اسرائيل، ثم تتحول إلى ممارسة للدعارة تحت ستار معاهد التدليك، نظير اجور محددة وفقاً للفترات الزمنية المطلوبة لممارسة الرذيلة، ويحدد هذه الاجور اصحاب معاهد التدليك الوهمية، فيسدد راغب المتعة الحساب لصاحب المعهد تحت بند المساج والتدليك، وقد تمكنت الشرطة الاسرائيلية من كشف هذه الألاعيب، وتحاول تعقبها بقدر الامكان[١٨].

٤ - إختلاس الأموال: (Embezzlement)

تعتبر جرائم إختلاس المال العام من أهم الجرائم المرتبطة بالفساد الإداري، فضلاً عن إرتباطها بعملية تبييض الأموال، حيث يتجه الحاصلون على الأموال المختلسة الكبيرة القيمة، إلى إيداعها في بنوك أجنبية خارج البلاد، توطئة لعودتها في المستقبل إلى البلاد بصورة مشروعة، سواء من خلال التصرفات العينية، أو من خلال تكرار وتعدد قنوات المصارف المحلية والعالمية.

وتجدر الاشارة إلى استمرار حالات الاختلاس، في ظل حرية السوق وتحرير الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي، بسبب استلام المعونات الاجنبية والمعونات الاقتصادية من الدول الصديقة، والتي ينظر اليها كبار العاملين في الدولة، على انها اموال مجانية يجب الحصول منها على اكبر قدر ممكن، سواء بطريقة مشروعة او غير مشروعة، ومن ثم تتعرض اموال المعونات الاجنبية للنهب والاختلاس، فيصبح محلاً للتبييض.

لعل من احدث حالات الاختلاس في اسرائيل والمرتبطة بعمليات تبييض الاموال، ما نسب إلى الملحق العسكري الاسرائيلي السابق في سنغفورة، جنرال الاحتياط يهود بيليد وزوجته اللذين اتهما بالاختلاس عن طريق الحصول على الفرق بين السعر الحقيقي لبطاقات السفر والسعر الوهمي المدون في فواتير ثلاثين رحلة جوية، وايداع الفرق في حسابهما عندما كان الزوج ملحقاً عسكرياً في سنغفورة خلال فترة (١٩٨٩-١٩٩٣)[١٩].

٥ - التهرب غير المشروع من دفع الضرائب[٢٠]: Tax Evasion

يقصد بالتهرب غير المشروع من الضريبة أو الغش الضريبي، بأنه تمكن المكلف كلياً أو جزئياً من التخلص من تأدية الضرائب المستحقة عليه، وذلك عبر ممارسة الغش والتزوير في القيود، ومخالفة القوانين والأنظمة الضريبية المعتمدة[٢١].

ويعتبر التهرب من دفع الضرائب من أكثر المصادر التي يمكن أن تؤدي إلى جني أموال طائلة تكون هدفاً لعمليات تبييض الأموال[٢٢].

في مصر: تشير التقديرات المصرية إلى ان نسبة التهرب الضريبي تزيد عن ٥٠٪ من الممولين الذين لا علاقة لهم بمصلحة الضرائب رغم تحقيقهم للملايين من الجنيهات المصرية وتهريبها، سواء في الداخل او الخارج. وقد صرح رئيس ادارة مكافحة التهرب الضريبي المصري عن وجود حوالي ثلاثماية مليونير متهربين من الضرائب وسوف تتم محاسبتهم، ولكن تم نقله إلى عمل آخر ليس له علاقة بعمله الاصلي، ولا يتناسب مع خبرته الطويلة، خاصة بعد كشفه عن شخصية معروفة وذات نفوذ وثراء وتتاجر بالاستيراد والتصدير، وقد اعلنت الادارة العامة لمباحث التهرب الضريبي خلال شهر ايلول ١٩٩٥، انها تمكنت من ضبط السلع المهربة إلى داخل البلاد ولم يسدد عنها جمارك، وذلك عن طريق بعض السفارات التي استغلت الاعفاءات الدبلوماسية الممنوحة لها. وتبلغ قيمة الضرائب الجمركية المستحقة على الاشياء المضبوطة ١١ مليون جنيه[٢٣].

٦ - الجرائم الواقعة على المال: Money Crimes

تعتبر الجرائم الواقعة على المال، كما هو واضح من إسمها، بأنها جرائم تهدف إلى الحصول على الأموال. والذي يهمنا في مجال تبييض الأموال هو الجرائم التي تهدف إلى الحصول على أموال طائلة وضخمة ويعمل مرتكبوها على إخفاء أو تمويه مصدرها لتبدو وكأنها أموال ذات مصدر مشروع ولا تشوبه شائبة.

ومن اكبر الجرائم المصرفية في العالم، امبراطورية الفساد المالي التي اطلقت على بنك الاعتماد والتجارة الدولي، (مركزه في بريطانيا وله فروع منتشرة في غالبية دول العالم). وهناك غموض حول طبيعة نشاط هذا البنك، اذ لم تطرح اسهمه للاكتتاب العام، ولم يكن مطالباً بتقديم معلومات او بيانات عن نشاطه إلى اية جهة رسمية. فضلاً عن وجود مؤسستين ملك للبنك، احداهما في اللوكسمبورغ والاخرى في جزر الكايمان، مما جعل الامر مشوباً بالتعقيد والغموض والتعتيم، خاصة ان عدد المؤسسين للبنك يبلغ ثلاثين مؤسساً، بالإضافة إلى بنك اوف اميركا وشركة الاعتماد والاستثمار الدولية في جزر الكايمان، وقد حرص البنك على أن يلعب دوراً هاماً في الجاسوسية الاقتصادية من خلال توطد علاقاته الحميمة مع وكالة المخابرات الاميركية والمخابرات الباكستانية التي تحرص على التعاون مع الجهة التي تمارس انشطة خفية وتجمع بعض

المعلومات والاسرار ونقل الاموال عبر قنوات متعددة، ولديها علاقات وثيقة مع الحكام والساسة وكبار رجال المال والاعمال وكبار رجال الدولة في عدد كبير من الدول. وقد كانت ادارة البنك خاضعة لنفوذ وتوجيهات رجال المخابرات الاميركية والمخابرات الباكستانية داخل البنك وتتلقى توجيهات وتساهم في تسهيل عمليات الجاسوسية في مختلف دول العالم الثالث التي تنتشر فيها فروع البنك. مثال ذلك تعاون المخابرات الاميركية مع المخابرات الباكستانية لتأمين وصول السلاح والاموال إلى "المجاهدين الافغان" في حربهم ضد الاتحاد السوفياتي السابق من خلال فتح حسابات في البنك وفي بنك فرست امريكان التابع له لتأمين اداء عمليات المخابرات الاميركية والباكستانية في افغانستان.

إضافة إلى لعب بنك الاعتماد والتجارة الدولي دوراً بارزاً في تمويل ثوار الكونترا في نيكاراغوا خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ للحصول على السلاح والمعدات العسكرية المصدرة إلى ايران من اسرائيل مقابل اطلاق سراح رهائن اميركيين في لبنان، كما قام هذا البنك في تمويل احتياجات الاطراف المتحاربة في الشرق الاوسط مثل ايران والعراق. وكان لعمليات الفساد المالي وتمويل الارهاب والحركات الانفصالية العالمية والتجارة غير المشروعة وغيرها من العمليات المشبوهة اضافة إلى الفساد الاداري الدور الاكبر الذي أدى إلى عجز الادارة عن المحافظة على الهياكل المالية والمصرفية للبنك واسفر في النهاية عن سقوطه[٢٤].

٧ - جرائم أصحاب الياقات البيضاء:

تعرف جرائم أصحاب الياقات البيضاء بأنها الجرائم التي تقترف من قبل أشخاص لهم مكانتهم العالية إجتماعياً وإقتصادياً، في معرض قيامهم بأعمالهم المهنية[٢٥].

وقد كشف المدعي العام الروسي السابق يوري سكوراتوف الذي يجري التحقيق معه بتهمة استغلال السلطة، انه يملك معلومات عن شخصيات روسية معروفة تغذي حسابات لها في سويسرا من اموال قذرة. كما نقلت وكالة انترفاكس عن المدعي العام انه كتب استقالته تحت الضغط بعد لقائه الرئيس يلتسين بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٨[٢٦].

وتظهر خطورة جرائم أصحاب الياقات البيضاء في مجال تبييض الأموال، من خلال القدرة على إخفاء او تمويه مصدر الأموال أو المداخيل، الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن إحدى الجرائم.

٨ - جرائم السياسيين: Poleticians Crimes[٢٧]

ترتبط عملية تبييض الأموال بالفساد السياسي، الذي يقترن باستغلال النفوذ، لجمع الثروات الطائلة، ثم تهريب الأموال إلى الخارج للقيام بغسلها وعودتها مرة أخرى في صورة مشروعة.

وهناك العديد من الجرائم السياسية التي ارتكبت في العالم، وكانت مصدراً لتبييض الاموال، اشهرها:

في فلسطين المحتلة (اسرائيل) حكم على زعيم حزب "شاس" الديني المتشدد، الحاخام ارييه درعي بالسجن اربع سنوات بعد ادانته بالفساد واساءة الامانة والاختلاس، ويعتبر درعي الحليف الرئيسي لرئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو. وجاء في حيثيات الحكم، ان تقاضي الرشاوى كان نمطاً راسخاً لدى درعي، واسلوب حياة، مما شكل خطراً كبيرا على الدولة والمجتمع... وان التعامل برحمة مع مثل هذه القضايا يؤذي المجتمع[٢٨].

في الباكستان: قضت محكمة روالبندي بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٥، بسجن رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بنازير بوتو، وزوجها رجل الاعمال علي زارداري، خمس سنوات وبغرامة قيمتها ٨.٦ مليون دولار بعد ان اتهما بالفساد، كما قضت المحكمة بعدم أهلية بوتو لتولي منصب عام، وبمصادرة املاكها الواسعة[٢٩].

في ماليزيا: القي القبض على وزير المالية السابق انور ابراهيم بتهمة الفساد التي أدين بها، وحكم عليه بالسجن والغرامة[٣٠].

في إيران: استطاع شاه ايران محمد رضا بهلوى، تهريب عشرات المليارات من الدولارات إلى بنوك اوروبية وأميركية، وذلك من حصيلة الفوائض البترولية الكبيرة المتراكمة لدى ايران. وكان الشاه يحصل من شركة البترول الوطنية، على رشوة بقيمة الف مليون دولار سنوياً، ولا يزال جانب كبير من هذه الاموال مجمداً في البنوك الاجنبية منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ حتى الآن. وقد بلغت قيمة الاموال المهربة في عهد الشاه، عشرين مليار دولار، ولم تقتصر عملية التهريب على الشاه وحده، بل شاركته في هذه العملية الحاشية المحيطة به من المسؤولين والساسة، لدرجة ان سكرتيره الخاص امكنه اختلاس ٧٠ مليون دولار في يوم واحد، اثناء تواجده في المنفى بالقاهرة، مدعياً انها فقدت منه، مما جعل الشاه يصرّ على اسنانه غضباً،

ويقول: "كيف تختفي سبعين مليون دولار؟ هل اختفت في المجاري". ولم تظهر تلك الاموال حتى الآن[٣١].

في العراق: يقدر بعض المراقبين ان ثروة الرئيس العراقي صدام حسين المهربة إلى الخارج تبلغ حوالي عشرة مليارات دولار موزعة بين مائة بنك وشركة على مستوى العالم. ويدير هذه الاعمال اخوه برزان التكريتي المقيم في جينيف بسويسرا منذ عام ١٩٨٩. ويجري هناك العديد من الاتصالات مع تجار السلاح وعملاء المخابرات العراقية ومافيا التهريب، وتشير تقديرات الخبراء والمراقبين إلى ان عدي بن صدام حسين يحصل على دخل اضافي قدره مليون دولار من صفقات البترول السرية، التي يتم تهريبها عبر الحدود مع تركيا، بالاضافة إلى الاتجار في السوق السوداء للسلع الغذائية الضرورية، منذ فرض الحظر الدولي على العراق عام ١٩٩١ حتى الآن[٣٢].

في مصر: لعل اشهر موضوعات الفساد السياسي وتبييض الاموال في مصر، هي تلك العمليات المرتبطة بمكتب المرحوم عبد الحكيم عامر، الرجل الثاني بعد عبد الناصر في مصر في ذلك الوقت. فقد استطاع عبد الحكيم عامر، استغلال ظروف حرب اليمن في الستينات، للحصول على دخول غير مشروعة من عمليات التهريب والسمسرة والوساطة والرشوة ... الخ، من خلال عصابة في ادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة. كانت تصدر اذونات صرف وهمية وتستولي عليها ثم تبيعها للتجار اليمنيين[٣٣].

هذا بالاضافة إلى عمليات الفساد السياسي وتبييض الاموال المرتبطة بعصمت السادات شقيق الرئيس الراحل انور السادات. فكان عصمت السادات عاملاً بسيطاً في الاسكندرية ثم نجح في استغلال اسم ونفوذ شقيقه، للحصول على الاموال التي اودعت في البنوك الاستثمارية، التي انشئت في مصر في ظل الانفتاح الاقتصادي، الذي بدأه انور السادات عقب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، بصدور قانون ٤٣ سنة ١٩٧٤ المتعلق باستثمار رأس المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة. واصبح عصمت السادات من اصحاب الملايين خلال فترة وجيزة. وكذلك الحال بالنسبة لاولاده وزوجاته، الذين استطاعوا تكوين عدة شركات من خلال الصداقات والعلاقات الوثيقة مع كبار الشخصيات والوزراء والمسؤولين في القطاع العام[٣٤].

وقد أصدر المدعي العام الاشتراكي قراره بالتحفظ على اموال عصمت السادات واولاده. حيث اشارت بيانات الجردة الاولية، ان قيمة هذه الثروة لا تقل عن ١٨٠ مليون جنيه[٣٥].

وإلى جانب الجرائم المذكورة، هناك العديد من الجرائم التي تؤدي إلى الحصول على أموال ضخمة تبحث عن ملجأ لها، وبالتالي يلجأ أصحابها إلى البحث عن وسائل شرعية من أجل إخفاء مصدرها. ومن هذه الجرائم[٣٦] تلك المتعلقة بالسلاح، الخطف، تهريب الأموال، السرقة وخاصة سرقة السيارات، الاحتيال، المراباة، الميسر، الارهاب. ويطول بنا المقام كثيراً فيما لو عرضنا بعض ما يتعلق بهذه المصادر، لذلك نكتفي هنا بالإشارة إليها...

آلية التبييض:

تتمّ عملية تبييض الأموال بواسطة تقنيات متعددة (المبحث الأول)، وتمر بعدة مراحل أساسية (المبحث الثاني)، سنقوم بدراستها فيما يلي:

المبحث الأول: تقنيات تبييض الأموال:

هناك العديد من التقنيات التي تستعمل من أجل تبييض الأموال، ومن أهمها:

١ - الشراء نقداً:

يعمد المبيضون إلى شراء صكوك مالية[٣٧]، أو سيارات فخمة، أو معادن ثمينة أو تحف[٣٨]، أو عقارات[٣٩]، بسعر أقل من قيمتها عبر دفع المبلغ المكمل بطريقة غير معلنة (من يد إلى يد)، ثم اعادة بيع ما اشتروه بقيمته الحقيقية، مما يسمح بتبرير موارد ضخمة بسبل شرعية تماماً، وذلك بفضل فائض القيمة.

٢ - الإستثمار في القطاع السياحي:

حيث يقوم المبيضون بإنشاء أو شراء المطاعم والكازينوهات، والمنتجعات السياحية، ويعملون على ادراتها بطريقة تظهر أن الأموال المبيضة هي بمثابة ارباح محققة من تلك المؤسسات السياحية.

وقد كشف أحد كبار المسؤولين في المصرف المركزي الكولومبي أنه في سنة ١٩٩١ دخل إلى كولومبيا ٩٠٠ مليون دولار عبر القطاع السياحي، علماً ان المداخيل الناتجة عن هذا القطاع لا تتجاوز عادة الـ ٣٠٠ مليون دولار في السنة.

٣ - الشكات القابلة للتظهير:

إن استخدام تقنيات الشكات القابلة للتظهير تتيح الإكثار من العمليات المسلسلة، مما يسمح بإخفاء مصدر الأموال.

٤ - اللجوء إلى وكالات السفر:

حيث يقوم المبيضون بشراء تذاكر سفر، ومن ثم بيعها أو ردها في بلد آخر، بعد حسم جزء بسيط من ثمنها، فيشكل الثمن المرتجع مبرراً لوجود المال.

٥ - استعمال بطاقات الإئتمان: Credit Cards

تتمثل هذه الطريقة بإيداع اموال طائلة في حساب البطاقة بحيث يظل الحساب دائناً، ويتمكن المبيض من سحب الأموال النقدية أينما وجد في العالم.

٦ - التجارة البحرية:

حيث تقوم السفن البحرية التي ترفع علم دولتها أو علامات تسجيل خاصة، بإخفاء أموال قذرة، تعمد إلى ادخالها إلى إحدى الدول، على أنها أموال منقولة من دولة اخرى بصفة تجارة مشروعة.

٧ - إنشاء الشركات:

يلجأ المبيضون إلى انشاء أو شراء أو إدارة شركات شرعية توحي بصورة طبيعية بعمليات نقدية عالية، فيخلطون أموالهم القذرة بأموال الشركات الشرعية.

٨ - أندية القمار:

حيث يلجأ المبيضون إلى أندية القمار، يستحصلون على فيش وقسائم اللعب مقابل الأموال النقدية، يتم بعدها إبدال الفيش بشكات مسحوبة على مصارف، فتظهر وكأنها أموال ناتجة عن ربح من ألعاب الميسر والقمار.

٩ - التبييض عبر المصارف:

تتعدد حالات تبييض الأموال عبر المصارف بتعدد الحالات التي يلجأ إليها المبيضون، مثل إيداع المال نقداً، أو سحب القروض، أو الاكتتاب نقداً بأذونات على الصندوق، أو أوامر التحويل الجارية باسم شركات وهمية في مصارف أوف شور Off- Shore، بعد ذلك تحوّل الأموال إلى حسابات أخرى باسم شركات وهمية في مراكز مالية ذات رقابة ضعيفة (لوكسمبورغ، سويسرا، أو جنات ضريبة أخرى)، ثم يحصل المبيضون على قروض مصرفية في بلدان أخرى حيث يحاولون استثمار أموالهم المبيضة (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، ... الخ)، وذلك بأن يقدموا كضمانة، ودائعهم من الأموال غير المشروعة (بفضل رهن شهادات الإيداع).

هذه القروض القانونية لا ترد، أي لا يجري الوفاء بها، فيستعمل المقرضون الضمانة. وبفضل هذه القروض يستطيع المبيضون أن يشتروا عقارات وغيرها انطلاقاً من رساميل وتمويلات آتية عبر مؤسسات شريفة[٤٠].

١٠ - التحويلات من المغتربين:

إن وفرة الرساميل الوافدة من بلاد المهجر تجعل من الصعب اكتشاف الحركات غير العادية في الحسابات الناجمة عن عمليات تبييض الأموال.

١١ - إنشاء المؤسسات المالية:[٤١]

وهي مؤسسات تقوم بصرف العملات والمضاربات المالية، ثم تعمل على خلط الأموال القذرة بالأرباح المحققة من نشاطاتها[٤٢].

١٢ - الفوترة المزدوجة:

تقوم هذه العملية على شراء سلع أو خدمات بأسعار مبالغ فيها ثم يُعمد إلى اخراج الرساميل من بلد المنشأ، والتي توازي الأموال الزائدة. وتباع تلك السلع في بلد آخر بأسعار تقل عن السعر المعلن عنه، ويضاف اليه المال المراد تبييضه كثمن لتلك السلع.

١٣ - المضاربة البورصية:

وهي بيع وهمي بسندات مسعرة في البورصة من البائع لنفسه، بواسطة شارٍ مزيف، يحقق عن طريقها أرباحاً وهمية لإخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع.

١٤- تقنية الاعتماد المستندي:

وتتمثل في شحن وهمي للبضائع، تنتج عنها أموال مقابل البضائع المشحونة. ثم يتم التصريح عن الأموال بصفتها ناتجة عن عملية الشحن.

١٥- التحويل التلغرافي للأموال:

حيث تنقل الأموال من بلد لآخر دون حاجة إلى نقل مادي. وتتم هذه العملية عدة مرات لإخفاء مصدرها الأساسي.

١٦ - الحوالات البريدية:

وهي تتمثل بإبدال أموال نقدية بحوالات يتم تجييرها إلى حسابات موجودة في الخارج. ثم يتمّ الحصول عليها من البلد المحوّلة إليه.

١٧ - اللجوء إلى مكاتب السمسرة والوساطة:

حيث يعمد إلى تحويل الاموال النقدية إلى سندات وأسهم قابلة للتداول، ثم تنتقل إلى عدة أشخاص، فيصعب الرجوع إلى مصدرها الأساسي.

١٨ - التواطؤ المصرفي:

في هذه التقنية، يقوم بعض الموظفين بتسهيل عملية إيداع الأموال القذرة في المصارف دون مواجهة صعوبات الإيداع والتحقيق.

١٩ - إنشاء المؤسسات الإصلاحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية والمرضية:

حيث توضع الأموال القذرة في هذه المؤسسات على شكل تبرعات وهبات وهمية، ثم تعود هذه الأموال إلى أصحابها عن طريق القيام بعمل وهمي مقابل الحصول على تلك الأموال.

٢٠ - التبييض عبر الإنترنت:

وتتمّ هذه التقنية باستعمال المبيضين المعلومات الجمة المتوفرة في الانترنت، للوصول إلى تفاصيل دقيقة عن الأنظمة والسبل المتاحة لتنفيذ مآربهم الملتوية وطنياً وعالمياً.

هذا بالإضافة إلى العديد من التقنيات والطرق التي يلجأ إليها المبيضون، والتي لا يمكن حصرها في عدد معين، إضافة إلى تطورها بتطور التكنولوجيا الحديثة.

المبحث الثاني: مراحل تبيض الاموال:

يعتبر Marc Pieth[٤٣] أحد الخبراء في الموضوع، بان عملية تبييض الاموال تتم بثلاث مراحل كبرى، وهي: التوظيف، التجميع، الدمج.

١ - المرحلة الأولى: التوظيف[٤٤]: (Placement)

ترتكز عملية التوظيف على تحويل المال القذر إلى ودائع مصرفية، والى إيرادات أو أرباح وهمية، ومن ثم توظيف الأموال في عدة حسابات، في مصرف واحد أو أكثر، كائنة في البلد نفسه أو في الخارج، وهكذا تعتبر سلسلة العمليات هذه عند انتهائها، بدء عملية «التبييض» بالمعنى الحصري.

٢ - المرحلة الثانية: التجميع[٤٥]: (Empilage / Layering)

تسمح مرحلة التجميع بإخفاء مصادر الأموال المعدة للتبييض. والغاية منها هي فصل الأموال عن مصدرها المريب وإعطاؤها غطاءً شرعياً وشريفاً. وتقوم هذه المرحلة على إعادة المال القذر إلى حسابات مصرفية مفتوحة باسم شركات محترمة. وعلى هذا المستوى من حلقة التبييض يصبح المال جاهزاً للدخول في المشاريع الاقتصادية بشكل قانوني.

٣ - المرحلة الثالثة: الدمج (Integration)

تشكّل مرحلة الدمج المرحلة الأخيرة من سلسلة التبييض، وهي التي تسعى إلى إضفاء مظهر شرعي على الأموال غير المشروعة، وإتاحة استخدامها بطريقة مريحة ومحترمة.

وبعد الانتهاء من هذه المرحلة واضفاء المشروعية على الأموال القذرة، يصبح من الصعب جداً الكشف عنها إلا من خلال:

١ - أعمال جاسوسية وبحث سري.

٢ - مساعدات غير رسمية من خلال المخبرين.

٣ - بشيء كبير من الحظ.

مخاطر التبييض:

المخاطر الاقتصادية:

أولاً: انخفاض الدخل القومي:

تؤدي عملية التبييض إلى هروب الأموال إلى خارج الدولة، وخسارة الإنتاج لأحد أهم عناصره وهو الرأسمال، مما يعيق إنتاج السلع والخدمات، فينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي بالإنخفاض.

ثانياً: انخفاض معدل الادخار:

يعتبر تبييض الأموال درباً من دروب الفساد المالي والاقتصادي، لذلك فإن تأثيره على انخفاض معدل الادخار، يظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية، التي

يمكن وصفها (بالدول الرخوة) Soft State كما أسماها الاقتصادي ميردال (Myrdal)، التي تشيع فيها الرشاوى والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها. وقد أوضح ميردال بصفة عامة أن الفساد يؤثر سلباً على معدل الادخار بشكل ملحوظ، وأعرب عن أسفه لتجاهل كتب ومقالات التنمية والتخلف الاقتصادي لهذا العنصر الهام[٤٦].

ثالثاً: إرتفاع معدل التضخم:

تساهم عملية تبييض الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع، مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود. ونظراً لأن عملية تبييض الأموال وما يرتبط بها من حركة الأموال عبر البنوك المتعددة، وهي على مستوى العالم، فإنها تساهم بشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية، ومن ثم يمكن أن تؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية[٤٧].

رابعاً: تدهور قيمة العملة الوطنية:

إن زيادة الطلب على العملات الأجنبية، التي يتم تحويل الأموال المهربة إليها، بقصد الإيداع في الخارج في البنوك أو بغرض الاستثمار في الخارج، لها كلّها نتيجة حتمية بارزة هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

خامساً: تشويه المنافسة:

تؤدي عملية تبييض الأموال إلى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي، وتبقي بصورة مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة، التي تتأثر بإغراءات المبيضين والمنظمات المافياوية. مما يؤدي إلى تحويل هذه المؤسسات إلى محل لتبييض الأموال، وتقوم بمنافسة المؤسسات المالية الأخرى بطريقة غير مشروعة.

سادساً: إفساد مناخ الاستثمار:

لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه، باعتبار أن اهتمامهم ينصب على إيجاد الغطاء عبر عمليات التوظيف، التي تسمح بشرعنة هذه الأموال، الأمر الذي يفسد مناخ الاستثمار، ذلك أن إدخال المال غير المشروع في الدورة المالية، يؤدي حكماً إلى إخفاء مصدر هذه الأموال.

سابعاً: تشويه صورة الأسواق المالية:

إن الأموال غير المشروعة التي يجري تبييضها من خلال المصارف وغيرها من المؤسسات المالية، تمثل عائقاً أمام تنفيذ السياسات الرامية إلى تحرير الأسواق المالية، من أجل اجتذاب الإستثمارات المشروعة، وبالتالي تشوه صورة تلك الأسواق[٤٨].

المخاطر الاجتماعية والسياسية:

من بين هذه **المخاطر الإجتماعية**، ما يلي:

أولاً: البطالة:

إن هروب الأموال من داخل البلاد إلى خارجها عبر القنوات المصرفية وغيرها، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل القومي إلى الدول الأخرى، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال، عن الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين، ومن ثم تواجه خطر البطالة في ظل الزيادة السنوية في أعداد الخريجين من المدارس والجامعات، فضلاً عن الباحثين عن العمل من غير المتعلمين، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.

وتوضح الدراسات، أن معدلات البطالة مرتفعة في نفس الدول التي يرتفع فيها حجم عمليات تبييض الاموال (باستثناء اليابان)، وتتراوح المعدلات بين ١٢.٦٪ في فرنسا و٦.١٪ في اميركا. اما الدول التي ينخفض فيها حجم تبييض الاموال فتتراوح معدلات البطالة فيها بين ٩.٦٪ في الدانمرك و ٤.٨٪ في النروج[٤٩].

ثانياً: انتشار الأوبئة:

تؤدي عمليات تبييض الأموال وخاصة الناتجة عن الفساد الاداري إلى نتائج سيئة في انجاز مشروعات معالجة المياه والصرف الصحي، وذلك من خلال عدم التنفيذ الصحيح والدقيق لتلك المشاريع، رغبة في زيادة الارباح الناتجة عنها، فتصبح هذه الاعمال عند فشلها كارثة على المجتمع بدلا من ان تكون المناعة اللازمة، مما ينعكس بشكل سلبي وخطير على انتشار الأوبئة والامراض الاجتماعية التي تفتك بالانسان، ويمكن ان تؤدي إلى تدمير رفاهيته.

ثالثاً: تدني مستوى المعيشة:

تؤثر عمليات تبييض الاموال في توزيع الدخل على افراد المجتمع بشكل سيء، وزيادة اعباء الفقر، وإتساع الفجوة بينهم وبين الاغنياء، ويعني ذلك وجود آثار اجتماعية سلبية لتوزيع الدخل.

رابعاً: الحؤول دون تبوّؤ اصحاب الكفاءات مجالات العمل:

إن تبييض الاموال وما ينتج عنه من وجود اشخاص يمتلكون رؤوس اموال ضخمة غير مشروعة، يؤدي إلى سيطرة هذه الاقلية على المراكز الاقتصادية والسياسية، ويمنعون بالتالي اصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا، إما خوفاً من كشف حقيقة مصدر أموالهم غير المشروعة، وإما خوفاً من تهديد مركزهم الذي وصلوا اليه، بفضل تلك الاموال غير المشروعة.

كما تؤدي عمليات تبييض الاموال إلى العديد من **المخاطر السياسية** التي تؤثر بشكل سلبي على كيان الدول واستقرارها. ومن هذه المخاطر:

أولاً: السيطرة على النظام السياسي:

ان الثروات والدخول غير المشروعة والنجاح في اخفائها وتمويه مصدرها واضفاء المشروعية عليها. في اطار عمليات تبييض الاموال، تؤدي إلى جعل اصحاب هذه الثروات والمداخيل مصدر قوة وسطوة وسيطرة على النظام السياسي، والى إحتمالات فرض قوانينهم وإرادتهم على المجتمع كله.

ثانياً: اختراق وافساد هياكل بعض الحكومات:

ان ما يجنيه مبيضو الاموال من ارباح طائلة وثروات هائلة، مادية وغير مادية، منقولة وغير منقولة. مكنتهم من إختراق وافساد هياكل بعض الحكومات.

ثالثاً: تمويل النزاعات الدينية والعرقية:

حيث يقوم المبيضون ببث الخلافات الداخلية وإشعال الفتن الدينية والعرقية، يعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات وغيرها بواسطة الاموال القذرة.

القسم الثاني: مكافحة تبييض الأموال:

إن ضخامة الأموال الناتجة عن عمليات تبييض الأموال والتي تتجاوز الـ ٥٠٠ مليار دولار سنوياً[٥٠]. بالإضافة إلى المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة

عنها، دفعت المجتمع الدولي إلى العمل على مكافحة هذه العمليات، وحرمان المنظمات الإجرامية من الاستفادة من الأموال غير المشروعة الناتجة عن جرائمها، وذلك عن طريق مكافحة تبييض الأموال.

وسوف نقوم هنا بدراسة طرق المكافحة. ثم دراسة عقبات المكافحة.

طرق المكافحة:

تعددت الطرق التي اتبعت في مكافحة تبييض الأموال، إن على صعيد التشريعات الدولية، أو على صعيد التشريعات الداخلية.

المكافحة على صعيد التشريعات الدولية:

تُعتبر جريمة تبييض الأموال من المسائل الجديدة التي اهتم بها المجتمع الدولي، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ومجلس المجموعة الأوروبية. وقد أدى هذا الإهتمام إلى ولادة إتفاقيات دولية وتوصيات ومؤتمرات متعددة أهمها التالي[٥١]:

١ - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا - ١٩٨٨):

تُعتبر اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ الخطوة الأولى والأهم التي جسدت قناعة المجتمع الدولي بضرورة مكافحة عمليات تبييض الأموال. وقد بلغ عدد الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية حتى العام ١٩٩٤ بحسب تقرير صادر عن INCB[٥٢]، ١٠٣ دول، بالإضافة إلى دول المجموعة الأوروبية، أي ما يعادل ٥٤ ٪ من عدد دول العالم.

ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية على ضرورة اتخاذ كل طرف في إطار قانونه الداخلي، ما يلزم من التدابير لتجريم كل عمل من شأنه إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو ملكيتها، مع العلم بأنها مستمدة من جرائم المخدرات.

وقد شكلت اتفاقية فيينا قاعدة صلبة للتعاون الدولي، إذ قرر رؤساء الدول الصناعية السبع الأكثر تقدماً (الولايات المتحدة الأميركية، كندا، اليابان، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا)، إنشاء مجموعة عمل خاصة لمكافحة عمليات تبييض الأموال (GAFI)[٥٣] وذلك إثر القمة التي عقدوها في باريس في تموز ١٩٨٩. وتجدر الاشارة

إلى انضمام روسيا مؤخراً إلى مجموعة الدول السبع، فأصبحت تعرف بمجموعة الدول الثماني[٥٤].

٢ - قانون المبادئ الصادر عن لجنة "Basle" عام ١٩٨٨:

أصدرت لجنة "Basle" تصريحاً عام ١٩٨٨، يتوقع أن تتجاوب معه البنوك الدولية للدول الأعضاء. يحتوي هذا التصريح على عدد من المبادئ مثل التأكد من شخصية العملاء، تجنب التحويلات المشبوهة، والتعاون مع الجهات التنفيذية.

٣ - إعلان Ixtapa في المكسيك عام ١٩٩٠:

أكد هذا الاعلان الصادر عن منظمة الدول الاميركية على الحاجة لتشريع يجرم الانشطة المتعلقة بتبييض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ويجعل بالامكان تحديدها واقتفاء أثرها وحجزها ومصادرتها، وتشجيع الهيئات المصرفية على التعاون مع الهيئات المعنية في تحقيق هذا الغرض[٥٥].

٤ - مؤتمر ستراسبورغ لعام ١٩٩٠[٥٦]:

عُقد هذا المؤتمر في ١٩٩٠/١١/٨ في ستراسبورغ، وضم مجموعة دول المجلس الأوروبي السبع التي تعهدت بمكافحة عمليات التبييض كافة وفقاً لاجراءات تشريعية والالتزام بالتعاون بين الدول.

٥ - اعلان كنجستون الذي عقد في جامايكا عام ١٩٩٢:

وقد ضم مجموعة من دول الكاريبي وأميركا اللاتينية. وأكد الإعلان على خطورة غسيل الأموال وأهمية تجريمها ومكافحتها بشتى الطرق.

٦ - إدارة (فوباك) التابعة للانتربول الدولي:

وقد أصدرت هذه الإدارة عام ١٩٩٣ دراسة عن تبييض الأموال وضرورة ملاحقة الموجودات في الدول الأوروبية.

٧ - تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عام ١٩٩٣، ١٩٩٤:

تؤكد تقارير الهيئة على أهمية تتبع الأموال أو المتحصلات الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وضبطها ومصادرتها، ويتطلب ذلك اكتشاف طرق تغيير الأساليب التي يستخدمها المهربون في غسل متحصلاتهم، والبحث عن البنوك الضعيفة والقيود المفروضة على سرية الحسابات، والتخفيف من اشتراطات السرية في البنوك والشركات والجهات الرسمية.

ودعت الهيئة في تقريرها الصادر سنة ١٩٩٤، إلى إصدار اتفاقية دولية لمكافحة تبييض الأموال الناتجة عن أنشطة الجريمة المنظمة.

٨ - المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة عام ١٩٩٤:

عُقد هذا المؤتمر في نابولي بإيطاليا، وطالب باتخاذ تدابير ووضع استراتيجيات لمنع ومكافحة تبييض الأموال واستخدام عائدات الجريمة ومكافحتها.

٩ - المؤتمر الدولي التاسع لمنع الجريمة عام ١٩٩٥:

وقد طالب المؤتمر بضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة بصفة عامة، وغسيل الأموال بصفة خاصة. وطالب المؤتمر السلطات المصرفية والقانونية في الدول الأعضاء بتسهيل عملية الكشف عن الحسابات السرية حتى لا يساء استخدامها للتستر على الجريمة وإخفاء حقيقة الدخل غير المشروع.

١٠ - قرارات لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات عام ١٩٩٥:

حيث بحثت التدابير الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استخدام المخدرات، ومن ضمنها موضوع تبييض الأموال. وقد أصدرت اللجنة القرارين التاليين:

أ - ضرورة الإبلاغ عن الصفقات المشبوهة أو الغريبة، إلى وحدة مركزية للتحليل المالي، يتم إنشاؤها في كل دولة على حدة.

ب - اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة المهتم بمكافحة المخدرات، وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة.

١١- مؤتمر المخدرات وتبييض الأموال عام ١٩٩٧:

عُقد هذا المؤتمر في الولايات المتحدة الامريكية بمدينة ميامي. وقد ركز على الوسائل الفعالة لمحاربة جريمة تبييض الأموال، ومن أبرز الوسائل التي ظهرت في هذا الصدد ثلاث:

أ - سياسة أعرف عميلك (Know Your Customer).

ب - سياسية أو مبدأ الإخطار عن العمليات المشبوهة .(Suspicious Activities)

جـ - التعاون الوثيق بين الدول.

١٢- المؤتمرات الإقليمية على مستوى العالم العربي لمكافحة الجريمة:

ولعل أهم هذه المؤتمرات:

أ - مؤتمر وزراء الداخلية العرب، عام ١٩٩٤.

ب - مؤتمر عمان (الأردن)، عام ١٩٩٤.

جـ - مؤتمر التعاون الأمني، عام ١٩٩٦.

وقد اهتمت هذه المؤتمرات بمعالجة ظاهرة تبييض الأموال وركزت على ضرورة تأمين التنسيق الدولي والاقليمي في سبيل مكافحتها.

١٣ - الاتفاقيات الاقليمية:

أ - الاتفاقية الاقليمية للتعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٩.

ب - الاتفاقية الصادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب عام ١٩٨٦.

جـ - اتفاقية الولايات المتحدة الأميركية وجزر الكايمان، عام ١٩٨٤.

د - اتفاقية لجنة البورصة الاميركية مع الحكومة السويسريةعام ١٩٨٢.

هـ - اتفاقية مجلس أوروبا عام ١٩٩٠:

المكافحة على صعيد التشريعات الداخلية:

استطاعت بعض الدول تحقيق نتائج لا بأس بها على صعيد مكافحة عمليات تبييض الأموال ومواجهتها بشكل فعال. ولعل من أهم هذه الدول: الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وسويسرا وألمانيا واستراليا وجزر السيشل والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والكويت ولبنان.

١ - الولايات المتحدة الأميركية:

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية من أكثر الدول حماساً واهتماماً بمكافحة عمليات تبييض الأموال غير المشروعة وخاصة الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وذلك بسبب الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حلت بالمجتمع الأميركي.

وكان من نتيجة هذا الاهتمام أن سنت الولايات المتحدة الأميركية قانوناً سنة ١٩٧٠ متعلقاً بسرية الحسابات المصرفية The Bank Secrecy Act وهو يهدف إلى تعقب العمليات النقدية، لمنع عمليات تبييض الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات (Narcotics Trading)، أو الناتجة عن التهريب (Smuggling)، أو عن القمار (Gambling) أو الناتجة عن الاختلاس (Embezzlement)، أو عن التهرب الضريبي (Tax Evasion)، أو التجارة بالممنوعات (Trafficking)[٥٧].

ثم أصدرت الولايات المتحدة الأميركية أول قانون خاص بمنع تبييض الأموال سنة ١٩٨٦، Money Laundering Control Act The، تم بموجبه اعتبار فعل تبييض الأموال جريمة مستقلة يعاقب عليها القانون الأميركي بالحبس والغرامة والمصادرة. وتلاه بعد ذلك قانون ١٩٨٨ The Anti Drug Act of، للمعاقبة على استعمال الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بصورة مستقلة عن جريمة الاتجار بالمخدرات[٥٨].

كما فرضت هذه القوانين على المؤسسات المالية - وهي البنوك، وشركات السمسرة، والادخار والتأمين، والمطاعم ومكاتب المحاسبة والمراجعة- وجوب إرسال تقارير عن المعاملات النقدية Transaction Rapport (CTR) Currency إلى إدارة خدمة الدخول الداخلية Internal Revenue Service (Irs) وذلك في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ كل معاملة تزيد قيمتها عن عشرة آلاف دولار يقوم بها فرد واحد أو مودع في اليوم الواحد[٥٩].

٢ - فرنسا:

كانت جريمة تبييض الأموال في فرنسا تقترن بجنحة المخدرات وتخضع للمادة ٦٢٧ من قانون الصحة، والمادة ٤١٥ من قانون الجمارك.

ثم صدر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١ قانون خاص لتنظيم مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

كما أنشأ المرسوم الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠، المتعلق بوزارة المالية، هيئة(Tracfin) المكلفة بدراسة وتحليل المعلومات والتأكد من قواعد مكافحة التبييض. ثم صدر القانون الفرنسي رقم ٩٠/٦١٤ بتاريخ ١٩٩٠/٧/١٢، والمرسوم التطبيقي الصادر في ١٩٩١/٢/١٣ ليفرض على المؤسسات المالية التصريح لهيئة "تراكفين" بالمبالغ المسجلة في دفاترها، والتي تبدو متأتية من الاتجار بالمخدرات، ويشمل جميع العمليات التي

تفوق قيمتها، (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف فرنك فرنسي. وآخر تعديل في الإطار القانوني لمكافحة تبييض الأموال، قد أدخله قانون ١٩٩٦/٥/١٣، الذي وسع نطاق التبييض ليشمل جميع النشاطات الإجرامية(٦٠).

٣ - سويسرا:

تعتبر سويسرا من أكبر المراكز المالية في العالم، وقد وضع النائب السويسري جان زغلر كتابين حول دور المصارف السويسرية في غسيل أموال المخدرات، الأول هو: «سويسرا تحت الشبهات»، والثاني «الغسيل السويسري هو الأكثر بياضاً»، وقد أوضح زغلر قيام سويسرا بإدارة نحو ٣٠ بالمائة من ثروات العالم، وإن مصارفها تحوي ألفاً وخمسمائة مليار دولار، كما يشير إلى أن حجم الأموال المغسولة كل عام يلامس نحو ٥٠٠ مليار دولار في كل مناطق العالم، وجزء من هذه الثروات القذرة يحط رحاله وراء جدران المصارف السويسرية العالية في وقت أو آخر...(٦١)

وهذا ما دفع سويسرا إلى الاهتمام بمكافحة عمليات تبييض الأموال على نطاق واسع، وكان للمصارف السويسرية دور فعال في ذلك، إذ أنه في عام ١٩٦٨ اتفقت في ما بينها وتحت رعاية البنك الوطني السويسري على قواعد مناقبية، تتعلق بموجب الحيطة المطلوبة عند فتح الحسابات المصرفية أو اجراء أية عمليات مالية، ويتم كل خمس سنوات تقريباً تعديل هذه الاتفاقية المسماة Convention relative à L'obligation de diligence وكان آخر تعديل لها عام ١٩٩٢. وقد فرضت هذه الاتفاقية غرامة مقدارها عشرة ملايين فرنك سويسري على المصرف المخالف لأحكامها(٦٢).

ثم أدخل في قانون العقوبات السويسري نص المادة ٣٠٥ المعمول بها ابتداء من أول آب ١٩٩٠، التي اعتبرت أن كل عمل ارادي من شأنه أن يعرقل تحديد مصدر أو اكتشاف أو مصادرة أموال مبيضة، يعاقب عليه بالحبس من سنتين حتى خمس سنوات وبغرامة مالية من أربعين ألف حتى مليون فرنك سويسري.

ثم أصدرت سويسرا قانوناً لمنع تبييض الأموال الملوثة بتاريخ ١٩٩٠/٨/١، وبموجبه يجبر المصرف وموظفوه على تطبيق الحيطة والحذر اللازمين عند فتح حساب العميل ومعرفة اسمه وموطنه(٦٣) المعروفة بقاعدة: "إعرف زبونك".

وقد صدر مؤخراً قانون جديد في سويسرا بشأن تبييض الأموال، بدأ العمل به في أول نيسان ١٩٩٨ يوجب أن تبلغ البنوك عن الحسابات المشكوك فيها للدولة وتجمد

الأرصدة المشبوهة. ويشمل هذا القانون المؤسسات غير المصرفية كالمحامين وشركات التأمين(٦٤).

كما طالبت اللجنة الفيدرالية للمصارف السويسرية المصارف مراقبة عمليات تبييض الأموال بشكل دقيق جداً.

هذا إلى جانب توقيع سويسرا سنة ١٩٩٥ على اتفاقية التعاون القضائي في مكافحة تبييض الأموال، مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا.

٤ - استراليا:

تعتبر استراليا من أبرز الدول وأكثرها فعالية في مكافحة عمليات تبييض الأموال. وكانت أول دولة تتبنى نظاماً قومياً للرقابة على التحويلات البرقية Wire Transfers.

ويعتمد هذا النظام على وجود وكالة مركزية استرالية، على اتصال وثيق بعدد كبير من بيوت الصرافة. حيث تعتبر الوكالة المركزية الاسترالية بأنها مركز التحليل لتقارير المعاملات: Transaction Raports and Analysis Center (Hustrac).

ويتم نقّل المعلومات من بيوت الصرافة إلى الوكالة المركزية (Hustrac) بالطرق الإلكترونية، فتقوم بتحليلها وتحديد النشاطات الجرمية ومحاولة اجهاض عمليات غسيل الأموال قبل اتمامها.

٥ - دولة قطر:

تعتبر قطر من الدول التي اهتمت بمكافحة آفة تبييض الأموال، وأصبحت متمتعة بإطار قانوني قادر على التعامل مع جرائم غسيل الأموال بكفاءة عالية، وخاصة بعد صدور القانون المرتبط بالمخدرات والمؤثرات العقلية الخطرة عام ١٩٨٧.

هذا إلى جانب جهود البنك المركزي القطري لمحاربة غسيل الأموال.

٦- مصر:

تعتبر مصر من الدول المتحمسة لمكافحة تبييض الأموال، وقد وقعت على اتفاقين دوليين لمكافحة عمليات غسيل الأموال: اتفاق الأمم المتحدة (فيينا ١٩٨٨) والاتفاق العربي (تونس ١٩٩٤).

هذان الاتفاقان هما المعمول بهما في مصر، إضافة إلى القانون رقم "٣٤" لعام ١٩٧١ والمعدل بالقانون رقم "٩٥" لعام ١٩٨٠، والمتعلق بفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

٧ - لبنان:

ان موقع لبنان كمركز مصرفي ومالي ذي بعد اقليمي، بالإضافة إلى قطاعه المالي الناشط وانفتاحه الدولي، هي من الأسباب التي دفعته إلى الاهتمام بمكافحة تبييض الأموال على نطاق واسع. ومن أبرز الخطوات التي اعتمدها لبنان في سبيل المكافحة:

أ - **الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨**: وذلك بموجب القانون رقم ٩٥/٤٢٦.

وقد كانت هذه الموافقة مشروطة لجهة تحفظ لبنان بعدم تطبيق النصوص التي تمس سرية العمليات المصرفية.

ب - **إعداد مشروع خاص لمكافحة تبييض الأموال:**

تضمن هذا المشروع إضافة فصل عاشر على قانون العقوبات، يتعلق بجرائم تبييض الأموال الناتجة عن جرائم المخدرات، ولكن هذا المشروع لم يبصر النور حتى الآن.

جـ - **اتفاقية الحيطة والحذر:**

بعد مشاورات واتصالات داخلية، أقرت جمعية مصارف لبنان والمصارف الأعضاء في الجمعية اتفاقية الحيطة والحذر أواخر عام ١٩٩٦. وقد حددت هذه الاتفاقية أطر ووسائل دعم الوقاية من تبييض الأموال عن طريق: تجنب استخدام المصارف لأغراض تبييض الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التحقق من هوية المتعاقد عملاً بمبدأ "اعرف زبونك" وتحديد صاحب الحق الاقتصادي، مراقبة العمليات وخصائصها، عمليات تدريب لموظفي المصارف.

د - **القانون رقم ٩٨/٦٧٣**: (قانون المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف):

يعتبر الخطوة الكبيرة والمهمة في لبنان، حيث دخلت للمرة الأولى في التشريع اللبناني عبارة تبييض الأموال في المادة الثانية من قانون ٩٨/٦٧٣، معتبراً أن تبييض الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

هـ - **التعميم رقم ٩٨/٣٠ الصادر عن جمعية مصارف لبنان:**

صدر التعميم رقم ٣٠ تاريخ ١٩٩٨/٤/٢٥ عن جمعية مصارف لبنان، متضمناً الاجراءات الموجدة للمراقبة في إطار اتفاقية الحيطة والحذر.

❖ ❖ ❖

من هنا يتبين أن لبنان نفذ فعلاً مضمون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (فيينا ١٩٨٨)، وذلك حين استحدث النصوص في محاولة جادة ومتشددة لمكافحة تبييض الأموال. فأوجد الهيكلية التشريعية والعملانية الكفيلة بالقضاء على ظاهرة تبييض الأموال. وقد صرح حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة[٦٥] بأنه لا يوجد في لبنان عمليات تبييض للأموال مستنداً على النقاط التالية: **أولاً**، أن لبنان سوق محصور يمكن معرفة حركات الأموال فيه وضبط أي محاولة تبييض. **ثانياً**، مراقبة مصرف لبنان لحسابات البنوك. **ثالثاً**، تبليغ مدققي الحسابات عند أي حالة تبييض. رابعاً، لا يسمح تنظيم المصارف بتبييض الأموال فلا يمكن أخذ قرض قبل تأمين الضمانات العينية.

وبالرغم من هذا التعاون الذي يبذله لبنان في مكافحة ظاهرة تبييض الأموال، أدرجت مجموعة العمل المالي الدولي (GAFI) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) اسم لبنان ضمن مجموعة الدول الـ ١٥ غير المتعاونة في موضوع تبييض الأموال[٦٦]. ومن الواضح جداً أن هذا التصنيف يتزامن مع اندحار العدو الاسرائيلي من لبنان، مما يظهر بأن هذه الخطوة ذات أبعاد سياسية تتعلق بالضغط على لبنان عبر الشؤون الاقتصادية والمالية من أجل رفع السرية المصرفية.

عقبات المكافحة:

بالرغم من الجهود الدولية المبذولة لمكافحة عمليات تبييض الأموال، والتي تم عرضها في الباب السابق، لا تزال هذه المكافحة تواجه عقبات كبرى تحول دون القضاء على النشاطات التي تهدف إلى اخفاء او تمويه مصادر الأموال غير المشروعة الناتجة عن الجرائم.

ولعل السرية المصرفية هي أبرز هذه العقبات، بالإضافة إلى وجود عقبات أخرى.

عقبة السرية المصرفية:

تعتبر السرية المصرفية من أكثر العقبات التي تقف عائقاً أمام مكافحة عمليات تبييض الأموال، إذ أنها تشكل مانعاً من الإطلاع على الودائع المصرفية، وملجأ للأموال المشبوهة. ويقول "زيغلر"، أحد النواب السويسريين، والذي يسعى إلى ابطال نظام السرية المصرفية «تختفي الأموال القذرة في المغاور داخل مصارفنا لتخرج ثانية في مظهر محترم جاهز للتوظيف»[٦٧].

وقد اعتمد لبنان نظام السرية المصرفية بموجب قانون ٣ أيلول ١٩٥٦، الذي تلتزم المصارف الخاضعة لأحكامه بالسرية المطلقة، إذ لا يجوز كشف السر المصرفي سواء في مواجهة الجهات الخاصة أو السلطات العامة، وسواء كانت قضائية أو إدارية أو مالية، إلا في حالات معينة في القانون وردت على سبيل الحصر وهي: **أولاً**: إذن العميل او ورثته خطياً، **ثانياً**: إذا حكم باشهار افلاسه، **ثالثاً**: عند وجود نزاع قضائي بينه وبين البنك بمناسبة الروابط المصرفية (المادة ٢)، **رابعاً**: إذا تعلق الأمر بالدعاوى المترتبة على جريمة الكسب غير المشروع (المادة ٧).

إنّ السرية المصرفية في لبنان هي اشد مما هي عليه في سويسرا، حيث يمكن خرق السرية المصرفية بموجب حكم قضائي من المحكمة السويسرية، أما في لبنان فلا يجوز ذلك إلا في حالات محددة حصراً.

وتعتبر السرية المصرفية عقبة بوجه مكافحة تبييض الأموال لأن أولى الخطوات التي يجب اتخاذها من اجل مكافحة عمليات تبييض الأموال، هي الإستقصاء والتفتيش عن الأموال غير المشروعة وعن مصادر هذه الأموال، بالإضافة إلى دراسة وتحليل العمليات النقدية، وجمع المعلومات المتعلقة بتطور عمليات تبادل الأموال... إلا أن القيام بهذه الخطوات يتطلب الكشف عن الودائع الموجودة في المؤسسات المالية وخاصة المصرفية، مما يؤدي إلى الإصطدام بسرية الحسابات المصرفية.

وبالرغم من أن التحليل القانوني والمنطقي الصحيح، ينتهي إلى أن السرية المصرفية تشكل عقبة في وجه مكافحة عمليات تبييض الأموال، فإن لبنان لا زال يتشبث بالمحافظة على السرية المصرفية ويحرص على عدم المس بها.

لقد استفاد لبنان من اعتماد السرية المصرفية في ظل الظروف السياسية والإقتصادية التي كانت سائدة عام ١٩٥٦، تاريخ اعتماد لبنان للسرية المصرفية، والتي ساهمت في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الخليجية، وبات عليه اليوم أن يطور هذه السياسة وفق المتغيرات التي طرأت في الداخل والخارج.

ان التدابير الملائمة التي يجب على لبنان اعتمادها، هي تلك التي تؤدي إلى التوفيق بين حاجته إلى السرية المصرفية وضرورة انخراطه في الجهود الدولية لمكافحة جريمة تبييض الأموال القذرة، وذلك يتم عن طريق إضافة حالة أخرى إلى الحالات الأربع التي ترفع فيها السرية المصرفية. خاصة وأن هذه الحالات الأربع هي أقل خطراً من حالة تبييض الأموال.

والتعليل المنطقي والقانوني لإضافة حالة تبييض الأموال لحالات رفع السرية المصرفية يستند إلى ما يلي:

١ - إن الغاية القانونية من اعتماد لبنان السرية المصرفية هي اجتذاب الأموال المشروعة وليس اضفاء هالة من الحماية القانونية على الأموال القذرة.

٢ - إن سويسرا نفسها التي تعتبر مهد نظام السرية المصرفية، اجازت رفعها في حالة تبييض الأموال ابتداء من نيسان عام ١٩٩٨.

٣ - إن الحالات التي تُمكن من رفع السرية المصرفي هي أقل خطورة من جريمة تبييض الأموال.

٤ - إن جريمة تبييض الأموال لم تكن مطروحة سنة ١٩٥٦، تاريخ اعتماد لبنان السرية المصرفية.

العقبات الأخرى:

إنّ الدول التي تأتي في المرتبة الأولى من ناحية حجم عمليات تبييض الأموال، لا تعتمد السرية المصرفية المشددة، والدليل على ذلك هو أن حجم عمليات تبييض الأموال في الولايات المتحدة الأميركية وفقاً لتقديرات عام ١٩٩١، يزيد عن ٢٨٢ مليار دولار سنوياً، في حين بلغ حجم عمليات تبييض الأموال في سويسرا وفقاً لتقديرات العام نفسه، حوالي مليارى دولار. كذلك أعلن رالف لايندر، وهو الخبير العالمي في مكافحة الممارسات المصرفية غير المشروعة، ان مدينة نيويورك تعتبر أكبر مركز عالمي لتبييض الأموال القذرة، كما تعتبر لندن منافساً تقليدياً لها حيث تجاوز حجم علميات تبييض الأموال التي جرت من خلالها، أكثر من ٤,٢ مليار دولار خلال عام ١٩٩٢، وذلك بسبب تعقد النظام المالي فيها وزيادة قدرتها على اتمام المعاملات الضخمة، خصوصاً المرتبطة «بالجريمة البيضاء» أي (تبييض الأموال القذرة). وهذا يدل إلى حد كبير، على أن السرية المصرفية لا تشكل العقبة الوحيدة في مكافحة عمليات تبييض الأموال.

وقد صرح محافظ المصرف المركزي الكويتي الشيخ سالم بن عبد العزيز الصباح، ان السلطات الكويتية اكتشفت عمليات غسيل أموال تقوم بها جهات خارج النظام المصرفي[٦٨]، وهذا يدل على وجود عقبات اخرى غير السرية المصرفية تعيق مكافحة عمليات تبييض الأموال ومن هذه العقبات:

أولاً: ضعف اجهزة الرقابة:

أنشأت الدول المهتمة بمكافحة عمليات تبييض الأموال اجهزة متخصصة في هذا المجال. ومن هذه الأجهزة، ادارة خدمة الدخول الداخلية، Internal Revenue Services (Irs) في الولايات المتحدة الأميركية، وهيئة تراكفين، (Tracfin) في فرنسا، والوكالة المركزية الأسترالية (Hustrac) في استراليا، ولجنة المراقبة لمنع تبييض الأموال في لبنان بموجب المادة "١٢" من اتفاقية الحيطة والحذر...

ومع ذلك، ما تزال اجهزة الرقابة تعاني بعض النقائص التي تحد من فعاليتها، وتتعلق هذه النقائص خصوصاً بتنوع القانون المطبق والغموض في المهمات الملقاة على عاتق هذه الأجهزة، اضافة إلى انه ما تزال انتاجية نظام المراقبة والملاحقة محدودة.

ثانياً: عدم وجود نظام معلوماتية متطور:

لا تزال أجهزة الرقابة غير قادرة على ضبط كل عمليات التبييض ، بسبب عدم وجود نظام معلوماتية متطور يسمح بالتحقق من مصدر الأموال المعروضة، بشكل سري وسريع، هذا إلى جانب عدم وجود اجهزة معلوماتية في غالبية الدول المعنية.

من هنا، كانت الضرورة إلى إقامة نظام معلوماتية متطور يسمح بمراقبة التحركات المالية ومعرفة مشروعية مصدرها، ثم تتبع مسارها وكيفية استعمالها والمجالات التي تستثمر بها.

ثالثاً: عدم التزام المصارف بالمراقبة والتحقق:

إنّ المصارف لا تتعاون مع العدالة بما فيه الكفاية للكشف عن عمليات تبييض الأموال. وذلك من خلال الإمتناع عن الإبلاغ عن الحالات المشبوهة بحجة الحفاظ على مبدأ السرية المصرفية. فالدور الذي يجب على المصارف وكافة المؤسسات المالية أن تلعبه يعتبر الدور الأساسي والأهم في انجاح سياسة المكافحة للقضاء على أية محاولة لتبييض الأموال.

رابعاً: عدم وجود برنامج تدريبي للعاملين في القطاع المالي:

إنّ انعدام الخبرة بطرق كشف عمليات تبييض الأموال لدى العاملين في القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، يشكل عقبة كبرى في وجه مكافحة

التبييض، حيث يستطيع أصحاب الأموال المشبوهة اجراء العمليات المالية المتعددة لإخفاء المصدر غير المشروع لأموالهم بسهولة وحرية مطلقة نظراً لضعف قدرات الموظفين في التعرف على الصفقات التي يتبعها المبيضون في انجاز عملياتهم.

أمام هذه العقبة المهمة، يقتضي تدريب وتنمية قدرات الموظفين في البنوك المختلفة وجميع العاملين في القطاع المالي على طريقة التعرّف على الصفقات المشكوك فيها والاجراءات السياسية الخاصة لمجابهتها، وكذلك الاجراءات القانونية الخاصة بعمليات تبييض الأموال.

خامساً: عدم تنظيم عمليات الإيفاء النقدي:

يلجأ المبيضون احياناً كثيرة إلى تبييض اموالهم عبر أقنية غير مصرفية، كشراء المؤسسات والشركات والعقارات والمعادن الثمينة والمجموعات الفنية النادرة...، ودفع ثمنها نقداً. وعليه يكون من الضروري تحديد سقف للقيمة التي يمكن أن تدفع نقداً.

ومن أجل ذلك يجب تفعيل وتحصين الشيكات المصرفية، والعمل على تشجيع الناس على التعامل بها، شرط ان تؤمن الحماية الكاملة لها، خوفاً من زيادة عدد الشيكات بدون رصيد، فيؤثر ذلك سلباً على الهدف المنشود.

الخاتمة :

إنّ الحروب التي نشبت بين عدد كبير من الدول وبين منظمات وعصابات امتهنت الأعمال غير المشروعة، يدل على أن المواجهة في هذا المجال، بالرغم من محاولات تنسيقها وضبطها، لم تفلح حتى الآن في تسجيل انتصار حاسم بوضع حد لتبييض الأموال القذرة والناتجة عن الأفعال الجرمية. فما أن يتم القضاء على قناة من القنوات، حتى تبرز عصابة أخرى، وتنشأ شبكة بديلة وتفتح قناة جديدة، وأكثر تطوراً. وكلما ازداد تصميم المجتمع الدولي على كسب المعركة، كلما ازداد تصميم العصابات والمنظمات على المضي قدماً في المواجهة، وتسخير كل طاقاتها وتفكيرها لابتكار تقنيات جديدة تمكنها من اخفاء وتمويه مصادر أموالها المشبوهة.

وهذا يدفع إلى زيادة الجهود المبذولة ومراجعة التدابير المتخذة والسياسات المعتمدة لوضع حد لعمليات تبييض الأموال، التي تعتبر بمثابة جسر يعبر عليه المبيض من نطاق اللاشرعية إلى نطاق الشرعية.

وفي ضوء ما سبق تناوله في دراسة وتحليل الأبعاد المختلفة لموضوع تبييض الأموال في لبنان والعالم، وانطلاقاً من الجهود الدولية والداخلية المبذولة لمواجهة هذه الظاهرة، وفي ضوء ما جرى تطبيقه من اجراءات في العديد من الدول النامية والمتقدمة، نستطيع أن نتقدم ببعض الاقتراحات أو التوصيات التي نرى أن الأخذ بها ووضعها موضع التطبيق العملي قد يؤدي إلى الوصول لنتائج إيجابية في ما يتعلق بمواجهة عمليات تبييض الأموال. وتتوزع هذه الاقتراحات والتوصيات أولاً على الصعيد الدولي، وثانياً على صعيد الوضع اللبناني.

أولاً: على الصعيد الدولي:

١ - ضرورة تفعيل التعاون الدولي في ما يتعلق بمكافحة عمليات تبييض الأموال.

٢ - الإستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة عمليات تبييض الأموال.

٣ - السعي نحو عقد اتفاقية دولية لمكافحة تبييض الأموال.

٤ - كشف فضائح تبييض الأموال وتعريف الناس بها.

ثانياً: على صعيد لبنان:

١ - ا عتماد التعريف الواسع لتبييض الأموال دون حصره بجرائم المخدرات.

٢ - إضافة حالة خامسة لحالات رفع السرية المصرفية، إلى جانب ضرورة اعتماد نظام تحقيق شديد السرية، حفاظاً على سمعة المواطنين الشرفاء.

٣ - إنشاء إدارة متخصصة من قوى الأمن للتحري ومتابعة انشطة تبييض الأموال.

٤ - إ نشاء وكالة مركزية متطورة للرقابة على التحويلات البرقية والمعاملات التي تبلغ قيمتها عشرة آلاف دولار فاكثر.

٥ - إصدار قانون خاص بمكافحة تبييض الأموال.

٦ - تدريب وتنمية قدرات العاملين في القطاع المالي.

❖ ❖ ❖

هذه بعض اقتراحاتنا المتواضعة، ونحن لا ندعي لها العصمة مطلقاً، ومع ذلك فإننا نراها من الأسس الصالحة لبناء لبنان الجديد، لأن الأخلاق هي أساس الحضارات والدول والشعوب والأفراد، وإذا كنا قد سعينا للإحاطة بكل جوانب آفة تبييض الأموال، إلا أننا لا ندعي أننا وفيناها حقها في البحث، وقد حالت دون ذلك اعتبارات عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر، قلة توافر ما يكفي من المراجع الضرورية، وعدم وجود اجتهادات وأحكام قضائية، بالإضافة إلى وجود نقاط تقنية مختلفة تستدعي معالجتها الإلمام بمعارف واختصاصات عدة.

المراجع

(١) International Money Barbara Webester and Michael S.Mc. Campbell: Laundering - National Institution of Justice (September 1992) Research In Brief.

(٢) د. منى الأشقر : تبييض الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، ١٩٩٥، ص. ٥٢.

(٣) (GAFI): Le Groupe d'action Financière International contre le blanchissement des capitaux.

(٤) James Beasley: Forensic Examination of Money Laundering Record, 13 March 1993, P.1.

(٥) Ronald Cleaver: Money Laundering - U.S. Department of Justice - Fedral Bureau of Investigation (FBI), 1992, P.1.

(٦) د. عبود السراج: شرح قانون العقوبات الاقتصادي، دمشق، ١٩٩٥، الطبعة السادسة، ص ١٤.

(٧) تمييز جزائي لبناني، قرار رقم ٤٣٤، تاريخ ١٩٥٤/١١/١٢، موسوعة عالية، رقم ١٠٠٥، ص ٢٦٥.

(٨) V.R. Heritier, le recel de choses, délit distinct, these de doctorat, lyon - 1937, R. 109, R. VOIUN, Droit Pénal special, Par Rassat, Dallos, 6è ed, P. 563.

(٩) نقض جنائي مصري، ١٨ يناير ١٩٥٤، مجموعة احكام النقض، س ٥، ق ٨٧، ص ٢١٦.

(١٠) د. سمير عالية: قانون العقوبات، القسم العام، الدار الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩١، ص ١٩٢.

(١١) Sa. Ronald Cleaver: (1992) Money Laundering - U.S. Department of Justice - National Institution - of Justice - Research in Brief.

- Barbara Webster and Michael S. Mc Campbell (1992), Interntional Money Laundering P. 5.

(١٢) د. حمدي عبد العظيم: غسيل الأموال في مصر والعالم، ١٩٩٧، الطبعة الأولى، ص ١٣١.

(١٣) جريدة العالم اليوم المصرية، بتاريخ ١٩٩٤/٤/٥.

(١٤) Sa. Ronald cleaver: Money Laundering (1992), F.B.I., U.S. Department of Justice (1992).

Barbara Webster and Michael S.Mc Campbell: International Money laundering.

(١٥) مجلة روز اليوسف المصرية، بتاريخ ١٩٩٤/٧/٤.

(١٦) د. حمدي عبد العظيم، مرجع مذكور، ص ٥٠.

(١٧) مجلة روز اليوسف، المصرية، بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٨.

(١٨) جريدة اخبار الحوادث المصرية، بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٧.

(١٩) جريدة الراية القطرية، بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٣.

(٢٠) Sa. Ronald Cleaver: Money Laundering (1992); Barbara Webster and Michael.

S. Mc Campbell; National Institution of Justice (1992).

(٢١) د. مهدي محفوظ: علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دراسة مقارنة، بيروت، ١٩٩٤، ص ٣٧٩.

(٢٢) د.نعيم مغبغب: تهريب الأموال والسرية المصرفية أمام القضاء الجزائي، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٢٦.

(٢٣) جريدة الاهرام المصرية، بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٥.

(٢٤) رؤوف ابو زكي : المصارف العربية وعقدة BCCI، مجلة الاقتصاد والاعمال، دبي، يوليو ١٩٩٢، ص ٥.

(٢٥) أدوين سذرلان: جرائم أصحاب الياقات البيضاء، نيويورك، الطبعة الثانية، ١٩٦١، ص ٩.

(٢٦) جريدة النهار، بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٧.

(٢٧) Sa. Ronald Cleaver: 1992,Money Laundering, P. 2.

(٢٨) جريدة النهار، بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٤.

(٢٩) جريدة النهار، بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٦.

(٣٠) جريدة النهار، تاريخ ١٩٩٩/٤/١٤.

(٣١) محمد حسنين هيكل : زيارة جديدة للتاريخ، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٣٧٦.

(٣٢) جريدة اخبار اليوم المصرية، بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٦.

(٣٣) د. اسعد عبد الرحمن : الناصرية - البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي، بيروت، ١٩٨١، مؤسسة الابحاث الغربية، ص ١٢٧.

(٣٤) عبد الله امام : قضية عصمت السادات، محاكمة عصر، مجلة روز اليوسف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤١.

(٣٥) محمود سالم : الاوراق الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٣٦.

(٣٦) Barbara Webster and Michael S.M.c Campbell: (1992) International Money Laundering - National Institution of Justice.

(٣٧) Sa. Ronald Cleaver: (1992) Money Laundering - United states, Department of Justice Federal - Bureau of Investigation P 5.

(٣٨) د. منى الأشقر: مرجع مذكور، ص ٦٧.

(٣٩) Walter Ingo et C. Simon (1989), Money Laundering, sterm school of Busines New York University, Unplished, New York. P.6.

(٤٠) Dr. Jihad Azour: P. 27.

(٤١) United Nation - Economic and Social Council, Vienna, 1998, Raport about Money Laundering.

(٤٢) United States - Department of Justice-F.B.I. Money Laundering - A Guid for Inssurance Companies 1992.

(٤٣) Chef de division à L'office suisse de la Justice .

(٤٤) ويطلق على هذه المرحلة في بعض الدول مثل الكويت "مرحلة الاحلال"، وهي ترجمة للكلمة الانكليزية Placement.

(٤٥) ويطلق على هذه المرحلة في بعض الدول "مرحلة التعتيم" تعريباً للكلمة الانكليزية Layering.

(٤٦) Myrdal G: The Challenge of the World Poverty, Allen Lane and Penguin Press, (1970) P.P. 208 - 252.

(٤٧) د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٠، ص ٢١٦.

(٤٨) United Nations, Economical and Social Council, Vienna, 16-3-1998.

(٤٩) د. فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص٢١٦.

(٥٠) القاضي الدكتور غسان رباح: قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، دار الخلود، ص ١٥٢.

(٥١) اللواء عصام الترساوي، غسيل الأموال، ١٩٩٥، ص ٣ - ٥.

(٥٢) International Narcoties Control Board for 1994, (INCB).

(٥٣) Le Groupe d'action Financiére International contre le blanchiment des capitaux. (GAFI).

(٥٤) مجلة الحقوق الكويتية، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٩٩٨، العدد الثالث، ص٣٠٠.

(٥٥) مجلة الحقوق الكويتية، مرجع مذكور، ص ٣٨١.

(٥٦) Micheal Zeldin: Money Laundering, 1992, P.257

(٥٧) Gerald L. Hilsher: Banking Secrecy: Coping with Money Laundering in the Internationl Arena (1988) P. 240.

(٥٨) Money Laundering: A Guide For Insurance Companies (1992), U.S. Department of Justice, Fedral Bureau of Investigation, P.2.

(٥٩) Walter, Ingo et C. Simon (1989), Money Laundering, Stern School of Business, New York University, Unplished, New York P. 3.

(٦٠) Pierre Kopp, L'Economie du Blanchiment. Cashiers "Finance Ethique Confiance",. 1996, P.11.

(٦١) د. غسان رباح: قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الجديد، مرجع مذكور، ص١٥١.

(٦٢) Micheal Arthur James: The Swiss And their Marvelous Banks, 1992, P.49.

(٦٣) Willy Relleke: Banking Secrecy, Scope and Content, 1993, P. 135.

(٦٤) د. محمد شعيب: مجلة المؤشر ، العدد ٢٧٤، تاريخ ١٩٩٨/٧/٣١، ص ٤٩.

(٦٥) وذلك أثناء مقابلة تلفزيونية على شاشة تلفزيون LBCI، بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٥.

(٦٦) مجلة الجيش، العدد رقم ١٨٣/١٨٢، آب/ايلول ٢٠٠٠، ص ١٠٥.

(٦٧) د. غسان رباح : قانون العقوبات الإقتصادي ، منشورات بحسون الثقافية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٥٢.

(٦٨) جريدة النهار، بتاريخ ١٩٩٥/١١/٦.

شرف. تضحية. وفاء

11 - *Paul Viotti and Mark Kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism (Macmillan Publishing Company, New York, second edition, 1993).*

12 - *Stephen Haggard and Robert Kaufman, The Political Economy of democratic Transitions (princeton University Press, New Jersey, 1995).*

13 - *Stephen Haggard and Steven Webb, Ed., Voting for Reform (Oxford University Press, New York, 1994).*

14 - *Zaheer Afridi, Catch 22: The Politics of Poverty: The Poverty of politics (Peshawar: Pakistan University of Rural Development, 1989).*

References

1 - See, in particular, Howard Zinn, "How Democratic Is America," in Robert E. DiClerico and Allan S. Hammock (ed.), Points of View: Readings in American Government and Politics, (New York: McGraw-Hill, Inc., 1995), 2-13; Janda, et al., The Challenge of Democracy: Government in America, (Boston: Houghton Mifflin Company, 1995), 33-37.

2 - Alexander A. Madiebo, The Nigerian Revolution and the Biafran War (Enugu: Fourth Dimension Publishers, 1980), 386.

3 - Henry Bienen, (ed.) The Military and Modernization,(Chicago: Aldine, 1971); Eric Nordlinger, "Soldiers in Mufti: The Impact of Military Rule Upon Economic and Social Change in the Non-Western States," American Political Science Review, Vol. 64 (1970), 1131-1148. Henry Bienen, Soldiers in Politics: Military Coups and Governments, (Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1976).

4 - Samuel Decalo, Coups and Army Rule in Africa, (New Haven: Yale University Press, 1976).

5 - Izevbuwa Osayimwese and Sunday Iyare, "The Economics of Nigerian Federalism: Selected Issues in Economic Management," Publius: The Journal of Federalism, Vol. 21 (Fall 1991), 97.

6 - Eric Umeh, "Debt Crisis in Nigeria: Is it Macroeconomic Debtor Mismanagement or Imprudent Credit Lending? A Case Study," Unpublished Master's Thesis, Texas Woman's University, Denton, Texas, May 1992, 41-42.

7 - Bruce Rusett and Harvey Starr, World Politics: The Menu for Choice (Freeman and Company, USA, fifth edition, 1996).

8 - John Helliwell, Empirical Linkages between Democracy and Economic Growth, NBER working paper, 1992.

9 - Karen Mingst, Essentials of International Relations (Norton and Company, New York, 1999).

10 - Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", American Political Science Review, vol. 53, 1959.

Above all, economic prosperity brings other developments that are conducive for democracy; namely, industrialization, communication, and most importantly, education, which fosters a good understanding of say the rule of law, and harmonic human relations. These developments encourage, advance, and sustain democracy, and they can only come about in a strong economy built and maintained by Truly educated leaders, i.e., elite with the common sense to understand that investment at home is the engine of economic growth. Only these kinds of men and women will say NO to the prevailing value system that encourages and endorses corrupt practices in developing societies. Only these kinds of men and women will say no to disobedience to laws, inter-minority rivalries, intra-confessional conflicts, excessive display of wealth, and arrogance.

Only these kinds of men and women will say no to neglect of true education, embezzlement of public funds, colonial mentality, and inferiority complex. Only these men and women will say yes to the principle of charity begins at home, and not abroad, consequently encouraging investment instead of creating greener pastures abroad.

In sum, democracy (DE), when its principles are religiously enforced, brings economic growth because more people tend to invest in a democracy (as explained at the beginning of this paper). Economic growth (EG), on the other hand, is a sine qua non for maintaining democracy (DE). However, the preservation of democracy and maintenance of economic growth are a function of the good leaders who are determined to work for the growth and development of every aspect of the whole country.

that they deal with. The WB and the IMF are just like other banks and lending institutions entitled to impose conditions to secure their investment. From a political point of view, these institutions finance reforms and structural adjustments; it would be assured to allocate funds to countries that lack the interest or the capacity to pursue these reforms to their conclusion. Third, the conditions that they set on governments are like policy advice that they provide with their services. This advice is based on expertise and experience draw from many cases that these institutions have encountered in their past activities. To make a long story short, these interventions are means to promote and enforce the universal ideal of stimulating economic development through the establishment and consolidation of democracy.

To conclude, the basic argument of this paper is quite simple. Regardless of global and international pressures, Democracy provides a good road to growth when its principles are enforced. However, one must recognize that democracy, just in name, does not stop a criminal from being a criminal. All we know about the democratic process is that over a period of time, the institutions, the economic structure, and the whole business of laws, and law-making will be maintained according to the wishes and desires of the people. This is only true if all other matters so vital to the success of a country (e.g., patriotism, commitment, great vision, and investments on the part of the leaders and the elite, and genuine consideration for others) are taken seriously by those who are elected in a democracy. Indeed, it is pure illusion to assume that answers to any society's problems will be forthcoming by mere repetition of democracy (as if it were an incantation against the evils perpetuated by men against men) nor by an authoritarian rule (established under the guise of curbing corruption).

Therefore, success of a democratic government depends upon the morally guided and sagacious leaders (and the elite) who are determined to work for the growth and development of every aspect of the whole country, be it political development (democracy), economic development, or good human relations. When this commitment is demonstrated, there will be economic growth - the people will be well fed. And when people are well fed, they are likely to obey laws, respect the rights of others, accept conventional means of political participation, and generally observe the principles and the values of democracy. The maxim that "a hungry man is an angry man," underscores this point.

eventually in the interest of the beneficiary states because they help the establishment of steady economic growth and sustainable development.

Other ways of suggesting policy changes and restructuring are trade agreements and socialization. Trade agreements are described by some globalists as sub-levels of globalization. These agreements have been very successful in imposing certain policy concessions. Sometimes the agreements can be of great attractiveness to developing countries encouraging them to stimulate the reform programs and to shape them according to the agreements convenience. The best example is that of the European Commission. The paramount specimen of this process is the efforts of countries like Spain and Turkey in democratization to secure their membership in the European Union. Another trend in illustrating the intervention of international institutions in state economic and political policies is socialization. This strategy is very attractive to organizations like the WB and the IMF who train scholars and experts at their institutions and send them back to their countries or to other countries to spread and promote their ideas. In all the countries studied in the book by Haggard and Weeb, foreign advisers from multilateral institutions, universities, and think tanks, provided policy advice. Sometimes, the experts are not foreign, and even more, they would not be just advisers; Turgut Ozal, the former Prime Minister of Turkey, worked at the WB in the 1970s and gathered many of his ideas on trade liberalization and adjustment at that time.

Whether one is adopting the pluralist point of view or the globalist perspective, he/ she can not but admit that international financial institutions do interfere in the domestic policy of the countries they deal with. This intervention is definitely unjustifiable according to pluralists, and is just a new form of imperialism in disguise. Whether those developing countries are adopting the right policies or the wrong ones, is a question that these countries are solely qualified to ask and answer. The LCDs have the right to develop and evolve in the circumstances that characterize them as independent societies, just as the developed countries have been allowed this right before them. The natural evolution of LCDs could lead to better models than those existing in developed countries. These interventions are hindering this natural process and imposing hegemony of structures and values that could be detrimental to humanity.

On the other hand, the pluralists find it only natural of the international financial agencies to interfere in the policies of the states

Since the WB is both, an actor and a think tank (sponsoring research, and scholars), it can use, interchangeably, the products of the projects it subsidizes. Hence, as it uses the results of the studies in applying or enforcing its policies, the WB uses the effects of its policies in the studies it sponsors. One of such examples is Haggard and Web's book, where they took cases of reform that were usually supported by various forms of structural adjustment lending from the WB and the IMF. The WB actually gives itself credit for weakening several authoritarian governments in Africa by pressuring them to adopt different kinds of reform in the early 1990s. The WB camp admits, however, that pressures have only been successful when the government was committed to reform; the aid provided the means for that government to apply the reforms. The camp also admits that these reform subsidies had negative repercussions sometimes. The controlled and imported nature of the reforms - supported by the WB or the IMF - provided easy targets for the domestic opposition to these reforms. Policy agendas always are more attractive if the were homegrown. Opposition to imported policies is always successful in countries with long histories and experiences of foreign political intervention, such as Lebanon. This opposition could be a source of hindrance for reforms since politicians respond to constituent pressures. Thus, it is essential that adjustments should be swift, incremental and continuous, because delay leads to more economic deterioration and the support for the reforms may erode.

The international lending or donor agencies and states give their support to reforms in LCDs, in many ways, none of them is unconditional and fitting the globalists perspective. Conditionally is actually an intrinsic attribute of the support given to these LCDs. Institutions like the WB or the IMF, give loans to countries undergoing structural reforms (which is a first condition anyway), on conditions relating to the policies these states should adopt in executing the reforms. The globalists perceive these conditions as a breach of the sovereignty of these states and instruments to promote the capitalist ideologies of the pluralists dominating these international institutions. The pluralists consider the conditions as tools to guarantee that the beneficiaries of loans will be able to return the funds. The ideological facet of the pluralist's argument is that these institutions are encouraging developing states to adopt policies and structures that facilitate peaceful change, and democracy. Achieving these goals is

the prerequisite for democracy; i.e. economic growth. The argument of the WB camp was that the growth that such policies introduced was only, immediate and short terms; in other words non-sustainable development. They admitted, on the other hand, that new democratic governments would face particular challenges in managing economic policy, including strong distribution claims from previously excluded groups. That situation was, in itself, a reason for the WB and other lending or donor international players to support the democratizing countries and help them in applying their reforms. The WB camp had some cases of newly developed countries, where democracy had been imposed from above in order to reach economic growth. Turkey - which is one of the case studies in Voting for Reform - was the paramount example, as the military had always played a considerable role in imposing new orders that would have democratic practices as guidelines: an oxymoronic case where the WB camp did not hesitate to use in support of its theory.

Although the initial purpose of the WB was to facilitate reconstruction in post-World War II Europe (Hence its formal name: the International Bank for reconstruction and Development), its current practices could be mainly described as loaning funds to states proposing economic development projects. Having this as actual purpose, the WB needed to study reforms more extensively. The main assumption in the studies was, as mentioned above, that democratizing reforms take place at turning points in the political lives of states, mainly at changing of regimes. These transitions have advantages and disadvantages for the newly established governments. On the one hand, the outgoing regimes would have been popularly discredited and support for them, from all the sectors of society would have collapsed. On the other hand, the reforms would come at points where the economic resources have been exhausted by the former regimes that tend to be plutocratic. Hence, the economic and social situation of society would be at deteriorating levels. The public at one point would blame the new government for poor performance. The pattern of behavior in such situations would be (as in the Lebanese case) trading political gains for economic sacrifices. The role of international lending and donor agencies such as the WB would be to subsidize the reforms at this point, because it has been found that foreign aid and support rather delay the reforms in case they have not been initiated a priori.

development. They took cases of political liberalization since the mid-1970s and analyzed them. Such cases were mainly in Southern Europe as in Greece, Portugal or Spain. By the mid-1980s they had many Latin American cases to consider. In the late 1980s, the wave of political liberalization had reached a number of Asian countries including the Republic of Korea, Pakistan and Thailand. In the early 1990s, the end of the cold war brought with it another of such waves in some East European countries. The WB and other supporters of this theory could use examples occurring at the time of the debate, in addition to studying them closely as they were actually taking place.

The studies were from various angles and the cases were from different categories, but they all had one purpose: find causality between democracy and development. The subsidies mainly revolved around the theme of reform, since political liberalization came at turning points in the history of states, and was applied under the name of reform. The most interesting, and essential cases in support of the WB theory were those of the former socialist republics. They had to construct virtually the whole structure and all the institutions of a market economy and a democratic government. The sings of economic development that followed the reforms in those countries were considered evidence for the causality of democracy to economic growth. The most notable publication among these studies is a book, published in 1994, in the World Bank Publications series, edited by Stephen Haggard and Steven Webb: Voting for Reform. This book became the representative of the WB theory, although it was preceded by many publications defending this theory (some of which were by the WB as well). The book - that consists of eight case studies of democratizing states - adopts a tone of confidence signaling the assumption of the confirmation of the confirmation of the WB theory. The eight case studies are addressed as being work assuming a paradigm and building on it. The paradigm being: democracy and political liberalization do lead to economic growth and development.

The most difficult cases to study were of LDCs. As mentioned above, most of these countries acquired their independence as a result of decolonialization. As independent states, they most often ended up as dictatorships. The paradox was that some of these dictatorships did impose some developmental policies leading to immediate growth. Such cases, as South Korea, were used by the adherents to the opposite camp, claiming that repression could be tolerated for a period to build

countries are with no exemption liberal democracies. Even among these developed countries the younger democracies are pooped than older ones. Second is that most poor countries were governed by authoritarian regimes. The link between democracy and economic development was too obvious to be ignored. As a matters of fact, since the independence of many LDCs as a result of decolonialization in the 1960s, poverty was a pattern, so was a pattern, so was authoritarianism.

Despite the universality of such observations, they were not enough to establish a causal relationship. They merely emphasized the correlation between democracy and economic development. The WB's theory did not convince all intellectuals and failed to become a paradigm. On the contrary, many embraced the opposite theory saying that the actual causality is from development to democracy, and not vice versa. The reasoning considers economic development to be a prerequisite of democracy, since high development makes it easier to maintain a democratic form of government. These scholars argue that wherever linkages between democracy and growth have been established, they often support the notion that democracy and growth have been established, they often support the notion that democracy requires a high cost in terms of subsequent reductions in growth. They base their arguments on empirical studies conducted according to numbers provided by international organizations such as the United Nations (UN) on economic growth and political and civil rights. These studies give evidence that countries with increasing levels of per capita income and productivity have rates of growth that are higher initially, but then tend to slow down as the income levels converge. This slowdown is believed to be the result of the adoption of a more democratic from of government. Scholars of this opinion take to a still broader level, they relate the economic benefits to achievement and maintenance of peace among nations. Here we can take Lebanon as an example; one of the main incentives for the Lebanese to sign a peace agreement with Israel is the financial foreign aid that they expect to receive to accept this peace. Thus the adherents to this theory consider peace and stability in the international system as parallel of democracy on the domestic level.

On the other side of the argument were the WB (the sponsor of the democracy leads to development theory) and other institutions, stated and scholars forming the pluralist camp. They launched extensive theoretical and empirical studies to prove the causality of democracy to

The International Monetary Fund, and other international lending institution, as well as some funding states, adopted this theory since it supported and promoted their pluralist (liberal capitalism) ideology.

As a matter of fact, this theory gave the pluralists both support and a concrete answer to the question that globalists always asked. Why so many states in Africa, Latin America, and Asia have been unable to develop, the way the developed countries have? Although pluralists always claimed to have the answer to this question in the literature provided to study the difference between modern and traditional societies, it was never enough. Few but nonetheless existing cases could be found, where traditional societies were able to develop to a higher stage of political and/ or economic modernity. Cases like Taiwan and other far eastern countries are strong examples of economic development in surroundings of backwardness and misery. This theory came as more concrete explanation to the development issue than the theory of modernity versus traditionalism, although both are derivatives of each other.

Development as a discipline of study had acquired a considerable amount of literature among many international relations specialists and scholars, namely the globalists. Most Western social scientists did not expect such persistence of poverty in LDCs. They expected development in poor countries to be slow, but moving to the better. They attributed the difficulty of the process to the lack of accumulation of capital investments and human skills. The globalists adopted the view that, it is the unfair world capitalist system that led to this uneven distribution of wealth in the globe. International institutions such as the MNCs are means for the perpetuation of this system, hence for this injustice. Furthermore, it is impossible for the LDCs to develop in the same way that industrialized countries have, because monopoly over resources has become internationally institutionalized. Since it is the industrialized countries that exhausted the world's resources through imperialism. The globalists see that it is these countries duty to help LDCs develop. Most importantly, this help should be unconditional.

The pluralists, on the other hand, were also concerned about development. Their concern, however, is based on rather a dual question asking why have LDCs been unable to develop, and why and how did industrialized countries develop. They were faced with two realities that broadly describe the situation. First, the fact that developed

globalists even refute this peaceful change, following the Luxembourg tradition. They are not tempted by the appeal of this reformism. Rosa Luxembourg thought that revolution is the only effective way to improve society. She believed that reformism involves compromise with the bourgeoisie strengthening the hand of the capitalist class. International agencies such as the World Bank invest considerably in avoiding this Luxembourg effect; they try to avoid revolution on both levels: the domestic level in each state, and the international level among states.

A serious threat to the international system, however, is the revolutions at the level of states. Signs of such revolutions started emerging throughout the second half of the twentieth century. In the late 1960s, 77 states formed a coalition of the countries of the South, the Group of the South, the Group of 77. They met and adopted a charter advocating what was called later the New International Economic Order (NIEO)(13). The charter contained their concerns and demands; they mainly consisted of regulating the international markets and institutions. Revolutions came later in different forms; the Iranian revolution is an example of both internal and international revolutions. The newly established order in what became the Islamic Republic of Iran was hostile to most of the international establishment, especially to its main symbol, the United States of America. This is one of the reasons that triggered Western societies to launch a serious quest to establish a theoretical and practical baseline that promotes and spreads democracy all over the world.

The most tempting pathway was to link democracy to economic growth and development. Democracy might be controversial, or to say the least, not consensual among all nations and regimes, but all seek economic development and growth. There was a long-standing presumption that democracy takes root and survives where levels of economic development and education are high. The correlation between those two dynamic indicators was somewhat established, however the existence of a causal relation from any of them towards the other was still unsure. In the late 1980s, the World Bank came up with a theory supporting a causal relation between democracy and economic development. In fact, the theory consisted mainly of the idea that democracy and political liberalization are simply instruments to accomplish economic growth.

economy is mainly due to the dramatic increase in the size of transactions among nations in this past century.

Starting from the 1960s, the importance of growth and democracy has been greatly multiplied after the implications of both World Wars have cleared out. As the field of communication is advancing, international trade and transactions are growing with it. Two very important examples of the importance of economy in the international system are the great depression that followed the crash of the Wall Street market (1929), and the economic crises in many countries after the 1997 market crash in East Asia.

Although it is a fact that certain perspectives concerning the relationship between democracy and growth are dominant in the world system, consensus is far from being achieved around the righteousness of the main traits of these perspectives. Different trends in the field of international relations view the world differently.

One of the main points of disagreement between the globalist's trend and pluralists is the role of international actors, especially non-state ones. International players are usually foreign states, intergovernmental organizations, non-governmental organizations (NGOs), multinational corporations (MNCs), multilateral lending institutions, foreign control technology, and international banks. With the dramatic increase of the importance of political economy in the recent years, the significance and power of the non-state institutions grew exponentially. The globalists were very concerned about this growth (especially in the cases of MNCs, and international lending institutions) because they consider the international non-state agencies as means to propagate capitalism in the world, and as exploitative tools in the hands of the rich developed countries. Some of these institutions like the World Bank (WB) set conditions for the countries to follow in order to lend them the money they need. These conditions could be following specific political or economic reformism policies, an act that globalists consider as a blatant breach of the borrowing state's sovereignty. The pluralist's trend, on the other hand, consider these international agencies as regulative instruments that the international system depends on for its regular functioning. They justify their interventions by protective security that is saving the borrowing state from bankruptcy.

The pluralists put forward another objective for the international agencies, which is financing peaceful change and democracy. Some

ways: as an ideal to be attained and also as an actually existing government exemplified, at least in important ways, in their political system.

Again I repeat for emphasis, although no model of democracy can claim universal acceptability, it is useful to consider ideal democracy as apolitical system that might be designed for members of an association who were willing to treat one another, for political purposes, as political equals. Although the members of the association might, and indeed almost certainly would, view one another as unequal in other respects, if they were to assume that all of them possess equal rights to participate fully in making the policies, rules, laws, or other decisions that they are then expected (or required) to obey, then an association of political equals formed to govern a state would, ideally, have to satisfy several criteria.

It is suffice to address, at this juncture, another point about the relationship between democracy and economic growth. It has been argued that when examining the evolution of the world in the twentieth century, it is fascinating to notice the acceleration of the developments and the exponential increase in the amount of advancements per time unit. The twentieth century itself contained more developments and events than all the preceding centuries. Moreover, the events and advancements that happened in the last decade of the century exceed in importance those that happened in the whole century.

The pattern seems to be that many more things are happening in much less time. If things keep on going at the same rate and speed, it would not be inconceivable to expect that time would become the most valuable commodity of the next century. Hence, as people are so busy trying to cope with the speed of the events, they can't stop and ask themselves whether these developments are really of benefit to them.

One of such examples is globalization, it has grown so much and so fast in the past years that it has become de-facto the governing relations in the world. States, and non-state actors, find themselves in a position where there can't object, they just have to follow, or else, they will be left behind. This growth of the globalization phenomenon is one of the manifestations of the ever-increasing importance of politics versus economy and democracy versus growth in the study and practice of national economies. This increase in the importance of political

Corruption destroys any economy because instead of serving the people, corrupt officials start serving their own narrow selfish interests (thereby creating a government of the few, by the few, for the few). Just as some people are skeptical about investing in a country ruled by dictators, some prefer not to invest in a nation mired in corruption. Leaders should be constrained in their power to rise above corruption; they must be accountable to the laws of the land; they must have consideration for their fellow citizen; they must be democratic at heart; they must be selfless, honest and committed to better serve the interest of the country at large; and they must be truly patriotic. And when this is done, a sound economy will be established, and democracy will be maintained, and preserved.

The fact that the most advanced industrialized societies are democratic countries, democracy is believed to be the best form of government primarily because its principles are geared toward serving the interest of the larger public, hence, government of the people by the people. However, if corrupt, selfish, inconsiderate, and mindless officials are elected in a democracy, they will destroy the economy and democracy itself, democratic principles and good laws notwithstanding. It is obvious that corrupt officials do not obey the laws and democratic principles; and, as we know, the real essence of any law lies in its implementation. If laws and democratic principles are only partially observed or totally ignored, what then is left of democracy? Frankly, nothing desirable!

It is claimed, if we are to dwell further on democracy, that democracy is both an ideal and a set of actual practices and institutions. Sometimes democracy is conceived as an ideal, goal, aim, or standard, one that is perhaps unachievable but nonetheless highly relevant not only for classifying and judging political systems (e.g. as democratic or non-democratic, more democratic or less democratic, moving towards greater democracy or toward a decline in democracy), but also for fashioning strategies of democratization, designing appropriate political institutions, and so on. At other times, however, we judge actual systems to be democratic, even though they fall short, probably far short, of the ideal, as when we say that the United States, France, and Sweden, for example, are democracies. It is possible, though we can not be altogether certain, that many citizens think of democracy in both

rule of law, (e) government responsiveness to the public opinion, and, of course, (f) the basic freedoms of speech, press, assembly, religion, and organization.

According to democracy-leads-to-economic growth perspective, Developing countries should establish democracy first in order to achieve Economic growth because the conditions of the status quo are not equipped to play a developmental role in the economic sphere.

It is alleged that a democratic process is preferable to a dictatorial rule. Democratic principles, when enforced, provide a more stable environment for investments, and therefore likely to promote economic growth. It is common knowledge that business investors are usually reluctant to invest in a polity in which instability remains the means of changing governmental personnel. Indeed, progressive economic performance is better assured with a democratically elected civilian leadership than within a dictatorship.

In addition, democracy provides periodic elections that allow people to change (and control) their government personnel (and in some cases, government policies through referenda). Accordingly, elected officials are presumed to respond to the public opinion or risk rejection at the poll. The assumed relationship between democratically elected leaders and the citizens is Based on reciprocity.

Dictatorial or oppressive rule, on the other hand, does not provide direct mechanisms that allow the people to control the Governmental machinery or its policies. In fact, in a dictatorial rule, the question becomes who will police the Government? Above all, the record of the dictatorial regime in terms of civil rights leaves a lot to be desired because most authoritarian regimes do not tolerate opposition, and therefore do not guarantee civil liberties.

Notwithstanding the positive virtues of a democratic government (which, in principle, makes democracy far better than an Oppressive regime), I maintain that democracy is not self-executing, and therefore, does not automatically lead to economic growth.

While the democratic process (hence, the principles of democracy) better guarantees performance for the people, one must be reminded that most developing societies has miserably failed in approaching the basic prerequisites of democracy.

Democracy and Growth: What is the relationship?

Prof.: Michel Nehme(*)

From the mid-1970 to the mid-1990s, the number of countries that could be considered democratic rose from the low 40s to around 75, accounting for about 40 percent of the states in the international system. Democratic or partially democratic states make up three-quarters of the international system. Some parts of the developing world, East Asia in particular, have demonstrated impressive economic growth. However, for large portions of the world's poor, development and democracy remain ever-retreating images. The Essence of this argument (referred here as democracy-leads-to-economic growth perspective) is that lack of democracy is the major cause of the problems of development. Before considering this argument, let me first define democracy.

In this context, I shall use the word "democracy" to mean a statement about sovereignty and nothing else. This, I believe, is the proper use. Sovereignty can reside in one person, a selected few (as we have seen time and time again in many developing societies, especially in Middle East), or the whole adult population. Sovereignty in the adult population is established and nurtured When a representative government permits and maintains certain basic principles; only then can such be properly and assertively called a "democracy." These principles are (a) universal political participation, (b) political equality, (c) liberal rule (with substantive recognition of the minority rights), (d)

( ) American University of Beirut*

References

1 - Martel, William. Our Failure to Convert Russian Arms Industry, Orbis: A Journal of World Affairs, vol. 43, N. 3, 1999, pp. 461- 478.

2 - Olvey, Lee Donne. (1985). Industrial Capacity and Defense Planning. Lexington MA: Lexington Books.

3 - Bittleston, Martyn. (1992). Co-operation or Competition. London: Brasseys Publishers.

4 - Hogan, Michael. (1992). The End of the Cold War. Cambridge, England: Cambridge University Press.

5 - Crokatt, Richard. (1995). The fifty Years War. London: Routledge, 1995.

6 - Eide, Asbjorn. (1994). Problems of Contemporary Militarism. London: Croom Helm Ltd.

7 - Kapstein, Ethan. (1992). The Political Economy of National Security. New York: McGraw-Hill INC.

to produce them most efficiently. This is not the case in Russia. For instance, Leninets, a privatized holding company in St. Petersburg, consists of 38 enterprises that include 11 research facilities, 16 factories, an airport, 12 helicopter plants, and a test site. Products range from avionics for military fighter aircraft to vacuum cleaners and children's toys.

The discussion so far has enumerated several problems that cast doubt on whether the Russian MIC will ever be able to compete against lean, well-managed Western companies. Russian policies aimed at converting defense industries using the centrally managed conversion model should be abandoned because they merely encourage inefficient factories to keep making the goods that no one wants to buy. Rather than directing the government's limited capital to defense enterprises, the available resources should be invested in the private sector, which can hire skilled defense workers or buy defense factories if desired. The workers and engineers, who are the most valuable resource in the MIC, should be allowed to move to where they can be most productive in the economy.

The end of the cold war notwithstanding, the political economy of national security will remain a prominent policy issue in every nation-state. The spread of defense industries and advanced weaponry around the globe, the diffusion of defense-related technologies, and the hard choices over force structure, procurement, and deployment that must be made as defense budgets decline will test the ability of public officials everywhere to make wise normative decisions. Indeed, the problem of national security in a global economy poses one of the great management problems of our times.

At the outset it must be emphasized that the distinguishing characteristic of the international system of the early 1990s is uncertainty. The cold war is apparently giving way to a new order, but what that order will look like remains unclear. Some analysts believe that we are entering a multiplier era. Many scholars believe that world politics will revolve around the poles of Japan, Western Europe, and the United States. Others believe that, despite relative Soviet decline, bipolarity will endure for short time, given the overwhelming nuclear arsenals possessed by Moscow and Washington. And still others hold that the world has entered a new, unpopular age, in which the United States is the only great power capable of exercising both economic and military power.

actual state of the MIC. Because the MIC was able to produce military hardware that was generally on a par with available from Western firms, officials believed the MIC consisted of world-class organizations. However, the prices that the government paid for weapon systems were frequently a secondary consideration, provided that the systems met performance requirements. What Russian leaders failed to realize was that there is a great deal of difference between the ability to produce a high-quality item and the ability to produce it at a competitive price. In reality, much of the manufacturing capability in Russia still relies on manual labor instead of automated processes, making it doubtful that Russian products can meet current expectations about quality or compete economically in a global market, even with Russia's lower labor costs.

Political, social and economic factors, many of which are beyond the control of the Russian government, also played a major role in the failure of defense conversion. One of the largest impediments was the political legacy of eight decades of communism. The Russian leadership, with no other experiences upon which to draw, repeatedly turned to centrally directed conversion policies that were little different from the economic policies that led to the need for conversion in the first place. It treated conversion as something that could be planned, rather than letting industries react to market forces. The large bureaucratic institutions that the MIC inherited from the Soviet era dampened conversion, stifled decision making and innovation, and made the industries less profitable. Since the breakup of the FSU, the number of bureaucrats has almost doubled, even though there are many fewer people to govern and the communist Party is no longer included in the government. Unfortunately, Many of the new bureaucrats have created jobs for themselves in licensing businesses, but these add no value to the economy and levy an additional burden on entrepreneurs trying to start new businesses. For example, a street vendor in St. Petersburg stated he was paying $700 per month in fees to operate three stalls in an open-air flea market that sold souvenirs to tourists (Hogan, 1992, pp. 47-8).

The vertical integration of the defense industries also led to economic inefficiencies that no Western firm would tolerate. U.S. defense firms learned long ago to focus their efforts on core competencies, such as design and assembly of airplanes, or engines, or tanks, and leave the production of the smaller components to specialty firms that know how.

the money could be found, it would account for only a small portion of the $150 billion required, and the government simply did not have those kinds of reserves. Russia had to find other means for funding conversion (Martel, 1999, p.467).

One government official describing the new government policy wrote, for Russia, the sale of weapons and military material is a required and inevitable process in this respect and that the market for the weapons trade... is an elite market, fully comparable to the diamond market. This new approach to funding conversion with arms sales was defined as economic conversion, as opposed to the physical conversion that marked policy from 1989 through 1991. In contrast physical conversion, in which the defense establishments would produce consumer goods, economic conversion focused on using arms exports to achieve financial health.

Conversion through Western Investment: By the late 1960s, Russia's policies for defense conversion were focused on encouraging the west to invest in Russia's defense industries. In the mid-1990s Russia established agencies with responsibility for defense conversion at the central and local government level, while the principal mechanism for coordinating aid and investment from the United States is the U.S.-Russian Joint Commission for Economic and Technological Cooperation. The commission has supported just two-defense conversion projects considered successful.

By the latest accounts, Russian defense conversion has largely failed. Factory output from the MIC declined 30 percent in March 1996 compared with the same period the prior year, and for 1997 there was a 24 percent decline in output for enterprises that produce consumer goods. The government owes the MIC 4.8 trillion rubles for prior orders in 1994 and 1995. Moreover, the government was only able to pay 250 billion rubles of the 1.4 trillion promised for conversion in 1995, a mere 18 percent. Not a single new aircraft was purchased in 1995, and only one prototype of each advanced weapon was developed with 1997 funding. In 1999, producing of all types of military equipment remains at pitifully low levels despite the need to modernize Russia's military forces. The production of a new intercontinental ballistic missile, the Topol-M, raised a debate in the fall of 1998 about whether Russia should modernize its nuclear forces given the deteriorating condition of its conventional forces.

The conversion of such a massive industry would be difficult under any circumstances, but Russian leaders were overly optimistic given the

military-Industrial Commission, or VPK, with a high degree of vertical integration. For example, the aviation ministry, Minaviaprom, controlled everything from the production of aluminum to growing rubber plants for aircraft tires. It is difficult to determine the true size of the true size of the Russian MIC given the manner in which statistics were kept by the Soviets and the secrecy within the Ministry of defense, but by any account it was enormous.

Government-Funded Conversion. Soviet, and later Russian, conversion policies evolved with the changing economic realities. Mikhail Gorbachev officially began defense conversion in December 1989; in conjunction with a 19 percent cut in the Soviet budget for weapons procurement between 1989 and 1991. However, nearly two years earlier he had placed 230 enterprises of the disbanded ministry of Machine-building for the Light and food Industries under the control of VPK, signaling that Soviet policy would be based on a centrally directed conversion model. Given the Soviet belief that the defense industries were managed and more efficient than the industries in the civilian sector, this is consistent with the actions of a centrally controlled economy. Nonetheless, as discussed earlier, this approach ignores the market forces that make it difficult to convert military production lines to consumer goods.

The policy of centrally directed, plant-level conversion produced some bizarre results. TO mention, the Ministry of Aviation Industry was given responsibility for processing fruits and vegetables, and making starch, syrup, and pasta. The ministry charged with making nuclear weapons began producing cheese-making equipment.

Conversion through Arms Sales: A major change in Russian conversion policy occurred in 1992 after a drastic 68 percent cut in orders took place for military hardware. Spending on military R&D also dropped by 33 percent in 1992, following an even larger 50 percent cut the previous year. By early 1992, 21 percent of defense enterprises were almost bankrupt, and 43 percent were in financial difficulty. The gradual conversion to consumer production envisioned by the Russian leadership quickly threatened to collapse as the faltering economy pulled scant resources in other directions. It soon became apparent that than 41 billion rubles promised for conversion in 1992 would not be available from the central government. The defense establishments used most of the money that was provided to pay off debts to other enterprises and to pay workers, rather than to fund conversion. Even if

very poor results. Only when the defense firm possesses a unique, high-technology process that it can readily apply to a consumer product does diversification hold promise the U.S. firm Kavilco, was able to apply the sensor technologies that it acquired in its defense business to automotive and machine tool industries, and Rockwell profitably transferred its Goss Color liner printing process to civilian uses. Such diversification may be practical for a few Russian defense enterprises, but its narrow applicability makes it a poor model for the entire Russian MIC.

Acquisition Model. A third approach is acquisition. In this case, firms gradually move into consumer markets through mergers and acquisitions with existing commercial firms. This is also a risky model. A study conducted for General Dynamics revealed that 80 percent commercial acquisitions by defense contractors proved financially harmful. For instance, Grumman lost $15 million from 1985 when it acquired a mass-transit bus manufacturer, and McDonnell-Douglas lost $333 million in 1989 after purchasing a commercial systems company.

A fourth approach calls for transferring key technologies and expertise to existing consumer industries through the hiring away of skilled defense workers and the purchase or rent of defense equipment. The substitution model enjoys a number of advantages because it overcomes the basic weaknesses that prevent defense industries from being competitive in the civilian marketplace. Spectra Enterprise Associates, a venture capital firm, is one example of a company that successfully employed substitution. It invested $25 million from 1986 to 1992 to launch seventeen electronics companies that had sprung from military research, of which thirteen were successful.

While the substitution model enjoys the highest probability of success for the Russian economy as a whole, there are disadvantages as well. Widespread application of the model would destroy much of Russia's defense-industrial base and raise national security problems for a state that has historically made defense a very high priority. As will be discussed below, this issue has already hampered the slow pace of defense conversion.

The Russian Military-Industrial Complex: Defense conversion has been complicated by the hierarchical organization inherited from the Soviet era, and by the sheer size of the MIC. The MIC was centrally directed by eight ministries that were arranged under the USSR

To take an example, consider postwar French efforts to convert their shipbuilding to other activities. The French took the decision to convert a substantial portion of their shipyards to civilian production in the early 1960s, after the Algerian war; they planned to convert five of twelve active yards. The first decision that had to be taken was which yards to convert and which to maintain. In making their choices, the French were concerned not only with efficiency questions, but with regional economic balances as well. In many cases, shift from military to civilian production involved layoffs, which were especially problematic as veterans returned from overseas; labor politics was thus an additional factor in the equation. In addition to the French case, several well-managed Western firms have had difficulties with the transition from making products for the defense industry to those that are competitive in a market-dominated economy. For example, studies conducted for the Arms Control and Disarmament Agency in 1966 and 1990 on commercial diversification by U.S. defense firms found very few examples of successful conversion, and other studies sponsored by defense contractors suggest that 85 percent of conversion projects will fail.

Despite defense conversions, difficult history and problems, however, several models exist upon which policies can be built.

Centrally Managed Conversion Model. The unsuccessful attempt at conversion in the former Soviet Union (FSU) is based on a centrally managed economy in which the government allocates resources, contracts, and market share to defense enterprises. However, the experience of the FSU, in which approximately 20 percent of the defense enterprises were engaged solely in civilian production, suggests that centrally planned conversion is unlikely to succeed. In addition, the central managers are unlikely to understand the market forces that generate demand or allocate resources in ways that maximize the chaises of conversion (Martel, 1999, p. 463).

Diversification Model. A more market-oriented approach exists when defense companies use their existing manufacturing and technological expertise to diversify product lines by shifting to the production of consumer goods. But the process of rebuilding highly specialized production lines and retraining workers, even at the level of a single plant, is simply not economical in most cases. U.S. defense firms have tried diversification during each reduction in military spending with

which is still in the process of shifting from wartime to a peacetime economy, conversion from military to civilian production has been held out as an important policy measure for the restoration of overall economic health. The second objective is narrower in scope and aims at highlighting the underlying causes responsible for the failure of the failure of the Russian defense conversion. In the midst of one of the most difficult social, political, and economic times of its turbulent history, Russia is struggling to shed the vestiges of communism and establish democracy. The success of that endeavor may well depend on the ability to shift to a market economy, the key to which, according to many Russian and Western experts, is converting the massive, state-run defense industry to the production of consumer goods.

In the wake of sharp declines in defense spending, as occur after wars or rapid military buildups, public policy is faced with two major problems: first, the loss of demand for military goods and services; second, the matching of resources once employed by the military with new civilian requirements. The macroeconomics task will thus be to stimulate demand, while policies may also be created to facilitate the transfer of resources among industrial sectors. Governments must be fully involved in this conversion process if unemployment is to be contained, and if a postwar recession is to be prevented.

Conversion is best viewed as step-by-step process; and when viewed as such, the complications entailed in the process are fully illuminated. Each step involves discrete analytical tasks, which must be incorporated into a larger plan of action. As an actual-as opposed to theoretical-economic problem, transforming guns into butter is quite sophisticated. Indeed, the technical economic literature on guns into butter, which focuses on the problem of equalizing the marginal rate of transformation (i.e., the ability to turn guns into butter) and the marginal rate of substitution (i.e., the willingness of consumers to substitute butter for guns), gives us little sense of the enormous difficulties involved. In practice, the conversion process requires that decisions must be taken regarding which plants to convert, when they should be converted, and to what they should be converted. The economic and technical analyses at every stage are complex, given the number of variables involved. They are also dynamic, since changes occur over a relatively long period of time; if experience is any guide, the conversion process can take anywhere from one to ten years to complete.

What do we mean by the defense-industrial base? Writing from an economic perspective, one authoritative report states that the defense industrial base is defined as the aggregate ability to provide the manufacturing, production, technology, research, development, and resources necessary to produce the materiel for the common defense...Ó Obviously, the defense-industrial base encompasses myriad industrial activities, from shipbuilding to semiconductor manufacture. At the extreme, the defense-industrial base is inseparable from the national-industrial base. In 1987, over 38,000 firms provided goods and services to the U.S. Department of Defense.

From a more politicized perspective, the defense-industrial base is really a euphemism for the military-industrial complex (MIC). The theory of the MIC suggests that military decision makers, corporations which produce primarily for the defense sector, and political representatives of regions in which defense spending is concentrated exert pressure for levels of defense expenditure in excess of legitimate national needs. The complex, it is argued, comprises an iron triangle that has become bigger and more influential than even President Eisenhower could have imagined. Of interest, the military-industrial complex has come under attack not just in the United States, but in the former Soviet Union as well.

Providing for defense is one of the costliest economic activities of every state. But despite the influence of the defense sector on economic performance, industrial policy, and international economic relations, students and policy makers have gone a generation without a book or article that examines these issues. Given the nonexistence, or at best, the scarcity of such a literature, this work is expected to fill that gap in as much as defense spending is reduced.

In light of the above information, we proceed to deal with two basic objectives. The first objective is broad in scope and is concerned with explaining how military industries try to shift from wartime to a peacetime economy. Inherent in this first objective is snapshot of the so-called from guns to butter leap. When wars end, or during a period when defense spending is in steep decline, industrial societies will face the task of converting the military economy to civilian ends. In the United States, military industries have faced the prospect of conversion four times since 1944: after World War II, the Korean war, the Vietnam conflict, and the Reagan buildup. In the contemporary Soviet Union,

Marxism/ Leninism, and liberalism. Of course, other ideologies, such as fascism, have also explicitly linked economics and security; indeed, it was Nazi minister Hermann Goring who made famous the phrase that Germany aimed at making guns, not butter. The influence of fascism and other ideologies on social science scholarship and policy making in the contemporary world is, however, muted.

In dealing with the different scholarly orientations related to this topic one finds that Mercantilism, the economic doctrine closely associated with defense economics, dominated international thought from the sixteenth to eighteenth centuries. In the words of its great students, Edward Mead Earle, it was a system of power politics. The object of mercantilism in domestic politics was to strengthen the state through the forces of society. While in international politics it was to increase the state's relative power. These goals were unified through government policies aimed at developing the state's commercial, financial, military, and naval resources. To this end, the state intervened in the domestic and international economies to further its political and military objectives.

It may surprise some readers to learn that liberalism is no less concerned with national security than mercantilism. But liberals view laissez faire doctrine and the international division of labor as better means for achieving prosperity and security. Domestically, as states increase their wealth, the relative burdens of defense will weigh less heavily on overall economic activity. Internationally, as commercial and financial flows become global, economic incentives to engage in hostilities will be reduced, paving the way for a peaceful world order.

The theoretical model known as Marxism/ Leninism provides a third view of the relationship between economics and national security. Like liberalism and neo-mercantilism, Marxism also purports to explain the nature of the defense economy within capitalist states, and the international economic relations such states pursue to achieve wealth and power. Like neo-Mercantilism, Marxism takes a fundamentally conflictual, zero-sum view of the international system. Because of the conflicts and contradictions that are endemic to capitalist societies, the sluing class must use force both domestically and globally to maintain its position and suppress the proletariat. Thus, defense spending and the military-industrial complex assume a prominent role in the political economy.

elaborate the foundations of a future military policy, with due account for the specific elements of the forthcoming ten years."

With regard to above and writing in 1941, Edward Mead Earle argued that in modern times... we have constantly been confronted with the interrelation of commercial, financial, and industrial strength on the one hand, and political and military strength on the other. This interrelationship is one of the most critical and absorbing problems of statesmanship.

From a realist perspective, the international system is characterized by anarchy, by the absence of central authority. Within that anarchic world, states must pursue the twin goals of security and prosperity. While states are increasingly adopting the logic of economic liberalism and the global division of labor in their pursuit of wealth, public officials charged with defense policy remain preoccupied with achieving autonomy in foreign affairs and military superiority over all possible rivals. There is thus an underlying tension between nationalistic conceptions of security and the globalization of economic activity.

In the early 1980s, with the renewal of cold war tensions and a massive defense buildup in the United States and other western countries, public concern over the malign effects of defense spending became prominent once more. Paul Kennedy of Yale suggested that the mismatch between defense commitments and economic capabilities had doomed one great power after another throughout history, with important lessons for the United States and, even more pointedly, the Soviet Union. A great debate raged in scholarly journals and the popular press over the relationship between defense spending and economic performance, and the decline of a least one superpower-the Soviet Union-seemed causally related to the high levels of defense spending it had maintained since World War II.

States must seek both security and prosperity in an anarchic international environment. Few states in history have been autarkic, or enjoyed complete self- sufficiency; most have had to reply on the world economy to provide the money and materiel needed for defense and war. The relationship between economics and national security has been subject to a long and rich theoretical tradition. Here, three of the most prominent paradigms are briefly discussed: neo-mercantilism,

doctrine were elaborated in 1993, although they were devised as a transitional document.

Today we should review our attitudes to ensuring the military security of Russia. The military doctrine should meet both the current realities and the future demands. As for current realities, I mean the reduction of the maintenance allocations from the budget and other elements, which force us to change our attitude to military development. This includes also technological realities.

In other words, a modern military doctrine should proceed from the objective limited economic possibilities of the state and the technologically unlimited principles (provided there is the money to implement them) of the creation of new information and weapons systems.

The new military doctrine must reflect an organic fusion of these two positions, including as regards the priorities in ensuring military research and the creation of mobilization reserves and their maintenance at the required level. The unity of these attitudes to military security can be ensured by a priority development of fundamental and applied research and design, which will enable us to promptly and effectively react to arising threats and military-technical breakthroughs. But first we should determine the priorities.

When determining the basic tasks of the armed forces and other troops, we should proceed from the need to elaborate a package of practical politico-diplomatic, international-legal and purely military measures, which would guarantee military-strategic stability, and military security of Russia and its policy. In other words, we should carefully elaborate measures to make up for Russia's diminishing military might.

Special attention must be given to the division of functions of the power departments and the federal services in repelling an external aggression and in settling internal conflicts.

I will not speak of other provisions of the military doctrine here. In view of the new realities, it should consist of four chapters, or should be drafted proceeding from this consideration. I mean the political foundations of the military doctrine, the military-technical foundations, the foundations of military development, and economic foundations. All chapters should spotlight legislative issues and map the basic directions of improving the current legislation regulating the work of the state in the defense and security spheres.

And lastly, the military doctrine cannot be designed for a long time. We have to make it provisional. But we must use the time of its operation to

governments will play an important role in facilitating the transfer and in maintaining aggregate demand. Russian Leaders, having no experience with market economics and facing stressful internal forces, resorted to Marxist, top-down conversion policies that produced the economic disintegration and chaos that are the ballparks of the Soviet collapse.

As for Russia now it needs desperately a new provisional military doctrine. On 4 November Defense Council Secretary Yuri BATURIN held a conference on measures to draft a new Russian military doctrine. It was attended by representatives of the power ministries and departments, the ministries of the economy, foreign affairs and defense industries, the Russian Academy of Sciences, the government and the Defense Council. This is a digest of Baturin's speech.

"There is no need to speak of the importance of this document, which is to provide the foundation for the military reform and military development in Russia. Yet I want to stress that the country needs the new doctrine not just as a political document, but also as the basis for practical tactical and strategic moves.

The main provisions of the military doctrine were published three years ago. Much has changed, or rather, has become more complicated or deteriorated since then. Here are the three spheres where changes were unfavorable for Russia.

The first is the geo-political situation of Russia. There is certain opposition to the integration processes within the Commonwealth of Independence States, and some countries are trying to limit Russia's influence in the Caucasus and Central Asia. The prospective expansion of NATO to the east threatens Russia's security.

Second, new real military dangers surfaced and tensions on Russia's borders and conflict zones near the borders grew in the past three years.

And third, the socio-economic situation deteriorated, forcing us to change the structure of our power ministries and review their qualitative parameters. We had to reinforce the border guards and the forces of the Ministry for Emergency Situations. Combat readiness and ability of the armed force dwindled owing to insufficient financing.

It can be said that the geo-political, military-political and economic situation of Russia has changed since the time when the basic provisions of the military

In rare cases "demilitarized" weapons might even serve for other military purposes - for example, as simulators, targets or exhibits.

As a general rule one may predict that the two most desirable methods, namely conversion and scrapping of weapons, will either be very limited in scope or will require substantial amounts of investment, although reclamation of raw materials is feasible - as has been proven in the case of munitions.

Since surplus weapons are a new phenomenon, not even the magnitude of existing and potential future surplus is known for all categories of weapons. In most cases, governments confronted with the issue have followed a muddling-through policy in which all of the above-mentioned methods of managing the surplus have been tried.

The dangers for peace, security and the environment of such haphazard policies are obvious. Arms bazaars, smuggling and other illegal methods of trade, dumping of surplus weapons, and environmental degradation are all indicators of a growing problem requiring the attention of governments, NGOs, and research institutions equipped with technical expertise.

The large inventories of equipment that U.S., European, and Russian forces no longer need, and cannot afford to maintain in inventory, have had a significant impact on the current international defense market. Some of this equipment is finding its way into international markets at bargain prices. This phenomenon began as a result of the Conventional Forces in Europe (CFE) agreement, which limited major platforms for all countries west of the Urals. As a result, a cascade of older equipment from wealthier countries to poorer countries is underway. The end of the Cold War has accelerated this trend.

The U.S. and European countries, for example, are donating or leasing capital ships to a number of countries. The Germans are putting inherited East German equipment on the market. Defense industries in arms supplier's countries are concerned that the availability of such excess equipment displaces potential orders for new equipment, or at least depresses prices and decreases the bargaining leverage of sellers.

In trying to illustrate the same point again one could say that; when wars are over and defense spending declines, societies face the difficult task of turning guns into butter. Factors of production do not shift effortlessly from one task to another. Under these circumstances,

Experiences in different regions have proven how problematic the management of such surplus weapons can be: to mention only three recent examples, the CFE agreement led to cascading of surplus weapons into exports; the equipment of the former East German armed forces (NVA) was partly dismantled but also exported in great quantities; and the stockpiling of equipment after the end of a long-lasting conflict between Ethiopia and Eritrea has been stolen or illicitly transferred into Sudan and Somalia.

The experiences of the past few years also show that the whole range of weapons (from sophisticated nuclear weapons and their delivery systems to all types of conventional weapons) are being made redundant and may thus become available to interested parties.

Different methods of handling surplus weapons are being considered:

Storing of weapons is the simplest method, although these weapons are often kept without appropriate protection against theft. Furthermore, stored weapons may be employed again.

The export of obsolete weapons is the cheapest but most dangerous method of eliminating super-fluous weapons. Large quantities are still for sale today.

Allowing the weapons to become obsolete over time is a practical consequence of technical and economic difficulties rather than a chosen policy. It involves eco-logical hazards, and the temptation to export these weapons for economic benefits remains.

The destruction of weapons is technically feasible, although not without costs and ecological hazards. Disabling weapons - as provided for in treaties - is usually possible within a short span of time and at limited costs. What is costly, time consuming and technically complex is the final disposal of weapons and their components.

Converting weapons or other military equipment for civilian use is the most constructive approach but is limited in scope.

Reuse for civilian purposes is possible only for a limited number of military equipment categories (such as radar, satellites, helicopters and trucks). The limitations are the result of specific and demanding military performances of weapon systems that are too inefficient, hence costly.

Coping with Surplus Weapons: Conversion

Sanaa Hamouch(*)

This study focuses primarily on six conversion areas: reallocation of the financial resources of the military sector to non-military purposes; reorientation of military research and development (R&D) for non-military purposes; down-sizing defense industrial over-capacities and reducing dependencies on arms production; demobilization of armed forces; military base closures; and surplus weapons systems.

These areas indicate that, in addressing the issue of conversion, a high priority should be attached to the problem of surplus weapons (weapons that are no longer considered of importance in the armed forces of a nation). In contrast to some of the other areas, only limited research and political action has been directed at solving the problems associated with surplus weapons. The existence and increasing stockpiling of surplus weapons is widely apparent, especially since the end of the East-West conflict and the dissolution of the Soviet Union. At the same time there are considerable surplus stocks of weapons in other regions of the world, such as Central America, Africa, and Asia.

A cursory analysis of the existence of surplus stocks of weapons illustrates various causes that led to stock-piling: international disarmament agreements, unilateral disarmament, the cessation of hostilities, financial constraints on defense budgets, and the modernization of armed forces and replacement of its equipment.

( ) Searcher.*

Florida Curtains
فلوريدا للبرادي
أقمشة برادي ومفروشات
خياطة وتركيب ...
أسعار مدروسة
حسومات خاصّة للعسكريّين مع تسهيلات بالدفع
Nabatieh, Mroueh center, 1st Floor (Above Akil Bros)
هاتف: ٠٧-٧٦٥٠٠٠ - ٠٣-٦٤٦٣٥٧

HOPITAL VETERINAIRE
Dr. Vet. M. KASSAB
mamalia
HOPITAL VETERINAIRE - Rte. Haddath, Mt LIBAN - Tél: 961-5-951164 - Cel: 961-3-287170
CLINIQUE VETERINAIRE - Rue Alfred Naccache, Imm. Simon Fersan,
Tél: 961-1-323347 - 333585 - Fax: 961-1-202415, B.P. 16-6511 - Achrafieh, Beyrouth- LIBAN

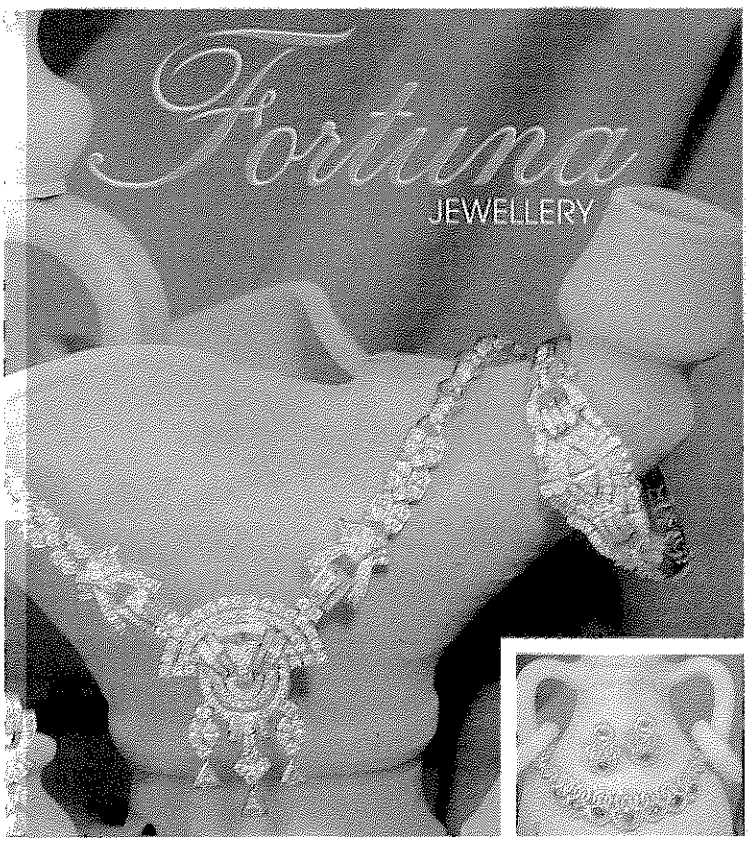

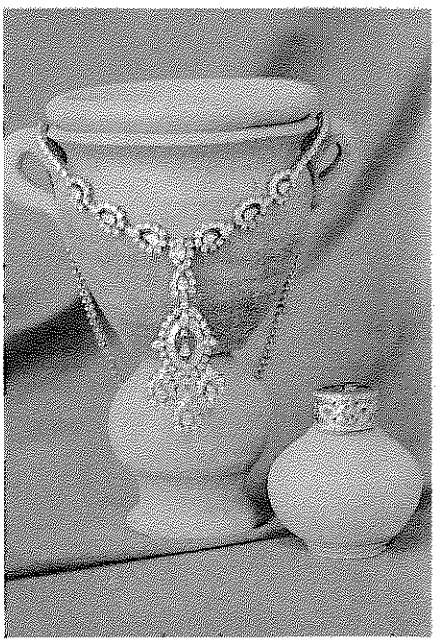

Mar Elias Street, Beirut- Lebanon
Phone: 961 1 304909/ 863279
Cell: 961 3 615550 Tlx: 20605 LE

شركة رامكو للتجارة والمقاولات ش.م.ل.

RAMCO TRADING & CONTRACTING s.a.l.

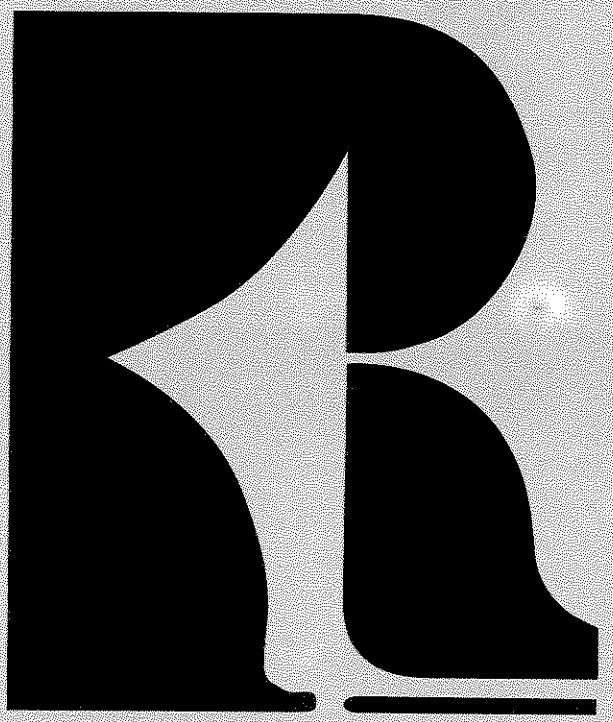

Hamra Street - Saroulla Bldg - P.O.Box: 11-8943 Beirut - Lebanon
Phone: (01) 354636 - 342874 - Telex: 21292 LE RABAM
International Tel/Fax: 1 - 212 - 4782741

BEYOND BANKING, PEOPLE

At Banque Saradar, your Account Officer is ready to assist you at all times
and to help you determine your needs and respond to them.
Together, you will build a strong relationship based on confidentiality, professionalism and most of all, trust.
Backed by a strong team of specialists, your Account Officer can offer you
innovative and tailor-made solutions in the following areas :

Private Banking

Wealth Management
Estate Planning
International Brokerage
Fund & Structured Investments
Legal & Real Estate Advisory services

Investment Banking

LA FINANCIERE SARADAR S.A.L.

Corporate Finance
Mergers & Acquisitions
Debt and Equity Issuance
Corporate Governance
Legal Issues
Shareholder Issues

CORPORATE BANKING

Commercial Loans
Project Financing
International Trade Operations
Treasury Management
Restructuring of Debt

Banque Saradar, sal.

Charles Malek Avenue Achrafieh Tel: 01.215493/4 Fax: 01.200265 e-mail: saradar@saradar.com.lb www.saradar.com.lb

للفخامة والجمال عنوان واحد

MOTORS

معرض كواترو موتورز للسيارات

«عبد الرحيم قليلات»

مبيع جميع أنواع السيارات

ادفع ٣٠% من قيمة السيارة
وقسط الباقي على سنتين

معاملة خاصة للعسكريين

شركة كواترو موتورز للسيارات - قريطم - بولفار تقي الدين الصلح
هاتف: ٧٩٠٧٩٨ - ٠١/٧٨٦٥٣٢ بيروت - لبنان

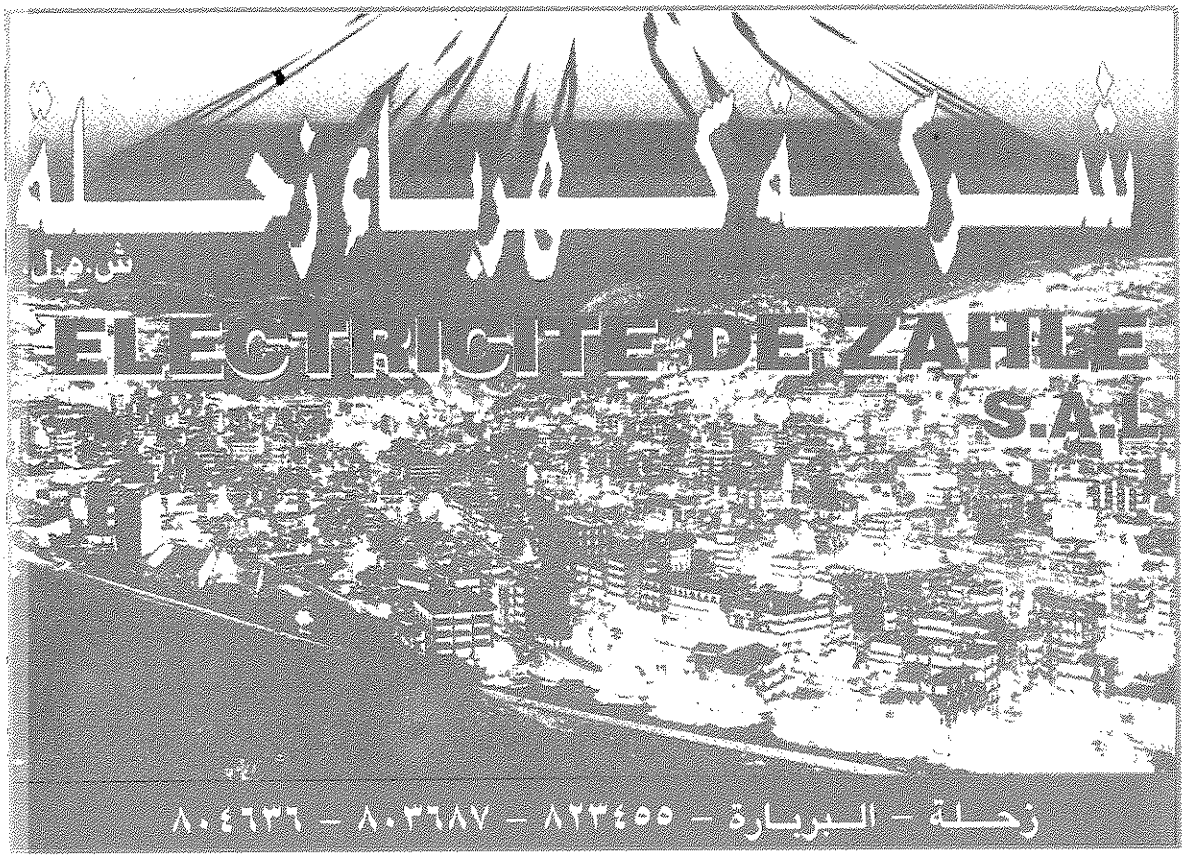

مؤسسة ريمون السويدي للتعهدات و التجارة

RSI

RAYMOND SOUEIDY INSTITUTION
FOR CONTRACTING & TRADING

YACOUBIAN BLSG. KARAKAS STR. BEIRUT - LEBANON
SIN-EL-FIL- GREY CENTER
TEL. 01 510 528 - 01 742 634 - 03 226 785 - FAX. 01 510 529
ARAY - CAZA JEZZINE- TEL 07 780 319

(1) Bush address to congress, file on international affair (FOIA), n* 34

(2) AL-Siyassa – Koweït 22/08/1978

(3) Communiqué de Saoud el-Fayçal à la presse le 21/11/1978

(4) Al-Siyassa-Koweit 08/01/1979

(5) Al-Siyassa-Koweit 08/01/1979

(6) An-Nahar du 12/01/1979

(7) John SIGLER, The Iran Iraq Conflict: The tragedy of limited conventional war, International Journal Vol. XII, number 2, Spring 1986, pp. 433-440

(8) As-Safir le 22 septembre 1998

(9) Rapport de la BBC le 14 septembre 1989 in Abdel Jalil ZEID

(10) MARHOUN, Amn Al Khalij baad al harb al barida, Dar An-Nahar, Beyrouth, 1997 p. 253

(11) Stephen. C. PELLETIERE, Yemen and Stability in the Persian Gulf, Confronting the threat from within, Strategic Studies Institute, U. S., 1996

(12) Ibid p.43.

(13) René BERTHIER, L'occident et la guerre contre les arabes: réflexions sur la guerre du Golfe et le nouvel ordre mondial, Paris, L'Harmattan, 1994

(14) Ibid p.118

(15) Ibid p.111

(16) Ibid p. 153

(17) in Al moustakbal al arabi no 150, août 1991, ardiyat al sira fi al khalij al arabi, Ahmad NAUFAL, p 940.

(18) op. Cit. Abd El Jalil Zeid Marhoun p.225

(19) DANCHEV, Alex. KEOHAN, Dan, International perspective on the Gulf conflict 1990-1991, Saint Anthony Mc Millan's Series, New York, 1994.

(20) GRESCH, Alain. VIDAL, Dominique, Golfe, clefs opur une guerre annoncée, Paris, Le Monde, 1991.

(21) In Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf. Judith Miller et Laurie Mylior, Random House, New York, 1994

(22) op. cit. Alain Gresch p. 225

(23) op. cit. Alain Gresch p.222

(24) in War and its consequences, lessons from the Persian Gulf conflict O'LOUGLIN John, MAYER Tom G_REENBERG Edward, Harper Collinds, 1996, p. 88

(25) op. cit. Alain Gresch p. 228

DJERJIAN Edward P "Testimony before the House Foreign Relations. Europe and Near East subcommittee", March 17, 1992 in Middle East Watch, May 1992, p.50

(26) op. cit. Abd el Jalil Zeid Marhoun p. 167

(27) Ibid p. 147

aspirations. Ces aspirations américaines dans notre région passent intrinsèquement par Israël, pilier principal de la politique américaine dans la région. Israël qui, au lendemain de la guerre du Golfe s'est engagé d'une manière très sérieuse dans le processus de paix, réussit à décrocher des accords, que ce soit avec l'autonomie palestinienne (la seconde guerre du Golfe ayant ouvert à la conférecne de Madrid) ou alors la Jordanie. Mais ces accords encore incomplets, ne passant pas d'une manière réussie avec les volets libanais et syrien, s'avèrent être des accords entre Etats, et nombre d'Arabes doutent de leur légitimité populaire. A ce niveau, il faudrait reconsidérer les données régionales, avec du côté du Golfe une «pseudo-stabilité» assurée par une présence étrangère et des prémisses de conflits entre différents pays ; et du coté du «croissant fertile», une région jusqu'à l'heure très instable, sur le point de conclure avec l'ennemi historique des accords loin d'être à l'avantage des Arabes.

qui n'aida pas au dénouement d'une crise qui dure jusqu'à l'heure actuelle. Mais il s'avère que nous nous dirigeons vers une certaine volonté de la part des protagonistes pour mener ce conflit à résolution. D'ailleurs, les réformes de l'ère Khatemi rapprochèrent l'Iran des autres pays du Golfe, encore, l'Iran se montre de moins en moins intransigeant à l'égard des Emirats, ce qui pourra servir à trouver une issue à la question des trois îles.

En plus des conflits principaux, et de ces relations de voisinage malsaines malgré une certaine volonté éprouvée par le CCG de voir une plus grande coopération dans la région, il existe d'autres conflits moins graves, mais qui rendent encore les choses plus difficiles, comme celui existant entre les Emirats Arabes Unis et le sultanat d'Oman, ou alors entre le Bahreïn et le Qatar.

A ce niveau, reste une question à soulever, celle de la sécurité du Golfe. Comment parler d'une sécurité à laquelle tous les pays du Golfe prendraient part si leurs relations sont pareilles ? Encore, comment le CCG peut-il prôner un projet de sécurité régionale tandis que tous ses adhérents, ou presque, sont en confit, quoi que passif, mais pouvant resurgir à l'avenir, avec au moins un des voisins. Et là, nous ne pouvons pas nous empêcher de penser à l'utilité des armes que les Etats-Unis ont accepté de livrer aux différents pays du Golfe depuis 1991. Nous n'irons pas jusqu'à dire que la région est au bord d'une guerre inter-arabe, mais, la possibilité de l'utilisation des armes américaines par un pays arabe contre son confrère n'est point une éventualité à écarter.

CONCLUSION

En fin de compte, il faudrait dire que la région du Golfe, avec son importance, a été l'intérêt premier des Etats-Unis au Moyen-Orient. Mais il sera incomplet de traiter de la présence américaine dans le Golfe, sans parler de l'influence de cette présence sur le Moyen-Orient en général. Par là, nous entendons le Moyen-Orient dans son autre volet, celui de la question israélo-palestinienne, ou lors du conflit israélo-arabe en général. Ce Moyen-Orient dans lequel les cartes ont semblé susceptibles d'une nouvelle redistribution le lendemain de l'effondrement de l'URSS, a fait partie intégrante de la politique étrangère des Etats-Unis. Mais, Washington qui insistait à parler d'un nouvel «Ordre mondial» le lendemain de la guerre froide entendait par ce nouveau concept un monde remodelé à sa manière et selon ses

un renouvellement que le Yémen refusa sous prétexte de son repli sur la situation interne d'après l'unification de 1990. Finalement les deux pays réussirent à signer à la Mecque le 26 février 1995, des accords stipulant la nécessité de l'application de l'accord de Taef. Les accords de la Mecque prévoyaient entre autre un comité d'experts pour effectuer le tracé des frontières.

Mais tous ces efforts n'ont pas porté leurs fruits, car quelques mois plus tard, en novembre 1995, les relations entre les deux pays se détériorent de nouveau suite à la levée du drapeau saoudien au-dessus de la région de Kharakhir sur la frontière yéménite est. C'est ainsi que le Yémen aligna ses troupes sur cette frontière et annonça la mobilisation générale de ses armées.

Actuellement, ce problème a été résolu avec les accords signés entre les deux pays en juin 2000, mais, tout en ne niant pas l'importance de ces accords et leur aptitude a être viables, nous remarquons néanmois des raisons d'ordre politique, dépassant la question des frontières: peut-être s'agit-il du désir du Yémen (république) de faire partie du CCG (club monarchique). Donc, malgré la résolution de cette question, la viabilité des accords frontaliers saoudo-yemenites reste contestable tant que les intentions des deux protagonistes sur la question de l'adhésion du Yemen au CCG ne sont pas rendues rendues publiques.

**** Entre l'Iran et les Emirats Arabes Unis***

Un litige de grande actualité, qui ne remonte pas très loin dans l'histoire. Pas plutôt qu'en 1971, une médiation britannique eut lieu entre l'Iran et les Emirats Arabes Unis pour régler l'affaire des trois îles: Tanab el koubra, Tanab el Soughra et Abou Moussa.

L'Iran de son côté, revendiquait déjà sa souveraineté sur ces îles avant même la deuxième guerre mondiale. La volonté de signer des accords à cette date fut plus grande que le fait d'y émettre des réserves. Ces accords conclus malgré les réserves émises constituent une base de légalité devant faire l'objet de plate-forme de résolution de cette crise. Mais, l'été 1992 connût un incident qui ranima un conflit ancien. Cet incident fut le heurt de la part des autorités iraniennes présentes à l'île d'Abou Moussa avec un navire transportant 104 passagers parmi eux 10 citoyens des Emirats Arabes Unis. Cet incident ne fut qu'une cause directe de la réanimation du conflit. Il était ainsi normal que les réactions des autres pays du Golfe en viennent à soutenir les Emirats, ce

Mais le Koweït se référant à d'autres documents et d'autres arguments, insistait sur sa souveraineté sur ces deux îles, en se référant au décret numéro 6 de l'année 1962 au terme duquel le Koweït compta les deux îles comme région intégrée à la province de Ahmadi, et appuyant son argument par les correspondances des années 1923 et 1932 avec l'Irak, qui, d'après le Koweït, prouvent la propriété de ces deux îles.

Avec les événements suivants la première guerre du Golfe, et surtout avec la deuxième, ce conflit a en quelque sorte été enterré, mais nul ne sait dans cette région instable, quand cette question ancienne pourra refaire surface.

** Entre l'Arabie Saoudite et le Qatar*

Un différend existe entre ces deux pays depuis la fin de la première guerre mondiale, il a refait surface dans l'histoire pendant deux périodes: après la deuxième guerre mondiale, en 1947, et en 1965 avec un accord à l'amiable entre les deux pays, mais qui n'eut pas pour effet de contenir tous les angles du conflit.

Ce conflit résurgit en 1992, avec la déclaration du gouvernement de Doha que les troupes saoudiennes effectuèrent le 30 septembre 1992 une attaque sur la localité frontalière de Khoufous. Pour sa part, l'Arabie Saoudite ramena l'affaire un incident ayant lieu à l'intérieur du désert saoudien où des bédouins se sont échangés quelques rafales.

Suite à l'attaque saoudienne, Qatar annonça son retrait des accords de 1965. C'est à ce moment que Qatar a commencé à boycotter les réunions du CCG de 1992 et a retirer son armée de la force commune de la protection de la péninsule.

** Entre l'Arabie Saoudite et le Yémen*

Nous sommes là en présence d'un conflit à grands antécédents historiques, et qui continue à l'heure actuelle d'être à l'ordre du jour. Le document référentiel de base dans cette affaire est l'accord de Taef en 1934 signé à Djeddah suite à la défaite de l'Imam yéménite Yehya. Cet accord est selon les termes de l'article 22, renouvelable toutes les vingt années (Calendrier hégire).

Effectivement, cet accord a été renouvelé une seule fois en 1972. Et, en 1992, avec l'échéance des vingt années, l'Arabie Saoudite demanda

Ces zones de conflits frontaliers sont au nombre de huit que nous exposerons d'une manière brève sans s'enfoncer dans les détails des antécédents historiques.

**** Entre l'Irak et le Koweït:***

Le 10 novembre 1994, l'Irak reconnaît officiellement ses nouvelles frontières avec le Koweït aux termes de la résolution 687 du Conseil de sécurité de l'ONU. Cette question résolue de son point de vue purement formel et juridique est loin de l'être dans le sens politique. Malgré la déclaration du Conseil irakien de la Révolution qui a placé l'Irak sur la voie de la légalité internationale «dans le but de prouver les intentions pacifiques de l'Irak et notre intention d'œuvrer pour la paix et la sécurité dans la région, ainsi que pour établir de bonnes relations de voisinage sur la base du respect des règles de la sécurité, la souveraineté ainsi que le respect des intérêts légaux des pays voisins», les déclarations politiques des députés n'ont pas toutes été orientées dans le même sens: les députes Raja'a Shaoui, Moussa Aamran, Walid Tawil, sont venus à l'encontre de celle de l'exécutif irakien. Ces députes ayant tous un seul et même avis, celui que cette reconnaissance est venue à un moment où l'Irak fait face à de fortes pressions internationales durant l'embargo qu'il subit, et reconnaître le tracé des frontières tel que le stipule la résolution 687 du Conseil de sécurité n'est autre qu'arracher à l'Irak une partie vitale de son corps(27).

****Entre L'Arabie Saoudite et le Koweït:***

Pour ne pas remonter très loin dans l'histoire, nous noterons que le problème frontalier existant entre le Koweït et l'Arabie Saoudite se situe au niveau de deux îles d'importance primordiale pour les deux protagonistes: celle de Karour et de Oum al Maradem que le Koweït a voulu annexer malgré le refus saoudien, et la demande de ce dernier de partager avec le Koweït la souveraineté sur ces deux îles.

En 1965, suite aux accords de partage des côtes à des proportions de 50 % pour chacun des belligérants, la société de pétrole arabo-japonaise travaillait sous concession saoudienne dans les deux îles, simultanément pour les deux pays et à proportion équitable ; argument suffisant aux dirigeants saoudiens de revendiquer un partage à 50 % de la souveraineté de ces deux îles.

saines, souvent marquées par des conflits de frontières ou autres ; c'est ainsi que nous verrons les relations que les pays d Golfe entretiennent actuellement entre eux, pour voir quel effet cette présence politique et militaire américaine a pu avoir sur la scène régionale, au lendemain de l'effondrement de l'URSS.

2- De nouvelles relations inter-arabes suite au grand bouleversement international ?

Il n'est pas sûr que la deuxième guerre du Golfe avec ses conséquences ait ouvert une nouvelle phase dans les relations des pays du golfe entre eux. C'est pour cette raison que le titre de cette partie a pris une forme interrogative. Les relations que ces pays entretiennent entre eux ont toujours été controversées. D'ailleurs la controverse puise son origine dans la question des frontières qui, depuis les temps des mandats, est restée à l'ordre du jour.

Ce n'est point une question des frontières en tant que facteurs de limitation géographique que nous entendons là, mais, c'est l'entrée en interaction de cette question avec d'autres facteurs tout aussi importants et déterminants. Nous entendons dans cette logique d'abord le «facteur pétrole» qui est étroitement lié à la question des frontières du fait des droits de chaque pays sur les gisements de pétrole se situant à une proximité d'un pays autre. Ensuite, la question de la navigation dans la région du golfe, il ne faut pas oublier là le désir de certain pays d'avoir accès aux eaux du Golfe: le conflit frontalier saoudo-yéménite et saoudo-omanais ayant essentiellement des causes d'accès à la mer, aussi bien que le conflit frontalier irako-koweïtien.

Encore, un autre facteur, celui de la sécurité tout aussi lié à la question des frontières de par le fait de l'émigration clandestine ou celle des troubles effectués par des tribus récalcitrantes à l'autorité de l'Etat comme celles du Yémen qui opéraient des attaques contre les employés des sociétés pétrolières œuvrant dans la zone de conflit sud-yéménite.

Enfin, le dernier facteur est la question démographique qui a aussi à faire avec la question frontalière: cette région essentiellement et historiquement formée de tribus, ces dernières ont alors été l'objet de concurrence entre les différents Etats du golfe. Il a ainsi été le cas entre Qatar, les Emirats Arabes Unis et l'Arabie Saoudite, ou alors entre Qatar et le Bahreïn, etc(26).

l'intention d'acquérir deux sous-marins auprès de l'Allemagne, et enfin les Emirats Arabes Unis eux ont acheté aux Etats Unis des hélicoptères Apaches.

Le fait que les Etats-Unis permettent une politique d'armement pareille dans la région a sûrement des raisons objectives passibles d'un certain arrêt.

D'abord, comme nous l'avons déjà dit, l'industrie militaire américaine constitue le pilier principal de l'économie des Etats-Unis, encore Bush n'avait-il pas déclaré son intention de «keeping Americans at work» ? C'est là que s'ouvre la perspective d'un nouveau marché pour les Etats-Unis, à une époque de fin de guerre froide où le risque se ressentait pour cette superpuissance de ne plus voir son marché d'armements prospérer avec la disparition du danger soviétique.

Ensuite, les Etats-Unis, ayant leur troupe dans la région, ne pouvaient point refuser à un pays, tel l'Arabie Saoudite, une demande pareille, de peur de voir une puissance régionale promouvoir un sentiment d'hostilité envers la présence américaine qui jusqu'à l'heure a duré une dizaine d'années.

Et enfin malgré le désir américain de voir se former une alliance militaire régionale, promue par le CCG (organisme dont les ficelles sont essentiellement tirées par les Etats-Unis), la réalité ne fut point aux souhaits de l'Administration Bush qui avait opté pour un choix pareil dans le but d'éviter l'opposition à sa politique étrangère au sein du Congrès. Ne voyant pas un tel projet en vue d'évolution rapide, et jugeant la coopération militaire au sein du CCG «insuffisante et n'avançant pas aussi rapidement que l'administration américaine le souhaite», les Etats-Unis se décidèrent à accepter différentes livraisons d'armes à différents pays de la région, consentant sûrement à leur présence et leur politique(25).

Reste à noter pour conclure que les Etats-Unis, par cette politique entamée par l'Administration Bush et suivie par celle de Clinton, ont vu garantir leurs intérêts économiques en matière de pétrole, assurer un nouveau marché de vente d'armes ce qui a influé très positivement sur leur économie, et finalement, par leur présence et leurs aides militaires dans la région, ils ont réussi comme nous l'avons vu, à jeter les jalons d'une nouvelle forme de relations avec les pays du golfe.

Mais, ces nouvelles relations n'ont pas été sans influencer les relations «inter pays du golfe», des relations de voisinage pas toujours

années 1988 -1990 voyaient en les Etats-Unis le seul allié pouvant leur procurer un soutien pareil.

D'autre part, malgré l'aide militaire, les stratèges américains avouaient le danger que cette phase, et cette nouvelle redistribution régionale des cartes présentait. D'ailleurs selon Armstrong, Jamais dans l'histoire les Etats Unis ont eu un tel avantage militaire. Mais les causes de cet avantage échappaient au contrôle immédiat des Etats-Unis. Et pour que les Etats-Unis puissent s'affirmer elles devraient reconsidérer leurs choix et options d'une manière à contenir toute éventualité d'émergence d'une force régionale dominante(24).

Cette reconsidération de choix dont l'auteur de cette citation vient d'en parler s'est traduite par l'acceptation des Etats-Unis de doter l'Arabie Saoudite d'un arsenal que le gouvernement américain n'avait procuré qu'à Israël, dans cette région où l'instabilité a toujours fait règle. Les Etats-Unis étaient-ils sûr que l'Arabie Saoudite une fois munie d'une telle force militaire, n'essayerait pas de s'imposer dans la région à la manière de l'Irak? Il faut là considérer la présence des armées américaines en Arabie Saoudite comme un facteur garant d'écarter à court terme au moins, une éventualité pareille. Cette présence armée massive en Arabie Saoudite, constitue d'une manière objective, une épée de Damoclès pour le régime du Roi Fahd, épée de Damoclès dont la victime potentielle a pleinement consenti, malgré les efforts fournis par le gouvernement saoudien de voir une Arabie Saoudite forte capable d'assumer ses responsabilités régionales, suite à une aide militaire américaine, mais sans une dépendance directe du gouvernement de Washington.

Suite à cette aide militaire que l'Arabie Saoudite avait reçue, un phénomène s'est naturellement déclenché: malgré le rôle primordial que les autres pays du CCG reconnaissaient à l'Arabie Saoudite, ils ne pouvaient pas rester sans réaction.

Ces pays commencèrent à élargir, bien entendu à une plus petite échelle, leurs capacités militaires.

Le Koweït avait l'intention de doubler les capacités de sa force de frappe aérienne, éleva jusqu'à 600 pour cent la part des dépenses militaires de son budget national: En plus des chars M I-A 2, le Koweït commanda aux Etats- Unis des missiles Patriot, des avions de chasse Mirage F 1 de la France. Le Sultanat d'Oman acheta de la Grande Bretagne deux navires «anti sous-marins», le Bahreïn de son coté avait

Cette nouvelle politique a commencé à se traduire par une vente d'armes perfectionnées aux pays du Golfe: septembre 1992, 72 avions de chasse F-15 à l'Arabie Saoudite, 236 chars MI-A2 au Koweït. La vente massive d'armement à l'Arabie Saoudite et au Koweït n'a pas été faite à n'importe quel moment, Il est à noter les Etats-Unis étaient à cette époque dans le cœur de leur période d'élections à la présidence, et le Président Bush, en campagne pour un second mandat choisit le «timing» de cette livraison d'armements aux deux pays en question. Il n'hésita pas d'ailleurs à affirmer: «que dans cette période de transition économique je ferais tout ce qui est en mon pouvoir, de garder les Américains au travail»(23).

C'est ainsi que la politique étrangère des Etats-Unis se met au service de la politique intérieure, devient un moyen incontournable pour améliorer les conditions économiques. Reste à noter que le commerce d'armements a toujours été le point économique fort de l'Amérique, il suffit de se rappeler du «cash and carry», et de la politique pratiquée par les Etats-Unis au début des deux guerres mondiales.

Dans le cadre des relations Etat-Unis - pays du Golfe, il faudrait préciser qu'après la deuxième guerre du Golfe, le CCG se vit doté d'un statut encore plus important, vu qu'il a toujours été dans sa politique, aligné sur les positions américaines. Le pays le plus influent au sein du CCG étant l'Arabie Saoudite, les relations saoudo-américaines reflétaient donc l'état de celles que les autres pays du CCG entretenaient avec les Etats-Unis. L'Irak étant en guerre et faisant l'objet d'un embargo qui n'a fait que le ruiner de jour en jour. Le Yémen, venant d'effectuer sa réunification en 1990, s'est aligné sur les positions irakiennes avec l'ouverture du conflit, cela ne lui a pas été sans conséquences. L'Iran, ruiné par une longue guerre, se repliait, autant que possible, sur ses problèmes internes.

Il est peut-être évident, le cas échéant de parler de stratégie américaine dans la région, plutôt que des relations politique dans leur sens classique.

La livraison d'armes à l'Arabie Saoudite exprima fort les relations exceptionnelles que les Etats-Unis entretenaient avec cette monarchie. Ces relations étaient l'avantage de l'Arabie Saoudite entendaient développer un potentiel militaire capable de contrer des ambitions telles que Saddam Hussein avait pour la région. D'ailleurs, le roi Fahd et ses conseillers ayant expérimenté la politique expansionniste de l'Irak des

nous entendons surtout par là l'Europe et le Japon concurrents économiques potentiels des «states».

Et pour conclure, reste à noter que cette intervention contre l'Irak fut loin d'être sans incidences sur le reste du Monde Arabe. Une présence américaine armée dans la région a tout de suite crée un nouveau rapport de forces d'où l'intérêt d'examiner les relations interarabes suite à l'intervention militaire internationale.

B - L'intervention militaire internationale et ses conséquences sur les relations interarabes

Parler des relations interarabes après la seconde guerre du Golfe ne peut que, comme nous l'avons dit, passer par un fait incontournable qui est la présence armée, et par la suite politique des Etats-Unis dans la région.

Cette influence politique américaine qui ne cesse de marquer la région du Golfe, et par la suite, tout le Moyen-Orient, nous pousse, avant de passer à l'examen des nouvelles relations interarabes post guerre froide, de mettre le point sur les relations que les pays du Golfe entretiennent avec les Etats-Unis.

1- Une hégémonie américaine s'affirmant sans contestations auprès des Régimes politiques du golfe

Après la chute de l'Union soviétique, il etait de plus en plus clair que les Etats-Unis etaient devenues la seule superpuissance incontestable à l'échelle internationale. Elles avaient montré au monde entier que la coalition qu'elles rassemblerent pour contrer le démon irakien groupait surtout ceux que les observateurs de la scène internationale devaient décrire comme «concurrents potentiels de l'hégémonie américaine», et nous entendons par la l'Europe et le Japon. Encore, les Etats-Unis réussirent a se rapprocher aussi de ceux qui jadis étaient leur bête noire, comme la Syrie d'Assad et la Libye de Kadhafi.

Si à l'échelle internationale, l'hégémonie américaine se ressentait tellement, qu'en serait-il alors dans une région où les Etats-Unis menerent le plus grand assaut international contre la seule puissance régionale qui aurait été à mesure de prendre le leadership dans le Golfe et au Moyen-Orient?

Le rapprochement américain des différents pays du golfe est dû à la nouvelle politique américaine pratiquée dans la région.

A cette mobilisation militaire intense s'ajouta une action diplomatique américaine de haut niveau et au même degré d'intensité s'orientant dans quatre sens: le premier au niveau des Etats européens qui avaient accepté la participation à la coalition que les Etats-Unis voulaient consolider encore plus, le second c'est vers l'Union soviétique pour maintenir le consensus avec elle, ce consensus symbolisé par le sommet d'Helsinki, le 9 septembre 1990 entre les Etats-Unis et l'URSS. Le troisième va dans le sens du Monde Arabe: dans une sorte de conquête de l'opinion publique et bien sûr celui de voir les pays arabes participer à la libération du Koweït. Cette campagne s'est surtout concentrée sur les adversaires arabes de Bagdad, jusqu'à la Syrie d'Assad et la Libye qui la veille, furent les bêtes noires des Etats-Unis.

Le quatrième et le dernier sens dans lequel la diplomatie américaine s'est lancée est celui du Conseil de sécurité des Nations Unis qui émit du 2 août au 29 novembre 1990 douze résolutions.

Reste à parler du coût de cette guerre qui s'estima pour 1990-1991 à 28 milliards de dollars. Les Etats-Unis ne croisèrent point les bras à cet égard, James Baker effectua une tournée internationale rentrant avec des promesses de 12 milliards de dollars des pays du golfe, 4 du Japon et 6 de l'Europe.

Finalement c'est la première fois dans l'histoire contemporaine que nous assistons à une telle coalition et entente internationale contre un seul et même ennemi. Mais reste à se poser la question sur cette exhibition musculaire américaine. Contrer les desseins d'une puissance régionale nécessitait-il vraiment une telle ampleur? Surtout que l'Irak sortait d'un conflit de huit années qui l'enfonça dans la dette et toucha son économie d'une manière très considérable. Mais les Etats-Unis avaient aidé la Ligue arabe à gérer la crise, on aurait peut-être assisté à un scénario différent.

Mais, la nécessité de l'époque ne s'avérait pas être aux solutions pacifiques par des instances régionales.

Les Etats-Unis paraissaient comme voulant une occasion pour affirmer leur suprématie, sentant que leur victoire de la Guerre Froide était proche. Ce tour de force américain n'était peut-être pas simplement destiné contre l'Irak, devrait-on peut-être le considérer comme un message clair à toute puissance désireuse de prendre la place de l'URSS dans l'équation internationale, donc rivaliser avec les Etats-Unis. Et

Yémen avaient peut-être effectué leurs calculs dans une logique de guerre froide où une des deux superpuissances n'interviendrait point directement, de peur d'enclencher l'intervention de l'autre.

Mais, les temps avaient tellement changé, et pour revenir au plan diplomatique entrepris par les Etats-Unis suite à l'invasion du Koweït, James Baker effectua une visite à Moscou et signa un communiqué avec le ministre soviétique des Affaires étrangères Edward Chevardnadze stipulant: «Aujourd'hui, nous avons fait le geste inhabituel d'appeler de façon conjointe le reste la communauté internationale à se joindre à nous dans une interruption internationale de toutes les livraisons d'armes.»

Ce succès diplomatique tant signifiant, détacha les relations internationales de leur logique bipolaire en les mettant sur un autre niveau, celui des nouvelles relations internationales; et nous disons nouvelles relations car jusqu'à l'heure on ne peut point parler de nouveau système international, ce dernier n'étant pas défini comme il l'a été pendant presque un demi-siècle. Cette position soviétique peut aussi être vue comme une reconnaissance implicite du leadership international des Etats-Unis au détriment de l'URSS, superpuissance qui expérimentait son effondrement progressif par l'implosion des régimes communistes de l'Europe de l'Est, et plus tard par son effondrement.

Au niveau économique et financier, suite à l'invasion du Koweït, les Etats-Unis gèlent les avoirs koweïtiens et irakiens, ils furent suivis par Paris, Londres, le Groupe des Sept et la CEE, plus encore, le Conseil de sécurité de l'ONU s'allia à la décision des pays du «Nord» et décréta le 6 août 1990 un embargo commercial, financier et militaire contre l'Irak.

Les mois suivants, Washington déploya tous azimuts sa stratégie selon la première priorité ; l'envoi de corps expéditionnaire américain en Arabie Saoudite. Pour la première fois depuis plus de vingt ans, l'Administration mobilisa plusieurs dizaines de millier de réservistes, les neuf dixièmes des avions cargo du Military Air Lift command tournent en permanence. Le 15 janvier 1991, face à 550,000 hommes, 3,600 chars, 400 à 500 avions de combat opérationnels alignés par l'Irak sur le front koweïtien, s'opposent 430,000 soldats américains dotés de 2,900 chars, 1350 avions de combat, en plus, une affaire de 120,000 soldats arabes et d'autres pays musulmans, avec 1,000 chars et 150 avions de chasse, ainsi que 48,500 soldats britanniques et français, avec 268 chars et 95 avions, et cela sans oublier du coté occidental, les quelques huit porte-avions et 150 bâtiments de guerre(22).

incite à nous questionner sur la nature des nouvelles relations internationales, à savoir si les Etats-Unis prendraient la charge de gendarme suprême de la planète, ou alors tiendraient-ils compte des différentes politiques régionales et aspirations politiques des pays du Sud. C'est ainsi une réponse à laquelle répondra la dimension internationale donnée par les Etats-Unis au second conflit du golfe.

La crise s'était alors annoncée incontournable, une réaction opérationnelle s'avérait inévitable, mais, même pour les Etats-Unis, c'était en quelque sorte une affaire dont l'issue était inconnue, une épreuve aux Etats-Unis de voir le degré de leur capacité dans la gérance d'une crise.

C'est ainsi que Zbignew Brzezenski annonça: «Si cette crise n'est pas gérée adroitement, elle pourrait avoir des conséquences dévastatrices sur l'économie mondiale provoquer un bain de sang dramatique parmi les Arabes et les Américains, et favoriser inexorablement une instabilité dangereuse dans tout le Moyen-Orient».

Ces propos de Brzezenski furent doubles de ceux d'un haut responsable américain ayant participé à l'importante réunion de Camp David le samedi 4 août 1990; il dit: «Tous, nous savons que ce n'était pas le Panama, ni la Grenade, mais une affaire dont l'issue est inconnue, imprévisible et où tout ce qui compte pour une présidence est en jeu».

La prise de conscience américaine des grands desseins de Bagdad sautait alors au premier plan, sa réaction le lendemain du «coup de poker» irakien fut rapide sur le tous les terrains.

Sur le plan diplomatique, le soir même de l'invasion du Koweït, le Conseil de Sécurité des Nations Unies annonça une condamnation unanime de l'action irakienne, avec l'abstention du Yémen. L'abstention de ce dernier mérite un petit arrêt. Le Yémen alors à la présidence du Conseil de sécurité, était un allié de Bagdad, il partageait son ambition de voir un Conseil de Coopération Arabe efficace, réalisant les vraies aspirations de la Nation arabe. Cette position est surtout à placer dans le cadre de la réaction du Yémen à la politique du CCG qu'il qualifie de «club fermé de monarchies» réalisant les intérêts économiques et politiques des Etats-Unis et faisant fie de ceux de la Nation. Encore, les relations étroites que le Yémen entretenait avec l'Irak avaient poussé le premier à aider le régime de Bagdad à comprimer le conflit du Golfe dans son cadre régional, plaidant pour le rôle que la Ligue arabe devrait avoir dans la résolution d'un conflit pareil. Finalement, l'Irak et le

existaient d'autres d'ordre économique: L'Irak était entrain de payer sa dette à l'Amérique, et préférait la technologie américaine à celle du Japon: rien que les chiffres du commerce en matière d'informatique déjà cités ci-dessus le prouve bien. C'est ainsi que l'Irak est arrivé à surestimer ce crédit qu'il avait auprès des Etats-Unis, croyant que ces derniers ne renonceraient pas à des relations comme celles entretenues avec Bagdad qui s'affirmait de plus en plus comme le décideur le plus important, et influent sur la scène moyen orientale.

L'Irak a été plus loin dans son optimisme, car le 6 août, donc seulement quatre jour après son invasion du Koweït, et malgré l'annonce de l'envoi par Washington de troupes dans la région, le gouvernement irakien s'efforce de convaincre le chargé d'affaires américain Joseph Wilson (assurant l'intérim d'April Glaspie) que les intérêts des Etats-Unis sont menacés dès lors que leur liberté de commerce et leur approvisionnement en pétrole le sont, et ce n'était pas le cas. Où serait donc le danger incitant à une intervention militaire?

A ce niveau, il faudrait peut-être envisager un autre angle d'analyse, à une période où la guerre froide touchait à sa fin, où les Etats-Unis commençaient à parler d'un Nouvel Ordre Mondial ayant comme modèle de référence le Nord industrialisé. Dans cette optique, les Etats-Unis pouvaient se permettre de laisser libre cours à l'émergence d'une superpuissance régionale, qui à court terme pourrait ne pas nuire à leurs intérêts mais qui dans l'avenir pourrait y constituer une menace à leur égard. Il suffit de se souvenir là du choc pétrolier de 1973, et de leur allié moyen oriental principal en guerre contre les Arabes depuis plus de 40 années: Israël.

Là, nous trouvons que les propos de James Baker le 10 septembre 1990 au siège de l'OTAN près de Bruxelles, sont à l'ordre du jour dans le sens des relations internationales. Et surtout au niveau du rôle que les Etats-Unis chercheraient à voir dans une ère de post guerre froide il déclara:

«L'occupation du Koweït par l'Irak est un test politique du nouvel ordre mondial après la guerre froide. La façon dont nous autres -démocraties coalisées-répondrons à l'événement, sera une occasion de mesurer comment les institutions de la sécurité de l'Ouest -OTAN et UEO - peuvent s'adapter aux dangers d'aujourd'hui et de demain».

C'est à ce moment précis que nous voyons la seconde crise du Golfe passer ouvertement à la sphère internationale. Ce phénomène nous

du Moyen Orient déclara au Congrès: «Il faut s'entendre avec Saddam Hussein et éviter d'exacerber le problème koweïtien, nous avons toujours évité de prendre position dans les affaires de frontières»[21]. Mais la réaction américaine fut à ce niveau paradoxale: malgré les affirmations de Kelly, les Etats Unis effectuaient une semaine à l'avance, le 24 juillet 1990, des manœuvres militaires communes avec les Emirats Arabes Unis et le 28 juillet, le président Bush annonça que l'usage de la force etait inacceptable, et avertissant que les Etats Unis soutiendront leurs autres amis dans la région, malgré le fait qu'ils souhaitent de meilleurs relations avec leur ami irakien.

C'est justement à cause de ce paradoxe de la diplomatie américaine que le gouvernement de Saddam Hussein présuma une éventuelle position de spectateur qu'entreprendraient les Etats-Unis au cas où il passerait à l'agression militaire, et c'est la raison pour laquelle l'Irak attaqua le Koweït le 2 août 1990.

Mais les choses commencèrent à évoluer de la manière que l'Irak ne souhaitait point. Le conflit perça la membrane de son cadre arabe pour passer à toute une autre échelle: une ampleur d'ordre international sous l'égide de la superpuissance américaine.

2 - Envergure internationale voulue par les Etats-Unis: Nouveau tracé des Relations Internationales et manifestation de puissance:

Les raisons ayant poussé Saddam Hussein à continuer ses calculs dans le sens du pari sur la non-intervention américaine ne sont finalement pas le fruit du hasard. Déjà en novembre 1984, Washington et Bagdad rétablissent leurs relations diplomatiques rompues depuis 1967. Mais l'Administration Reagan avait avant cette date officielle appuyé l'Irak dans son assaut contre l'Iran. Dès 1982, les Etats-Unis avaient commencé à fournir une aide technologique massive à l'Irak. Selon le Washington Post, le montant des ventes d'ordinateurs et d'équipements électroniques à Bagdad atteint plus de 1,5 milliards de dollars. Les relations commerciales se développèrent de plus en plus au point qu'en 1989 l'Irak constitue le premier acheteur de riz et le huitième acheteur de blé des Etats-Unis, à une époque où le tiers des importations pétrolières américaines provenaient de l'Irak. Cet attrait que l'Irak présentait aux Etats-Unis avait des raisons d'ordre politique: Le Barrage posé par Bagdad à vague Khomeyniste et le fait, de n'attaquer que verbalement Israël, à coté de ces raisons politiques

aspirations de Saddam Hussein, ce dernier ayant porté comme slogan principal la Cause de la nation arabe. Le président Moubarak faisait preuve de bonne foi vis-à-vis du leader irakien, et resta optimiste et ne cessa de relater l'importance de son ami Saddam qui plaidait la cause nationale arabe et adoptait un discours anti-israélien dans le but d'entraîner à son bord le reste des pays de la région. Ces éléments combinés à la peur de provoquer l'escalade militaire ont adouci encore plus la position de la majorité des pays arabes qui essayaient de trouver une politique de juste milieu pour prendre complètement le parti du Koweït dans sa bataille pour sa souveraineté

C'est ainsi que le Koweït s'est trouvé isolé dans son environnement arabe. Son espérance de voir la communauté régionale porter la solution à son problème se dissipait. Au contraire même, les Etats arabes ont facilité la tâche à Saddam Hussein dans sa quête de prédominance militaire et diplomatique. Ce consentement arabe à l'hégémonie de l'Irak fut en quelque sorte pour bloquer tout chemin à l'Iran de retrouver son poids sur la scène régionale. Un leadership arabe (Irak) étant malgré tout préférable à celui d'un Iran de civilisation autre, et dont l'expansionnisme historique rendait les Arabes de plus en plus méfiants. Encore, la Ligue arabe a été loin de faire preuve d'efficacité, et le CCG, où l'Arabie Saoudite est la plus influente, avoua la nécessite de «traiter avec les ambitions irakiennes pour préserver la sécurité dans la région».

Les grands desseins régionaux de Bagdad furent accompagnes selon Alain Gresh et Dominique Vidal[19] de petits calculs de la part de la diplomatie irakienne. Ces petits calculs firent quand même leur effet sur la scène régionale et réussirent à mettre les Arabes devant une situation de «fait accompli» impliquant une reconnaissance implicite du leadership arabe de l'Irak.

Ce qui poussa ces deux observateurs des Relations Internationales à qualifier de petits les calculs de l'Irak, furent les propos d'officiels irakiens sous estimant la faculté américaine de réagir en disant: «Les Américains sont un tigre de papier, ils ne feraient rien du tout»[20].

Il faut cependant dire qu'au début de la crise, les réactions américaines ne furent point claires, ce qui serait encore plus à induire en erreur l'Irak. D'ailleurs, les Etats Unis avaient donné l'impression à Bagdad que Washington jouait au Ponce Pilate dans l'affaire du Koweït. En outre, le 31 juillet 1990, John Kelly, secrétaire d'Etat adjoint chargé

Après ces consultations régionales, le Président Moubarak se rendant compte de la gravité de la crise annonça: «J'appelle les Etats-Unis à éviter une escalade de la crise qui pourrait être causée par leur intervention entre deux pays arabes frères et voisins». Cette conduite de l'Egypte avait pour but de garder le problème dans la sphère arabe sans avoir recours à une puissance étrangère dont la présence rendrait les choses beaucoup plus difficiles suite à l'intransigeance de l'Irak.

Pour sa part la manœuvre diplomatique koweïtienne fut faible et inefficace(18).

Cette inefficacité s'est traduite sur deux plans principaux: le premier régional, celui de l'incapacité du Koweït a faire des concessions pour un Irak à visées expansionnistes. Le second, celui son impossibilité de réactiver les organisations régionales. D'autres part, le Koweït s'est abstenu de faire appel à une puissance internationale pour l'aider à rétablir un rapport de forces déséquilibré en la faveur de l'Irak

La paralysie de la diplomatie koweïtienne a sa raison dans sa méfiance de provoquer l'Irak au cas ou le Koweït se tournerait vers le Conseil de sécurité des Nations Unies. Encore, le Koweït n'avait même pas mobilisé son armée pendant que 100,000 soldats irakiens se tenaient devant la frontière.

Face à cette situation, la Jordanie et l'Egypte, en l'occurrence Moubarak et le Roi Hussein ne cessaient de multiplier leur espérance de voir cet orage passer. De leur côté, les autres pays du Golfe tels l'Arabie Saoudite, les Emirats Arabes Unis et le sultanat d'Oman comptaient sur une éventuelle alerte américaine qui leur déterminerait leur position. On ne prévoyait pas en ce moment un rapide passage à l'action militaire de la part de l'Irak. C'est pour cette raison que l'action de Saddam Hussein fut prise comme un moyen de pression économique sur le Koweït et les autres pays du CCG dans le but de pouvoir arriver à une annulation ou une nette diminution de sa dette. Cette région du monde avait connu des guerres, des rassemblements de troupes sur les frontières...mais, une invasion suivie d'annexion était loin d'être prévisible par les différents pays du golfe.

Suite à l'invasion, l'Irak continua jusqu'au bout dans sa tentative de garder le conflit à l'intérieur de la sphère arabe. Si l'Irak avait réussi, cela lui aurait permis de réaliser ses desseins vu qu'il n'existait pas une puissance régionale qui contesterait la suprématie militaire irakienne. Il est même à noter que l'environnement régional arabe était réceptif aux

Plus tard, quand le président du Conseil national irakien Saadoun Hamadi visita le Koweït en juin 1990, et discuta avec l'émir la question de l'annulation de la dette de l'Iraq, ce dernier s'excusa, mais finit par accepter sous réserve de la reconnaissance, par l'Irak de la souveraineté et de l'indépendance du Koweït ainsi que de son approbation pour effectuer un tracé de la frontière irako-koweïtienne. Ces conditions qui auraient put éviter le clash entre ces deux voisins, ne se virent jamais réalisées(17).

Le 16 juillet 1990, dans une lettre adressée à la Ligue arabe, l'Irak accusa le Koweït et les Emirats Arabes Unis de comploter contre la Nation arabe, et spécifiquement le Koweït de s'être emparé des puits de pétrole dans la région frontalière de Rmeilé. L'Irak a ainsi demandé au Koweït 2,4 milliards de dollars comme dommages et intérêts, donc l'équivalent du prix de la quantité de pétrole que le Koweït avait exploité à Rmeilé.

La guerre des lettres à la Ligue arabe s'est poursuivie par celle adressée de la part du Koweït, qui à son tour le 19 juillet 1990, accusa l'Irak de violer la souveraineté du Koweït en exploitant des puits de pétrole au sein même du territoire koweïtien. Le Koweït demanda alors à la Ligue arabe la constitution d'un comité dont la charge serait le règlement du conflit frontalier irako koweïtien sur base des accords existants entre ces deux voisins, et des documents échangés.

Cette guerre diplomatique mena à des pourparlers qui eurent lieu à Djeddah en Arabie Saoudite le premier août 1990, donc, la veille de l'invasion irakienne du Koweït dont la cause directe ou le facteur déclenchant fut l'échec des pourparlers de la veille.

Pour être encore plus précis, pendant la phase diplomatique, l'Iraq avait déjà rassemblé ses troupes sur la frontière koweïtienne, ce qui ne fut sans inquiéter les pays arabes. L'Egypte s'était tout de suite proposée comme médiateur. D'ailleurs, le Président Moubarak est passé à l'action, en minimisant la querelle la qualifiant de «nuage passager». C'est alors qu'il visita le Koweït, l'Irak et l'Arabie Saoudite. Les efforts de Moubarak menèrent à la réunion de Djeddah, sur la base d'assurances irakiennes aux termes desquelles l'Iraq s'engage à ne passer à l'action qu'après une réunion pouvant mener à un règlement pacifique. Mais en même temps, Saddam Hussein demanda au Président égyptien de ne pas assurer le Koweït, mais au contraire, de le porter à l'inquiétude.

l'impact de la présence en force des Etats-Unis dans la région, sur les relations inter-arabes et leur devenir.

A - L'Invasion du Koweït en 1990, Affaire régionale ou internationale?

Dans le premier chapitre de cette première partie, nous avons expliqué les conséquences de la première guerre du golfe, dont la plus importante fut l'émergence de l'Irak en tant que «superpuissance régionale», qui, malgré son endettement excessif tentait de s'imposer politiquement après ses exploits militaires contre l'Iran. Le couronnement de ce désir de voir l'Irak maître de la scène du Golfe, fut l'invasion du Koweït le 2 août 1990, et la déclaration par le conseil de la révolution en Iraq du renversement de l'ancien gouvernement koweïtien et l'instauration du gouvernement provisoire du Koweït libre. Dans ce communiqué du 2 août 1990 était clairement précisé: «L'Irak retirera ses troupes du Koweït quand la situation le permettra, et sous demande du gouvernement provisoire du Koweït libre...». Les dispositions prises suite à ce communiqué furent la fermeture des frontières et l 'interdiction de voyager du et vers le Koweït.

C'est ainsi suite à plusieurs facteurs surtout politiques que le second conflit du Golfe s'est annoncé. Et nous passons tout de suite aux données régionales du conflit.

1- Données d'un conflit à dimensions régionales

Nous revenons, pour commencer, au discours prononcé par Saddam Hussein lors de la conférence du Conseil de Coopération Arabe en février 1990 à Amman, où il avoua, d'une manière très claire, la volonté que l'Irak possède pour être maître du Golfe, incitant les autres pays de la région à admettre ce fait au lieu de se soumettre à la volonté des Etats-Unis.

Le président irakien ne s'est pas arrêté à ce stade, il l'a dépassé lors d'une conférence au sommet des pays arabes, tenue à Bagdad le 28 mai 1990 en s'adressant à Jaber Ahmad Sabbah prince du Koweït: «C'est une guerre économique que vous êtes en train de mener contre mon pays»(16). La cause de ces propos fut la surproduction koweïtienne du pétrole qui s'était élevé à 2,1 millions de barils / jour, tandis que la part que l'OPEP lui avait consacré jusqu'en mars 1991 était 1 million et demi de barils / jour.

impossible à mettre en œuvre sans recours à des choix déchirants, à des mesures quasi héroïques.

L'autre moyen étant le maintien au plus bas des prix des matières premières et énergétiques importées du tiers monde. Mais comment garantir les bas prix des matières premières à une époque où les pays du tiers monde n'éprouvent plus le besoin de la protection américaine contre un éventuel danger soviétique ? C'est peut-être là qu'il faudrait chercher les raisons de l'intervention américano-occidentale dans le golfe pour contrer l'armée irakienne ayant occupé le Koweït. C'est ce que nous verrons dans un second chapitre, en plaçant cette action militaire dans la suite des événements des relations contemporaines.

II: La seconde guerre du Golfe: un coup de théâtre inaugurant les nouvelles relations internationales

Après avoir longuement parlé de la situation au Golfe, de la période où le conflit bipolaire battait son plein, et jusqu'à la première guerre du Golfe, puis sa fin et conséquences, nous arrivons maintenant à la seconde guerre du Golfe. Il est d'abord d'utilité de préciser que la guerre en elle-même donc le déroulement des opérations militaires ne sera pas l'objet de notre étude. Comme nous avons vu dans le chapitre premier, le fil conducteur du raisonnement restera la place du Golfe dans la politique étrangère américaine. Mais, il serait inutile de parler des relations politiques des pays du Golfe avec les Etats-Unis sous un angle purement relationnel politico-économique, surtout depuis 1990, date de la présence militaire occidentale et surtout américaine dans le Golfe. Pour rester fidèle à notre problématique, il s'avère inévitable de mettre d'abord le point sur le second conflit du Golfe dans sa dimension régionale. Et quand nous parlons de dimension régionale, nous entendons en premier lieu les causes régionales qui ont mené au conflit.

Mais, une fois que le conflit se déclencha, la dimension internationale n'est plus à négliger. Le chef d'orchestre de la seconde guerre du Golfe fut le grand maître des relations internationales de l'époque, en l'occurrence les Etats-Unis. C'est dans cette logique que ce chapitre évoluera à partir de la nécessité de savoir si l'invasion du Koweït est une affaire régionale ou internationale. Et pour éclaircir ce point, il faudrait examiner les données qui ont mené au conflit. Enfin, une fois que l'intervention militaire s'était imposée, il devient intrinsèque de voir

Cette récession de l'économie américaine ne se limitera point à une simple baisse de la production industrielle des Etats-Unis et à l'accroissement du chômage, le plus grave reste qu'elle peut conduire à des chocs financiers consécutifs, à l'insolvabilité des entreprises, des banques, des sociétés immobilières, des collectivités publiques. Là, reste à faire le rapport en se questionnant si les krachs boursiers d'octobre 1987 et d'octobre 1989 ne sont pas des indicateurs suffisants affirmant ce qui vient d'être dit là-dessus. D'ailleurs, le très sérieux magazine américain The Economist écrivait le 9 juin 1990: «La réserve fédérale est inquiète à cause de la croissance de la dette des entreprises américaines et de l'évidente fragilité du système financier domestique»(13).

En 1990 l'endettement des Etats-Unis s'élevait à 14,000 milliards de dollars, soit deux fois le PIB du pays. Encore l'Etat, les ménages et les entreprises ont été surendettés, et les caisses d'épargne en faillite: en mai 1990, 423 d'entre elles ont fermé et 570 sont en état critique, leurs pertes par jour s'élevant parfois à 23 milliards de dollars. La critique de ce phénomène par le Newsweek du 21 mai 1990 fut: «Les honnêtes gens devront payer pour les riches»(14). Et à ce train, des générations d'Américains devront payer les conséquences des affres de dix années de détresse économique, sous forme d'impôts.

Cette fâcheuse situation interne à eu ses échecs sur la scène internationale, le rapport de force entre les trois grands pôles économiques, Etats-Unis, Japon et Europe, s'étant modifié au détriment des Etats-Unis qui souffrent d'un endettement public accru.

Mais, les Etats-Unis qui sortiront dans quelques temps du conflit bipolaires avec des allures de grand vainqueur, ne pouvaient point continuer dans leur récession économique dans une ère ou la maîtrise du domaine économique est la clé principale de la maîtrise du domaine politique. Le magazine économique l'Echo de la Bourse du 21 août 1990 affirmait: « L'ampleur du déficit budgétaire, la perte de la compétitivité de l'industrie, l'endettement des entreprises et des ménages, l'alourdissement de la dette extérieure, les retards dans la recherche, le peu d'efficacité du système éducatif et la faiblesse de l'investissement pointent tous dans la même direction: l'affaiblissement notable de la puissance économique américaine»(15). Face à cette situation fâcheuse, les Etats-Unis ne pouvaient plus rester les bras croisés. L'un des moyens d'y faire face, est l'augmentation de la productivité, mais elle est

politique d'austérité portera ses fruits en accroissant les taux de plus-value et de profit, et en tenant de moins en moins compte de la politique sociale, plus simplement, cette politique consistait à alléger les charges des entreprises sans réajustement de salaires et augmentation de prestations sociales, en bref, le but était de comprimer le coût et d'augmenter le profit.

C'est ainsi que l'économie américaine connut 92 mois de croissance après la récession de 1981-1982. Cette récession qui avait frappé tous les pays industrialisés avait marqué le début d'une grave dépression dans les pays de la périphérie donc du tiers monde dont l'économie est fortement dépendante de celle des pays industrialisés.

Les signes donnés par la tendance générale des grandes bourses en 1990 incitaient à l'optimisme malgré l'inquiétude d'octobre 1987 et celle d'octobre 1989. Cet optimisme des milieux financiers et industriels en 1990 a quelque part sa raison d'être dans l'effondrement du bloc Est qui ouvre la perspective d'un marché colossal pour la production industrielle ainsi qu'à l'exportation des capitaux.

Il est vrai que toutes ces données avaient des avantages qui incombaient à tout le «Nord» industrialisé entre autres l'Europe et le Japon. Mais, il ne faut point oublier le grand chemin que les Etats-Unis avaient parcouru en ce sens, et nous entendons par-là les 92 mois de croissance (donc presque huit années après 1982), et c'est là le principal apport de l'ère Reagan. Les Etats-Unis n'avaient point connu un tel équivalent que lors de la guerre du Vietnam (106 mois de croissance). Il est aussi à remarquer que cette forte croissance économique aux Etats-Unis est à placer dans le contexte de logique bipolaire des années 1980. Sans rentrer dans les détails de la politique soviétique intérieure (la perestroïka de Gorbatchev), cette décennie a vu l'affaiblissement progressif de l'URSS sur la scène internationale. Et cela pourrait être ramené aux conditions économiques très difficiles de l'époque pour l'URSS, les Etats Unis de Regan ayant réussi à l'entraîner dans les rouages des coûts des projets de la «guerre des étoiles».

Avec tous ces atouts, l'économie américaine était à la traîne, le taux des investissements productifs qui était de 12 % en 1979 n'est qu'à 9,6% en 1989, or, ce taux influence directement le taux de la productivité qui est déterminant dans la compétitivité internationale d'une économie. Il existe donc un déclin de l'économie américaine, qui ne représente plus que 40 pour cent de la production industrielle des pays de l'OCDE, alors qu'en 1950 il en représentait 62%(12).

C'est alors que les relations entre les pays du CCG et l'Irak entrèrent dans leur phase de détérioration à outrance, cela s'est manifesté dans le discours prononcé par le Président Saddam Hussein à la réunion au sommet du CCA qui s'est tenu à Amman en février 1990, il affirma: «Les Etat-Unis vont avoir la plus grande influence dans le Golfe, ils vont affirmer leur suprématie en tant que grande puissance sans concurrence. Cela veut ainsi dire que le peuple du Golfe sera gouverné conformément aux souhaits des Etats-unis...». Il enchaîne en s'adressant aux pays du CCG: «Les prix du pétrole seront fixés d'une manière à convenir aux points de vue et intérêts des Etats-Unis, cette dernière passera entre les intérêts des autres pays (...)». Mais, le sommet atteint par les déclarations irakiennes dans le discours de Saddam Hussein fut sa proposition claire par laquelle il s'est hissé au rang du club des grandes puissances en appelant les pays du Golfe à accepter l'hégémonie irakienne dans la région, et de refuser l'hégémonie américaine.

Ces paroles ne furent sûrement pas très bien accueillies par les Américains, mais aussi et surtout par les autres pays du Golfe et le CCG. Ainsi, il était bien clair que les intérêts économiques américains dans la région furent menacés par l'ascension d'une telle puissance régionale, à une époque où le bloc Est et son dirigeant l'URSS allaient de déclin en déclin.

Finalement les Etats-Unis qui voyaient s'approcher la victoire de la guerre froide jour après jour, et par suite celle de leur affirmation comme seule superpuissance internationale, avaient leurs intérêts économiques vitaux dans le Golfe, menacés par les desseins d'un Irak fort de son moral de guerrier, faible dans son économie, mais dont le potentiel en ressources pétrolières pourrait lui assurer un redressement bien rapide d'une manière à surprendre la communauté internationale et son entourage régional.

2- Intérêts économiques américains dans la tourmente des changements internationaux:

Pour parler de l'économie américaine et de ses intérêts au début des années 1990, nous ne pouvons point passer outre l'héritage de l'ère Reagan. Il faudrait d'abord dire que depuis son élection, des plans d'austérité vont être mis en application dans le but de libérer l'économie, donc donner libre cours à l'expansion économique. Cette

régional s'est alors posé comme menace. Il était ainsi clair que l'Irak de Saddam Hussein cherchait à empiéter sur le rôle de premier plan que l'Arabie Saoudite a décroché pendant la guerre irako-iranienne.

Pelletière a été même plus loin dans ses allusions en disant très clairement que le CCA a été crée dans le but de concurrence le CCG. D'ailleurs le choix du nom le prouve bien. Avec la formation du CCG en 1981 l'Irak et le Yémen n'ont pas été invités à y adhérer ce qui provoqua un vif ressentiment de la part de ces deux pays. Mais il ne faut pas oublier de mentionner que le CCG etait un club exclusivement composé de monarchie, alors que le Yémen et l'Irak étaient des Républiques(11).

Tous ces plans confectionnés par l'Irak dépendaient finalement d'un seul critère, celui de se voir financièrement remis des affres économiques qu'il a subi pendant sa longue guerre contre l'Iran. Pour régler la question de ses dettes, l'Irak, second grand réservoir mondial de pétrole, avait proposé aux banques (international Banking Community) un rééchelonnement de dettes lui permettant son redressement économique souhaité. Mais, les banques n'ont point accepté cette proposition, ce qui dérangea énormément ce pays riche, sortant de sa guerre contre l'Iran avec le moral de grand vainqueur. En effet, l'Irak voulait s'affirmer devant ses confrères arabes comme un nouveau leader régional, et s'imposer comme pôle incontournable par lequel devraient passer la politique des grandes puissances dans le Golfe arabe.

Donc, il faudrait peut-être voir dans cette question de dettes - un des facteurs qui ont paralysé l'ambition que l'Irak avait de passer au rang de superpuissance régionale - une des causes de l'invasion du Koweït qui eut lieu le 2 août 1990.

Il existe une autre raison à l'invasion, elle est d'ordre économique, mais se situe surtout sur l'axe des relations Irak-CCG. L'Irak ayant demandé au CCG une aide économique supplémentaire à laquelle la réponse fut un refus catégorique, le CCG a même été jusqu'à demander à l'Irak le remboursement de ses dettes. Tout ceci servit à mettre l'Irak encore plus mal à l'aise dans ses projets pour la région, et cela s'est bien reflété dans le point se vue officiel irakien qui n'hésita pas à faire comprendre que l'Irak a combattu pendant huit années contre l'Iran dans le but de protéger le reste des pays du Golfe, en l'occurrence ceux du CCG.

Moyen-Orient sans aucune concurrence de la part d'autres Etats, les deux concurrents potentiels étant en plein conflit. Cette affirmation de puissance de la part de l'Arabie Saoudite a profité de trois atouts principaux: le premier étant celui de la religion, l'Arabie Saoudite étant avec l'Egypte le lieu de référence de l'Islam sunnite. Le second est d'ordre économique, l'Arabie Saoudite étant le «mega réservoir» de pétrole de la région, donc elle possède la clé de l'économie régionale et internationale pétrolière au niveau de l'offre et de la demande, donc aussi le prix du pétrole et ses variations. C'est à ce niveau que se situe l'ampleur du rôle de l'Arabie Saoudite en tant que décideur principal au sein du CCG.

Enfin, le dernier atout reste l'axe américano-saoudien, les Etats-Unis ayant abandonné l'Iran se sont bien tournés vers l'Arabie Saoudite comme allié potentiel dans la région, dans le but de préserver leurs intérêts économiques pour ne plus jamais tomber dans les affres des conséquences de la première crise pétrolière de 1973.

Encore, cette protection d'intérêts économiques n'est point restée sans des incidences sur le terrain, d'où le prétexte pour les Etats-Unis de garder une présence militaire dans la région. Cette présence militaire n'a pas disparu avec la fin du conflit irano-irakien mais s'est poursuivie pour des raisons d'instabilité régionale qui risquerait de menacer les intérêts vitaux des Etats-Unis.

L'Irak, vainqueur de la première guerre du golfe, la finissant d'une manière inattendue par une sorte de blitzkrieg (guerre éclair) qui détruit presque totalement la machine de guerre iranienne. Cette façon spectaculaire avec laquelle l'Irak agit ne fut point sans répercussions. Ce pays s'était alors imposé comme une superpuissance régionale[10]. C'est ainsi que les Etats-Unis qui avaient œuvré à faire durer ce conflit autant que possible, ont vu émergé un «nouveau grand» dans la région, un pays à grandes capacités militaires dont le leader, Saddam Hussein, a réactivé le souvenir de Gamal Abdel Nasser. Saddam Hussein pensait alors élargir ses desseins, il lança juste après la guerre, l'idée de construire un bloc économique régional, le CCA (Conseil de Coopération Arabe) destiné à tous les pays arabes de la région et surtout la Jordanie, l'Egypte et le Yémen.

Le CCA comportait un volet sécuritaire, voire même concurrentiel avec l'Arabie Saoudite et le Conseil de Coopération du Golfe, cette nouvelle entité ne différant en rien de son but du CCG au niveau

point que le Président iranien Hashemi Rafsanjani annonça: «Nous continuerons à contester les accords d'Algérie, même au prix de la relance des opérations militaires» (8).

C'est ainsi que ces accords restèrent sujets à polémique et ne furent reconnus par l'Irak qu'au moment de son invasion du Koweït.

Mais avant de passer à la seconde guerre du Golfe, il serait nécessaire de voir les conséquences de cette guerre qui fît presque un million entre tués et blessés, et qui déstabilisa la sécurité au Golfe, créant une nouvelle donne régionale avec de nouveaux acteurs se trouvant face à des rôles jadis inexistants.

1- Fin de la première guerre du Golfe et conséquences de victoire irakienne

Les conséquences de cette guerre se sont fait ressentir dans toute la région et non seulement chez les deux parties en conflit, car, les Etats n'ayant pas directement pris part à la guerre l'ont fait d'une autre manière, celle de l'aide économique (donations et prêts), et surtout celle de l'appui politique.

Pour commencer, il est à noter que suite à ces huit années de guerre, la dette cumulée de l'Irak s'était élevée à presque 60 milliards de dollars américains répartis comme suit: 35 milliards à l'Arabie Saoudite et au Koweït, 15 milliards à l'URSS, 6 milliards à la France ; et cela sans parler des dégâts matériels de cette guerre qui ont été estimés fin 1986 à 400 milliards de dollars dont 180 à l'Iran et 120 à l'Irak. Ce chiffre s'est élevé à 500 milliards entre 1987 et 1988(9).

En ce qui concerne le reste de la région, cette guerre a d'abord totalement détérioré les relations entre l'Iran et les pays arabes du Golfe, au point d'arriver à un certain réveil des instincts communautaires et confessionnels, voire même «nationaux» se rapprochant du racisme si l'on se fie aux médias irakiens qui ont donné l'impression que cette guerre est celle des Arabes contre les Perses.

Une autre conséquence importante, celle du repli de deux grands Etats de la région, l'Iran et l'Irak, de la scène politique du Golfe à cause de leur conflit. Par scène politique, nous entendons la politique régionale en général qui fut surtout déterminée par le CCG et ses pays membres, ce qui incomba à l'avantage de l'Arabie Saoudite qui a profité de l'occasion historique pour affirmer son rôle phare dans le Golfe et au

Plus tard, avec le mandat du Président Reagan, le débat au sein de l'Administration américaine s'est concentré sur l'utilité d'installer des bases militaires américaines au Golfe avec la collaboration des alliés des Etats-Unis dans la région comme l'Arabie Saoudite, la Somalie et le Sultanat d'Oman, et ce dans le but de contrer une éventuelle action soviétique dans la région. Cette proposition était celle du secrétaire d'Etat à la Défense sous Reagan, Alexander Haig. Mais, spécifiquement vis-à-vis du conflit irano-irakien, les Etats-unis ont fini par encourager des «arrangements régionaux» sans parler d'Alliance régionale ou d'un pacte de défense, et ce dans le but de traiter avec la crise en neutralisant les répercussions négatives de son éclatement. C'est ainsi que ces arrangements régionaux se sont traduits au sein du C.C.G. qui a regroupé des pays du Golfe tous hostiles à la politique de l'Iran, agissant dans le but de la préservation de leurs intérêts et, pourquoi pas, ceux des Etats-Unis.

Tout ceci poussa John Sigler à affirmer que «les Etats-Unis avec leur politique de préservation d'intérêts et leur action à travers les différents Etats du CCG, ont travaillé à faire durer cette crise dans le but d'affaiblir les deux pays en conflit»(7).

C'est ainsi que se prolongea le premier conflit du golfe, et pendant ce temps, nous assistons d'autre part au niveau international à la perestroïka de Gorbatchev dont la résultante fut l'effondrement du Bloc Est. Mais avant d'arriver à la chute de la bipolarité, il serait bon de focaliser sur l'état des lieux dans le Golfe avec la fin de la guerre irano-irakienne et les conséquences de la victoire de l'Irak.

A- L'affaiblissement de la logique bipolaire et l'état des lieux de la fin des années 1980:

Le 25 août 1998, à Genève, se sont ouvertes les négociations irano-irakiennes entre les ministres des Affaires étrangères Tarek Aziz et Ali Akbar Velayati. Le but de ces négociations était de d'arriver à retirer les deux armées en conflit jusqu'aux frontières internationalement reconnues et aux termes de la résolution 598 du Conseil de sécurité des Nations Unies.

Pour sa part, l'Irak insista à annuler les accords d'Algérie de 1975 limitant la frontière au point le plus profond du Shatt el Arab. Ce détail fur un point de discorde qui plaça les négociations au niveau des experts. Mais, l'Iran était tellement rigide concernant ces accords, au

réalisent qu'il ne faut plus compter sur les grandes puissances pour assurer paix et sécurité dans la région, et nous avons toujours espéré compter sur nous-mêmes en ce sens, et cela ne peut arriver que par le chemin de la coopération et la solidarité des Arabes»[6]. Cette nouvelle voie entreprise par l'Irak et l'Arabie Saoudite sera couronnée par un accord de coopération militaire entre les deux pays le 5 février 1979. Et cette période d'étroite collaboration a hautement servi la réalisation des accords de décembre 1981 en fonction desquels le tracé de la frontière irako-saoudienne fut effectué.

C'est au moment de ce rapprochement irako-saoudien que les relations irano-irakiennes se sont détériorées jusqu'à arriver à la confrontation militaire directe à partir du 22 septembre 1980.

Cet aperçu des relations entre les différents acteurs principaux du golfe de l'époque a été à dessein de nous montrer comment la politique étrangère américaine évoluait à la fin des années 1970 et au début des années 1980. Il faut ainsi garder à l'esprit deux faits principaux: le premier celui de se placer dans la logique de l'époque où la politique d'un allié potentiel d'une grande puissance reflète celle de cette dernière; et le second étant celui de la pratique d'une politique de préservation d'intérêts économiques et stratégiques d'une des deux grandes puissances. Cette politique de préservation d'intérêts pourra alors se refléter par une «non-réaction» vis-à-vis d'un conflit, et la première guerre du Golfe a été un très bon exemple en cette matière, les Etats-Unis ayant rassuré leur allié principal dans la région, l'Arabie Saoudite, pour procéder à la protection de leurs intérêts économiques, et en même temps, ils ont regardé de loin se dérouler la guerre irano-irakienne sans y intervenir.

La première guerre du Golfe qui a débuté le 22 septembre 1980 avec l'opération de frappes aériennes irakiennes sur des bases d'aviation militaire iraniennes, s'est poursuivie pendant huit années consécutives.

La réaction américaine à ce nouveau fait a été rapide, c'est ainsi que le président Carter informa le Sénat, le 25 septembre 1980, de la situation dans le golfe, et la possibilité que les Etats Unis travaillent à la formation d'une force multinationale dans le but de préserver les intérêts du bloc occidental. C'est en ce moment que les Etats-Unis envoyèrent momentanément quatre avions AWACS avec leurs équipages complet en Arabie Saoudite dans un but de pure défense d'intérêts.

des Affaires étrangères Saoud el-Fayçal déclara que «les achèvements importants accomplis par le Chah en Iran devraient être un exemple à suivre dans tous les autres pays qui en éprouvent le besoin», encore affirma-t-il que «l'Arabie Saoudite a des relations économiques sociales et politiques avec l'Iran, de par leur appartenance à une même zone géographique, et c'est pour cette raison que tous les problèmes de sécurité auxquelles fait face l'Iran constituent une source de souci dans la région et dans le monde.»(3) Encore affirma l'Emir Fahd Ben Abdel Aziz (Roi actuel), que son gouvernement soutient le régime du Chah «et son existence permanente en Iran», tout en rappelant que la poursuite des perturbations en Iran n'aiderait point à la stabilité dans le golfe. A cette vague de déclarations a succédé un début de revirement de la politique étrangère de l'Arabie Saoudite, un prétendu réajustement de cette politique de la part du gouvernement saoudien, dont la cause principale fut l'écho des événements en Iran et surtout encore le fait que les Etats Unis aient diminué leur appui au régime du Chah(4). Ce réajustement de la part de l'Arabie Saoudite ne fut point sans signification, surtout qu'à l'époque les Saoudiens avaient parlé de réajustement, ils entendaient renouer avec l'Union soviétique. Cette manière d'agir montre la crainte que l'Arabie Saoudite avait de se voir abandonner par son allié principal les Etats-Unis tout comme ces derniers ont abandonné le Chah à la fin de son règne(5). Mais finalement Saoud el-Fayçal a fini par démentir de telles informations. Plus tard, après l'abdication du Chah le 16 janvier 1979, l'Arabie Saoudite s'est vue entretenir tout à fait une autre politique envers l'Iran, une politique marquée de froideur au point que le ministre des Affaires étrangères annonça: «Nous ne pratiquons point une politique spécifique envers l'Iran, sauf dans le cas d'une intervention étrangère qui risque de bouleverser le rapport de forces dans la région» (communiqué de presse de Saoud el-Fayçal le 07/02/1979).

De la part de l'Irak, la chute du régime du Chah ne servit qu'à détériorer les relations irano-irakiennes, l'Imam Khomeini qui s'était réfugié en Irak en octobre 1978 a été chassé, le Koweït aussi refusant de l'accueillir, il se réfugia en France.

La chute du régime du Chah a eu pour conséquence un rapprochement irako-saoudien, d'ailleurs, le ministre irakien des affaires étrangères Saadoun Hamadé espéra un rapprochement entre son pays et l'Arabie Saoudite dans le but de tracer une politique commune quant à l'avenir de la région: «Il faut que les pays arabes

conflit du Golfe de 1990. L'importance de ce conflit réside aussi dans le fait qu'il ne concerne pas simplement le Golfe qui est une région d'intérêts vitaux américains, mais aussi toute la région du Moyen-Orient avec sa problématique centrale qu'est le conflit israélo-arabe.

Pour ces raisons, la présence américaine au Golfe et ses effets sur toute la région du Moyen-Orient sera traitée sous deux angles différents: d'abord, et pour ne pas remonter loin dans l'hitoire jusqu'à la fin de la seconde guerre mondiale et l'avènement de la configuration bipolaire, nous étudirons le rôle que les Etats Unis ont joué lors du premier conflit du golfe, donc la guerre irako-iranienne, pour ensuite passer aux conséquences de ce conflit et surtout les années 1988 à 1990 qui ont préparé la seconde guerre du golfe, jusqu'à arriver en second lieu à la guerre de 1991 et ses incidences sur la région du golfe arabo persique.

I - La position des Etats-Unis face à la Première Guerre du Golfe:

L'année 1979 marquée par la chute du régime du Chah en Iran a gravement perturbé l'armée iranienne et eut pour conséquence la détérioration du rôle de l'Iran en tant que gendarme régional. En bref, la nouvelle donne iranienne sera le coup fatal à la politique étrangère jadis pratiquée par les Etats Unis dans le Golfe, d'où l'effondrement du principe du président Nixon, celui des deux piliers.

Suite à ces changements régionaux nous nous intéresserons aux relations irano-saoudienne vu l'intérêt qu'elles ont pour la politique américaine dans le Golfe vers la fin des années 1970 et le début des années 1980.

L'inquiétude en Arabie Saoudite ne tarda pas à se manifester envers tout ce qui se passa en Iran depuis 1978. Les mouvements de contestation et les manifestations de cette même année en Iran, poussèrent l'Arabie Saoudite à réagir en appelant tous les pays arabes à soutenir le régime du Chah.

D'ailleurs, le ministre de la Défense Sultan Ben Abdel Aziz accusa les communistes en l'occurrence l'URSS d'être derrière les perturbations qui eurent lieu en Iran(2) tout en affirmant que la situation ne constitue toujours pas une menace à la sécurité du Golfe tant que l'armée iranienne se tient toujours à l'écart. Pour sa part, le ministre saoudien

Les objectifs ordinaires consistaient à contenir le Golfe hors de la zone de l'URSS à la fois militairement et idéologiquement, conserver la libre circulation des flux pétroliers en direction du monde atlantique, conserver et renforcer la sécurité de l'Etat d'Israel, enfin, nous ajoutons la prévention de la prolifération des vecteurs balistiques et des armes de destruction massive, notamment nucléaires.

Tandis que les objectifs declarés par le président Bush lors de son discours devant le Congres le 12 septembre 1990[1] dans lequel il insiste sur quatre revendications principales, à commencer par le retrait irakien total, immediat et sans conditions du territoire koweitien, passant par la restauration du gouvernement légitime du Koweit, pour finir par assurer sécurité et stabilité dans le Golfe ainsi que la protection des citoyens américains hors des frontières.

Reste enfin à remarquer que ces deux séries de buts, sont ou bien de l'ordre du passé - comme celui qui va dans sens de contenir l'avancée soviétique, et celui d'assurer les flux de pétrole (les Etats Unis entretenant de très bonnes relations avec le CCG) - ou alors d'ordre moral, comme toute la série de conditions concernant le Koweit. Ainsi, parmi tous ces buts déclarés, seul celui de la protection d'Israel nous paraît encore en vigueur.

Ces raisons nous poussent à réfléchir d'une manière différente, sans plus se fier aux objectifs déclarés ou ceux faisant partie intégrante du passé. La nouvelle phase qui s'est ouverte dans l'histoire des relations internationales avec la fin de l'empire soviétique nous place face à l'avenir, celui d'une nouvelle carte relationnelle jusqu'à l'heure indéfinie sur le plan mondial.

Parler d'unipolarité ou de multipolarité est un débat ouvert depuis plus d'une décennie, et auquel des réponses concrètes ne sont pas encore fournies. Mais, aller jusqu'à dire que cette nouvelle donne internationale n'est pas un champ de concurrence des puissances ayant survécu à la bipolarité et à leur tête les Etats-Unis, serait négliger une des données essentielles. Cependant, les Etats-Unis, avec leur grande influence et leur allure de grand vainqueur depuis le début des années 1990, ont essayé de s'imposer d'une manière plus que remarquable, tentant de neutraliser toute possibilité d'émergence d'une nouvelle force (Europe ou Japon), et essayant de s'accaparer du «leadership» international. La meilleure manifestation du désir que les Etats-Unis éprouvaient de se montrer seuls maîtres de la scène, apparaît avec le

INTRODUCTION

«L'une des principales caractéristiques de la crise du Golfe "Persique" est que, bien avant son dénouement, on aura envisagé la nécessité de produire une situation différente de celle qui prévalait au départ».

François Géré

Cette reflexion fait bien ressortir l'intérêt qu'avaient les Etats Unis contrer les ambitions d'un Irak qui a voulu modifier, à son profit, la redistribution des richesses dans la région afin de retirer le bénéfice maximal de son poids régional. Les Etats-Unis avaient ainsi la chance de tirer parti d'une occasion qu'ils n'ont peut être pas provoquée, bien qu'ils eussent sans doute pu prévenir d'une manière plus efficace, pour transformer durablement, et à leur profit, les données du rapport de force dans une région jugée essentielle, mais en proie à des instabilités chroniques.

La région se trouvait alors dans un état chaotique, une configuration conflictuelle se tissait, mais de laquelle devait sortir un ordre, celui d'une nouvelle carte régionale compatible avec le changement international que fut le déclin de l'URSS en tant que superpuissance. La crise, se nouant d'une manière rapide et reflétant une situation nouvelle, du moindre intermédiaire, ouvrira une nouvelle perspective de pratique d'influence, en l'occurrence celle des Etats-Unis.

les Etats-Unis souhaitent Certes un meilleur avenir pour la région, mais selon des critères évidemment égoïstes et difficilement dissimulables sous le travestissement du bien et du droit universel.

Nul n'ignore que les Etats-Unis considèrent le Golfe arabe, ainsi que tout le Moyen-Orient, comme zone primordiale d'intérêts vitaux. On a souvent tendance à ramener tous les intérêts que quiconque aurait dans la région, à la composante pétrolière. Certes, le pétrole occupe une grande part du souci énergétique et économique américain, mais, il faudrait quand même préciser que l'aspect politico-stratégique n'est pas à négliger. C'est ce dernier qui nous permet de distinguer entre les objectifs traditionellement poursuivis par les Etats Unis, et ceux définis à la veille et pendant la seconde guerre du Golfe.

L'impact de la présence américaine dans le Golfe Arabe

Bachir El- KHOURY(*)

«Un observateur étranger à la planète qui percevrait de haut l'éclat des armes, le bruit des lourds canons roulant sur le pavé des villes, le fracas des obus essayés sur les champs de tir, se persuaderait, sans aucun doute, que tous les peuples de la Terre ne songent qu'à se précipiter les uns sur les autres. Mais s'il entendait en même temps les propos échangés par les chefs d'Etat et les paroles de paix répétées par tous, il se dirait sans doute: quelle hypocrisie ou quelle insanité! Nous avons le choix.»

Jean JAURES, l'Humanité
27 octobre 1905

(*) *Chercheur.*

شرف. تضحية. وفاء

(78) Cf supra, section 1, tableau n° 1.

(79) Le remboursement à Isra'l de la contrepartie de la livre palestinienne.

(80) Chiffres cités par **R. D. OTTENSOOSER**, ibid, p. 127.

(81) Consistant dans le financement des importations par les aides et dons fournis par l'étranger.

(82) **Israel Government Yearbook**, 5712 (1951-52), p. 83; **David KOKHAV**, "Imports without payments in the Israel economy, 1949-1952 ", avril 1953 (en hébreu); **The Israel Economist**, n° 7, 1951, pp. 54-56 ; in **R.D. OTTENSOOSER**, ibid, p. 130.

(83) **Statistical Bulletin of Israel**, in **R. D. OTTENSOOSER**, op. cit., p. 131 ; cf. supra, section I, § 3.

(84) **Israel Statistical Abstract**, n° 4 (1953-54).

(85) **Don PATINKIN**, "Monetary and prices developments in Israel, 1949-1953 ", Cahiers de l'I.S.E.A., n°44, 1956, pp. 60-64.

(55) Idem.

(56) **S. HARARI**, op. cit., p. 150.

(57) **S. SITTON**, op. cit., pp. 80-81.

(58) **R. NURKSE**, Problems of capital formation in underdevelopped countries, Basil Black Well, Oxford, 6ème impression, 1958.

(59) **S. HARARI**, ibid, p. 155; **Don PATINKIN** (dans "The Israel economy, the first decade", op. cit., p. 96) évalue de son côté les investissements domestiques bruts à 127,3 millions L.I. en 1950 et 191,2 millions L.I. en 1951, en prix courants.

(60) **S. HARARI**, idem, p. 155, et **Don PATINKIN**, ibid, p. 81, tableau 27.

(61) **S. HARARI**, ibid, p. 157.

(62) **I. AZOURI**, ibid, p. 67.

(63) **Lévy ESHKOL**, "Le Centre d'Investissements après cinq années d'activité ", Bulletin Economique d'Isra'l, Jérusalem,Vol. III, n° 5-6, 1955.

(64) Pour le volume des investissements dans la construction durant la première décennie de l'existence de l'Etat, cf **Isaac AZOURI**, op.cit., pp. 201-209.

(65) **S. HARARI**, op. cit., p. 153.

(66) **Isaac AZOURI**, ibid, p. 205.

(67) Idem.

(68) **Don PATINKIN**, "La théorie quantitative de la monnaie : une analyse par l'équilibre général ", Economie Appliquée, I.S.E.A., Tome IX, 1956, pp. 149-172.

(69) **Don PATINKIN**, "L'évolution de la monnaie et des prix en Isra'l de 1949 à 1953 ", Cahiers de l'I.S.E.A., Série F, 5, n° 44, novembre 1956, p. 25.

(70) La compétitivité, en économie de pénurie, devient secondaire certes, mais elle demeure importante pour la dynamique sociale d'Isra'l, pays d'immigration massive.

(71) **S. HARARI**, ibid, p. 166.

(72) Ces réserves n'étaient toutefois pas identiques au total des réserves extérieures puisque le Département d'Emission n'était pas chargé de la gestion des réserves de change de la Nation ; cf. **R.D. OTTENSOOSER**, op. cit., p. 124.

(73) **Divrei Haknesset** (registre du Parlement), 10 mai 1950, p. 1349 (en hébreu), in **R.D. OTTENSOOSER**, idem, p. 124.

(74) **Haaretz Newspaper**, 20 juin 1954 (en hébreu).

(75) **R. D. OTTENSOOSER**, ibid, p. 125.

(76) **Clapp Report**, p. 54, cité par **R. D. OTTENSOOSER**, idem, p. 125.

(77) **Statistical Bulletin** of Israel, II, 3-4, avril-septembre 1951, pp. IXXX et suiv.

(35) Idem, p. 1089.

(36) **Alvin H. HANSEN**, Defense financing and inflation potentialities, The Review of Economics and Statistics, mai 1941, vol. 23, n° 2, pp. 891-893.

(37) **Don PATINKIN**, The Israel economy : the first decade, The Falk Project for Economic Research in Israel, Jérusalem, 1960, pp. 119-120.

(38) **Shlomo RIEMER**, publications sous le pseudonyme de Saaki Eretz Ahuva, in **Nadav HALEVI**, " The exchange rate in Israël: policy and opinion, in Revue Economique ", vol. 30, n°1, janvier 1979 (numéro spécial franco-israélien), pp. 18 et 30; cf notamment "Wages in Israel", Hebrew Encyclopedia, vol. 6, pp. 802-807 (en hébreu), in **S. HARARI**, op. cit., pp. 145-146; cf. aussi Don PATINKIN, ibid, p. 119, note 13.

(39) **Shlomo RIEMER**, "Wages in Israel ", ibid.

(40) **A. BECKER**, "La politique économique de la C.G.T. israélienne ", Tel-Aviv, 1960, pp. 27-36 (en hébreu) ; in **S. HARARI**, ibid, pp. 145-146.

(41) Idem.

(42) **Isaac AZOURI**, op. cit., p. 92.

(43) **BAR ZOHAR Michel**, BEN-GOURION le prophète armé, Fayard, Paris, 1966, p. 86.

(44) **Gérard CHALIAND**, "Anthologie mondiale de la stratégie, des origines au nucléaire ", Ed. Robert Laffont, Paris, 1990, 1523 p.

(45) **Alain DIECKHOFF**, Les espaces d'Isra'l, essai sur la stratégie territoriale israélienne, Fondation pour les Etudes de Défense Nationale, Collection " les Sept Epées", Paris, 1987, 214 p.

(46) **Isaac AZOURI**, op. cit., p. 93.

(47) **Don PATINKIN**, op. cit., p. 60.

(48) **Isaac AZOURI**, op. cit., p. 95.

(49) **S. SITTON**, Isra'l : immigration et croissance, 1948-1958, Cujas, Paris, 1963, pp. 6 et 78-81.

(50) **Georges G. CORM**, Les fiances d'Isra'l, The Institute for Palestine Study, Beirut, 1968, p. 27.

(51) **S. SITTON**, op. cit., p. 34.

(52) **Moshé SICRON**, Immigration to Israel : 1948-1953, The Falk Project for Economic Research in Israel, Jérusalem, 1957, tableaux A8 p. 6 et A32 p. 22.

(53) **Alain FOULON**, Thèse, op. cit., p. 77.

(54) **J. M. KEYNES** [1936], Théorie générale de l'emploi, de l'Intérêt et de la Monnaie, Payot, Paris, 1968.

(13) **Jacques BENDELAC**, Les fonds extérieurs d'Isra'l, Economica, Paris, 1982, 108 p.

(14) **Alain FOULON**, L'industrialisation d'Israël : impulsions et contraintes, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Paris I, 1975, pp. 251-257 ; cf aussi **David HOROWITZ**, The economics of Isra'l, Pergamon Press, Londres, 1967, pp. 146-156.

(15) **Henri-Paul ROUSSEAU**, Unions monétaires et monnaies nationales : une étude de quelques cas historiques, Gouvernement du Québec, 1978, p. 177.

(16) **Henri-Paul ROUSSEAU**, idem, pp. 177-178.

(17) Idem, p. 178 ; cf aussi **Isaac AZOURI**, Le choix des investissements en Isra'l, Cujas, Paris, 1965, pp. 94-98.

(18) Cf. infra, section III, sur le passage à l'inflation ouverte ; ces mesures annoncent la nouvelle politique économique qui sera mise en œuvre.

(19) Cf. supra.

(20) **Cf. Y. SAYEGH**, The economy of Israel (version en arabe), Centre d'Etudes Palestiniennes, Beyrouth, 1963, pp. 103-125.

(21) **Shlomo HARARI**, La politique monétaire de l'Etat d'Israël depuis 1948, Thèse de Doctorat, Université de Paris, 1961, p. 131.

(22) Cf. supra.

(23) Comme la plupart des ouvrages sur l'économie israélienne, notre étude est largement inspirée de **Don PATINKIN**; cf. Studies in monetary economics, Harper International Editor, Londres, 1955, pp. 55-82.

(24) **Don PATINKIN**, idem, p. 60.

(25) Cf. infra.

(26) **Shlomo HARARI**, op. cit., p. 138.

(27) **Léon SZESKIN**, Economie ouvrière en Isra'l : le secteur industriel, Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques, Université de Paris, 1960, 186 p.

(28) **Shlomo HARARI**, op. cit., p. 140, note 1.

(29) Cf. infra, section III, § 3.

(30) **Shlomo HARARI**, ibid, p. 142.

(31) Idem.

(32) **A.C. PIGOU**, The veil of money, Macmillan, Londres, 1949, pp. 213-216.

(33) **Colin CLARK**, Public finance and changes in the value of money, The Economic Journal, décembre 1945, vol. LX, n° 220, p. 371.

(34) **André PHILIP**, Salaires et prix en période d'inflation, Revue d'Economie Politique, LXVIII novembre-décembre 1958, p. 1082.

(1) Nous étudions dans cet article la première phase (1948-1951) de la période de la construction de l'Etat (1948-1960. A la fin de cette période et douze années après la création politique de l'Etat d'Isra'l, les Israéliens ont réussi à construire leur économie: les ressources du pays ont été utilisées, la production a augmenté, la balance des paiements s'est améliorée et les vagues d'inflation se sont arrêtées, la hausse des prix s'est ralentie et un considérable degré de stabilité et de progrès économique est atteint. La population a doublé et la production nationale brute a presque triplé en termes réels.

(2) Cf. **Zakaria FAWAZ** [1999], "La génèse du système monétaire de l'Etat d'Israël", in **Défense Nationale Libanaise**, n°29, Juillet 1999, Revue trimestrielle publiée par l'Etat-major de l'Armée libanaise, Beyrouth- Liban, pp. 89-136.

(3) Cf. **Zakaria FAWAZ** [1995], "Le système monétaire de la Palestine sous le mandat britannique (1917-1948)", in **Revue d'Etudes Palestiniennes**, n° 2 (54), hiver 1995, Revue trimestrielle publiée par l'Institut des Etudes Palestiniennes, Les Editions de Minuit, Paris, pp. 71-79.

(4) **Robert David OTTNSOOSER**, The Palestine pound and the Israel pound, transition from a colonial to an independant currency, Les Presses de Savoie, 1955, op. cit., p. 117.

(5) Idem, p. 120.

(6) Idem, p. 121.

(7) **A. LERNER**, cité par **Isaac AZOURI**, Le choix des investissements en Isra'l, Cujas, Paris, 1965, p. 293.

(8) Notons que l'analyse de la période étudiée dans cette étude présente des difficultés particulières déjà mentionnées par la plupart des économistes israéliens :

- Les années 1948 et 1949 sont des années de guerre ;
- Il n'existe que des estimations pour les données de ces deux années ;
- Les chiffres du Produit National Brut ont toujours été soumis à des révisions ;
- La période est très courte ;
- Il est difficile de faire un calcul à prix constant.

(9) Nous notons par la suite : L. I.

(10) Palestine Currency Board. Cf. notre article : "Le système monétaire de la Palestine sous le mandat britannique (1917-1948)", op. cit.

(11) Cf. notre article: "La génèse du système monétaire de l'Etat d'Israël", in **Défense Nationale Libanaise**, n°29, Juillet 1999, op. cit.

(12) **Shlomo SITTON**, Isra'l, immigration et croissance, Cujas, Paris, 1963, 398 p.

- Des raisons occasionnelles ont contribué à l'échec de la politique monétaire, parmi lesquelles la sécheresse, qui a porté un coup dur aux exportations israéliennes, essentiellement agricoles; la guerre de Corée, qui a causé une hausse des prix à l'importation (inflation importée) qui concerne les produits énergétiques, entraînant une augmentation des coûts de production et du coût de la vie, et devant laquelle la dépendance de l'économie israélienne vis-à-vis de l'extérieur paraît évidente. Les anticipations à la hausse des prix ont fait le reste;
- Une troisième raison réside dans l'absence de toutes les conditions nécessaires à la réussite de la politique de l'inflation contenue. En effet, la Histadruth fut incapable de résister en 1951 à la pression des travailleurs qui revendiquaient une augmentation des salaires; les prix internes étaient devenus incontrôlables. L'inflation importée sus-mentionnée ne pouvait plus être filtrée par le jeu du contrôle du commerce extérieur, des droits de douane et des subventions des produits importés, du fait du développement de marchés noirs des biens et de la monnaie israélienne (taux de change). Ce marché noir généralisé était devenu une institution inattaquable dans le pays.

Ainsi, de la fin de 1951 au début de 1952, les pressions inflationnistes sont-elles devenues de plus en plus graves. Il fut alors évident que seule une politique agressive pourrait contenir ces pressions. L'année 1952 sembla être le moment adéquat pour entreprendre des mesures de stabilisation en raison de la diminution importante du taux d'immigration et d'une disparition de l'inflation mondiale. Le gouvernement instaura la Nouvelle Politique Economique dès le début de cette année.

CONCLUSION

L'inflation contenue comporte en elle-même le danger de dégénérer en inflation ouverte. La pression de l'expansion de l'offre monétaire sur les prix, les coûts et les taux de change exige de la part des autorités des mesures de lutte de plus en plus sévères pour tenter de tenir en échec les symptômes de l'inflation.

En Israël, le passage à l'inflation ouverte est survenue contre l'intention et malgré les efforts du gouvernement qui n'abandonne pas sa volonté de combattre l'inflation. En effet, en 1950, les conditions économiques et le climat psychologique deviennent de moins en moins favorables à la réussite de la poursuite d'une politique de l'inflation contenue. L'atmosphère générale d'enthousiasme et de sacrifice qui prévalait durant les deux premières années de l'établissement de l'Etat se relâche. La crise de confiance éclate en été 1950, au moment où le gouvernement élargit le système de rationnement et émet de nouvelles mesures de contrôle plus sévères. A ce moment, la monnaie israélienne subit une sérieuse crise de confiance qui se manifeste par des retraits de dépôts, la disparition des produits disponibles, les grèves, la dépréciation de la livre israélienne sur le marché noir, etc. Par la suite, le gouvernement sembla réviser imperceptiblement sa position. Des mesures spéciales furent prises pour encourager les exportations. Il permit également une certaine hausse des prix bien que les contrôles aient continué à être appliqués. Mais cette politique était vouée à l'echec à cause de la poursuite de l'expansion monétaire et des crédits. En effet, quoiqu'une mesure de restriction des crédits ait été prise à partir du 31 mars 1951, sous la forme de l'accroissement du coefficient de réserve à 50% sur le niveau des dépôts existant à cette date et de 75% sur tout accroissement de dépôts après cette date, l'offre de monnaie et les crédits continuèrent à s'accroître aux mêmes taux qu'auparavant.

En somme, la politique monétaire israélienne, durant cette période, a été un échec, dont les causes sont principalement de trois ordres:

- Le gouvernement n'a pas pu diminuer les dépenses inflationnistes (dépenses militaires, charges relatives à l'absorption des nouvelles vagues d'immigration et dépenses considérables amplifiées par la nécessité du développement économique); ces dépenses ont continué à créer des tensions inflationnistes de base;

Ces observations sur le système d'"importations sans paiement" reflètent l'histoire de la livre israélienne pendant les années 1950 et 1951. Durant cette phase, l'inflation monétaire prit des proportions dangereuses. Les prix domestiques devenaient incontrôlables. Les salaires augmentaient également: alors que les syndicats étaient restés modérés dans leurs revendications salariales en 1950, afin de soutenir l'effort du gouvernement pour baisser les prix, les leaders syndicaux furent incapable de contenir la pression des travailleurs en 1951. L'indice moyen du salaire journalier des ouvriers de l'industrie (base 100 en 1938-1939) passa de 667 en 1949 à 854 en 1951 et creva le plafond des 900 au cours du dernier trimestre de cette année[83]. Israël, qui n'avait pas connu de troubles ouvriers pendant la période de son existence, traversait désormais une phase de grèves et de lock-out, totalisant la perte de 114 000 journées de travail en 1951[84]. Les concessions salariales consenties par les autorités après qu'une grève sauvage ait éclatée dans les ports d'Haofa et de Tel-Aviv allaient, bien sûr, affecter le coût du fret et donc les prix en général. S'ajoutant à cela la hausse mondiale du prix des marchandises et la sécheresse dont fut victime l'agriculture locale lors de la récolte de 1950-1951, l'indice des prix de gros passa de 377 en décembre 1950 à 491 en décembre 1951. La pénurie de logements était très grave et le paiement de "pas de port" (sans paiement forfaitaire destiné à s'assurer le droit au bail) devint une pratique courante en dépit du contrôle des loyers. D'autres contrôles et rationnements apparurent[85] et une part croissante des revenus était utilisée pour des achats au marché noir. Au même moment, l'immigration à grande échelle se poursuivait: la totalité des communautés juives du Yemen et d'Iraq et une partie considérable de celles d'Afrique du Nord et de Roumanie étaient tranférées en Israël.

L'inflation monétaire a été à la fois la cause et la conséquence de ces difficultés économiques réelles. Avec la baisse du pouvoir d'achat de la livre israélienne, les taux de change officiels sont devenus une fiction, favorable à ceux qui recevaient officiellement des devises étrangères et inacceptable à ceux qui les offraient contre des livres israéliennes. Pour ces derniers, qui comprenaient non seulement les immigrants et les étrangers, mais aussi les exportateurs et divers fonds qui recevaient des contributions de l'étranger, la livre israélienne était devenue un objet de marchandage avec les autorités. Seules des mesures draconniennes viendraient à bout de cette situation.

liquide. De plus, chacun était conscient que le système menait à des abus et qu'un trafic s'était instauré par lequel divers opérateurs acquéraient d'abord des devises illégalement à un taux assez élevé avant de les convertir en livres israéliennes à un taux exorbitant. Dans l'intervalle entre le premier transfert (à l'étranger) et le second (retour en Israël), la valeur, en livres israéliennes, des soldes maintenus à l'étranger augmentait dans la même proportion que l'inflation continue de la livre israélienne et l'inflation similaire de son cours de change non officiel (ou semi-officiel).

En octobre 1950, il fut décrété que les "importations sans paiement" seraient désormais limitées aux matériaux de construction et aux pneumatiques et, en décembre, il fut annoncé qu'en vertu de ce nouveau système, les importateurs de matériaux de construction devraient payer au Trésor un montant égal à la valeur des biens importés. Les importations destinées à certaines fins autorisées (telles que la construction d'édifices publics) étaient exemptées de ce prétendu "second dollar". Le résultat de ce nouvel arrangement fut la baisse du cours non officiel de la livre israélienne de 0,87 L.I. à 1,53 L.I. par dollar entre août 1950 et mars 1951, ainsi que le déclin des transferts des capitaux.

Le système fut complètement modifié, en mars 1951, quand le droit d'acquérir des devises étrangères des immigrants ou étrangers fut confié au "Consortium des Sociétés Agréées à l'Exportation et à l'Importation" (Cahal).(82) Les devises achetées par le consortium étaient allouées à l'importation de matériaux de construction (70%), de pneumatiques (20%) et de certains articles divers (10%). Les transferts de capitaux étaient donc l'apanage d'une commission inter-ministérielle nouvellement créée. Les anciennes dispositions relatives au "second dollar" et aux comptes bloqués restaient en vigueur. Il y avait désormais un taux uniforme de change institué pour ce type de transactions (1,10 L.I. par dollar) tandis que la parité officielle de la monnaie israélienne était toujours de 2,80 dollars pour une livre. En conséquence, le consortium abaissa son taux à 0,93 L.I. pour un dollar tandis que le marché noir, qui était devenu une "institution" quasi inattaquable, fit grimper le dollar à plus de 2,80 L.I. en février 1952. Dans ces conditions, le taux offert par le consortium perdit de son attrait pour les investisseurs potentiels et son activité chuta de 410000 $ par mois pendant son premier trimestre d'activité à moins de 50000 $ par mois dans la seconde moitié de 1951.

gouvernement ne recevrait aucune devise de ces transactions et le Trésor n'aurait pas à tirer sur ses réserves de change pour les financer.

Une telle procédure serait en flagrante contradiction avec l'institution du contrôle des changes par lequel l'autorité de contrôle des changes ou les "cambistes assermentés" appointés par elle sont les seuls acheteurs et vendeurs de devises étrangères, en ce qui concerne les personnes physiques. Toutefois, la démarche adoptée par les autorités fut la suivante:

Le gouvernement s'efforça tout d'abord d'atteindre une solution de compromis. Fin 1948, il annonça son intention d'accorder des licences d'importation afin de faciliter les transferts de capitaux, dans les conditions suivantes: les devises, dans une proportion de 30% de la valeur du transfert proposé, devaient être vendues au Trésor au taux officiel, le reste prenant la forme de biens essentiels pour lesquels les licences d'importation étaient accordées. Il était également stipulé que les produits de telles importations devaient être versés sur des comptes bloqués qui ne pouvaient être débités qu'à la faveur de dépenses d'investissements autorisées en Israël.

Le système fonctionna durant la majeure partie de 1949, malgré les critiques surtout dirigées contre sa gestion aléatoire. Le défaut majeur du système, tel qu'il fonctionnait alors, était que les produits autorisés à l'importation étaient mal définis tandis que l'octroi de licences d'importation relevait de décisions ad hoc qui dépendaient trop de la discrétion de l'autorité monétaire. Au regard de ces critiques et compte tenu de la pénurie croissante de ressources extérieures, le système fut révisé en octobre 1949 lorsque le gouvernement publia une liste des biens pour l'importation desquels il était proposé, en vertu du système d'"importations sans paiement"[81], d'émettre des licences. Cette nouvelle liste couvrait pratiquement tous les types de biens à l'exception de ceux produits localement. L'émission de licences d'importation était décentralisée, plusieurs ministères étant autorisés à la fois à émettre les licences (en fonction des biens concernés) et à fixer le taux de change de la transaction.

La politique officielle en matière d'importation fut révisée en plusieurs occasions justifiées par la pression indésirable exercée par le système sur les taux de change. La bonne volonté ne manqua pas pour permettre à des investisseurs de bonne foi ainsi qu'aux immigrants d'obtenir un prix plus élevé, en termes de livres israéliennes, pour leurs transferts de capitaux qu'ils n'en obtiendraient pour des conversions de

Dès l'instauration de l'Etat d'Israël, le gouvernement et le public avaient placé de solides espoirs dans les investissements étrangers en capital supposés affluer en grande quantité dans le pays. En fait, le taux d'investissements étrangers demeura en deçà de ces attentes. Parmi les obstacles, il faut mentionner principalement:

- Le coût élevé des facteurs locaux qui réduisait l'efficacité marginale du capital et par là-même la compétitivité des secteurs destinés à l'exportation;
- L'existence d'un contrôle des changes;
- L'instabilité stratégique du Moyen-Orient;
- Et, par dessus tout, l'inflation et la dépréciation sous-jacente de la livre israélienne, qui accrurent la timidité des investisseurs étrangers car elles dépréciaient la contre-valeur en monnaie locale des investissements étrangers. Tandis que se confirmait cette tendance, la crainte d'une baisse continue des rendements futurs se fit jour.

La mobilisation des importations de capitaux privés était devenue largement une question de politique des taux de change. Le gouvernement autoriserait-il des transferts de capitaux à un taux de change, par exemple, 10 à 20% supérieur au taux officiel ? Et, sur cette base, quelles marchandises le gouvernement autoriserait-il à importer à un taux plus élevé, si elles étaient également concernées ?

Le nouveau taux de change, s'il est appliqué aux biens essentiels ou aux matières brutes, doit causer une hausse des prix intérieurs soit directement (pour les produits finis), soit à travers les coûts de production (pour les matières premières et les machines). Mais sous la politique d'inflation contenue poursuivie initialement, les prix des biens essentiels n'étaient pas autorisés à augmenter. Aussi, si le gouvernement autorisait l'importation de biens non essentiels à ces nouveaux taux proposés, de telles importations se verraient indirectement encouragées et l'ordre de préférence originellement institué par le gouvernement pour les diverses catégories d'importations s'en trouverait perturbé. Poussé à l'extrême, ce système impliquait, de plus, que le gouvernement laissât aux acheteurs et vendeurs la liberté de négocier le taux de change auquel ces biens s'échangeraient en Israël. Le commerce extérieur, comprenant la transaction sur le taux de change, serait laissé aux mains des parties contractantes; les biens seraient livrés, avec la bénédiction du gouvernement, au taux de change décidé par les parties entre elles. Le

Ces chiffres suggèrent que l'inflation contenue avait cessé en 1951. On estimait alors que certaines hausses de prix (les contrôles étaient toujours en vigueur) permettraient une contraction du pouvoir d'achat. Mais cette politique était vouée à l'échec en raison de la croissance continue de la masse monétaire(78). En effet, fin 1950, l'Etat avait contracté une dette domestique de 137,8 millions L.I. tandis qu'augmentait également le service de la dette extérieure. Le tableau n° 18 illustre l'augmentation des dépenses publiques de 1948-1949 à 1951-1952.

Tableau 18: Dépenses publiques et revenu national, 1948-1952 (en millions de L. I.)

Année budgétaire (avril-mars)	Budget Ordinaire (A)	Budget Développement (B)	Revenu National (C)	Ratio (A+B)/C (en%)
1948-1949	27,5	-	222,5	12,3
1949-1950	58,6	35,2	264,4	35,4
1950-1951	82,0	67,4	385,1	38,8
1951-1952	135,0	73,5	585,8	35,7

Sources: Statistical Abstract of Israël, n°3-4, et Israël Government Yearbook, 5714 (1953-54)

B - La politique des taux de change et le système d'"importations sans paiement"

Des mesures spéciales devaient être prises pour alléger la dette extérieure. En 1951, une campagne fut lancée aux Etats-Unis visant à vendre des bons du gouvernement (Bons d'Indépendance à 3,5%) qui rapporta 48,4 millions $ cette année-là; des clôtures de comptes en sterling(79) dégagèrent une rentrée de 31,7 millions $ et la vente de titres étrangers (désengagement) 9,5 millions $; le prêt de l'US Export-Import Bank était souscrit à hauteur de 36,1 millions $ et une aide américaine supplémentaire rapporta 14 millions $. Les importations de biens privés totalisèrent 71,4 millions L.I. en 1951; ces prétendues "importations sans paiement" étaient des importations autorisées qui ne comprenaient pas d'allocations de devises par le Trésor(80).

En face de cette situation, certains partenaires de la coalition gouvernementale demandèrent une révision globale de la politique économique. En octobre 1950, le Premier ministre annonça l'encouragement des exportations par l'octroi de primes à l'exportation (première étape vers la dévaluation), par une offre plus fluide de matières premières pour les industries exportatrices et par une augmentation des prix domestiques.

En août, une étude avait été lancée pour savoir si, et dans quelle mesure, le déclin des prix indiqué par le vieil indice du coût de la vie était correct et si un indice composé différemment, basé sur des éléments qui prendraient en compte les changements intervenus dans les habitudes de consommation depuis août 1939 (année de référence de l'ancien indice), indiquerait une autre tendance. L'étude[77] conclut à des résultats confus: les dépenses totales (90 L.I) d'une famille ouvrière moyenne (3,85 personnes) dépassaient ses revenus moyens de 17 L.I.; le Bureau Central des Statistiques interpréta cette anomalie comme une tentative, de la part de nombreuses familles faisant partie de l'échantillon, de dissimulation de certains revenus et d'exagération de certaines dépenses dans le but de démontrer l'insuffisance des revenus et prévenir l'ajustement de l'indice aux dépenses actuelles. Sans doute, la panique née de la prise de conscience de la situation de l'offre (qui se dégradait) a pu causer une hausse spectaculaire des prix. Néanmoins, les résultats de l'étude ne pouvaient être jugés satisfaisants et le Bureau Central des Statistiques, sur intervention du gouvernement, procéda en janvier 1951 à la publication d'un indice provisoire basé sur le volume de consommation en août 1950 et le relia à la base 100 en août 1939. Un nouvel indice des prix de détail ou indice des prix à la consommation (coût de la vie) fut introduit plus tard, en septembre 1951. Les chiffres qui suivent, issus des trois indices, reflètent la hausse régulière des prix.

Tableau 17: Indice des prix à la consommation (coût de la vie), 1950-1953

Mois	1950 *	1951 **	1952	1953
Mars	319	338	132	184
Juin	317	343	157	197
Septembre	324	100	169	205
Décembre	324	107	178	211

** 1950: ancien indice (base 100 en août 1939); ** mars juin 1951: indice provisoire; à partir de septembre 1951: nouvel indice (base 100 en septembre 1951).*

Source: Statistical Bulletin of Israël, in R. D. OTTENSOOSER, op. cit., p.126.

Pour la première fois, les états périodiques des banques indiquaient une baisse des dépôts en août 1950 d'environ un million L.I., en dépit d'une hausse concommittante de 6,2 millions L.I. de la masse monétaire (75). La confiance en la monnaie, qualifiée par les observateurs extérieurs en 1949 de "principal atout du gouvernement"(76) en matière économique, subissait désormais une grave crise. Le cours du Souverain à Tel-Aviv passa de 7,5 L.I. au début de l'année à 13,5 L.I. le premier septembre. La fuite des capitaux à l'étranger s'intensifia: à Zurich, les cours à la demande ("bid quotations") de la livre israélienne évoluaient de la manière suivante:

Tableau 16 : Cours de la livre israélienne à Zurich (à l'achat), 1949-1954 (en Franc suisse)

Début de mois	1949	1950	1951	1952	1953	1954
Janvier	-	6,50	5,10	1,80	1,70	1,45
Février	-	6,90	4,90	1,60	1,60	1,60
Mars	11,25	6,90	3,60	1,80	1,60	1,60
Avril	11,00	7,70	4,00	1,80	1,50	1,50
Mai	10,00	6,90	3,75	1,80	1,50	1,50
Juin	10,50	6,50	3,20	1,80	1,50	1,40
Juillet	8,50	6,10	3,10	NQ	1,50	1,40
Août	8,00	6,00	4,10	NQ	1,70	1,40
Septembre	8,50	5,90	4,00	1,70	1,70	1,40
Octobre	8,75	5,00	2,90	1,85	1,70	1,40
Novembre	8,25	5,10	2,50	1,90	1,60	1,40
Décembre	7,75	4,80	2,10	1,75	1,45	1,40

NQ: pas de quotation
Source: Neue Zürcher Zeitung, in R. D. OTTENSOOSER, op. cit., p. 125.

La baisse aurait probablement été encore plus sévère sans des achats officiels effectués de temps en temps pour soutenir les cours. Il y eut aussi des doutes quant à la capacité du gouvernement à gérer la situation de l'offre.

3 - Le passage à l'inflation ouverte (1950-1951)

Durant la deuxième phase (1950-1951) de la période étudiée (1948-1951), l'inflation contenue a dégénéré en inflation ouverte. Bien qu'il soit conforme à la réalité d'analyser ces deux phases comme une seule période, dans la mesure où la tentative de réprimer les symptômes inflationnistes fut poursuivie en 1951, on peut opposer à cette approche le fait que les autres éléments, comme la dépréciation de la monnaie, la hausse des prix..., étaient plus importants et qu'Israël entrait ainsi dans une phase d'inflation ouverte.

En effet, de 1948 à 1950, le décalage entre le taux de change officiel de la livre israélienne et le pouvoir d'achat réel de celle-ci a augmenté régulièrement. La baisse de la livre israélienne a influé défavorablement sur les prix intérieurs qui ont fortement monté; l'inflation contenue a conduit à l'inflation ouverte. Durant cette deuxième phase, les conditions économiques et le climat psychologique sont devenus moins favorables à la poursuite réussie d'une politique d'inflation contenue. Les réserves en devises s'amoindrissaient: celles du Département d'Emission baissèrent de 28,3 millions L.I. à la fin de 1949 à 10,9 millions L.I. à la fin de 1950[72]. Dans le pays, la situation de l'offre se détériorait et l'expansion de la masse monétaire pesa lourdement sur le marché; l'atmosphère générale d'enthousiasme et d'auto-sacrifice qui avait prévalu au cours des deux premières années d'existence de l'Etat déclinait tandis que le danger extérieur immédiat devenait moins important.

L'affaire devint grave pendant l'été de 1950. En mai, le ministre des Finances annonça à la Knesseth "qu'il était possible que l'on soit obligé d'instituer des contrôles plus sévères que jusqu'à maintenant"[73]. Lorsque peu après le début de la guerre de Corée, le volume de l'offre se dégrada tandis que les prix à l'importation explosaient à la hausse, le système de rationnement fut étendu également à l'habillement et aux chaussures. Les nouveaux contrôles étaient d'une telle sévérité que le secrétaire de la Histadruth (ancien ambassadeur d'Israël à Moscou) les décrivit plus tard comme une atteinte sans précédent aux libertés individuelles "même au regard de l'Union Soviétique"[74]. La panique gagna le public: il y eut des retraits massifs de dépôts bancaires et une ruée sur toutes les marchandises encore disponibles.

A - La perte de confiance en la monnaie israélienne et la création d'un nouvel indice des prix

suivante: 35% à l'agriculture, 25% au bâtiment, 20% à l'industrie et 20% aux communications(71). Les contributions du Fonds National Juif ont également été une source de rentrées en devises d'une grande importance malgré la tendance à la baisse en 1950 et 1951. Par ailleurs, la "Loi pour l'encouragement des investissements de capitaux" introduite en 1950 a offert aux firmes étrangères qui établissaient des filiales en Israël des conditions particulièrement favorables en ce qui concerne la fiscalité et le rapatriement des bénéfices.

On ne pouvait s'attendre à ce qu'un pays, d'un côté aussi pauvre en ressources naturelles qu'Israël et, d'un autre côté, confronté aux problèmes qu'on a déjà étudiés (immigration massive, défense nationale et investissement), puisse produire les excédents nécessaires au développement sur une grande échelle; c'est pourquoi, tant que le développement devait se poursuivre, aucun équilibre de la balance des paiements n'était possible.

Ainsi, Israël, en tant que pays en voie de "création" et de développement, a vu sa balance des paiements soumise à une pression persistante qui n'est pas nécessairement le résultat de circonstances extérieures, mais plutôt la conséquence du processus de développement lui-même; en effet, la demande d'importation, tant de biens d'équipement que de biens de consommation, dépasse les disponibilités en devises du pays. La demande de matériel et d'autres biens de capital s'explique par le rôle de régulateurs que ces biens jouent dans le développement économique. La demande d'importation de biens de consommation s'accroît lorsque la formation de capital dans un pays vient gonfler la demande de ces biens sans en augmenter l'offre. C'est là un aspect de la tendance inflationniste qui se manifeste dans toute économie en expansion rapide; il est difficile, sinon impossible, d'éviter l'apparition de cette tendance sans retarder le développement et les autorités doivent réagir avec prudence et se garder de toute mesure excessive sur le plan intérieur si elles ne veulent pas que cette tendance inflationniste entraîne une distorsion de l'économie et décourage les investissements étrangers, ce qui entraverait le développement économique.

En somme, l'économie israélienne est vouée à l'inflation; celle-ci apparait comme un mal nécessaire pour le développement du pays. Néanmoins, la politique économique en général, et les mesures monétaires appliquées en particulier, n'ont pas pu contenir l'inflation très longtemps.

Tableau 15: Balance des paiements, 1949-1951 (en millions de $)

Rubrique	1949		1950		1951		Total 1949-1951	
	Recettes	Dépenses	Recettes	Dépenses	Recettes	Dépenses	Recettes	Dépenses
A - Balance de paiements courants								
-Importations	-	265,6	-	287,3	-	343,3	-	876,2
-Exportations	29,7	-	37,0	-	46,8	-	113,5	-
-Transports	3,4	3,6	2,5	5,3	4,8	7,0	10,7	15,9
-Tourisme	5,9	2,2	3,4	2,8	2,8	2,2	12,1	7,2
-Intérêts et dividendes	-	0,8	-	1,4	-	0,8	-	3,0
-Divers	4,2	11,2	2,8	24,9	1,7	34,6	8,7	64,4
Total Paiements courants	**43,1**	**263,5**	**45,6**	**321,7**	**56,0**	**381,6**	**145,0**	**966,7**
B - Balance des opérations en capital								
-Fonds nationaux	68,6	-	52,9	-	32,2	-	153,7	-
-Bons de l'indépendance	-	-	-	-	50,4	-	50,4	-
-Déblocage des soldes en sterling	23,8	-	41,7	-	31,6	-	97,1	-
-Ventes de valeurs mobilières étrangères	-	-	-	-	9,5	-	9,5	-
-Prêts de l'Export-Import Bank	18,5	-	46,5	-	36,1	-	101,1	-
-Dons des Etats-Unis	-	-	-	-	14,0	-	14,0	-
-Importations de capital privé en nature	38,6	-	51,2	-	71,4	-	161,2	-
-Transferts en espèces et dons de sources privées	14,6	-	14,0	-	16,2	-	44,8	-
-Variation des soldes en devises, des prêts et crédits commerciaux, et autres rubriques	56,3	-	69,7	-	64,1	-	190,1	-
Total Opérations en capital	220,4	-	276,1	-	325,6	-	822,1	-
Total A + B	**263,5**	**263,5**	**321,7**	**321,7**	**381,6**	**381,6**	**967,1**	**966,7**

Sources: S. HARARI, op. cit., p.167; I. AZOURI, op. cit., pp.266-267; D. PATINKIN, " the Israël Economy, the first decade, op. cit., pp.52-53.

Durant les trois années qui ont suivi, 11,7% des importations furent couvertes par des exportations en 1949, 12,3% en 1950 et 12,3% en 1951; durant cette période, la balance des paiements montre que le total des paiements pour biens et services s'est élevé à 967 millions $ alors que les recettes ont atteint 145 millions $ seulement. En conséquence, l'importation nette de capitaux s'est élevée à 822 millions $. La libération des soldes en sterling a aidé à équilibrer les comptes extérieurs d'Israël pendant les trois années 1949-1951.

Le prêt de 100 millions $ accordé en janvier 1949 par l'US Export-Import Bank a été d'un grand secours. Il a été réparti de la façon

inflationnistes internes sont analysés comme des manifestations complémentaires – et en partie alternatives – d'un excédent ex ante de la demande globale de consommation et d'investissement par rapport à la production globale de biens et services. La dépense ne peut dépasser la production que dans la mesure où la demande excédentaire est satisfaite par un excédent équivalent des importations relativement aux exportations, c'est-à-dire par un déficit des paiements courants avec l'étranger. Cependant, la partie de la demande globale qui n'est pas satisfaite de cette manière continue à exercer une pression à la hausse au sein de l'économie elle-même, et peut, soit recevoir satisfaction par une augmentation de la production, soit donner naissance à des ajustements inflationnistes de la demande à l'offre sous forme de hausses des prix (inflation active) ou de rationnement (inflation latente ou contenue).

Par conséquent, aussi longtemps que persiste une demande excédentaire, les mesures prises en vue de contrôler le déficit avec l'extérieur ne peuvent qu'aggraver les pressions inflationnistes internes, tandis que les mesures pour combattre ces dernières ne peuvent qu'aggraver le déficit extérieur. Seule, la disparition de la demande excédentaire elle-même peut résoudre simultanément les deux problèmes. Dans la mesure où la demande excédentaire se traduit véritablement par un excédent ex post de la dépense par rapport à la production, elle est compensée par un déficit équivalent de la balance des paiements courants. En théorie, un tel déficit doit nécessairement avoir été financé par un montant équivalent de désinvestissement net à l'extérieur: importations de capitaux ou dons.

En Israël, la balance des paiements (cf tableau n° 15) s'est surtout caractérisée par l'importance du déficit des opérations courantes et par celle des rentrées de capitaux destinées à couvrir ce déficit, sous forme de dons, de prêts, d'importations sans paiement et de prélèvements sur les avoirs en devises.

L'année 1948, particulièrement les sept mois qui ont suivi la création de l'Etat d'Israël, se solde par un déficit de la balance commerciale très substantiel, à la fois en raison des importations, pour faire face à une conjoncture de guerre, et des exportations, considérablement affaiblies suite à l'amputation du secteur arabe de l'économie.

- Un déséquilibre interne entre le pouvoir d'achat officiel et la production, l'accroissement des revenus et les prix; l'inflation que l'on ne peut freiner que par un accroissement des importations a entraîné un deuxième déséquilibre,
- Un déséquilibre externe: l'appel à la production étrangère en vue de pallier l'insuffisance de la production nationale se traduit par un déséquilibre de la balance des comptes.

L'inflation contenue porte en elle le danger de dégénérer en inflation ouverte et l'inflation ouverte en hyperinflation. Dans le cas d'Israël, on a ainsi assisté au passage à une inflation ouverte malgré les efforts du gouvernement pour "combatre l'inflation" en s'attaquant à ses symptômes au début de la période étudiée.

1 - Les conséquences sur l'équilibre interne

L'excès de la demande par rapport aux produits disponibles sur le marché, le contrôle des prix, le rationnement et la pression grandissante du pouvoir d'achat ont eu des conséquences sur l'équilibre interne qui se sont manifestées sous l'une ou l'autre des formes suivantes:

- En défavorisant le travail humain par rapport au facteur "capital équipement", en décourageant l'effort d'épargne interne, en détruisant donc la compétitivité qui est à la base de toute économie moderne(70);
- Par la consolidation d'un marché noir généralisé, en détruisant le fondement moral de la société et en sabordant l'économie nationale au profit d'une économie parallèle;
- Par le transfert des ressources des secteurs essentiels soumis au contrôle des prix et peu rémunérateurs aux secteurs accessoires de l'économie non soumis au contrôle et donc de meilleure rémunération;
- Par la fuite des capitaux à l'étranger.

2 - Les conséquences sur l'équilibre externe

Le rôle de la politique monétaire dans une économie ouverte peut être parfaitement compris si les déficits extérieurs et les pressions

logement monta de 42% à 58%. En outre, malgré un contrôle des changes extrèmement rigide, une part importante de liquidités en excédent fut transférée illégalement à l'étranger, ce qui eut pour effet de réduire la valeur de la livre israélienne sur les marchés mondiaux des changes.

Ainsi, même les facteurs directs d'expansion économique agirent par l'intermédiaire de l'inflation; celle-ci joua, durant cette période, un rôle essentiel, mais présentait toutefois certains aspects négatifs sur l'équilibre interne et externe de l'économie israélienne.

III - LES CONSEQUENCES DE L'INFLATION CONTENUE SUR L'EQUILIBRE ECONOMIQUE - Le passage à l'inflation ouverte

La première période de l'histoire monétaire de l'Etat d'Israël peut être caractérisée comme une période d'inflation contenue.

En adoptant l'optique d'une théorie quantitative de la monnaie proche du type keynésien(68), la première phase de l'inflation peut être décrite ainsi: "d'un côté, les déficits de l'Etat financés par des emprunts auprès des banques et un accroissement continu du crédit bancaire accordé au secteur privé ont accru notablement les dépenses globales et l'offre de monnaie. D'un autre côté, le gouvernement s'efforçait de continuer à contrôler les prix et à imposer le rationnement afin de maintenir bas le coût de la vie. Ces politiques ont donné naissance à deux forces parallèles. En premier lieu, la modicité relative des dépenses que chaque famille devait engager pour satisfaire ses besoins incompressibles encourageait les particuliers à consacrer une part croissante de leurs revenus à l'achat des produits non essentiels et à des achats sur le marché noir. Deuxièmement, l'accroissement important de la valeur réelle des liquidités détenues par le public a renforcé les tendances qui viennent d'être décrites. Ainsi, le système a créé des pressions qui augmentaient toujours et qui, en fin de compte, ont conduit à sa dissolution"(69).

En effet, le refoulement de l'inflation a désorienté l'activité économique, encouragé le marché noir, éliminé les stimulants et affaibli la productivité. Ce qui a abouti au déséquilibre de l'économie à deux niveaux:

bâtiment constitue un investissement dont le multiplicateur est élevé et tout investissement recèle un certain danger d'inflation par le fait qu'il crée au début un pouvoir d'achat accru et que c'est seulement par la suite, sous forme de biens et de services apparaissant sur le marché, que ce pouvoir d'achat est absorbé. Le danger d'inflation provenant de la construction est plus fort que celui des autres formes d'investissement car le décalage entre le temps relativement court nécessaire à la construction des logements, des usines et des bureaux et la longue période de leur amortissement est particulièrement sensible: il existe ainsi une disproportion entre le pouvoir d'achat créé pendant le processus de construction (salaires et profits), qui dure peu de temps, et la longue période de paiement des loyers ou de rembousement des dettes. Ce phénomène produit un pouvoir d'achat supplémentaire et une demande de marchandises et de services sans contrepartie réelle sur le marché, c'est-à-dire une inflation par la demande.

L'inflation devint de plus en plus sérieuse à la fin de 1951 et au début de 1952. A cette date, elle entraîna un accroissement plus que proportionnel de la consommation par rapport à l'accroissement des investissements. Un autre élément important tient à une erreur dans l'orientation des investissements, l'accent étant mis sur des investissements du genre "capital using" dans un petit pays dont le souci essentiel était d'absorber une forte immigration.

Durant la période étudiée, un fort excédent de liquidités s'était formé dans l'économie par la stabilité des prix contrôlés d'une part, et l'accroissement des moyens de paiement d'autre part. Bien que les disponibilités par tête d'habitant n'aient pas changé durant cette période, l'augmentation de la production fut beaucoup plus faible que celle de la population et des moyens de paiement. L'excès de demande eut pour conséquence de créer un marché favorable aux vendeurs.

Simultanément, la production était orientée sur des voies propres à satisfaire les nouveaux types de demandes. En effet, la structure des prix faisait qu'il était plus lucratif de diriger les investissements et la production vers les produits moins essentiels. Les prix artificiellement bas des produits agricoles (bien qu'ils fussent subventionnés) eurent pour effet de réduire la part de l'agriculture dans l'investissement total de 20% en 1950 à 13% en 1951. Durant la même période, la part du

moyens financiers. Un danger semblable peut guetter les pays où le chômage est pratiquement inexistant et où le bâtiment et l'industrie des matériaux de construction souffrent d'une pénurie de main-d'œuvre; ce n'est pas le cas d'Israël.

L'immigration a fait naître en effet un surplus de main-d'œuvre qui a constitué pour Israël un avantage dans le domaine de la construction. Par l'emploi de cette main-d'œuvre, le pays a pu élargir considérablement le rendement dans la branche de la construction sans porter atteinte aux autres secteurs de l'économie(65). Mais les capitaux investis dans le bâtiment ont également eu une influence inflationniste.

Au début de la période, la main-d'œuvre disponible dans le bâtiment était restreinte. Le pays manquait également de matériaux de construction essentiels qu'il fallait importer contre des devises qui, elles aussi, étaient insuffisantes. Lors de la création d'Israël, la charge de l'habitation des nouveaux immigrants incombait principalement à l'Agence Juive. Mais devant l'énormité des besoins, celle-ci, dans l'impossibilité d'y suffire par ses propres moyens, dut faire appel au gouvernement.(66) Depuis 1950, c'est donc le Département de la Construction du Ministère du Travail qui centralise les demandes de logements des nouveaux venus. Les diverses entreprises de construction bénéficient à la fois de l'aide du gouvernement et de l'Agence Juive sous forme de prêts et de diverses facilités. Le Ministère du Travail soutient systématiquement tous les efforts de construction, publics et individuels(67). En 1949-1951, les investissements dans la construction de logements constituaient presque la moitié des investissements réalisés dans le pays (cf tableau n° 14) et 25 à 28% de l'ensemble du budget de développement, ce qui causait une forte pression sur le marché local. La construction s'est donc révélée à cette époque comme un des facteurs de l'inflation. Cette situation se modifia radicalement par la suite en raison des nouveaux développements économiques. La main-d'œuvre qualifiée se multiplia dans le bâtiment, tandis que l'économie nationale disposait d'une manière générale de nouveaux travailleurs.

L'inflation est générée par la construction dans la mesure où l'investissement dans le bâtiment a pour conséquence une augmentation de la demande de consommation intérieure; en effet, le

30 à 200%, et la hausse fut en moyenne de 80 à 100% pour les articles qui étaient indispensables à Israël. Le gouvernement décida donc à quelles fins donner la priorités aux devises étrangères dont il disposait et établit l'échelle de préférence suivante: défense nationale, ravitaillement de la population, fourniture de matières premières à l'industrie, matériaux de construction.

Le 29 mars 1950, le parlement israélien adopta une loi dont l'objet était de stimuler les investissements; le gouvernement créa en mai 1950 un Centre d'Investissements dont le rôle était de fournir des renseignements aux détenteurs de capitaux locaux ou étrangers et de déterminer si les investissements répondaient bien aux besoins de l'économie nationale(62). De multiples avantages étaient réservés d'après le texte de la loi aux entreprises que le Centre jugeait dignes d'encouragement; c'est ainsi qu'elles pouvaient obtenir des dégrèvements de l'impôt sur le revenu et sur la propriété foncière tant urbaine que rurale, des exemptions et des remboursements de droits de douane, et qu'elles pouvaient bénéficier de facilités dans la délivrance de licences d'importation pour les machines et les matières premières(63).

C - Les investissements dans la construction - Le danger d'inflation

En raison du développement de l'économie israélienne et de l'accroissement rapide de la population dû à une immigration rapide, les investissements dans la construction ont joué un rôle particulièrement important(64). Les problèmes de cette activité sont intimement liés aux différents facteurs de l'économie du pays par leur influence directe dans le domaine du travail, sur l'investissement de capitaux, le bilan financier du pays et les problèmes d'inflation.

Chaque pays en période de construction considère comme tâche première l'intensification de la production industrielle et agricole et la centralisation des investissements de capitaux pour l'élargissement de la capacité productive de l'économie. On pourrait craindre que la réalisation d'un vaste projet de construction d'habitations ne freine, dans une certaine mesure, les efforts de développement de la production en accaparant des éléments très importants comme la main-d'œuvre, les matières premières, les devises étrangères et autres

B - Le financement des investissements

En 1951, année où la part des investissements nets par rapport au revenu national fut de 30%, l'épargne intérieure ne devait en fournir que 17%, soit pas plus de 5% du revenu national[61]; les 83% d'investissements supplémentaires provenaient de l'Etat et surtout de l'extérieur. Le pourcentage des dépenses publiques de développement par rapport aux investissements passa de 44% en 1949 à 45% en 1950 et 34% en 1951 (cf tableau n° 13).

Une grande partie du budget de développement (entre 40 et 45%) devait donc être couverte par des emprunts auprès des instituts créateurs de monnaie ou auprès de l'extérieur. En effet, les conditions spéciales et les besoins du pays, comme par exemple la colonisation et l'absorption d'immigrants, ainsi que l'exploitation des ressources naturelles, étaient d'un ordre de grandeur tel que, même dans les conditions les plus favorables d'épargne et d'investissement, l'initiative privée à elle seule ne pouvait se charger de la formation des biens de capital nécessaires aux besoins du pays.

En 1948, la préoccupation primordiale du pays était de survivre à la guerre. En 1949, lorsque la production commença à augmenter, existait déjà un retard, et il est compréhensible que plusieurs années ont dû s'écouler avant que les investissements ne commencent à rapporter et permettent de réduire les importations. L'augmentation de la production en Israël devait, non seulement rattraper l'accroissement de la polpulation, mais aussi la dépasser. Israël, en tant que pays "en voie de se faire", ne pouvait se développer sans l'aide de l'extérieur. Durant cette période, le pays reçut une injection massive de capitaux, mais cette aide n'a pu cependant suivre le taux de l'immigration. En outre, l'économie intérieure n'a pu apporté de capitaux d'épargne au financement des investissements; au contraire, la consommation globale fut supérieure au revenu global.

Au cours de l'année 1950, le problème principal que le gouvernement eut à surmonter fut celui des devises. D'une part, les rentrées en monnaies étrangères baissèrent par rapport à celles de 1949 (en particulier, on nota une tendance générale très nette à la baisse des contributions du monde juif), alors que, d'autre part, la population avait augmenté de 18% en un an. De plus, pendant la seconde moitié de 1950, les prix des matières premières sur les marchés mondiaux montèrent de

Tableau 13: Volume des investissements, 1949-1951

	1949	1950	1951
Investissements bruts en valeur (millions L.L, prix courants)	80	150	213,5
En pourcentage du revenu national			
Brut	-	45	40
Net	-	33	30
Rapport entre investissements et investissements bruts (en%)	75	75	75
Indice des investissements pondéré en fonction de l'indice du coût de la vie (base 100 en 1950)			
Brut	49	100	130
Net	49	100	129
Indice des investissement par habitants, pondéré en fonction de l'indice du coût de la vie			
Brut	60	100	110
Net	60	100	109
Pourcentage des dépenses publiques de développement par rapport aux investissements (par exercice financier)	44	45	34

Source: Central Bureau of Statistics, 1951.

Le choix des investissements en Israël ne pouvait être établi durant cette période sur des bases purement économiques; il répondait, en grande partie, à des objectifs militaires, politiques et sociaux, et n'a pas pris en considération les charges financières qu'il imposait.

Tableau 14: Répartition des investissements bruts, 1949-1951 (en %)

Branches	1949	1950	1951
Agriculture	22	20	13
Industrie et mines	16	13	13
Communications	12	15	9
Logement	41	42	58
Services	9	10	7

Sources: Bank of Israël, Rapport annuel 1955, p. 61; cf S. HARARI, op. cit., p. 156, Don PATINKIN, op. cit., p. 84, et I AZOURI, op. cit., pp. 166-167.

centaines de milliers d'immigrants qui ont afflué vers le pays durant les trois premières années d'existence de l'Etat. Le programme étendu de développement économique, qui était financé par le budget de développement ou celui de l'Agence Juive, c'est-à-dire par des ressources extérieures au pays, a largement contribué à créer une pression inflationniste: entre 1949-1950 et 1951-1952, presque la moitié des dépenses effectuées dans le cadre du budget de développement ont été financées par des moyens inflationnistes, les émissions de bons fonciers notamment; malgré l'aide généreuse des communautés juives du monde entier, il fallut se résigner à l'inflation et sacrifier la monnaie à l'économie.

Comme le mentionne Nurkse[58], "les pressions inflationnistes sont inhérentes au processus de l'investissement, mais le moyen de les résorber n'est pas de cesser d'investir ". Dans le cas d'Israël, c'est le décalage de temps entre l'investissement et la production qui a accru la pression inflationniste. Cela concerne notamment l'effet cumulatif des dépenses publiques relatives au logement, à la construction des routes et à l'aménagement agricole.

Le revenu national tend constamment à augmenter dans une mesure plus élevée que les biens et services offerts à la vente. Une telle tendance est caractéristique de toute économie en voie d'expansion. En particulier, des placements de capitaux dans la construction comportent des injections considérables de liquidités sur le marché, notamment le paiement de salaires, pour des travaux dont le rendement ne s'exprime pas en produits susceptibles de consommation immédiate.

A - Le volume des investissements et leur répartition

En dépit de la prédominance des dépenses de consommation, les investissements ont été considérables durant la période 1949-1951: ils atteignaient 45% du revenu national en 1950 et 40% en 1951, comme le montre le tableau n° 13; évalués en prix courants, les investissements bruts se sont élevés à 80 millions L.I. en 1949, 150 millions L.I. en 1950 et 213,5 millions L.I. en 1951[59]. En comparaison, la part des investissements dans le revenu national atteignait, en 1951, 6% en Tchécoslovaquie, 8% en Afrique du Sud, 9% en Norvège et 11% aux Etats-Unis[60].

En valeur réelle, les investissements, bruts ou nets, calculés globalement ou par habitant, ont atteint leur maximum en 1951, l'essentiel étant consacré au logement (cf tableau n° 14).

Durant la période 1948-1951, on a tenté de résoudre la difficulté de l'intégration des immigrants par l'inflation et la généralisation des contrôles, de telle sorte que l'économie fut peu à peu retranchée du monde extérieur. En plus, il fallait construire pour loger les nouveaux arrivés et une forte part de l'investissement dut être détournée, non seulement sur la consommation courante mais aussi sur la construction résidentielle; elle atteignit en 1951 le maximum de 51% des investissements(56).

Le problème de l'absorption économique des immigrants se posait toujours. Seule la conversion la plus rapide possible des nouveaux venus en producteurs était capable d'assurer l'accroissement de la production dans une mesure appropriée. La situation était devenue critique et une politique d'immigration sélective fut adoptée par les autorités israéliennes à partir du second semestre de 1951. L'assimilation des immigrants a posé du point de vue économique des problèmes qu'il fallait résoudre avant d'encourager de nouveaux immigrants à venir. C'est en raison des difficultés économiques traversées par le pays et en considérant que la majeure partie des Juifs de Yougoslavie, de Pologne, de Tchécoslovaquie, du Yemen et d'Irak avaient déjà immigré en Israël que le gouvernement adopta en novembre 1951 une politique d'immigration sélective qui entraîna un ralentissement marqué des nouveaux arrivants. Cette immigration sélective consistait à faire un choix parmi les candidats; l'âge maximum fut fixé à 35 ans avec engagement à fournir un travail physique pendant un certain nombre d'années, de préférence dans l'agriculture, ceci dans le cadre d'une immigration officiellement organisée et subventionnée. Aucune restriction ne fut imposée aux immigrants indépendants ou aux immigrants venant de l'Europe orientale ou de zones hostiles(57).

3 - Les investissements

La création d'Israël uniquement par une partie des résidents du pays (la partie juive de la population palestinienne) nécessitait des investissements considérables afin de développer le pays, et plus particulièrement des dépenses d'investissements d'Etat dans les domaines économique, social et administratif. Les investissements doivent provenir soit du revenu national courant qui n'est pas affecté à la consommation courante, autrement dit des épargnes sous une forme ou sous une autre, soit des ressources obtenues de l'étranger, soit de réserves. En Israël, l'investissement a été motivé d'abord par la nécessité de construire une économie capable d'absorber et de faire vivre les

rapide et une vague massive de 680000 immigrants environ entre le 15 mai 1948 et le 31 décembre 1951, soit 188000 par an, est venue s'ajouter aux 650000 Juifs déjà installés dans le pays lors de sa création (51); au cours de la période considérée, des communautés juives entières, venant d'Irak, du Yemen, de Libye, ont été transférées en Israël (52). En somme, l'afflux des Juifs provenant d'Asie et d'Afrique a ouvert la voie à une transformation des caractéristiques de la population israélienne dont on peut dire qu'elles sont parmi les facteurs déterminants de la politique économique de l'Etat depuis 1948(53).

Ainsi, l'arrivée durant cette période des immigrants a fait doubler la population. La majeure partie est arrivée sans moyens de subsistance suffisants. Tout immigrant, dès son arrivée, est consommateur mais ne devient producteur que plus tard. Un "time lag" apparaît donc, dont la durée dépende de l'aptitude de l'immigrant à s'intégrer dans son nouveau milieu socio-économique. Il est évident que l'immigration peut affecter le produit par tête, si elle entraîne des modifications dans la proportion de la population active par rapport à la population totale, comme c'est le cas en Israël.

Une masse significative de nouveaux arrivés par rapport à la population totale a donc modifié considérablement la fonction de demande sur le marché des biens durant le "time lag", sans aucune modification de la fonction de production domestique; ceci affectera naturellement le niveau général des prix. Or, dans ce contexte, c'est "un excès de demande des biens, non un excès d'offre de monnaie qui est la cause de l'inflation: l'attention est ainsi déplacée du marché de la monnaie vers celui des biens(54)", c'est-à-dire de la sphère monétaire à la sphère réelle.

Il est évident aussi que, financièrement parlant, la population d'Israël n'a pu à elle seule économiser l'épargne nécessaire pour financer les coûts de l'intégration de cette immigration. Malgré les importations massives de capitaux (transferts sans contrepartie, dons des institutions sionistes, etc), le gouvernement a souvent eu recours au déficit budgétaire et aux emprunts internes et externes pour financer les énormes investissements nécessaires à l'absorption des immigrants. Or, en situation de plein emploi (du fait que, d'une part, l'intégration économique des immigrants signifie leur insertion professionnelle et que, d'autre part, une économie de guerre est une économie de plein emploi), du moins si on se situe à court terme, tout excès de l'investissement sur l'épargne est inflationniste(55).

Tableau 12: La détention des bons du Trésor, 1948-1951 (en millions de L. I.)

	Décembre 1948	Décembre 1949	Décembre 1950	Décembre 1951
Bons du Trésor détenus par les banques et les coopératives de crédit	24,2	36,2	42,9	46,2
Bons du Trésor détenus par le Département d'Emission	5,0	4,7	17,1	20,4
Total	**29,2**	**40,9**	**60,0**	**66,6**
Indice	100,0	140,0	205,0	228,0
Accroissement annuel:				
Valeur absolue	-	11,7	19,1	6,6
En%	-	41	48	11

Sources: Statistical Bulletin, 1948-1951, in S. HARARI, op. cit., p. 149.

Le financement de la défense a eu des répercussions inflationnistes sur l'économie israélienne:

- D'un côté, en raison de l'hémorragie des réserves en devises et de l'accroissement des emprunts extérieurs;
- D'un autre côté, en raison de l'accroissement de l'émission de bons du Trésor qui a financé continuellement le déficit par la création monétaire (planche à billets) et est devenue la base de l'expansion des crédits.

2 - L'immigration massive

Le premier acte du gouvernement d'Israël avait été d'affirmer que l'Etat d'Israël serait "ouvert à l'immigration des Juifs de tous les pays". La "Loi du retour", votée par la Knesseth le 5 juillet 1950 précise que "chaque Juif à le droit d'immigrer en Israël"[49], l'objet principal de cet Etat étant "le rassemblement des exilés ".

Aucun pays neuf ne s'est jamais trouvé aux prises avec un problème comparable, c'est-à-dire avec la création d'un Etat sous la forme qu'on sait, amputé brusquement de plus de la moitié de sa population qui a été expulsée. De ce fait, on a assisté à un cas, probablement unique, de désintégration socio-économique à laquelle aucun pays ne saurait survivre longtemps si, d'une part, "on ne comble pas très vite le vide démographique laissé par le départ des véritables habitants du pays[50]" et, d'autre part, on ne crée pas les infrastructures nécessaires à l'absorption et à l'intégration de la population qui se substitue à la première. En effet, une fois l'Etat d'Israël proclamé et les entraves légales à l'immigration juive abolies, la croissance démographique a été

L'effort de défense entraîna de nombreuses dépenses. Il fallait acquérir du matériel; or, Israël n'en produisait que peu et son financement était ainsi une charge très lourde. En effet, le budget de la défense nationale était, comme on l'a vu, relativement considérable et contribuait pour beaucoup au déficit des finances publiques. Selon le tableau n° 11, la défense nationale a coûté, en 1955-1956, 56 millions L.I. contre 24 millions L.I. en 1949-1950, soit une augmentation d'environ 133% en chiffres absolus. Par rapport au total du budget ordinaire, la défense nationale a cependant diminué de 46% en 1949-1950 à 18% en 1955-1956.

Tableau 11: Dépenses budgétaires (en millions de L.I.)

	1949-50	1951-52	1952-53	1953-54	1954-55	1955-56
Défense nationale	23,840	55,107	46,131	50,547	50,153	56,000
Budget ordinaire total	51,589	116,488	160,340	194,227	279,269	311,625
Pourcentage de la défense	46,2	47,3	28,8	26,0	18,0	18,0

Source: Isaac AZOURI, op. cit., p.94.

La charge considérable de la défense pesa fortement sur la part de la consommation publique, ce qui signifie que la situation militaire de la région poussa le gouvernement à pratiquer des investissements non productifs pour assurer la sécurité nationale. En effet, les dépenses de défense nationale par habitant subit une augmentation de 78 L.I. en 1950 (livres israéliennes de 1952) à 109 L.I. en 1958. Ces chiffres, mentionnés par Don Patinkin(47), montrent l'importance de la défense nationale, importance qui s'accroît avec la tension d'Israël avec ses voisins.

Le financement de la guerre fut assuré dans une large mesure par les prélèvements de dollars sur les réserves de devises étrangères et par des emprunts, chiffres non divulgués par la banque d'Etat(48). Néanmoins, on sait que le budget spécial de la défense jusqu'à l'exercice financier 1951-1952 était surtout alimenté par l'émission de bons du Trésor; depuis 1952-1953, ce budget spécial a été incorporé dans le budget ordinaire. On peut connaître approximativement le montant des sommes qui ont été dépensées pour la défense nationale en comptant le total des bons émis par le Trésor, comme le montre le tableau n° 12.

portée et les conséquences. Les facteurs que nous venons d'énumérer montrent l'importance vitale pour Israël de l'orientation des investissements et l'ampleur des dépenses nécessaires à la dispersion de la population. En effet, la stratégie d'Israël a consisté à créer dans les espaces "vides", aux frontières, une chaîne de colonies qui serviront au pays de rempart vivant et pourront amortir le premier choc de l'"ennemi" jusqu'à l'arrivée de renforts militaires. La dispersion de la population était donc une nécessité impérieuse pour le pays, dont aucune frontière n'était suffisamment protégée et qui était entourée de toutes parts de voisins hostiles(45).

Le plan d'urbanisme de tout kibboutz était dicté par un certain nombre de considérations, en particulier militaires. Les colonies collectivistes, une fois établies, constituaient de véritables forteresses. Certaines sont d'ailleurs situées sur des positions stratégiques, qui ont seules dicté leur établissement (par exemple, tous les kibboutzim du Néguev). Les kibboutzim continuent encore à jouer un rôle militaire important. Chaque colonie renforce ses moyens de défense en construisant des tranchées, des fortifications, des abris. Les membres des colonies collectives font partie de l'armée israélienne, soit dans la réserve, soit dans le service actif(46).

Ainsi, des investissements considérables ont été orientés vers la construction de kibboutzim et leur maintien artificiel par le gouvernement, afin d'assurer une défense nationale certaine, dans l'intérêt de la sécurité du pays. De plus, les critères de sécurité ont pesé sur l'expansion agricole en déterminant la localisation des centres de colonisation: les conditions stratégiques priment les conditions économiques dans le choix des sites d'implantation, notamment des colonies frontalières.

Par conséquent, le choix des investissements et des dépenses est très délicat et les décisions prises sont souvent inspirées par une nécessité politique, et non économique ou sociale.

Ainsi, dès la création de l'Etat en 1948, la préoccupation primordiale d'Israël a été de survivre à la guerre. Les dépenses militaires engagées par le pays pendant la guerre de 1948-1949, la situation précaire qui suivit, le maintien sous les drapeaux de milliers de jeunes gens qui ont un pouvoir d'achat et sont en même temps écartés de la production des biens économiques, étaient dans une large mesure de nature inflationniste.

dans chaque secteur où la chose est possible, des systèmes de salaires basés sur des normes et des primes...; l'augmentation des rémunérations sera, en général, liée à l'augmentation de la production et de l'efficience..."(41).

Ainsi, loin d'être dictée par des principes abstraits, la politique salariale de la Histadruth était adaptée au climat économique particulier et aux possibilités du pays.

II - LES FACTEURS DIRECTS DE L'INFLATION

L'économie d'Israël a été confrontée à une forte tension inflationniste due aux dépenses de défense nationale, aux besoins de l'absorption de l'immigration massive et à un niveau élevé des investissements et plus particulièrement des investissements autonomes. Nous étudions, dans cette section, ces différents facteurs en détail.

1 - La défense nationale et les dépenses militaires

La situation militaire et stratégique de l'Etat d'Israël, dont les frontières sont d'un côté contestées et, d'un autre, démesurées et sinueuses, pose des problèmes spécifiques pour la sécurité du pays(42) et nécessite des dépenses et des investissements non productifs énormes.

David Ben-Gourion(43), le Premier Ministre israélien, annonça: "Il est inutile de rappeler que notre sécurité n'a pas été définitivement assurée par notre victoire dans la guerre d'indépendance. Le problème reste aussi grave qu'au jour de la fondation de l'Etat et peut-être même s'est-il aggravé depuis lors. Nos voisins refusent de s'entendre avec nous...". La stratégie militaire(44) enseigne qu'il faut réduire au minimum le nombre de points faibles. En particulier, la concentration exagérée de la population en un point déterminé constitue pour l'ennemi une invitation à y diriger ses coups. La configuration géographique de l'Etat – bande de terrain étroite en sa partie septentrionale, qui est la plus peuplée, et large dans le Néguev aux espaces désertiques – fait que chacun des villages est proche d'une frontière et que chaque ville est ouverte à l'attaque. L'"ennemi" peut y faire à tout moment une incursion rapide et dévastatrice. Il est donc impossible de faire abstraction des données géographiques et stratégiques du pays qui impliquent menaces et dangers pour l'existence de l'Etat et des citoyens. Il ne s'agit pas seulement de renforcer le potentiel militaire, il faut encore créer des conditions susceptibles d'écarter toute menace, ou tout au moins d'en diminuer la

dans le marché du travail. Pour pourvoir à l'emploi et à la subsistance des chômeurs, le gouvernement fut obligé d'accroître la monnaie en circulation, ce qui, au-delà d'un certain point, engendra la pression d'une demande inflationniste. Pour combattre l'inflation, le gouvernement eut alors recours à l'accroissement des importations de capital ou à l'orientation vers la consommation courante d'une part plus importante des ressources économiques, aux dépens du développement du pays ou de la défense nationale. Etant admis le fait de salaires réels excessif, l'économie d'Israël se trouvait comme ligotée sur l'un ou l'autre de ces piliers que sont le chômage massif ou l'usure massive du capital national. Et la demande inflationniste n'a été, en réalité, rien d'autre que la protestation silencieuse d'un gouvernement qui exprimait ainsi son refus. Par contraste avec ce que l'on nomme économies à étalon monétaire (dont l'étalon or a été, au cours de l'histoire, l'exemple le plus frappant), économies dans lesquelles les prix et le niveau des salaires doivent se conformer à la politique monétaire, on peut dire qu'Israël se base sur un étalon travail ou salaire en ce sens que, pour satisfaire à la nécessité de maintenir un niveau d'emploi suffisant, la politique monétaire s'adapte au niveau des salaires qui devient prépondérant. En d'autres termes, la politique monétaire est soumise à la politique syndicale"(39).

L'inflation aurait pu être supprimée si le pays avait accepté ou bien franchement le chômage massif ou bien la consommation massive du capital national. Mais le fait de parvenir à la stabilité monétaire ne résoudra pas les difficultés économiques essentielles d'Israël, lesquelles ne peuvent être jugulées que par l'abaissement du niveau des salaires qui sont excessivement élevés.

Cependant, l'objectif principal de la Histadruth était l'intégration de grandes masses d'immigrants et la lutte pour assurer le relèvement du niveau de vie de la population à partir des moyens dont disposait le pays. "Les syndicats savent très bien que la lutte qu'ils mènent pour l'amélioration des conditions de vie de leurs membres doit nécessairement être accompagnée d'efforts tendant à sauvegarder l'équilibre économique national", souligne A. Becker(40). "C'est pourquoi la Histadruth, définissant sa politique de salaires pour 1952, a déclaré que la situation économique de l'Etat d'Israël demande une action vigoureuse pour combattre le marché noir et restreindre l'inflation, pour augmenter la production, accroître la productivité et intensifier les exportations. Pour atteindre ce but, la Histadruth a décidé d'introduire,

1) Une augmentation des salaires, postérieure à l'augmentation des prix, n'est pas un facteur d'inflation;
2) Elle ne l'est pas non plus si une augmentation de salaires, même indépendante du mouvement des prix, reste inférieure à l'accroissement moyen de la productivité;
3) La hausse des salaires, supérieure à l'accroissement de la productivité, peut, dans certains cas, avoir un caractère inflationniste, mais, même dans ce cas, l'inflation salariale ne suffit pas à déclencher un processus inflationniste généralisé "[35].

Puis il déduit: "Il semble bien que, en temps normal, ni l'échelle mobile prix-salaires, ni l'échelle mobile salaires-productivité n'aient directement d'effet inflationniste, ni par l'action sur le coût, ni par l'action sur la demande. Par contre, il existe une limite aux possibilités générales d'augmentation des salaires; c'est celle du stock disponible, à un moment donné, de biens et services à la disposition de l'ensemble d'une communauté nationale. Une amélioration des salaires limitée est alors possible, mais dans la mesure seulement où elle est obtenue aux dépens des autres groupes sociaux, soit par l'aggravation de la pression fiscale, soit par une intervention directe de l'Etat pour réorganiser les circuits de production et, particulièrement, de distribution ".

Alvin Hansen[36] indique de son côté que la spirale salaire-prix peut être interprétée de deux manières:

1) "Les augmentations des salaires conduisent à l'accroissement des coûts unitaires et provoquent ainsi la hausse des prix, ou bien:
2) Les augmentations des salaires gonflent la demande de consommation et la production étant limitée et ne pouvant augmenter, les prix montent ".

Les positions de ces économistes ne sont pas nécessairement applicables à l'économie israélienne; néanmoins, les conséquences de la politique des salaires peuvent se poser ainsi: la politique salariale de la Histadruth est-elle la cause de l'inflation en Israël ? La réponse à cette question est très controversée. "Le taux d'accroissement des salaires réels moyens a toujours été un sujet de souci pour les économistes israéliens, ceci à cause de l'influence négative qu'on attribuait à l'accroissement des salaires sur l'importation et sur l'emploi"[37].

Pour Shlomo Riemer[38], la politique monétaire est soumise à la politique salariale: "Depuis 1948, la nature de l'inflation en Israël ne peut se concevoir qu'en la considérant à la lumière des changements

Tableau 10 - Indice des salaires nominaux dans l'industrie, 1948-1951

1 - Indice mensuel de l'emploi et des salaires (base 100 en 1938-1939)

Période	Personnes employées (1)	Salaires (2)	Salaires par personnes employées (3)=(2/1x100) Indice (base 100 en 1938-39)	Indice (base 100 en mai 1948)
Mai 1948	128	766	598	100
Décembre 1948	143	945	661	110
Décembre 1949	175	1291	738	123
Décembre 1950	187	1465	783	131
Décembre 1951	188	1783	948	158

2 - Indice trimestriel des gains journaliers par employé (base 100 en 1938-1939)

Période	Salaires	Indice (base 100 en avril-juin 1948)
Avril-juin 1948	543	100
Octobre -décembre 1948	640	118
Octobre- décembre 1949	677	125
Octobre- décembre 1950	731	135
Octobre- décembre 1951	931	171

Source: Statistical Abstract of Israël, 1948-1951.

B - Salaires et inflation

La hausse des salaires et les exigences des groupes de pression sociaux, et plus particulièrement les syndicats ouvriers dans le cas d'Israël, constituent-elles une cause d'inflation ?

Pour A. C. Pigou(32), "l'augmentation des salaires est la cause principale de l'inflation".

Colin Clark(33) affirme que "toute variation importante des prix est accompagnée par des variations du niveau des salaires qui, sans être identiques, sont approximativement les mêmes. En général, il est admis que ces variations de salaires sont la principale force motrice de tout mouvement général inflationniste ou déflationniste ".

Par contre, A. Philip(34) conclut ainsi son étude sur le salaire en tant qu'élément du coût:

dans le niveau des salaires. Les salaires en Israël se composent en effet des quatre rubriques suivantes: salaire de base, allocation familiale, prime d'ancienneté et prime pour l'augmentation du coût de la vie[28]. Comme dans la plupart des autres pays pourtant, la part du salaire indexé (allocation de vie chère) rattrape rarement le niveau des prix. Il en résulte que les dirigeants travaillistes ont dû revendiquer des augmentations du salaire de base pour en maintenir la valeur réelle.

Les salaires représentent une part importante des revenus en Israël (un peu plus de la moitié du revenu global). La politique du salaire, c'est-à-dire l'attitude du gouvernement ou des forces syndicales en ce qui concerne les problèmes que pose la rémunération des salariés, joue par conséquent un rôle capital dans l'évolution monétaire. Une augmentation des salaires nominaux peut être génératrice de hausse des prix.

Le tableau n° 10 montre que les salaires (base 100 en 1938-1939) dans l'industrie ont atteint l'indice 598 en mai 1948 et l'indice 948 en décembre 1951, soit un accroissement de 58% entre 1948 et 1951, et que l'indice trimestriel des gains journaliers par employé a enregistré une augmentation de 543 points en avril-juin 1948 à 931 points en octobre-décembre 1951, soit une hausse de 71%. Naturellement, il convient de noter que l'indice ignorait presque totalement les prix du marché noir qui est devenu florissant après l'institution, le 1er août 1950, du rationnement des vêtements et des chaussures. Par ailleurs, la distorsion de l'indice officiel est due à son ancienneté (il sera remplacé par un nouvel indice en septembre 1951)[30]. L'excédent des dépenses publiques sur les recettes et l'expansion du crédit bancaire ont gonflé les revenus monétaires et renforcé la demande du marché. Certains produits se sont vendus sur le marché parallèle et les taux de change officiel et libre ont connu un écart important.

Suivant le taux officiel du change, les salaires moyens en Israël, à la fin de 1951, s'élevaient à environ 9 US $ par jour contre 3 $ au Royaume-Uni, tandis que la productivité du travail en Israël peut être estimée à 50% de ce qu'elle est en Grande-Bretagne. Les statistiques officielles sont fondées sur les chiffres de salaires versés par un échantillonage de firmes: en mars 1947, le salaire par semaine d'un ouvrier était de 9,3 L.I. et de 13,7 L.I. en mars 1949, soit une augmentation de 47,3%; entre mars 1949 et janvier 1952, l'accroissement a été de 65,9%[31].

Cette croissance assez complexe et désordonnée des prix a été suivie très régulièrement par celle des revenus, surtout en ce qui concerne les salaires.

3 - Le stimulant salarial

La Fédération Générale du Travail ou Histadruth, fondée dans les années vingt, tient un rôle essentiel dans l'économie israélienne. Le premièr programme élaboré par le Congrès constitutif déclarait: "*L'Histadruth considère comme son devoir de créer un nouveau type de travailleur juif et de veiller, tandis que le pays se développe, à ce que le travailleur juif*[26], *né de ce processus même, soit assuré de la place qu'il mérite dans la société. L'Histadruth groupe tous les travailleurs qui vivent de leur propre travail sans exploiter le travail des autres. Elle règle toute question concernant la classe laborieuse en matière d'action syndicale. Son but est l'édification d'une communauté de travailleurs juifs*". Constituée avant même l'implantation coloniale massive juive en Palestine, elle a innové dans tous les domaines: la formation d'un nouveau type de travailleur, la promotion d'une législation sociale et d'un système de sécurité sociale, la protection du niveau des salaires par son indexation au niveau des prix, etc. La Histadruth a créé une grande partie des entreprises industrielles et détient une position dominante dans le secteur agricole; elle a également développé une organisation de consommateurs ainsi que des institutions financières et a joué un rôle moteur incontestable dans la croissance économique du pays. En janvier 1945, elle groupe 75% de la population active juive, soit 114 000 membres, en janvier 1950, 181000 membres, soit 73%, et en janvier 1951, 250000 membres, soit 72%[27].

Avec la création de l'Etat d'Israël, l'attention, dans le domaine syndical, est passée de l'établissement de bonnes conditions de travail au problème des salaires et de la productivité. Israël, confronté avec l'énorme tâche d'absorber l'immigration massive et d'établir la stabilité économique, a lutté contre une inflation croissante. Dans cette situation, le problème du contrôle des prix et du profit, la politique des salaires et de la productivité sont d'importance majeure.

A - Les salaires

L'âpreté des exigences ouvrières pour obtenir des salaires toujours en hausse en période d'inflation a été quelque peu atténuée par le fait que les salaires en Israël sont liés à l'indice du coût de la vie. Cela signifie qu'une modification dans le niveau des prix se reflète automatiquement

fut fondé, le système qui lie automatiquement l'augmentation des traitements à l'indice des prix fut étendu à la grande majorité des ouvriers et des employés; Israël subissant une pression inflationniste du fait de la hausse des salaires(25), l'allocation de vie chère liée à l'indice a créé une spirale de hausse des prix et des salaires au lieu de la stabilité souhaitée. C'est pourquoi le gouvernement entreprit de subventionner quelques articles pour stopper cette spirale en maintenant l'indice bas —. Mais des goulots d'étranglement se sont formés et le contrôle des prix alimentaires n'a pu être appliqué avec rigueur, faute d'une administration suffisante en personnel, compétente et intégrée.

L'arrêt de la hausse du prix des denrées n'est, en général, possible que par l'octroi de subventions, lesquelles ont représenté une part très élevée du budget de l'Etat israélien; en fait, cette politique a entraîné pour Israël des coûts importants. Les subventions directes et indirectes sont des armes à double tranchant qui, au moins dans certaines conditions, ont des effets nettement inflationnistes; sans doute peuvent-elles, dans le court terme, contenir la hausse de quelques prix, mais, à la longue, elles peuvent devenir facteur de hausse, ne serait-ce que par la façon dont sont financées ces subventions dans le budget.

Certaines subventions créent aussi des effets secondaires qui vont à l'encontre de leur but originel. La justification sociale des subventions n'est au fonds qu'accessoire, car s'il est vrai qu'elles profitent surtout aux petites gens, elles ont le défaut de profiter à ceux qui pourraient s'en passer. Le caractère non sélectif des subventions à la consommation empêche qu'on les apprécie autrement que dans leur rôle de stabilisateur du coût de la vie. Le système des subventions peut également fausser le mécanisme de l'économie en favorisant le maintien de situations artificielles: par exemple, à propos de leur entrée en jeu pour abaisser le prix de denrées alimentaires non importées mais produites sur le territoire national à un coût qui dépasse les prix pratiqués sur le marché international. En somme, toute politique de freinage autoritaire de la hausse des prix, lorsque jouent par ailleurs des facteurs inflationnistes, est un artifice qui ne peut cependant pas atténuer le développement de la demande. Si le contrôle des prix réussit momentanément à stabiliser les prix, il agit comme une distribution de nouveaux revenus et crée pour l'avenir une demande supplémentaire. Il ne peut réussir que s'il est accompagné d'un contrôle des distributions de revenus.

La stabilité relative de l'indice en Israël ne correspondait pas à une stabilité réelle du niveau des prix; 53% de la pondération de l'indice comprenaient des produits alimentaires dont les prix étaient l'objet d'un contrôle particulièrement intense. L'indice ignorait en outre presque totalement les prix d'un marché noir important. Il faut remarquer que la distorsion de l'indice officiel est due non seulement à l'existence d'un marché noir, mais aux changements du volume des affaires et des prix de ce dernier par rapport aux marchés légaux.

Les chiffres du tableau n° 9 permettent de se rendre compte de l'ampleur des pressions s'exerçant sur le marché noir de septembre 1951 à mai 1953; il n'existe pas de chiffres sur l'ampleur du marché noir avant cette période, néanmoins les données avancées par Don Patinkin (23) sont assez significatives: en septembre 1951, le taux du dollar au marché noir était d'environ trois fois et demi le taux officiel. Ce chiffre surestime, toutefois, quelque peu la réalité de la situation puisque, dans la pratique, le taux officiel était souvent augmenté par des droits spéciaux frappant les importations. Le prix du marché noir sur la viande fraiche était d'environ huit fois le prix officiel; les chiffres correspondants pour les œufs, l'huile, le sucre et les pommes de terre étaient respectivement de 3,2 fois, 9,3 fois, 25 fois et 5,7 fois. De même le rapport pour un complet d'homme était d'environ 3,5 fois, pour les pantalons de travail de 2,5 fois, pour les gilets de 4 fois, pour les draps de 3 fois, pour les tables d'usage courant de 3 fois et pour les casseroles en aluminium de 1,5 fois(24).

C - Le contrôle des prix et les prix subventionnés

En ce qui concerne les contrôles physiques, ils s'attaquent aux symptômes, aux manifestations, plus qu'aux causes mêmes des déséquilibres inflationnistes. Dans une économie contrôlée, la portée d'une baisse de l'indice des prix n'est pas la même que dans une économie libre. C'est ainsi que l'application d'une réduction des prix peut avoir pour conséquence une nouvelle intensification du potentiel inflationniste.

Le contrôle des prix internes par Israël a limité l'inflation dans un premier temps, puis a accru les tensions inflationnistes: le fait que le gouvernement contrôle certains prix a grandement contribué à maintenir l'attente d'une nouvelle hausse de leur part. Le contrôle des prix alimentaires a été imposé sous la pression des syndicats et par la nécessité d'enrayer la hausse du coût de la vie — lorsque l'Etat israélien

sur les marchés locaux que de l'inflation dans l'ensemble du pays. Néanmoins, les indices du coût de la vie donnent une idée approximative des divers degrés d'inflation que différents pays ont connus au cours de plusieurs années. Quand l'inflation persiste pendant quelque temps, elle fait perdre aux distorsions des indices beaucoup de leur importance, car ses effets ne se font pas seulement sentir dans certaines localités ou sur certains marchés, mais encore s'étendent sur l'ensemble de l'économie et obligent même parfois à relever les prix officiels.

Tableau 9: Prix du marché noir et leur rapport aux prix officiels, septembre 1951 - mai 1953 (prix en prutots) *

Produit	Sept. 1951	Janv. 1952	Juin 1952	Août 1952	Oct. 1952	Déc. 1952	Janv. 1953	Févr. 1953	Mars 1953	Avril 1953	Mai 1953
Viande fraîche											
Prix marché noir	4,000	6,000	6,000	6,000	6,000	6,000	5,500	6,000	6,000	6,000	6,000
Rapport au prix officiel	7,7	6,8	3,75	3,75	3,75	3,75	3,4	3,75	3,75	3,0	3,0
Volaille											
Prix marché noir	4,500	5,000	6,000	6,000	5,500	5,500	-	6,000	6,000	5,000	6,000
Rapport au prix officiel	4,5	4,5	3,75	3,0	2,75	2,75	-	3,0	3,0	2,1	2,1
OEufs											
Prix marché noir	0,100	0,150	0,200	0,200	0,200	0,200	0,160	0,170	0,170	0,120	0,120
Rapport au prix officiel	3,2	4,6	4,4	4,4	4,0	4,0	3,2	3,4	3,1	1,7	1,7
Filets de poisson											
Prix marché noir	-	-	-	-	0,600	0,600	0,800	1,200	1,000	1,000	1,000
Rapport au prix officiel	-	-	-	-	1,4	1,4	1,8	2,7	2,3	2,3	2,3
Farine blanche											
Prix marché noir	-	-	-	-	-	-	0,400	0,450	0,400	0,300	0,300
Rapport au prix officiel	-	-	-	-	-	-	2,4	2,6	2,4	1,8	1,8
Margarin											
Prix marché noir	1,500	2,000	3,500	1,500	1,500	1,500	1,500	1,750	2,000	1,750	2,000
Rapport au prix officiel	6,8	6,7	11,7	5,0	5,0	3,3	3,3	3,9	4,4	3,9	4,4
Huile comestible											
Prix marché noir	2,000	3,500	3,500	3,500	3,500	3,000	2,750	2,500	2,500	2,500	2,500
Rapport au prix officiel	9,3	11,7	11,7	11,7	11,7	7,5	6,1	5,6	5,6	5,6	5,6
Sucre											
Prix marché noir	1,750	2,00	2,000	1,800	1,600	1,600	1,800	1,800	2,000	1,800	1,800
Rapport au prix officiel	25,0	22,2	22,2	20,0	17,8	11,4	12,8	12,8	14,3	10,0	10,0
Café											
Prix marché noir	3,500	6,000	6,000	6,000	6,000	7,000	7,000	7,000	7,000	6,000	6,000
Rapport au prix officiel	2,7	4,6	2,8	2,8	2,8	2,4	2,1	2,1	2,1	1,8	1,8
Riz											
Prix marché noir	0,600	1,000	1,500	2,100	2,100	1,800	1,800	1,800	2,000	2,000	2,000
Rapport au prix officiel	10,0	14,9	12,5	17,5	17,5	13,5	12,9	12,9	14,3	14,3	14,3
Pommes de terre											
Prix marché noir	0,400	0,500	-	-	0,400	0,500	0,400	0,600	0,800	0,225	0,180
Rapport au prix officiel	5,7	7,1	-	-	3,3	3,3	2,7	4,0	5,3	1,5	1,2

** 1000 prutots = 1 L.I.; prix au kilogramme (à la pièce pour les oeufs).*
Sources: Central Bureau of Statistics, (prix à Tel-Aviv), in Don PATINKIN, op. cit., p.79.

administrative de tous les produits essentiels, ainsi que l'octroi de subventions. L'indice officiel du coût de la vie fut ainsi ramené de 371 en avril 1949 à un niveau minimum de 317 en juin 1950.

L'existence de terres, de maisons et de stocks substantiels de biens appartenant aux Arabes qui étaient obligés de quitter le pays[20] ont contribué à atténuer l'inflation[21]. Les prix baissèrent pour un certain nombre d'articles et, grâce au fléchissement de l'indice du coût de la vie, put s'amorcer une réduction des salaires.

La baisse du coût de la vie est surtout provenue du bas prix des produits importés, du niveau peu élevé des prix locaux et des salaires qui avaient diminué, bien que très insuffisamment, et permis une réduction des prix de gros dont l'indice est assez significatif, puisqu'il concerne à la fois des matières premières et des produits finis; cet indice est passé de 505 en janvier 1949 à 384 en décembre 1949. La baisse des salaires avait aussi permis une compression des coûts et la fixation autoritaire de prix intérieurs. Par la suite, à cause du déclenchement des hostilités en Corée et de la hausse internationale des prix qui suivit, l'indice du coût de la vie remonta lentement à 358 en septembre 1951.

Jusque-là, les mesures de contrôle, le rationnement et le système des subventions avaient, dans une large mesure, contenu la pression des prix, mais l'excédent des dépenses publiques sur les recettes, financé par l'émission de bons du Trésor et de bons fonciers, et l'expansion du crédit bancaire, stimulé surtout par des investissements plus importants[22], ont gonflé les revenus monétaires et renforcé la demande sur le marché. A la fin de 1949, la baisse de l'indice du coût de la vie s'était virtuellement arrêtée et l'on déclarait même qu'en réalité, le coût de la vie augmentait. Toutefois, l'austérité fut maintenue et le niveau du revenu réel par tête baissa.

La détérioration de la situation économique poussa l'Etat à prendre des mesures radicales pour combatre l'inflation. En novembre 1951, une politique d'immigration sélective était adoptée afin de réduire les entrées d'immigrants.

B - Le marché noir

Les indices du coût de la vie ne sont pas des mesures de l'inflation parfaitement exacts ni strictement comparables. Comme ils sont généralement établis d'après le coût de la vie pour les salariés des grandes villes, compte tenu seulement d'un nombre réduit d'articles, il est impossible qu'ils donnent davantage une indication de la situation

Tableau 8: Indice du coût de la vie (base 100 en août 1939) et indice des prix de gros (base 100 en juin 1936) de mai 1948 à septembre 1951

Mois	Indice du coût de la ve	Indice des prix de gros	Mois	Indice du coût de la vie	Indice des prix de gros
1948			**1950**		
-	-	-	Janvier	320	385
-	-	-	Février	319	383
-	-	-	Mars	319	383
-	-	-	Avril	319	382
Mai	337	450	Mai	319	380
Juin	344	462	Juin	317	376
Juillet	353	466	Juillet	317	377
Août	357	486	Août	321	377
Septembre	358	493	Septembre	324	378
Octobre	355	502	Octobre	324	379
Novembre	363	511	Novembre	325	381
Décembre	365	507	Décembre	324	377
1949			**1951**		
Janvier	367	505	Janvier	327	382
Février	370	500	Février	333	387
Mars	370	498	Mars	338	388
Avril	371	494	Avril	341	389
Mai	359	465	Mai	344	402
Juin	350	450	Juin	343	401
Juillet	343	428	Juillet	346	407
Août	337	422	Août	351	415
Septembre	329	400	Septembre	358	427
Octobre	324	391	Octobre	-	-
Novembre	322	386	Novembre	-	-
Décembre	321	384	Décembre	-	-

Source: Central Bureau of Statistics, 1951

Face à cette situation économique, et en raison du caractère de la hausse des prix; le gouvernement chercha à combattre les fortes pressions inflationnistes causées par les dépenses militaires, l'immigration massive et les énormes investissements par les armes traditionnelles: le contrôle des prix et le rationnement par voie

2 - *Le stimulant des prix*

Durant la période couverte par notre étude, le gouvernement a empêché l'adaptation de la demande aux ressources disponibles de se faire par le truchement de la hausse des prix, d'autant plus menaçante que l'écart à maintenir entre la production nationale et sa fraction disponible était grand. D'une part, excès de la demande sur l'offre tout au long de la période; d'autre part, stabilité relative des prix. En d'autres termes, l'économie a été soumise aux pressions inflationnistes; la hausse des prix et ses effets pernicieux ont été combattus avec succès à quelques poussées près, notamment en 1951, mais au prix d'une tension continue.

Nous procéderons d'abord à l'étude des prix officiels, puis du marché noir, qui est devenu une réalité en Israël, durant la période étudiée.

A - Les prix officiels de 1948 à 1951

Le régime mandataire laissa à Israël un niveau de prix élevé et une tendance à l'inflation. Comme tous les pays du Moyen-Orient, quoique dans une mesure moindre que la plupart d'entre eux, Israël fut sujet à l'inflation en raison des conditions qu'instaura l'état de guerre en général, et, en particulier, la ligne de conduite adoptée par la Centrale des Approvisionnements du Moyen-Orient ("Middle East Supply Center"), pendant les deux premières années de son existence. En outre, durant la Deuxième Guerre Mondiale, bien que de grands dommages n'aient pas été infligés à la région qui constitue Israël (frontières de 1948), l'équipement de base du pays a été surmené et non renouvelé et, de ce fait, l'économie soumise à une pression. De même, la hausse générale des prix mondiaux d'après guerre s'est répercutée en Israël, le pays dépendant largement des importations.

Le résultat fut que lorsque l'Etat d'Israël surgit, l'indice du coût de la vie avait atteint le chiffre de 337 (base 100 en août 1939)[19]. L'indice continua sa marche ascendante pendant la première année de l'existence de l'Etat. C'est en avril 1949 que les prix atteignirent leur maximum; à ce moment, l'indice du coût de la vie avait presque quadruplé (371) en dix ans, par rapport à l'avant-guerre, et les prix de gros avaient presque quintuplé (494), comme le montre le tableau n° 8.

D - Valeur réelle de la masse monétaire

Durant la période étudiée, le gouvernement empêcha ses dépenses inflationnistes de se répercuter sur l'indice officiel des prix. L'indice officiel du coût de la vie (base 100 en août 1939) fut ramené par une action administrative de 370 en mars 1949 à un niveau minimum de 317 en juin 1950, soit une baisse de 14% (cf tableau n° 7). Vu la baisse des prix, la valeur réelle de la masse monétaire s'est donc accrue plus que sa valeur nominale, soit de 72%. Par la suite, l'indice du coût de la vie a lentement remonté pour atteindre 383 en décembre 1951. Il nous faut remarquer que l'indice ignorait presque complètement les prix de l'important marché noir.

Tableau 7: Indice de prix, Masse monétaire nominale et valeur réelle de la masse monétaire, 1949-1951

Fin de mois	Indice du coût de la vie		Masse monétaire nominale		Valeur réelle de la masse monétaire	
	Base 100 août 1939	Base 100 mars 1949	Millions de L. I.	Indice base 100, mars 1949	Millions L.I. (3)/(2) x 100	Indice base 100, mars 1949
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1948						
Mars	337	91	-	-	-	-
Juin	344	93	-	-	-	-
Septembre	358	97	-	-	-	-
Décembre	365	99	-	-	-	-
1949						
Mars	370	100	114,4	100	114,4	100
Juin	350	95	125,8	110	132,4	116
Septembre	329	89	136,3	119	153,1	134
Décembre	321	87	140,2	122	161,1	141
1950						
Mars	319	86	159,6	139	185,6	162
Juin	317	86	169,1	148	196,6	172
Septembre	324	88	185,1	162	210,3	184
Décembre	324	88	189,8	166	215,7	188
1951						
Mars	338	91	213,0	186	234,1	205
Juin	343	93	225,4	197	242,4	212
Septembre	358	97	240,8	210	248,2	217
Décembre	383	103	241,5	211	234,5	205

Source: Central Bureau of Statistics, 1951.

Les prix officiels ont commencé à monter en 1951 et l'inflation devint de plus en plus menaçante. L'Etat a ainsi été amené à prendre des mesures pour la combattre. En 1951, tous les budgets étaient équilibrés par des recettes propres sans que l'Etat ait recours à la création de crédit bancaire(18).

Les premiers efforts en vue d'une limitation de l'accroissement du volume de monnaie par l'application de restrictions du crédit ont été faits en novembre 1950, date à laquelle les banques et les coopératives de crédit ont été invitées, en l'absence d'une législation appropriée, à conserver 45% de réserves en contrepartie des dépôts à vue et à terme allant jusqu'à 18 mois; comme actifs liquides sont définis: les espèces, les dépôts à vue dans d'autres banques, les bons du Trésor et les effets publics à long terme. Etant donné l'accroissement continu de la masse monétaire et du volume de crédit, ce rapport a été fixé le 31 mars 1951 à 50% en ce qui concerne les dépôts existants à cette date et à 75% pour tout dépôt ultérieur. A la même date, les institutions bancaires ont été invitées à ne pas accorder d'avances gagées par de l'or ou par des marchandises — qui seraient sollicitées en vue d'opérations spéculatives, de crédit à la consommation, d'opérations de bourse et de financement de la construction privée. Néanmoins, les restrictions du volume de crédit étaient, au mieux, des mesures qualitatives et, même après leur promulgation, le volume des prêts et des escomptes des banques et des coopératives de crédit a continué d'augmenter régulièrement depuis 1949. Le tableau n° 6 nous révèle la répartition entre les différentes branches de l'économie des avances des banques commerciales pour l'année 1951. Cette répartition n'a pas entraîné une répartition proportionnelle de leur expansion.

Tableau 6: Répartition des avances bancaires (prêts et effets escomptés) entre les différentes branches économiques, déduction faite des prêts sur dépôts gouvernementaux, pour 1951

Branche	**En% du total des avances**
Industrie et artisanat	16,5
Agricultue	15,5
Commerce	14,6
Gaz, électricité et eau	4,3
Bâtiment	9,0
Banques et coopératives de crédit	7,1
Municipalités	2,9
Divers (transport, terres et immeubles, services publics, etc.)	30,1

Source: Rapport Banque d'Israël, 1955; cf aussi Don PATINKIN, in Cahiers de l'ISEA, série F, op. cit., p. 44, tableau 8.

Tableau 5: Dépôts et prêts du système bancaire, 1949-1951
(En millions de L. I.)

Fin de mois	Dépôts à vue	Dépôts du gouvernement pour l'octroi de crédit	Σ Dépôts à vue	Crédits des banques et des sociétés coopératives de crédit	Crédits sur dépôts du gouvernement	Σ Crédits
1949						
Mars	81,5	-	81,5	50,5	-	50,5
Juin	87,6	-	87,6	57,8	-	57,8
Septembre	92,7	-	92,7	60,4	-	60,4
Décembre	96,9	-	96,9	63,8	-	63,8
1950						
Mars	107,5	-	107,5	75,4	-	75,4
Juin	116,0	-	116,0	81,3	-	81,3
Septembre	119,9	-	119,9	93,1	-	93,1
Décembre	125,0	10,0	135,0	94,1	10,0	104,1
1951						
Mars	137,1	14,8	151,9	108,9	14,5	123,4
Juin	144,7	17,7	162,4	117,0	17,1	134,1
Septembre	150,2	20,4	170,6	126,6	20,2	146,7
Décembre	150,5	22,7	173,2	125,2	22,4	147,7

Sources: Central Bureau of Statistics, Office of Controller of Banks; in S. HARARI, op. cit., p.123; cf. D. PATINKIN, op. cit.,p.39.

Pour comprendre l'inflation israélienne, il faut connaître la pénurie des marchandises et l'excès des investissements réalisés par rapport au montant de l'épargne disponible. L'excès de demande des biens de consommation et d'investissement n'aurait pas pu se maintenir sans l'intervention du crédit. Mais du fait de la stabilité des prix contrôlés, un fort excédent de liquidités s'est formé dans l'économie. Pour diverses raisons, ce pouvoir d'achat en surplus ne put être dirigé vers des investissements productifs. Premièrement, il n'existait pas de marché des valeurs bien organisé en Israël, et les placements personnels en actions n'étaient pas d'un usage courant. Deuxièmement, le manque de confiance dans la monnaie, combiné avec la limitation des taux d'intérêt, empêchait ces liquidités de s'accumuler dans les banques. Enfin, le gouvernement ne réussit pas à absorber cet "excédent de liquidités" au moyen de la fiscalité et d'emprunts auprès de prêteurs autres que les banques.

On assista alors au "cercle vicieux" d'une inflation qui se nourrit d'elle-même: l'insuffisance des épargnes volontaires entraînait l'augmentation des moyens monétaires qui, à son tour, venait stimuler la demande des consommateurs et nécessitait une nouvelle expansion des moyens de paiement. Le pouvoir d'achat accumulé était dépensé soit au marché noir, soit en biens non essentiels et en services.

La masse monétaire augmente, non seulement lorsque la banque d'émission est obligée de fournir des crédits au Trésor public, mais aussi lorsque les institutions privées ou publiques accroissent le montant des crédits qu'ils accordent à l'économie et lorsque l'institut d'émission, sous une forme ou sous une autre, est amené à acheter de l'or et des devises, et par conséquent est obligé de donner en contrepartie de la monnaie locale à ceux qui lui apportent ces avoirs.

C - Monnaie et crédit

Les prêts accordés par une banque sont à l'origine des dépôts faits dans les autres établissements et, réciproquement, les dépôts de la première résultent, en grande partie, des prêts aux autres. Les variations du volume du crédit découlent d'une double amplification dont le mécanisme est bien connu: amplification par interaction entre le crédit et les dépôts, le crédit "créant" les dépôts qui l'alimentent à partir d'une masse quelconque de liquidités initiales; amplification par les changements apportés à la proportion des liquidités existantes au total des crédits en cours. Ces changements s'opèrent de deux façons: soit par le jeu des crédits, la valeur absolue des liquidités restant la même, soit par modification de cette valeur absolue. Le volume du crédit et les dépôts étant un multiple des liquidités, il est clair que toute variation de leur pourcentage exerce un effet amplifié sur la marge de crédit: ce volume s'accroît plus que proportionnellement lorsque le pourcentage est abaissé.

En Israël, parallèlement à l'accroissement de la circulation monétaire, on observait un gonflement des prêts des institutions bancaires au gouvernement et aux particuliers. Le tableau n° 5 montre que pendant les années 1949-1951, l'augmentation des dépôts a été accompagnée de l'extension des crédits.

Les crédits des banques et des sociétés coopératives de crédit s'élevant fin décembre 1948 à 46,4 millions L.I., il y eut un accroissement de 37,5% en 1949, de 47% en 1950 et de 33% en 1951. Le taux de liquidité était respectivement de 49,2% en 1948, 43,9% en 1949, 43,5% en 1950 et 44,6% en 1951.

c - Le budget spécial de la défense

Tenu secret, il comprend des dépenses qui sont hors des compétences du budget ordinaire. Il est financé en partie par des emprunts bancaires, y compris auprès du Département d'Emission, au moyen d'émission des bons du Trésor. Au cours des années fiscales 1949-1950 et 1950-1951, les émissions de bons du Trésor ont été respectivement de 22,2 et de 13,6 millions L.I.(17).

Sous le mandat britannique, la Palestine avait des finances non inflationnistes. L'administration mandataire avait même pu accumuler à Londres quelques réserves dont il fut difficile de disposer après le partage du pays. L'Etat d'Israël établi, il a fallu dépenser beaucoup pour élever la capacité de production du pays, renforcer ses moyens de défense, accorder des subventions et développer les services sociaux. Les recettes publiques provenant des ressources ordinaires, de généreux dons et prêts de l'étranger, ont permis de couvrir une partie de ces dépenses; les autres dépenses ont été couvertes par le financement du déficit, ce qui a contribué à provoquer des poussées inflationnistes. Le gouvernement a également recouru aux instituts créateurs de monnaie (émission de bons fonciers) dans ses efforts pour couvrir le déficit du budget de développement. Les augmentations des dépenses, provoquées par les déficits budgétaires, en venant grossir le revenu des particuliers, jouaient un rôle particulièrement important dans le processus inflationniste. En effet, lorsque ces éléments ne correspondent pas à une production de biens et services, les dépenses qu'ils suscitent accroissent le déséquilibre de la demande par rapport à l'offre. En conséquence, si le pays ne dispose pas d'une capacité accrue de production, les prix ont tendance à monter.

En fait, on avait compté en Israël sur une certaine inflation dès l'origine des projets mis en œuvre, car aussi longtemps que les investissements réalisés restent improductifs, le processus inflationniste est inévitable. Mais l'inflation revêtit une ampleur inattendue; la tendance à épargner disparaissait et le gouvernement manifesta son intention d'enrayer l'inflation: en avril 1951, l'Etat cessa d'émettre des bons du Trésor et, en août 1951, l'émission des bons fonciers prit fin. Depuis, le budget de développement a été alimenté principalement par des dons et prêts de l'étranger et, en partie également, par l'emprunt intérieur forcé sur encaisse, dépôts et avoirs.

Israël a recouru à une politique de dépenses publiques sans contrepartie budgétaire afin d'accroître les disponibilités en capitaux nécessaires au développement du pays (cf tableau n° 4). L'émission des bons fonciers a couvert une part importante de la circulation fiduciaire et a contribué largement au financement du budget de développement. Le volume des bons fonciers a atteint, en 1950-1951, 63,2% du total des recettes tandis que les dépenses étaient composées à 27% de dépenses pour des actions sociales et à 35,8% d'investissements productifs. En 1951-1952, une amélioration est survenue: seulement 29,9% des recettes ont été couvertes par l'émission de bons fonciers alors que, dans les dépenses, la part des services sociaux a atteint 23% et celle des investissements productifs 54% du total.

Tableau 4: Budget de développement ordinaire, 1949-1950 & 1951-1952
(En millions de L. I.)

Rubrique	1949-1950		1950-1951		1951-1952		Total 1949-1952	
		en %		en %		en %		en %
A- Recettes								
1 -Non inflationnistes								
a) Capitaux importés (prêts de l'Export-import Bank, recettes spéciales, prêts pour l'indépendance et le développement)	19,2	53,5	22,6	36,8	43,1	63,6	84,9	81,4
b) Emprunts publics intérieurs (Tavei Dollar)	-	-	-	-	4,9	7,3	4,9	3,0
2- Inflationnistes								
Bons fonciers	16,7	46,5	38,8	63,2	19,8	29,2	75,3	45,6
Total A	**35,9**	**100**	**61,4**	**100**	**67,8**	**100**	**165,1**	**100**
B- Dépenses								
1- Investissements productifs (agriculture, industrie, transports)	18,0	51,2	24,1	35,8	40,0	54,4	82,1	46,7
2- Travaux publics, dons aux administrations locales	6,8	19,3	18,2	27,0	16,9	23,0	41,9	23,8
3- Logement	9,7	27,5	22,8	33,8	14,7	20,0	47,2	26,8
4- Autres	0,7	2,0	2,3	3,4	1,9	2,6	4,9	2,7
Total B	**35,2**	**100**	**67,4**	**100**	**73,5**	**100**	**176,1**	**100**

Source: *Israël Government Yearbook, 1952.*

ont financé un peu plus de la moitié des dépenses totales du budget de développement; cela équivalait à un peu moins du tiers des dépenses cumulées du budget de développement et du budget ordinaire. L'autre moitié des dépenses de développement était financée par un prêt de 100 millions $ de l'US Export-Import Bank(16).

Les tableaux n° 3 et 4 donnent des renseignements sur le budget ordinaire et le budget de développement d'Israël de 1948-1949 à 1951-1952; les dépenses publiques totales ont augmenté rapidement de 93,8 millions L.I. en 1949-1950 (non compris le budget spécial de la défense) à 209,0 millions L.I. en 1951-1952. Cet accroissement était dû en grande partie à la hausse des prix. Les deux tableaux indiquent aussi les principales ressources des recettes publiques.

Dans les dépenses totales du budget ordinaire, non compris le budget des communications et le budget spécial de la défense, la part de l'éducation, de la santé publique, de la sécurité et de l'assistance sociale est passée de 25% en 1949-1950 à 32% en 1951-1952 et celle du service de la dette publique de 3 à 6%, alors que dans la même période, la part de la défense nationale et de la police est tombée de 50 à 40%.

Tableau 3: Budget ordinaire, 1948-1949 & 1951-1952
(En millions de L. I.) *

Rubrique	1948-1949	1949-1950	1950-1951	1951-1952
Recettes				
Impôts directs sur le revenu et les successions	4,08	9,36	19,17	32,35
Impôts sur la propriété	0,66	1,41	1,82	1,93
Droits de douane	6,32	10,18	9,01	13,77
Autres Impôts indirects	3,58	14,64	26,25	42,11
Revenus des capitaux	0,68	1,50	7,40	14,38
Transports et PTT	3,32	5,54	8,14	11,84
Emprunts spéciaux	9,95	13,94	15,68	10,77
Recettes diverses	0,30	0,45	1,29	1,25
Total	**28,89**	**57,01**	**88,74**	**128,40**
Dépenses				
Sevice de la dette publique	0,47	1,71	5,79	6,84
Subventions pour produits essentiels	0,73	1,58	3,43	5,94
Enseignement	0,58	2,26	4,55	8,35
Santé publique	0,95	3,27	4,22	6,23
Sécurité et assistance sociales	5,43	7,77	9,09	15,44
Défense nationale	14,04	23,84	29,44	55,11
Police	1,26	2,60	3,53	6,08
Budgets spéciaux	-	-	-	-
Transports et PTT	2,59	5,43	7,87	12,61
Dépenses diverses	1,48	10,14	14,11	19,39
Total	**27,53**	**58,60**	**82,03**	**135,54**
Déficit (-) ou excédent (+)	1,36	-1,59	6,71	-7,14

** Livres Israëliennes.*
Source: Israël Government Yearbook, 1952.

considérations: le montant global des dépenses publiques et leur mode de couverture.

1 - Le montant global des dépenses publiques

Il représente en moyenne durant cette période en Israël 40% de la demande nationale. C'est-à-dire qu'une variation, en hausse ou en baisse, relativement faible en pourcentage de la demande publique — à savoir des dépenses budgétaires — peut avoir une influence non négligeable sur l'évolution monétaire, commandée elle-même, pour une part, par l'évolution de la demande.

Même en l'absence de déficit budgétaire, un budget peut avoir des incidences inflationnistes très violentes, si les dépenses portent avec excès sur un secteur en état de sur-emploi. Inversement, l'équilibre budgétaire n'est pas une fin en soi, un déficit pouvant être utile, en cas de chômage. La politique des dépenses publiques est ainsi un instrument de prédilection de la politique économique, tant que cette dernière s'efforce d'agir sur le niveau de la demande.

2 - Le mode de couverture des dépenses publiques

Les dépenses publiques peuvent être couvertes par des impôts, par des emprunts ou par la création monétaire. Les besoins de l'économie israélienne et en particulier ceux de son budget ont augmenté depuis 1948: dépenses militaires, équipement du pays, mise en valeur du Néguev, installation des nouveaux immigrants(12). On ne pouvait s'attendre à ce qu'une nation d'environ 700000 âmes à l'origine puisse assumer, seule, les frais d'une telle œuvre. Elle a été puissamment aidée de l'extérieur par les contributions des communautés juives des Etats-Unis et par quelques prêts consentis par des gouvernements (13).

Le budget en Israël comprenait trois grandes sections (14):

a - Le budget ordinaire

Il fournit des services réguliers à la population; il est couvert exclusivement par les recettes fiscales (15).

b - Le budget de développement

Il est consacré à un programme de développement économique dressé en vue de l'accroissement de la capacité productive de l'économie; ce budget est financé par des emprunts domestiques et étrangers. Tout déficit de ce budget est couvert par des emprunts au Département d'Emission au moyen des émissions de bons fonciers. Durant l'année fiscale 1949-1950, le gouvernement vendit des bons fonciers pour une valeur de 16,7 millions L.I. et, en 1950-1951, pour une valeur de 40,8 millions L.I. Pendant ces deux années, les bons fonciers

d) Les mises de fonds substantielles faites par le gouvernement, dans le cadre de son budget de développement, à titre de contribution au financement de vastes travaux de construction et de mises en valeur destinées à remédier à la crise du logement et à assurer le plein emploi de la main-d'œuvre;

e) La tendance persistante à l'inflation, conséquence des facteurs mentionnés ci-dessus, se manifestant par la hausse du prix des marchandises et des services, spécialement de ceux qui n'étaient pas soumis au contrôle officiel des prix, en raison du déséquilibre entre l'offre et la demande réelles.

Durant la période mars 1949-décembre 1951, les dépôts à vue ont augmenté de 84,7%, soit une augmentation inférieure à celle de la circulation des billets (cf tableau n° 1).

3 - *La masse monétaire*

Si on additionne le total de la monnaie fiduciaire et de la monnaie scripturale en comptes de chèques, on obtient la masse monétaire (M1); de mars 1949 à décembre 1951, la masse monétaire a augmenté de 114,4 millions L.I. à 241,5 millions L.I., soit de 111,1%. En ajoutant les dépôts à terme jusqu'à et y compris douze mois, la masse monétaire est passée de 119,8 millions L.I. à 253,4 millions L.I., soit une augmentation de 111,5% (cf tableau n° 1).

Les statistiques font donc ressortir un accroissement substantiel de la masse monétaire durant les premières années d'existence d'Israël. Cet accroissement résultait de l'incapacité de l'économie israélienne à fournir une épargne volontaire suffisante pour financer des investissements approchant le tiers du revenu national.

Bien que très importantes, les importations de capitaux ne l'étaient pas assez pour combler entièrement l'écart inflationniste. En conséquence, le gouvernement recourut au Département d'Emission dans ses efforts pour détourner les ressources des utilisations privées vers des utilisations publiques telles que l'investissement public et la défense nationale, tandis que les entrepreneurs privés recouraient au système bancaire pour tenter de détourner des ressources de la consommation vers l'investissement.

B - Monnaie et budget

La politique des finances publiques dans son ensemble est au centre de la politique monétaire israélienne. En première analyse, les rapports qui lient la monnaie aux finances publiques tiennent à deux

a) L'immigration à grande échelle qui a doublé la population pendant les trois années qui se sont écoulées depuis la fondation de l'Etat;

b) La grande expansion de l'économie du pays qui a accompagné la croissance rapide de la population;

c) L'expansion considérable des crédits bancaires, tant à l'économie privée pour financer l'activité économique et la production grandissante, qu'à l'Etat;

Tableau 2 - Bilan du Département d'Emission de la Banque Leumi-Le-Israël -Les billets en circulation et leur couverture de 1948 à 1953 (en milliers de L. I.)

Fin de mois	Réserves devises étrangères	Bons du Trésor (a)	Bons fonciers de l'Etat	Billets du P.C.B(*)	Billets en circulation
1948					
Septembre	1736,0	-	-	25639	27357
Décembre	6834,6	5000	-	18823	30655
1949					
Mars	19653,6	10200	-	6630	36484
Juin	27864,2	13300	-	375	41539
Septembre	25442,3	15200	5064	347	46053
Décembre	28362,7	4740	16680	317	50099
1950					
Mars	27526,7	10470	16680	297	54973
Juin	22570,7	11810	21810	497	56687
Septembre	15408,2	24410	30880	-	69698
Décembre	10887,2	17070	45384	-	73341
1951					
Mars	5933,2	21070	54880	-	80883
Juin	3061,7	25730	57120	-	85612
Septembre	2761,7	26300	63384	-	92446
Décembre	2761,7	21910	77136	-	101808
1952					
Mars	11,7	35060	77136	-	112208
Juin	11,7	38320	77136	-	115468
Septembre	11,7	33740	77136	-	110887
Décembre	11,7	42740	77136	-	119887
1953					
Mars	11,7	54630	76845	-	131487
Juin	1280,0	50810	77271	-	129361
Septembre	3080,0	55200	77268	-	135548
Décembre	4256,0	56480	77276	-	138012

(a) Et autres effets publics.

** Palestine Currency Board.*

***Sources**: Département d'Emission de la Banque Leumi-Le-Israël, Monthly Statistical Bulletin; Cf. Don PATINKIN, " L'évolution de la monnaie et des prix en Israël de 1949 à 1953 ", Cahiers de l'Institut de Science Economique Appliquée, n°44, 1956, p.37.*

Tableau 1: Masse Monétaire, 1949-1951.
(En millions de Livres Israéliennes)[9]

Fin de mois	Monnaie fiduciaire (1)	Encaisses institution bancaire (2)	Total des billets circulation (3)=(1)-(2)	Dépôts à vue (4)	Masse monétaire totale (5)=(3)+(4)	Dépôts terme(*) (6)	Σ Masse monétaire et quasi-monnaie (7)=(5)+(6)
1949							
Mars	36,7	3,9	32,9	81,5	114,4	5,4	119,8
Juin	41,5	3,3	38,2	87,6	125,8	5,8	131,6
Septembre	46,8	3,0	43,5	92,7	136,3	6,3	142,6
Décembre	50,7	7,5	43,3	96,9	140,2	6,9	147,0
1950							
Mars	55,7	3,6	52,1	107,5	159,6	7,4	167,0
Juin	57,2	4,1	53,1	116,0	169,1	9,2	178,3
Septembre	70,6	5,4	65,2	119,9	185,1	9,2	194,3
Décembre	74,9	10,1	64,8	125,0	189,8	11,2	201,0
1951							
Mars	82,1	6,2	75,9	137,1	213,0	11,8	224,8
Juin	86,9	6,2	80,8	144,7	225,5	11,1	236,6
Septembre	96,4	5,7	90,7	150,2	240,8	11,4	252,3
Décembre	101,8	10,9	91,0	150,5	241,,5	12,0	253,4
Accroissement de mars 1949 à décembre 1951 (Valeur absolue							
en%)	65,1	7,0	58,1	69,0	127,1	6,6	133,6
	177,4	179,5	17,6	84,7	111,1	122,2	111,5

** Dépôts à terme jusqu'à et y compris 12 mois*
Sources: Statistical Abstract of Israël, 1949-1951; David HOROWITZ, the economics of Israël, Pergamon Press, London, 1967, p.143, tableu 63.

b - Mécanisme de l'émission

En août 1948, la couverture de l'émission de billets devait être intégrale et consister en or, en billets du P.C.B[10], en devises étrangères, en bons du Trésor et autres effets publics venant à échéance à moins d'un an après la date de leur acquisition par le Département d'Emission[11]; en outre, moins de 50% de la couverture globale devaient consister en devises étrangères, en or ou en billets du P.C.B. En juin 1949, une loi permit de remplacer cette couverture par des bons fonciers. Le tableau n°2 permet de comparer la couverture de la circulation fiduciaire de 1948 à 1953.

2 - *La monnaie scripturale*

Les dépôts dans les banques et dans les coopératives de crédit se sont trouvés durant cette période sous l'influence des forces dynamiques suivantes:

A - Le développement de la masse monétaire

La législation monétaire instituée après la création de l'Etat d'Israël autorisait le gouvernement à recourir à l'émission monétaire pour couvrir ses budgets de développement et de défense. Ainsi, dans la mesure où les moyens nécessaires au financement de ces dépenses ne provenaient pas de sources extérieures — prêts et dons —, le Trésor les a fournis en émettant des bons fonciers et des bons du Trésor. Cette méthode devait nécessairement conduire à l'inflation car la masse de produits était restreinte. Face à cette situation, l'abandon des procédés classiques du libéralisme était nécessaire, et le gouvernement édicta une série de mesures administratives, comme le contrôle des prix et le rationnement, le contrôle des changes.

1 - La circulation monétaire

L'évolution de la circulation monétaire israélienne montre des tendances inflationnistes très nettes:

a - Augmentation des émissions

A partir de septembre 1948, la livre palestinienne a été échangée au pair contre la livre israélienne. Début octobre 1948, quand cette opération a été considérée comme achevée, 28,3 millions L.I. étaient en circulation. Durant la période mars 1949 - décembre 1951, la monnaie fiduciaire s'est rapidement accrue (+ 177,4%), comme le montre le tableau n° 1.

En 1949, le pourcentage de la monnaie scripturale arrivait à presque 70% des disponibilités monétaires. En 1950 et 1951, cette part a diminué à 59%, du fait de l'arrivée en Israël des immigrants des pays qui n'avaient pas l'habitude d'utiliser le chèque et le virement bancaire d'une part, et de la tendance, dans cette période de contrôle strict, à utiliser plus largement des encaisses liquides d'autre part.

La politique monétaire d'Israël, durant la période de notre étude, a été orientée vers le maintien du plein emploi et le développement de la production; pour atteindre ces objectifs, on a, tantôt, favorisé et facilité un courant de dépenses suffisant pour que toutes les forces virtuelles de l'économie puissent jouer, et on s'est, tantôt, efforcé au contraire, lorsque le risque de l'inflation prédominait, de réduire les possibilités de dépenses et de les détourner de certaines affectations.

Etant donné que c'est de l'organisation des forces économiques et financières que dépendent la valeur de la monnaie et la possibilité d'affermir cette valeur sur le plan international – tout en notant qu'il est impossible d'emprunter un modèle théorique pratiqué par d'autres économies avancées –, nous limiterons notre étude aux facteurs explicatifs de la politique monétaire d'Israël qui n'est qu'un des aspects de la politique économique générale de ce pays.

Ainsi, dans cette étude[8], nous étudierons:

- D'abord, dans une première section, l'expansion économique israélienne par l'inflation contenue, avec les stimulants principaux de cette inflation;
- Puis, dans une deuxième section, les facteurs directs de l'expansion économique qui sont les charges essentielles que subit l'économie du pays: la défense nationale, l'immigration massive et les investissements;
- Enfin, dans une troisième section, les conséquences de l'inflation contenue sur l'équilibre interne et externe et la transformation, en 1950, de cette inflation contenue en une inflation ouverte.

I - L'EXPANSION PAR L'INFLATION

Pour diagnostiquer la situation monétaire en Israël durant la période 1948-1951, il est nécessaire de considérer l'inflation sous trois de ses principaux aspects: l'aspect monétaire, l'aspect prix et l'aspect salaire; les conclusions qui se dégagent de chacun d'eux ne sont pas nécessairement convergentes.

1 - Le stimulant monétaire

Pour analyser ce premier stimulant de l'inflation, nous serons amenés à considérer successivement le développement de la masse monétaire en lui-même et ses raisons, puis la politique du crédit sous ses différents aspects. Nous seront alors conduits à voir dans quelle mesure la production a suivi ce développement monétaire.

faible taux de chômage en vigueur, durant les premières années de l'existence de l'Etat et des opportunités existant à l'importation grâce à un prêt de 100 millions $ accordé par l'US Export-Import Bank en 1949(6), cette tendance n'a pas été dépistée suffisamment tôt et a produit des effets durement ressentis dans les années qui ont suivi. Car il n'est pas seulement difficile aux entreprises suréquipées en matériel étranger d'absorber les chômeurs, mais certaines usines n'ont pu également être utilisées à hauteur de leurs pleines capacités en raison de l'ampleur de plus en plus importante du déficit de la balance des paiements dans les années 1951-1952.

L'inflation en Israël a été avant tout le résultat du déficit des dépenses publiques. Bien que le budget ordinaire, dans lequel figurait parmi les dépenses toutes celles autres que la défense et le développement économique, fut équilibré grâce aux recettes fiscales, le gouvernement courut au déficit lors des exercices suivants. Les bons du Trésor et les bons fonciers étaient les principaux instruments de financement respectif des dépenses de sécurité et de développement économique; ceci impliquait un recours au système bancaire et à l'institut d'émission. Un nombre croissant de bons du Trésor étaient escomptés par les banques commerciales auprès de l'institut d'émission tandis que les bons fonciers étaient détenus en majorité par ce dernier.

En résumé, depuis la création de l'Etat d'Israël jusqu'en 1960, l'économie fut soumise à une forte poussée inflationniste due à la mise en œuvre d'un vaste programme d'expansion économique destiné à faciliter l'absorption de la main-d'œuvre nouvellement arrivée. Les lourds frais de la défense d'un pays en état de tension permanente avec ses voisins, le déficit du budget de l'Etat et l'augmentation insuffisante de l'offre de biens de consommation et de services sont autant d'éléments qui expliquent le niveau assez élevé des investissements et les charges financières écrasantes imposées au jeune Etat dès sa création.

Quant aux origines de l'inflation, notons qu'elles provenaient dans les premières années du classique déséquilibre global entre les revenus distribués sur le marché et l'offre de biens et services (inflation par la demande), c'est-à-dire qu'elles créaient des demandes nouvelles de consommateurs sans augmenter en même temps le volume disponible des biens de consommation. Une seconde cause de l'inflation a été la hausse des coûts ou des prix de revient très élevés (inflation par les coûts)(7).

de 61,8%(4). L'augmentation de la population justifiait une certaine expansion de la masse monétaire. En fait, la politique gouvernementale fut initialement favorisée par des facteurs réels et psychologiques: le pays disposait de ressources relativement importantes à l'étranger, accumulées en partie avant l'instauration de l'Etat (comptes en sterling et détentions en titres étrangers); la disparité entre la masse monétaire et le flux de biens n'était pas aussi évidente qu'elle ne le devint plus tard, et la situation stratégique (c'est à cette époque que fut consolidée la trève avec les pays arabes voisins au moyen d'une série d'accords d'armistice) était psychologiquement si importante que les consommateurs n'étaient plus sensibles aux appels à la discipline et aux restrictions.

L'indice du coût de la vie évolua peu durant cette période. Mais les prix de nombreuses marchandises non comprises dans le calcul de l'indice avaient augmenté précisément parce que ceux d'autres marchandises étaient contrôlés artificiellement et parce que ce même système générait une masse de monnaie qui s'appuyait sur une offre insuffisante de biens(5).

Les salaires avaient également augmenté de la même manière; en ce qui concernait les bénéfices des producteurs et détaillants, le supposé système de "cost-plus" par lequel les prix étaient fixés par les Autorités sur la base d'une addition de pourcentages (bénéfices) aux autres coûts, créa une inflation de revenus au lieu de les contrôler: car toute hausse des coûts de production s'était ainsi facilement répercutée sur les consommateurs.

L'abondance de monnaie locale, la nécessité de suppléer à la production domestique par des importations et le fait que l'agriculture et l'industrie nationales ne pouvaient fonctionner qu'à l'aide de matières premières étrangères (il en était de même pour les équipements et le pétrole) ont gonflé la demande de devises à un tel point que celles-ci n'étaient plus allouées que pour des motifs autorisés à un cours qui n'aurait pas résisté à la loi du marché.

Le coût élevé du travail rapporté en dollars parallèlement à la faiblesse de la livre israélienne par rapport au dollar ont, dans ces circonstances, influencé le développement des structures des entreprises industrielles et agricoles à un tel point que, dans ces deux secteurs, la préférence était donnée aux investissements en machines plutôt qu'à l'embauche de personnel dès que le choix était possible. En raison du

LA POLITIQUE MONETAIRE EN ISRAEL:(1)
La Monnaie sacrifiée à l'Economie

Zakaria FAWAZ(*)

Introduction

Une fois la livre israélienne émise(2) et le processus de création monétaire libéré des limitations qui lui étaient imposées par l'ancien système d'émission(3), les autorités adoptèrent une politique visant à contenir les effets de l'inflation, c'est-à-dire que le crédit et la monnaie ont été autorisés à croître et que les revenus augmentèrent, tandis que le gouvernement engageait d'importantes dépenses pour l'absorption d'une immigration massive, la défense nationale, le développement économique et que les investissements privés reprenaient après l'interruption due à la guerre de la création de l'Etat d'Israël, en 1948.

Alors que l'offre de biens de consommation et de services domestiques et importés devenait inférieure à l'expansion de la masse monétaire, les prix auraient dû, en conditions de marché "normales", réagir vivement à la hausse. Toutefois, le gouvernement s'est efforcé d'enrayer cela par une série de mesures administratives dont le contrôle des prix, le rationnement, le contrôle des changes, etc, destinées à contenir les symptômes de l'inflation, tels que la hausse des prix, les profits et la chute des taux de change.

Entre mars 1949 et septembre 1950 — c'est-à-dire au cours des 18 mois précédant le passage de l'inflation contenue à l'inflation ouverte —, l'offre de monnaie (monnaie en circulation et dépôts à vue) augmenta

(*) Professeur à l'Université Libanaise.

طبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية - ٢٠٠٠

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

•Democracy and Growth:
What is the relationship ? ..... *Michel Nehme* **164**

•Coping with Surplus Weapon:
Conversion ..... *Sanaa Hammouch* **180**

•L'impact de la présence américaine
dans le Golfe Arabe ..... *Bachir El-Khoury* **214**

•La politique Monetaire en Israél:
La Monnaie sacrifiée à l'Economie ..... *Zakaria Fawaz* **274**

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO